المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

السجل العلمي لندوة

تدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية

ندوة تدريس فقه القضايا المعاصرة
في الجامعات السعودية

١٥-١٦/١/١٤٣٣هـ

الموافق ١٠-١١/١٢/٢٠١١م

المجلد الثالث

ندوة
تدريس فقه القضايا المعاصرة
في الجامعات السعودية

مركز التميّز البحثي في فقه القضايا المعاصرة

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

١٥-١٦/١/١٤٣٣هـ

الموافق ١٠-١١/١٢/٢٠١١م

المجلد الثالث

الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

عوائق وحلول مقترحة
في تدريس فقه القضايا المعاصرة

إعداد

د. نوّار بن الشلي❖

❖ عضو هيئة التدريس بكلية الشريعة - جامعة قطر

١٠٠٩

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطاهرين الطيبين.

وبعد:

فهذه جملة من العوائق في تدريس فقه القضايا المعاصرة، أملاها النظر في شؤون التدريس، وأحوال البحث والتصنيف، في جامعاتنا ومجتمعاتنا العربية والإسلامية، أضعها بين أيدي العلماء والأساتذة الأفاضل المشاركين في هذه الندوة المباركة، مشفوعة باقتراحات لحلها، وهو جهد المقل، والله أسأل التوفيق ومنه أستمد العون، فأقول:

١ - اعتماد منهج الإملاء على طلاب الجامعات والكليات الشرعية:

أول هذه العوائق. وهو لا يحتاج إلى كبير تأمل. ما ورثه كثير من أساتذة العلوم الشرعية- وقد أدركنا ذلك في أيام الطلب في الجامعة - عن سلفنا الكرام من اعتمادهم الإملاء منهجاً في التدريس، وعناية الطلاب بالتقييد والتوثيق، وربما ساعدهم على ذلك تلك الكلمات الموروثة في فائدة التقييد وتوثيق العلم بالحبال الواثقة.

الحل المقترح:

ونحن هنا لا ننكر هذا المنهج من حيث الجملة، غير أن تغير الظروف وتطور وسائل التحصيل والدرس بما لم يكن موجوداً عند فقهائنا القدامى، يجعلنا نقف وقفة تأمل في مدى نجاعة هذا الأسلوب في التدريس! وقد أكرمنا الله في هذا العصر بوسائل كثيرة تحقق غاية التقييد؛ من آلات للطباعة والنسخ ومطابع تنشر مذكرات المدرسين ومؤلفاتهم؛ فأغنى ذلك عن إلزام الطلاب بتقييد كل ما يلفظ به الأستاذ دون فهم أو تحقيق. وأفضى ذلك إلى أن نقرر « **التفقه**» في المعنى، قاعدة في

الدرس الفقهي، مقدمين لها على تقييد العبارة وتسطير ورصف الكلمات.

ونود أن نذكر هنا بأن التفاعل بين الأستاذ والطالب هو الطريق لاكتشاف الملكات، وتأهيل العقول المفكرة، وإلقاء السؤال على المتعلمين لامتحانهم وكشف قدراتهم على الفهم والتحصيل.

وكشْفُ جودة الفكر منهج أصيل، عرفه فقهاء الأمة واستخدموه في مجالس الدرس؛ فيما اصطلح عليه بالتفقه.

ولا تعدم أن تجد أصول هذا المنهج التعليمي في سنة النبي ﷺ، كما في هذا الحديث: عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن رسول الله ﷺ قال: «إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وهي مثل المسلم حدثوني ما هي؟» فوقع الناس في شجر البادية. ووقع في نفسي أنها النخلة، قال عبد الله: فاستحييت، فقالوا: يا رسول الله أخبرنا بها؟ فقال رسول الله ﷺ: «هي النخلة». قال عبد الله: فحدثت أبي بما وقع في نفسي فقال: لأن تكون قلتها أحب إلي من أن يكون لي كذا وكذا[1].

ويذكر كتاب التراجم والطبقات أن الإمام أبا حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ كان يلقي بالمسألة في مجلس درسه على تلاميذه. ولعله قد أخذ ذلك عن أساتذته؛ فيروي عن حماد بن أبي سليمان قال: «كنت أسأل إبراهيم عن الشيء، فيعلم أني لم أفهمه، فيقيس لي حتى أفهم» وأحسب أن إبراهيم أخذ هذه الطريقة عن علقمة بن قيس[2].

وفي حديثه عن حكم التخريج قال القاضي ابن العربي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن قال من المقلدين هذه المسألة تخرج من قول مالك في موضع كذا، فهو داخل في الآية. فإن قيل: فأنت تقولها وكثير من العلماء قبلك؟ قلنا: نعم، **نحن نقول ذلك في تفريع مذهب مالك على أحد القولين في التزام المذهب بالتخريج، لا على أنها فتوى نازلة**

(١) البخاري في الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب الحياء في العلم، رقم ١٣١.
(٢) الفقيه والمتفقه ٢/٢٦١.

تعمل عليها المسائل، حتى إذا جاء سائل عرضت المسألة على الدليل الأصلي، لا على التخريج المذهبي، وحينئذ يقال له الجواب كذا فاعمل عليه»[1].

ويذكر في مجال الدربة على التفقه والتعلم أن من عادات الدرس إكرام الوافدين والقادمين على الحلقات العلمية؛ بمبادرتهم السؤال عن مسألة ما؛ ثم الشروع في الجواب والاستدلال والنقض، ولو لم يكن المجيب أو المعترض يعتقد ذلك ويتبناه. ومن طرائف ما يذكر في الدربة على التفقه عن إبراهيم، قال: قال علقمة: «إذا أردت أن تعلم الفرائض فأمِتْ جيرانك»[2].

وقد أورد الحافظ البغدادي جملة من النقول في هذه المسألة، مما يوضح أنها منهج في التعليم والتكوين، لا كما يعتقده البعض من أن همهم كان الحفظ والترديد فقط! ومما جاء في كلامه هذا قوله: أستحب أن يخص يوم الجمعة بالمذاكرة لأصحابه في المسجد الجامع، وإلقاء المسائل عليهم ويأمرهم بالكلام فيها، والمناظرة عليها[3].

٢- الترديد في الامتحانات والمبالغة في اقتضاء الحروف:

العائق الثاني فيما يتبدى لنا وهو مبني على سابقه ومتفرع عنه، حرص بعض أساتذة العصر على اقتضاء ما أملوه وسطروه لتلامذتهم في ملازم وكراريس: جملة جملة، وكلمة كلمة، وحرفاً بحرف. وهو مشاهد إلى اليوم، وربما ظن بعضهم أن هذا هو الطريق، خصوصاً وفي اصطلاح القوم أن من معاني الفقه حفظه واستظهار مسائله. وأن حفظ المسائل سنة ماضية !.

(١) أحكام القرآن ٣/ ١٢١٢.

(٢) الفقيه والمتفقه ٢/ ٢٦٢.

(٣) المصدر ذاته ٢/ ٢٧٤.

الحل المقترح:

وإني أرى أن الغلو في اقتضاء الحروف في طبيعته مذهب للفطنة والتأمل، وحاجز عن (المعنى) والنظر، ومعطل لظهور الملكات، وفيه تقرير لمذهب التقليد في الجملة، ومن مفاسده ألا يدع للدارس فسحة للتفكير بله الابتكار والاستنباط؛ وهما من لوازم المعاصرة فيما يتصل بموضوعنا.

ومن ثم فإني أرى تهذيب هذا الأسلوب وتوجيهه توجيهاً صحيحاً وأن تصدر بتنظيمه لوائح وضع الاختبارات، وأن تُعوّد الأجيال الناشئة الاهتمام بالمعانى مع التمكن من آلة التعبير عنها وهي لغة العرب، وأنى لملكة البيان أن تظهر وسيف المشاحة في اقتضاء الحرف مسلط عليها في كل حين!.

٣- التدريس النظري لأصول الفقه:

ومن عوائق تدريس القضايا الفقهية المعاصرة، القصور في تدريس آلة الاستنباط وأعني به أصول الفقه بتقديمه مادة نظرية وقواعد مجردة من الفروع كما هي طبيعته الأولى، وإن وجدت الأمثلة المخرجة على قواعده فهي شحيحة ومكرورة في غالب الأحيان؛ ويندر أن تكون لها صلة بعصرنا هذا! وكأن بناء الفروع على الأصول قد توقف عند عصر التلمساني والزنجاني والإسنوي!

الحل المقترح:

والمخرج من هذا الإعضال: **الإلزام بمقرر تخريج الفروع على الأصول** في جميع الكليات الشرعية، وتكثير الأمثلة من مقرر (التفسير الفقهي) في مرحلة أولى للخروج من أزمة التمثيل، على أن يهتم المدرسون بربط الأدلة بفروعها من واقعنا المعاصر في مرحلة تالية؛ خصوصاً في باب القياس والعرف والاستصحاب والاستحسان والمصالح المرسلة.

ومن القصور أن تبقى أمثلة المصالح المرسلة في مقررات وكتب الأصول

المعاصرة هي ذاتها تلك التي أوردها الشاطبي في الاعتصام!.

وأزمة التمثيل هذه تحتاج إلى قليل من البيان بما يتوافق مع هذا المقام فأقول:

أزمة التمثيل في الدراسات الفقهية:

وأعني بها أن الأمثلة الفقهية التي يسوقها الفقهاء والمصنفون في كتبهم تتكرر كثيراً إلى الحد الذي يشعرك أن العقل الفقهي قد توقف؛ وأن استحضار أمثلة جديدة في مقام الشرح أو الاحتجاج ما عاد بالإمكان!. وإذا شئت نماذج من هذا، فاقرأ مثلا:

ما يمثل به الفقهاء للضرورة في مسائل الأحكام، وفي نظرية الضرورة، وفي شرح قاعدة لا ضرر ولا ضرار من قواعد الفقه، وفي الفقه المقارن، وعند التمثيل للرخص في أصول الفقه، ولحفظ العقل في فن المقاصد وغيرها من الأبواب والفنون ... فتجد المثال واحداً لا يتغير وكأن الضرورة لا توجد إلا مع الغاص الذي لا يجد ما يسيغ به غصته وفي الصحراء، ووجود الخمر في مثل هذه الظروف عزيز ونادر!

واقرأ أيضاً ما يمثل به في باب المفاهيم وباب القياس الجلي، وباب النهي؛ من التمثيل بآية التأفيف حتى لتكاد تجزم أن العقل توقف عند هذا المثال.

وقد عجبت لأحد فقهائنا الكبار في التمثيل للغرر ببيع الطير في الهواء! إذ إنه مثال لا وجود له إلا في عقول المحجور عليهم ممن منعوا من المعاملة لقصرهم عن إدراك مصالحهم؛ وإلا فأي عقل يقبل على مثل هذه المعاملة! وفي دنيانا اليوم من المخاطر التي تحف المعاملات الكثير الكثير، ولكنه الاحتباس داخل المنظومة الفقهية القديمة في غفلة عن توليد وتخريج أمثلة معاصرة.

ولاحظ معي وجهاً آخر من أوجه أزمة التمثيل هذه، وهو ما نقرؤه في كثير من كتابات المعاصرين بما فيها تلك الأكاديمية من إيراد فقه العبيد والإماء في كثير من

المباحث التي لا تعدم أمثلة معاصرة أو قريبة الوقوع.

ومثل ذلك ما تراه أيضاً في الحديث عن دار الحرب وما يتفرع عنها من أحكام. فكثير منه مقطوع الصلة بالعصر الذي نعيشه؛ لدخول الدول الإسلامية في عهود ومواثيق مع دول العالم الآخر، ولتغير كثير من المفاهيم في هذا الباب عما كانت عليه من قبل.

ومثل ذلك أيضاً استحضار أمثلة الطلاق واليمين وفقه الرقيق بما فيها العبد الآبق! في كثير من المواضع والأبواب في عصرنا هذا تأثراً بكتابات الأقدمين كما هو صنيع الإسنوي في الكوكب الدري أو ابن السبكي في الأشباه والنظائر وغيرهما، فهو عجز آخر يكرس واقعاً يتناقض مع أصل استمرارية العشرة الزوجية إذ الطلاق استثناء، وأما اليمين فإن المؤمن مخاطب بألا يجعل الله عز وجل عرضة لأيمانه، وهل لإباق العبد في عصرنا هذا حضور أصلاً ليمثل به؟!!.

٤- سياسة المنع من النقد أو الحجر على التفكير والإبداع:

ومن العوائق أيضاً منع الطلبة والباحثين من إبداء الرأي، ومنذ زمن ونحن نحسن ترديد ما قيل؛ بصيغة الخبر، وبصيغة الماضي، أما إنشاء الأقوال فهو بعيد أو لم يعد من مجالات الاهتمام!، وكم أعجب حين أسمع بعض الدكاترة في مناقشة رسالة جامعية يقول للطالب معاتبا إياه في إظهاره رأيه: ومن أنت حتى يكون لك رأي! فصار الحجر على العقول أصلا !.

الحل المقترح:

إن إبداء الرأي وتعويد الباحثين على المناقشة والاعتراض، وألا يسلموا بكل ما يذكر ويقال؛ ما دام أن الخطأ يجري على العالم والمفكر والباحث والشيخ والزعيم والحاكم؛ لهو بداية الطريق فيما نرى لتكوين الملكات وزرع بذور الإبداع والإنتاج والتطوير.

٥- غياب الفقه الاجتماعي في الدراسات الفقهية المعاصرة:

إن افتقارنا إلى فقه اجتماعي- يتخذ من هموم الناس وواقعهم محلاً للرأي ومجالاً للبحث وإبداء الفكر- بيّن مكشوف، وهو السبيل فيما نرى لتفعيل الفقه وتنزيله وإشغال الناس به لما يلمسونه من إصلاح لواقعهم فعلاً.

والحقيقة أنه يمكن القول إن الفقهاء في هذا الزمن قد تخلّوا عن دراسة وعلاج كثير من قضايا المجتمع بالمعنى الحقيقي للكلمة، ويمكن أن نجلي هذه المسألة من خلال هذه الأمثلة:

فقضية الحجر على السفيه باب من أبواب الفقه، وإنه فيما نعتقد لا يتجاوز ما كتب منذ قرون، والحاجة ماسة لتحديد التصرفات التي يتجلى فيها في عصرنا، إذ ذلك ما تقتضيه أصول الشريعة ومقاصدها في الحفاظ على المال، وأصدق من ذلك أثراً لو تشكلت هيئة من العلماء والفقهاء في كل بلد إسلامي ترفع التقارير لأولي الأمر بالتصرفات التي تبذر فيها الأموال سفهاً وعبثاً، أو تقيم الندوات والمؤتمرات وتذيع النشرات التي تشغل الإعلام بأن هذه التصرفات غير مقبولة في ميزان العدل والحق.

وفي علاقة المريض بالطبيب، وتحديد مسؤولية الطبيب عن خطئه، لا تعدم أن تجد بعض المباحث الصغيرة في فقهنا تنتظم ذلك، لكنّ فقهاً يعنى بالمنظومة الصحية كلها بما فيها انتشار الأوبئة وتوفير اللقاحات، وتحديد المواعيد وتقديم الأولى في الرعاية، ووجوب توفير الدواء المنتج بأيدي أبناء الأمة، وأحكام التعامل مع الزمنى... إلخ، فهو فقه متروك لقوانين وتشريعات مستوردة!

ومثل ذلك ما يتعلق بالنقابات العمالية، وأجور العمال، وتنظيمات العمل وساعاته، وحقوق العمال الأخرى غير الأجر اللائق والمناسب من مثل التعويضات والبدل عن الأخطار والإحالة على المعاش والرعاية الصحية..الخ.

ومع أنه لا تقوم تجارة اليوم في دنيا الناس ولا صناعة ولا زراعة إلا بتأمينات

يطمئن فيها رب العمل والعامل على مستقبلهما فيما قد يعرض لهما من الأخطار، إلا أننا لا نزال نكرر حرمة التأمين التجاري، فكثيرٌ مما نأكل وما نلبس وما نستعمل إنما يأتينا عن هذه التجارات والأعمال المؤمّنة بتأمين تجاري! ولغيرنا أن يستدعي فقه الحاجة والضرورة للخروج من هذا التناقض، أما ميزان المنطق فيقرر أن ما بني على باطل فهو باطل، ولابد من إعادة النظر في القول بإطلاق التحريم! أو البحث عن بديل تطمئن به النفوس المؤمنة المتورعة عن الشبهات.

ومسائل البيئة بما فيها رمي الكناسة وتنظيف الشوارع من أعقاب السجائر وحقوق الانسان قد نكتب فيها بعض الرسائل من باب أن فقهنا قد سبق أو فيه ما يغني عما يشرعه الغرب، غير أن الحقيقة صادمة وهي أن هذه القوانين لا تنفذ إلى المجتمع إلا من خلال المواثيق والعهود التي تشرف عليها المنظمات الدولية، ولسنا ندرس هذه المباحث في جامعاتنا إلا في النادر!

وماذا سطرنا من قوانين بشأن التخلي عن الآباء ورميهم في دور المسنين: لا شيء! مع تقريرنا أن ذلك من العقوق والكبائر، ولكن إلزام المتخلين بعقوبات زاجرة من باب التعزير متروك ومحال على الدولة والحكومة وولي الأمر! وهو في النهاية هروب من واقع الحياة.

ومَن من فقهاء العصر يعرف اليوم العيوب التي ترد بها السلع والبضائع المعاصرة؟ رغم ما استحدث في دنيا الناس من الغش والحيل وسرقة العلامات التجارية وقرصنة الابتكارات وتقليد البضائع الأصلية، قد نحسن التمثيل بالإحالة على تراثنا الفقهي لكن النفاذ إلى ثقافة عصرية-فقه اجتماعي- دونه أميال وهو جزء ضروري في عملية الإصلاح[1].

(١) إصلاح الفكر الفقهي رؤية معاصرة: ص ٨٣-٨٨.

الحل المقترح:

إن الأمثلة التي سقناها لهذا النوع من الفقه المنشود إذا ما اتخذت نماذج؛ وتم توسيعها والبناء عليها بالنظر والتأمل في واقع المجتمع الإسلامي، أمكن أن نحقق المعاصرة المأمولة في دراساتنا، وأمكن أن تهدي الشريعة كل مجالات الحياة وفي ذلك المصلحة كلها.

٦ - الاستغراق في تدريس التراث في كل مراحل الدراسة مع الغلو في تضخيم وتوسيع مصنفات المقاصد والقواعد والأصول:

ومن الملاحظ في بعض كليات الشريعة المبالغة في وضع المقررات التراثية وانتقاء مفرداتها مما خلفه الأسلاف، ففي مقرر الفقه المقارن مثلا تجلب المسائل الخلافية إلا من عصرنا هذا! وفي برامج الدراسات العليا كثيرا ما تتغير مفردات المقررات أو الكتب الموضوعة فيها شريطة ألا يكون لقضايا العصر فيها نصيب! وإذا كانت قضايا المعاملات المالية وبعض القضايا الطبية قد نالت حظها من الدرس الفقهي المعاصر **فإن الفقه السياسي لم يأخذ حظه من الاهتمام، والأغرب منه ندرة الدراسات الخاصة بفقه الوثائق والشروط؟!**

ومما يلتحق بهذه المسألة ويشاركها في المعنى كثرة التصانيف في علم أصول الفقه في عصرنا هذا، فمنذ أن كتب مشايخ الأزهر الخضري وخلاف في «أصول الفقه» تُكَرَّر المباحث ذاتها والأمثلة ذاتها، ولا تكاد جامعة تدرس علوم الشريعة تخلو ممن كتب وكرر هذه المباحث، ولا يغرنك اختلاف الترتيب بين المباحث تقديماً وتأخيراً فهو ليس مقصوداً في هذه الصنعة حتى تفنى فيه الأعمار، ويخيل إلي أحيانا أن مرد هذه الكثرة إنما يرجع لابتغاء التصنيف وحسب!.

وقد استحسن الناس أن تكتب حواش على مصنفات الشاطبي وابن عاشور والفاسي، ولست أميل إلى هذا الرأي إلا أن يكون لتدريس مخصوص، وإن كانت بعض هذه الأعمال قد قربت علم المقاصد وحببته لطلاب العلم؛ إلا أنّ تتابع الناس

في هذا السبيل قد أغرق البحث في التكرار وتنوسيت المقاصد في كتابة المقاصد!

وقد يعمد بعض الباحثين إلى ربط موضوعه بالخلاف، ويعمد بعضهم الآخر إلى ربطه بمباحث التعارض والترجيح، وثالث بنظرية أو قاعدة فقهية..الخ، وقد يستهويك العنوان فتبحث فيما تحته فإذا هو مكرور في الغالب أما هذه الروابط فقد تصدق وقد يتمحل فيها.

الحل المقترح:

استدعاء المقاصد والقواعد الشرعية والفقهية لعلاج مشاكل وأزمات المسلمين فهو أجدى من تكثير العبارات والمعنى واحد.

٧- عدم العناية باختيار كتب المقررات الدراسية:

ومن العوائق في تدريس فقه القضايا المعاصرة -وهو مستغرب- أن تقرر كتب لأساتذة الجامعة ويشغل بها الطلاب وليس فيها من المعاصرة إلا النادر، مع وجود ما هو أهم منها وأجدى وأنفع!، وقد رأيت في إحدى الجامعات أنها قررت على طلابها كتاباً اعتمد منذ سنين مع أن الكتاب وضع بالأساس لعامة المسلمين ولمن أسلم حديثا، وقد مضى على وضعه نصف قرن!.

الحل المقترح:

إعادة النظر في مدى ملاءمة الكتب المقررة والاستعانة في ذلك بخبراء ومشايخ من خارج الجامعة والاستكتاب في تقرير البرامج الدراسية.

٨- سياسة إجازة البحوث على معيار الكم والشكل:

ومما عايناه في بعض الجامعات العربية وشاهدنا بعضه من خلال ما نشرته المطابع: إجازة البحوث التي تقدم لنيل الدرجات العليا بناء على عدد الملزمات فيها، وعلى كيفية إخراجها وتنميقها، وتنوسيت قضايا العصر ونوازله في غمرة البحث عن المواضيع الصالحة للتسجيل؛ لما يقتضيه معيار (الكم) من أبواب

وفصول ومباحث ومطالب ومسائل، وجدل وسفسطة وتيه في إيراد الأقوال !

الحل المقترح:

إعادة النظر في سياسة البحث القائمة، وإني أقترح التحاكم إلى معيار النفع والجدة وخدمة قضايا الأمة وحل مشاكلها وتقديمه على معيار الكم وضخامة الأسفار، وقد نهينا عن التكلف، ولو أخلصنا العمل لكفانا القليل.

ماذا علينا لو أجزنا الخريجين إذا قدموا ما يفيد العقول وينفع الناس ويصلحهم في دينهم ودنياهم ولو كان لا يتجاوز الملزمة والملزمتين ؟ وماذا علينا لو أجزناهم بأقل من ذلك إذا قدموا الجديد في الأفكار التي تأخذ بيد الأمة نحو نهضة منشودة وتخرجها من تيه طال أمده وتخلف يوصم به الإسلام عن قصد وغير قصد ؟.

إن مسؤولية البحث في المؤسسات الأكاديمية والجامعات تقتضي تقديم النافع الجديد وإلا فإنه لا فرق بينها وبين كتابات كثيرة تملأ دنيا الناس من مثل الجرائد والمجلات العامة، والشعور بالمسؤولية يجعل الباحث يحرص على النفع وتقديم ما يمكث في الأرض لا ما يذهب جفاء[1].

٩- غياب التعاون العلمي مع الدراسات الاجتماعية والإعلامية والمسحية القائمة على تحليل العصر وفهم مشاكله:

ومن عوائق تدريس فقه القضايا المعاصرة: غياب المناهج والخطط والبرامج التي يتعاون فيها الفقهاء مع نظرائهم من خبراء العلوم الأخرى من الاقتصاديين والإعلاميين والاجتماعيين وعلماء السياسة والعلاقات الدولية وغيرهم، وإن وجد تعاون فهو في آحاد المسائل وفي أوقات خاصة، وفي طليعة هذه العلوم المعينة على فهم أحسن للعصر: الاقتصاد السياسي، وفن الاستراتيجية، وفن اتخاذ القرار، وعلم المستقبليات.

(١) العقل الفقهي معالم وضوابط: ص ١٣٤.

الحل المقترح:

ليس يخفى على أحد اليوم ما لهذه العلوم من تأثير في تكوين العقل الفقهي وقدرته على فهم أمثل لأبعاد القضايا المعاصرة. ومن ثم يمكننا اقتراح إنشاء أقنية للتعاون مع خبراء هذه التخصصات، وإقامة دورات تدريبية والاستفادة من نظام الأستاذ الزائر وورش العمل والندوات.

ومن العلوم التي استحدثها الناس في هذا العصر «علم المستقبليات» ويعنون به: العلم الذي ينظر في توقعات الزمان الآتي وتقديرات المصالح والمفاسد فيه ثم وضع ما يناسب ذلك من الخطط والسياسات. وإن إحياء هذا الفقه بما يحقق مصالح المسلمين فيما يستقبل من الزمان سنة عمرية، سجلها تاريخ الفقه الإسلامي بأحرف من نور فيما عرف بمسألة سواد العراق حين امتنع سيدنا عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من تقسيم الأرض المفتوحة على الغانمين رعاية لحق الأجيال المقبلة ومصالح الإسلام وأهله.

وقد قدّم الإمام الجويني رَحِمَهُ اللَّهُ نموذجاً رائعاً لهذا الفقه؛ في النصف الثاني من كتابه الغياثي.

١٠- الانتقائية في دراسة قضايا العصر:

ومما يقف في وجه نجاعة تدريس القضايا المعاصرة: الانتقائية في دراسة قضايا العصر، وأعني بها غياب أسس ومعالم واضحة لدراسة وبحث ما يستجد من القضايا في دنيا الناس، وقد يكثر الجدل والكلام وتتعدد الردود في مسألة ما حين يثيرها الخصوم والمناوئون! في الوقت الذي لا تجد كثيرا من القضايا الأهم منها حظها من البحث والدراسة.

ومن أمثلة هذا الباب:

غياب دراسة جادة في امتلاك الطاقة النووية إعداداً للقوة وإرهاباً للعدو،

وغياب دراسات جامعة لكثير من قضايا الفن والإعلام، ولا توجد متابعة منظمة لمناقشة العهود والاتفاقيات التي تدخل فيها الدول الإسلامية مع منظمات دولية وإن وجدت يكون الأمر قد فات في كثير من الأحيان!

الحل المقترح:

جَرْد القضايا المعاصرة التي لم تنل حظها من البحث. وإعداد خطة دراسية على قواعد وأسس تراعي مصالح الأمة الكلية لما ينبغي دراسته من القضايا المعاصرة.

١١- غياب منهج واضح للاستفادة من جهود المجامع الفقهية:

ومن عوائق تدريس فقه قضايا العصر: غياب منهج توضع فيه معالم الاستفادة المثلى من جهود المجامع الفقهية، ولست أعني مجرد الاطلاع على القرارات الصادرة عنها، ولكني أقصد كل الجهود السابقة على صدور القرار وخاصة مناقشة الآراء ونقد الأفكار..ففي ذلك دربة وتمرين للطلاب والباحثين على التمكن من فقه حسن للعصر وقضاياه.

الحل المقترح:

إدخال مقرر تطبيقي في الدراسات الفقهية يخصص لفهم وتحليل قرارات المجامع الفقهية، ووضع خطة للاستفادة من جهود المجامع بتسجيلها صوتا وصورة أو مكتوبة، ثم عرضها على الطلاب ليتمرسوا في تكييف الوقائع وتنزيل الأحكام لقضايا العصر.

١٢- توقف تطور الكتابة الفقهية منذ زمن!:

المتون الفقهية الموجودة بين أيدينا اليوم مضى على كتاباتها بضعة قرون، وقد تطور الزمن وتبدلت الأحوال.. وصدرت الفتاوى والقرارات في شأن الكثير مما استجد في الفقه الإسلامي، كما صدرت عشرات القرارات في المجامع الفقهية بشأن المعاملات والقضايا المستحدثة.

والسؤال: متى تدخل هذه الدراسات والأبحاث التي بذلت فيها الجهود والأموال والأعمار في مصنفاتنا الفقهية؟

وهذه نماذج مقترحة للتطوير المقصود:

كتاب البيئة، كتاب الهندسة الوراثية، كتاب التجارة الالكترونية، كتاب المصارف، كتاب البنوك، كتاب نقل وزراعة الأعضاء، كتاب النقل والمرور، كتاب العمال والنقابات، كتاب الإعلام والمعلومات، كتاب العلاقات الدولية، كتاب الخدمة المدنية والاجتماعية، كتاب التأمين، كتاب الأسواق المالية...الخ.

وعلى مستوى آحاد المسائل وأفراد النوازل مما له أصل من قبل، ينبغي تطوير المفردات، ففي باب التعزير مثلاً كثيرة هي الجرائم المستحدثة خصوصاً في باب المعاملات المالية بما يسمى الفساد الاقتصادي، ومن ثَم لم يعد مقبولاً أن تبقى الأمثلة والمواضيع المدروسة هي ذاتها لا تتغير! والأمر ذاته يقال في مستجدات الفقه الجنائي.

وبالمقابل فإن فقه الرقيق ينبغي أن تتوقف الكتابة عنه، ويكتفى بالإحالة على مواضعه في كتب التراث، وعوض أن نكتب عن أسواق النخاسة فلنكتب عن أحكام الفقه فيمن ابتلي وطنه بالنصارى أو باليهود والصهاينة والبوذيين المعتدين.

وقد نفرد مصنفات خاصة للمستجدات كما هو صنيع بعض المعاصرين تحت مسميات بحوث معاصرة أو قضايا فقهية معاصرة، وهذه الطريقة هي خطوة في البداية ولا بد أن تتبعها خطوات أخرى في تجريد كل قضية والرجوع بها إلى مكانها بحسب الكتاب أو الباب أو المساق؛ على النحو الذي يجعل من المسائل الفقهية ميسرة ومقربة.

وإن الحاجة ماسة لهذا التجديد على مستوى الجامعات والكليات الشرعية، إذ لا يعقل أن تبقى مفردات المساقات في الستينات من القرن الماضي هي ذاتها في أيامنا هذه رغم هذا التبدل والتطور الكبير في شتى مجالات الحياة. وقد تكون

الدراسات العليا في مستوياتها المختلفة أنسب مرحلة للاشتغال بهذا النوع من الفقه.

وإننا نأمل من مراكز البحث في الجامعات الإسلامية أن تضطلع بهذه المهمة، وقد يكون مشروعا لهيئات التدريس والقائمين على تحسين البرامج والمقررات. أما الشكل الذي نكتب فيه وهل من الضروري أن يكون مصنفا . متنا فقهيا . أو موسوعة أو دائرة معارف..الخ، أو نكتب بحسب المساق أو غير ذلك؛ فهي مسألة قابلة للنظر.

الحل المقترح:

ضرورة بعث تطوير الكتابة الفقهية على مستوى الموضوعات وآحاد المسائل ومفردات المقررات.

١٣- تكرير المبحوث وبحث المكرر سمة غالبة على العصر:

إن دراساتنا المعاصرة قد غرقت في الأغلب الأعلم في التقليد والذوبان في المصنفات التراثية أو في أصحابها؛ فتنظر في واقع الحال فترى "منهج فلان في كذا.." أو " فلان ومنهجه في كذا..." أو " أصول الفقه عند فلان من خلال..." ومثله "القواعد الفقهية عند فلان من خلال..." و"الاختيارات الفقهية لفلان.."، ومن مثل: " الفكر المقاصدي عند فلان.." وأمثال هذا كثير في أيامنا هذه.

وغاية ما تطمح إليه هذه البحوث والدراسات في الغالب لا يخرج عن التقرير والشرح والتحشية، ففي كل يوم نضخم التراث ونكرر المبحوث ونبحث في المكرور، في غفلة عن تصحيح الأخطاء أو معايشة العصر، أو التجديد في هذه العلوم والفنون.

ويخيل إلي أنه إذا استمر الحال هكذا فسيكتب الباحثون بعد عقد من الزمن في مناهج وفكر باحثي اليوم، وفي المنهج الفقهي والمقاصدي عندهم، وفي استخراج

القواعد..من مصنفاتهم!.

وقد تسألني عن الضير والضرر في هذا الصنيع ؟ فأقول: إن كل بحث من هذا الصنيع هو جهد ضائع في غير محله في غفلة عن مشاكل العصر وعن قضايا العصر وعن خطاب أهل العصر[1].

الحل المقترح:

اشتراط قبول التسجيل في البحوث على معيار المعاصرة وخدمة قضايا الأمة الناجزة، مع دعوة الباحثين في المحاضرات والكتابات العامة إلى تبني هذا الاتجاه وتقديمه على غيره.

١٤- الوقوف عند أوقات الواجبات:

المشاهد أن المنظومة التعليمية . تدريسا وبحثا . في جامعاتنا الإسلامية لا تتحدث إلا عن أوقات الواجبات، وخاصة العينية منها، وقد ينتهي الفقيه في بعضها إلى أنها على التراخي.. حتى إذا اقتضى الحال بيان الواجبات الكفائية اكتفينا فيها بضرب أمثلة توضيحية..كثير منها متوارث ولا صلة له بواقع المسلمين!.

الحل المقترح:

مجاوزة الحديث عن أوقات الواجبات إلى الحديث عن واجبات الوقت، وإشغال المجتمع المدني وولاة الأمور بها، لتتحقق مهمة البيان التي أخذها الله على العلماء.

و**الحديث عن واجبات الوقت** فقه أصيل في سنة النبي ﷺ وفي فقه صحابته رضي الله عنهم وفي فقه الأجيال التي تبعتهم بإحسان، وتحقيق المناط الذي تحدث عنه علماء الأصول لا يتم إلا بناء على معرفة بواقع الناس وأحوالهم، كما أن من موجبات

(١) نظرية النقد الفقهي للمؤلف: ص ٢٩.

تغير الفتوى تبدل الزمان وأحوال الناس.. وكل ذلك يتطلب استحداث أحكام مناسبة والتي منها الواجب؛ إذ لم يقل أحد من العلماء إن الأحكام المستجدة تقتصر على نوع منها أو تختص بنوع دون نوع.

وفي معرفة **واجب الوقت** ينبغي أن نراعي جملة معايير منها:

أهمية المسألة أو الواقعة المبحوثة ورتبتها في سلم المصالح.ومنها ما له بدل ينوب عنه وما ليس له بدل.

ومنها تعلقها بالفرد أو بالجماعة أو الإقليم أو الأمة.

ورحم الله العلامة ابن القيّم حين رجّح أفضلية العبادة بالظرف الذي تقع فيه ويحتاج إليها: «فأفضل العبادات في وقت الجهاد: الجهاد وإن آل إلى تركه الأوراد من صلاة اللّيل وصيام النّهار.. والأفضل في وقت حضور الضيف..القيام بحقه والاشتغال به عن الورد المستحب.. والأفضل في أوقات السحر الاشتغال بالصّلاة والقرآن والدّعاء والذّكر والاستغفار.. والأفضل في أوقات ضرورة المحتاج إلى المساعدة..الاشتغال بمساعدته..فالأفضل في كل وقت وحال إيثار مرضاة الله في ذلك الوقت والحال والاشتغال بواجب الوقت... »[1].

وتتمة له نقول: والأفضل في وقت جوع المسلمين الاشتغال بما يسد جوعهم، والأفضل في وقت عريهم الاشتغال بما يكسوهم، والأفضل في وقت انتشار الفرقة والعصبية الاشتغال بما يدفع عنهم ذلك ويجمع كلمتهم..والأفضل في وقت تسكع الشباب وتعطلهم عن العمل الاشتغال بغرس قيم الإسلام في العمل وإصدار الفتاوى المعينة على تحصيل الأعمال.. والأفضل في وقت انتشار الفساد والإجرام التصدي له بالفتاوى المحددة لمقادير العقوبات والتعزيرات وتقديمها لأجهزة

(١) انظر: مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ابن قيم الجوزية، ت:محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط الثانية، ١٩٩٣م:١/ ٨٥.

العدل والأمن إبراء للذمة وخروجاً من العهدة.. إلخ.

نريد عقلاً واعياً بعصره، عارفاً بأعراف أهل زمانه، في يقظة من أمره، خذ مثلاً هذا النموذج وأيهما أولى بالبحث والنظر، وأيهما أقوى في ميزان الشرع وأولى بالرعاية والاهتمام، ثم تأمل معي في عواقب البحث في المهم وترك الأهم، بالنظر لما هو حاصل:

ففي الوقت الذي لا يجد فيه الكثير من الشباب المسلمين الباءة على الزواج، وتعاني بسبب ذلك مئات الآلاف من فتيات المسلمين من العنوسة، تنطلق فتيا فقيه معاصر بالزواج من ابنة التاسعة محدثة جدلاً ونقاشاً ما كان أغنانا عنهما لولا هذا الصوت! فلتتزوج عوانسنا أولاً وأمام الصغيرات متسع من الوقت والأمل!

وإنه ليس كل ما يعرف يقال. والأمثلة كثيرة لا يتسع المقام لعرضها.

١٥- ضآلة الاستفادة من فقه النوازل:

ورثنا في تراثنا الفقهي ثروة ضخمة من الفقه النوازلي، وعدداً لا بأس به من كتب المصادر التي عُنِيت بالحوادث والبدع.

ومن النوع الأول: موسوعات الإفتاء المختلفة من مثل: معيار الونشريسي، وفتاوى ابن رشد والفتاوى الهندية والخانية والبزازية، وفتاوى المشايخ: البرزلي، ابن حجر الهيثمي، شيخ الإسلام ابن تيمية، الرملي، والشيخ عليش. ومن المعاصرين: فتاوى المشايخ شلتوت، ابن عثيمين، ابن باز، والقرضاوي، وغيرهم كثير.

ومن النوع الثاني: الحوادث والبدع للطرطوشي، وتلبيس إبليس لابن الجوزي، والغالب على الاستفادة من هذه المصادر بنوعيها أن تكون فردية في مجالات البحث والتأليف، ويندر بناء التكوين الأكاديمي عليها.

الحل المقترح:

ضرورة وضع منهج ومقرر دراسي للاستفادة من موسوعات الفقه النوازلي. ومن الممكن جدا تقرير فقه النوازل في المقررات الجامعية؛ خصوصا بعد أن قدمت في بنائه النظري رسائل جامعية، ليكتشف العقل الباحث طرائق التعامل مع الواقع في عصور الإسلام المختلفة، وليتمرن بالنظر في الوقائع المتعددة على تخريج واقع العصر وتكييف أحكامه.

١٦- المثالية في وضع مخرجات المقررات الفقهية:

ومن العوائق التي تقف في طريق تدريس فقه قضايا العصر فيما أحسب؛ المثالية في وضع مخرجات المقررات الفقهية، فقد اطمأنت النفوس ورضيت خطة التدريس القائمة دون مراجعة لما يقدم ولمدى استجابته لحاجة الأمة، وقد رأيت بعضهم يجعل من مخرجات مقرر (أصول الفقه دراسة عامة): أن يصير الطالب قادرا على استنباط أحكام المسائل المستجدة!! هذا والمقرر موجه للمبتدئين الذين لم يسبق لهم أن سمعوا يوما بهذا العلم!

ومثل هذا المخرج يتكرر في مقررات كثيرة يقرأ فيها الطالب مسائل فقهية من مصنف مذهبي كتب منذ قرون في أكثر من كلية شرعية!

الحل المقترح:

التحلي بالواقعية في وضع المخرجات، وضرورة العناية بالمعاني وابتكارها وتقديم ذلك على حل المقفلات، في سياسة تعليمية وبحثية تجمع بين التمكن من علوم الآلة وبين فهم جيد للعصر وأهله.

١٧- تفرق مادة القضايا المعاصرة وجهودها:

ومن العوائق أيضاً تفرق مادة فقه قضايا العصر وتناثرها: بين مصنفات ودراسات خاصة لأساتذة الجامعات، وبين رسائل جامعية لنيل درجتي الماجستير

والدكتوراه، وبين قرارات وبحوث المجامع الفقهية، وبين فتاوى مشايخ العصر، وكتابات لمواقع الشبكة ولمجلات محكمة وعامة..وإذا كانت كثرة التصانيف في الفن الواحد معيقة عن التحصيل فكيف بتعدد هذه الجهود وتنوعها على أكثر من فن ومحل ؟!.

الحل المقترح:

ضرورة تنظيم الجهود الفقهية في مراجع ومقررات للطلاب أو في موسوعات متخصصة.

١٨- عناية المناهج الأكاديمية بالدرجات والشواهد وأعداد الخريجين:

ففي أيامنا هذه يتخرج الطالب من الجامعة وهو لم يقرأ إلا ما قرر عليه في المنهاج؛ مما كتبه أساتذته في الجامعة رجاء تحصيل الدرجة في أحسن الأحوال إلا ما ندر، والنادر يحفظ ولا يقاس عليه.

وقد رأيت من الطلاب الذين لم يقرأوا المنهاج المقرر الكثير، وإنما قصارى جهدهم أن يحصلوا ملزمة أو أكثر من زملائهم يراجعونها ثم يرمونها بعد الخروج من قاعة الامتحان! فقد ماتت الهمم، ولذلك أسباب كثيرة يأتي في مقدمتها هوان العلم والعالم في بلاد تقدس المال واللعب وكل ما هو تافه!.

ومراجعة حال التكوين والتأهيل الحقيقي أهم في نظري من كثير من الشكليات التي انشغل بها الأكاديميون؛ في غمرة تخريج الأفواج العاجزة عن التفكير، ولكنها حاملة للشواهد! وهذه الشكليات لا تخفى على من ابتلي بالتدريس الجامعي في أيامنا هذه، فأجدني في غنى عن شغل القارئ الكريم بها.

وقد رأينا شغل الطلاب بمقررات لا تعين على فهم العصر في شيء وإن بدا ظاهرها كذلك؛ كعلم النفس الذي تحفظ فيه التعريفات وتلقن تلقينا، وكذلك علم الاجتماع، وربما أشغل الطلبة بمباحث من علم الأحياء والفلك والرياضيات في

ساعات لاستكمال المتطلبات، والنتيجة من كل هذه المزاحمة عقل كليل في الجميع!

الحل المقترح:

ضرورة تغليب معيار النوعية واستحضار المسؤولية والأمانة. وتعميم الثقافة العصرية من قبل خبراء في كل قطاع؛ بمعنى أن تكون هناك هيئة استشارية تحسن انتقاء ما يقدم للطلاب ليعرفوا من كل فن ما يعينهم على حسن التعامل مع عصرهم، ويقدم ذلك كله في مقرر يعتمد تقديم الخلاصات الجاهزة كما في نظام الأستاذ الزائر أو أوراق العمل في المؤتمرات الهادفة.

١٩- غياب الحوافز المادية والجوائز التشجيعية:

ومما يعين على الاهتمام بدراسة فقه القضايا المعاصرة وإن لم يكن عائقا في حد ذاته: تخصيص جوائز تشجع الباحثين وتحفز هممهم وتأخذ بأيديهم نحو قضايا العصر وهموم الأمة وتخرجهم من بلاء الكتابة للقرون الخالية في انقطاع عن العصر وذهول عن حاضر الأمة.

الحل المقترح:

تقرير جوائز داخل الجامعات والكليات الفقهية للبحوث المعاصرة والتي تقدم النافع الجديد، ووضع سياسات للبحث العلمي في الدراسات العليا تجعل الأولوية لتسجيل الأبحاث ذات الصلة بقضايا العصر ومشاكل المجتمع المسلم المعاصر.

إن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فذلك مبلغ علمي وأستغفر الله من كل ذنب وزلل.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

المصادر والمراجع

١. الجامع الصحيح: للإمام البخاري، المطبعة السلفية ومكتبتها، ط/الأولى، ١٤٠٠هـ.

٢. أحكام القرآن لابن العربي: ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت – لبنان، (د.ت).

٣. الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي، ت: عادل العزازي، دار ابن الجوزي، الرياض، ط/الأولى، ١٩٩٦م.

٤. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، ابن قيم الجوزية، ت:محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/ الثانية، ١٩٩٣م

٥. العقل الفقهي معالم وضوابط، د/ نوار بن الشلي، دار السلام، القاهرة، ط /الأولى: ٢٠٠٨م.

٦. نظرية النقد الفقهي معالم لنظرية تجديدية معاصرة، د/ نوار بن الشلي، دار السلام، القاهرة، ط /الأولى: ٢٠١٠م.

٧. إصلاح الفكر الفقهي رؤية معاصرة، د/ نوار بن الشلي، دار السلام، القاهرة، ط /الأولى: ٢٠١١م.

العوائق التعليمية
في تدريس فقه القضايا المعاصرة
في الجامعات السعودية
والحلول المقترحة

إعداد

د. أحمد بن عائش المزيني❖

❖ أستاذ مشارك بقسم الفقه بكلية الشريعة
بالجامعة الإسلامية في المدينة النبوية

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، بلّغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين، فصلوات ربي وسلامه وبركاته عليه وعلى آله وصحابته أجمعين، ومن حذا حذوه واستن بسنته وسار على طريقته إلى يوم الدين.

أما بعد:

إن تعليم الناس أمر دينهم شرف عظيم، وواجب فضّل الله عز وجل به أهل العلم على غيرهم، وذلك لأن الناس في حاجة إلى من يأخذُ بأيديهم، ويُرشدُهم إلى الطريق الصحيح، ويدلُهم على ما يحل لهم وما يحرم عليهم مما يتعاملون به في شتى شؤون حياتهم.

وإن من المسؤوليات العظام، والمهام الجسام الملقاة على عواتق أهل العلم في عصرنا الحاضر بيانَ الأحكام الفقهية لما استجد من نوازل لم تكن معروفة في الماضي، مع العلم الجازم بأن شريعة الله عز وجل كاملة، اشتملت على كل ما يحتاج إليه الناس من شرائع.

وحيث إن تدريس علم فقه النوازل في الجامعات هو جزء من بيان الأحكام الفقهية لما استجد من قضايا، بل هو الأصل الذي ينبغي أن يعتمد عليه في ذلك كان من الواجب العناية بهذا المقرر، وإعطاؤه أهمية خاصة.

ويمكن أن تُلَخَّص أهمية تدريس فقه النوازل في الجامعات فيما يلي:

١. تبيين القواعد الضوابط التي يحتاج إليها طالب العلم في بحث ما يستجد من قضايا.

٢. تكوين ملكة فقهية لدى طالب العلم يستطيع من خلالها بحث المسائل الفقهية المستجدة.

٣. استحثاث همم طلاب العلم لإعداد البحوث اللازمة لبيان أحكام النوازل الفقهية، ومتابعة ما يستجد منها.

٤. بيان أحكام أشهر النوازل الفقهية، نشراً للعلم بين طلابه.

٥. إثبات كمال الشريعة الإسلامية وتمامها، واشتمالها على جميع ما يحتاج إليه الناس من شرائع، ونفي النقص عنها.

وتأتي ندوة (تدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية) ضمن إطار خدمة الفقه الإسلامي وقضاياه المتجددة، ورغبة مني في المشاركة في هذه الندوة كتبت هذا البحث المختصر حول (**العوائق التعليمية في تدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية والحلول المقترحة**).

وقسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة.

وذلك على النحو التالي:

أما المقدمة فقد اشتملت على أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

وأما التمهيد فاشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: تجدد النوازل الفقهية والقضايا المعاصرة، وحاجة الناس إلى بيان أحكامها الشرعية.

المطلب الثاني: المنهج العلمي في دراسة النوازل الفقهية والقضايا المعاصرة.

وأما المبحث الأول فهو: العوائق التعليمية في تدريس فقه القضايا المعاصرة.

ويشتمل على أربعة مطالب:

المطلب الأول: العوائق التعليمية المتعلقة بتصوير النازلة.

المطلب الثاني: العوائق التعليمية المتعلقة بتجدد النوازل وتسارعها وتعدد مجالاتها.

المطلب الثالث: العوائق التعليمية المتعلقة بقلة البحوث العلمية المتخصصة في القضايا المعاصرة.

المطلب الرابع: العوائق التعليمية المتعلقة بعدم الممارسة الفعلية لواقع كثير من القضايا والنوازل المدروسة من قبل المعلم والمتعلم.

وأما المبحث الثاني فهو: الحلول المقترحة للعوائق التعليمية في تدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية.

وأما الخاتمة فتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها والتوصيات.

وفي الختام أحمد الله عز وجل على ما امتن به عليّ من إتمام هذا البحث، وأسأله سبحانه وتعالى الإخلاص في القول والعمل.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل للمسؤولين في مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، على الجهود التي يقدمونها في خدمة فقه القضايا المعاصرة، ومنها إقامة هذه الندوة التي أسأل الله عز وجل أن يبارك فيها.

كما أشكر اللجنة العلمية للندوة على قبول ملخص البحث، وأسأل الله لهم المعونة والتسديد والتوفيق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

التمهيد

ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: تجدد النوازل الفقهية والقضايا المعاصرة، وحاجة الناس إلى بيان أحكامها الشرعية.

المطلب الثاني: المنهج العلمي في دراسة النوازل الفقهية والقضايا المعاصرة.

المطلب الأول
تجدد النوازل الفقهية والقضايا المعاصرة
وحاجة الناس إلى بيان أحكامها الشرعية

اقتضت حكمة الله عز وجل أن لا يثبت الناس على حال واحد، وإنما تتقلب بهم الحياة من حال إلى حال، وتتجدد الحوادث والوقائع بشكل مستمر، ومن تلك الوقائع ما يحتاج إلى بيان حكمها الشرعي، وليس هذا الواقع وليد العصر الحاضر، بل هو واقع الناس منذ القدم.

والناظر في سيرته عليه الصلاة والسلام يرى الكثير من الوقائع المستجدة، في سلمه وحربه، وفي سفره وإقامته، ووقائع تخصه ووقائع تخص غيره، يُسأل عنها عليه الصلاة والسلام فيبين الحكم فيها غاية البيان، وكان الوحي ينزل ببيان حكمها بالدليل الشرعي من آية أو حديث، لأن الناس لا غنى لهم عن بيان حكم الله عز وجل في جميع أمورهم.

وقد يجتهد عليه الصلاة والسلام في بعض الأحيان ليعلّم الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والأمة من بعدهم أن الاجتهاد هو السبيل إلى الوصول إلى الحكم الشرعي عند عدم الدليل من الكتاب أو السنة، ومن ذلك اجتهاده عليه الصلاة والسلام ومشاورته لأصحابه في أسارى بدر، واجتهاد أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بحضرته ﷺ في قسمة الغنائم يوم حنين، إلى غير ذلك مما هو معلوم في سيرته عليه الصلاة والسلام، وليس المقام هنا مقام إسهاب في هذا الشأن، غير أن المراد بيانه أن الحوادث كانت تتجدد في عهده عليه الصلاة والسلام، وكان قوله فيها هو الدليل القاطع والبيان الشافي لحكم الله سبحانه.

ثم استمر تجدد الوقائع بعد موته عليه الصلاة والسلام، بسبب توسع حياة الناس والفتوحات التي دخل بسببها الكثير من شعوب الأرض في الإسلام،

كالفرس، والروم، وأهل العراق، وأهل الشام، وغيرهم من سائر البلدان كمصر وشمال أفريقيا وغيرها، واستجدت وقائع كثيرة، ودخل في الإسلام أصحاب حضارات جديدة وعادات وتقاليد لم تكن معروفة في عهد النبوة، وكان ذلك في حضرة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فاجتهدوا في بيان أحكام تلك النوازل والوقائع المستجدة، مما لم يكن له حكم صريح في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

وما زالت الحوادث والوقائع تتجدد على مر العصور، وأهل العلم يتصدون لما يستجد بالاجتهاد وبيان حكم الله فيه، حتى جاءت النهضة العلمية الحديثة في عصرنا الحاضر فاستجدت وقائع لم تكن معروفة من قبل، في نواح عدة، ومجالات مختلفة، وأكثر الوقائع والمستجدات جاءت في المعاملات المالية، والقضايا الطبية، فكان الواجب على أهل العلم أن يبينوا حكم الله عز وجل فيها، لأن العلماء هم ورثة الأنبياء، وهم المؤتمنون على العلم الشرعي الذي لا تستقيم حياة الناس إلا به، ولو لم يبين أهل العلم الحكم الشرعي في المسائل المستجدة لوقع الناس في الخطأ من حيث لا يعلمون.

والشريعة الإسلامية ليست شريعة قاصرة عاجزة عن بيان أحكام المستجدات، بل هي شريعة كاملة شاملة، كمّلها الله عز وجل غاية الكمال، وبيّن للناس فيها ما يحتاجونه من أحكام غاية البيان، قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة ٣]. وقال ﷺ: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسنة نبيه»[1].

(١) انظر: منهج استنباط أحكام النوازل / د. مسفر القحطاني ٢٣- ٤٣، ٩٦-١١١. وأصول الفقه الإسلامي / د. وهبة الزحيلي ٢ / ١٠٥٥- ١٠٩٦.

المطلب الثاني
المنهج العلمي في دراسة النوازل الفقهية والقضايا المعاصرة

إن من المهم أن تعطى النوازل أحكاماً شرعية، غير أن الأهم أن تكون تلك الأحكام مبنية على قواعد صحيحة، والناظر إلى واقع النوازل في هذا العصر يرى كثرة الفتاوى وقلة التقعيد، فإنك تجد في النازلة الواحدة عشرات الفتاوى – التي ربما تتفق وربما تختلف، وربما توافق الصواب وربما تخالفه – غير أن القليل منها ما يكيّف المسألة ويربطها بالمسائل المنصوصة.

ولذلك فإن دراسة أحكام النوازل الفقهية اعتماداً على الفتاوى، دون التأصيل العلمي أمر مرفوض؛ حيث إن التأصيل العلمي للنازلة يعطي الدارس ملكة فقهية تمكّنه من الاعتماد على نفسه في إعطاء الأحكام الشرعية، بخلاف الاعتماد على الفتاوى فحسب، فإن الدارس سيبقى رهين تلك الفتاوى.

كما أن الدراسة التأصيلية تفيد الدارس في معرفة الفتوى الموافقة للصواب والمجانبة له.

والتأصيل العلمي يبدأ بتصور النازلة ومعرفتِها والدرايةِ بها، والقدرةِ على تصويرها للمتلقي، ومن ثم تكييفُها بناء على ذلك التصور، وإلحاقُها بمثيلاتها من المسائل المنصوص على أحكامها، ومعرفةُ مواضع الاتفاق والخلاف فيها، وأخيراً ينتهي الدارس إلى ما في النازلة من فتاوى علماء العصر، ويفنّد تلك الفتاوى فيصل بإذن الله إلى القول الموافق للصواب.

هذا ما يمكن أن يقال – باختصار – حول التأصيل العلمي في دراسة النوازل.

وتكمن أهميته في ما يلي:

١. تيسير الوصول إلى الحكم الشرعي الصحيح في النازلة.

٢. القدرة على مناقشة الفتاوى المختلفة في النازلة – إن وجدت – والترجيح بينها.

٣. إعطاء الدارس ملكة فقهية تمكنه من النظر في النوازل بنفسه[١].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا التأصيل العلمي في دراسة النوازل ينبغي أن تخصص له ساعات دراسية في جامعاتنا الإسلامية، ومن المناسب أن تكون دراسة ذلك في مرحلة الماجستير، حتى يسهل على طلاب العلم اختيارُ المواضيع العلمية المناسبة وتقديمُها في أطروحات علمية تخدم المجتمع والمكتبة الإسلامية.

(١) انظر: المنهج في استنباط أحكام النوازل / وائل بن عبد الله الهويريني، ٢٠٣ – ٢٨٥. ومنهج استنباط أحكام النوازل / د. مسفر القحطاني، ٢٥٩- ٣٧١.

المبحث الأول
العوائق التعليمية
في تدريس فقه القضايا المعاصرة

ويشمل مطالب أربعة:

المطلب الأول: العوائق التعليمية المتعلقة بتصوير النازلة.

المطلب الثاني: العوائق التعليمية المتعلقة بتجدد النوازل وتسارعها وتعدد مجالاتها.

المطلب الثالث: العوائق التعليمية المتعلقة بقلة البحوث العلمية المتخصصة في القضايا المعاصرة.

المطلب الرابع: العوائق التعليمية المتعلقة بعدم الممارسة الفعلية لواقع كثير من القضايا والنوازل المدروسة من قبل المعلم والمتعلم.

المطلب الأول
العوائق التعليمية المتعلقة بتصوير النازلة

إن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولذلك لا يمكن أن تستقيم دراسة النازلة الفقهية دون تصورها ومعرفة تفاصيلها معرفة دقيقة يستطيع الباحث من خلالها تكييف النازلة وإلحاقها بما يشابهها من مسائل.

إن كثيراً من النوازل الفقهية تنبني على مسألة أو أكثر من المسائل المعروفة التي تكلم عنها الفقهاء، وربما جاءت فيها نصوص شرعية، فإذا علم الباحث ذلك وتصوره لم يبق له إلا إعطاء النازلة حكماً فقهياً مبنياً على تلك المسائل وإلحاق النظير منها بنظيره، ولو لم يتصور النازلة لربما أخطأ في الحكم الفقهي؛ لأنه لم يبنه على قاعدة سليمة.

ولهذا أمثلة كثيرة أذكر منها:

- مسألة استخدام مياه الصرف الصحي في الطهارة بعد تنقيتها، بناه أهل العلم على مسألة حكم التطهير بالاستحالة.
- ومنها مسألة انتقاض الوضوء بالغسيل الكلوي، بناه أهل العلم – في أحد نوعيه – على مسألة انتقاض الوضوء بخروج الدم من غير السبيلين، وفي النوع الآخر بنوه على مسألة انتقاض الوضوء بخروج البول من غير المخرج المعتاد.

ولو لم يتصور الباحث طريقة تطهير مياه الصرف الصحي، وطريقة الغسيل الكلوي لربما لم يبنه على المسائل المذكورة.

هذا وإن من المعوقات المتعلقة بتصوير النازلة ما يلي:

أولاً: عدم وجود تصور واضح عند أهل الاختصاص لبعض النوازل الفقهية، ولعل من أشهر هذه النوازل مسألة حكم رفع أجهزة الإنعاش عن المتوفى دماغياً، فمع أن أكثر الأطباء يتفقون على أن المتوفى دماغياً ميؤوس منه، غير أننا نتفاجأ بين

فترة وأخرى بحالات شفيت، ولعل آخرها ما تحدثت عنه بعض وسائل الإعلام في بلادنا من حالة الوليد بن سمو الأمير خالد بن طلال – عافاه الله –، فبعد مضي عدة سنوات بدأ يستجيب لبعض الأصوات، ولبعض الآلام، وعجز الأطباء عن تفسير حالته، مع أنه في حكم الميت دماغياً[1].

والمقصود أن الأطباء وقفوا حائرين أمام بعض حالات الموت الدماغي، وعجزوا عن تفسيرها، والفقيه تابع للطبيب في ذلك.

ومن خلال هذا المثال نعلم أن بعض النوازل لم يستقر تصورها طبياً، فيصعب إعطاء حكم فقهي لنازلة لم تتبين لأهل الاختصاص بشكل واضح.

ثانياً: اختلاف أهل الاختصاص في تصوير النازلة، مما يحتمل خطأ أحد الوصفين أو تعدد الطرق للحصول على المقصود.

وعلى كل فالواجب على الفقيه أن يتحرى الدقة في الحصول على الوصف الصحيح الدقيق للطريقة التي يتم بها تحصيل النازلة، ولا يهمل شيئاً من خطوات تنفيذها، ليعطي الحكم الصحيح، المبني على تصور صحيح.

فإن كان للنازلة أكثر من طريق تنفذ به، أعطى الحكم المناسب لكل طريق على حدة.

ثالثاً: تصوير النازلة تصويراً خاطئاً من قبل المختص.

ويكثر ذلك في النوازل الاقتصادية، وفي المعاملات البنكية، فقد يخفي البنك أو الشركة في وصفه للعملية المصرفية بعض الخطوات المؤثرة في الحكم، فينتج حكم خاطئ مبني على تصور غير صحيح.

والواجب على الفقيه أن يكون متنبهاً لذلك، يتحرى التصور الصحيح من أكثر من جهة ليكون حكمه صحيحاً بإذن الله تعالى.

---

(١) انظر: موقع لجينيات على الرابط التالي: http://www.lojainiat.com/index.cfm?do=cms.conPrint&contentid=3825

المطلب الثاني
العوائق التعليمية المتعلقة بتجدد النوازل وتسارعها وتعدد مجالاتها

إذا أراد الباحث أو صاحب المؤسسة التعليمية أن يصل إلى الجودة والإتقان في بحوثه الفقهية أو مؤسسته التعليمية التي تُعنَى بجانب فقه النوازل، فعليه متابعة كل ما يستجد على الساحة من قضايا، وما يتعلق بها من نوازل تستدعي حكماً فقهياً، ولا شك أنه سيجد صعوبة في متابعة ذلك، لكثرته وتعدد المجالات التي تستجد فيها المسائل الفقهية.

ولعل أوضح الأمثلة على ذلك المستجدات على الساحة الاقتصادية والمعاملات المالية، فإنك لا تكاد تجد مؤسسة تمويل أو بنك أو شركة تجارية إلا وتبتكر طريقة جديدة للتمويل والتجارة تختلف - ولو جزئياً - عن مثيلاتها من الشركات، لتحوز على أكبر قدر من العملاء، ولذلك انتشرت في الآونة الأخيرة بطاقات التمويل، والبطاقات الائتمانية، وعقود التورق، والسندات الإسلامية، وغير ذلك، مما لا مجال هنا للتفصيل فيه.

غير أن المراد أن من المعوقات في تدريس فقه النوازل والبحث فيه تجدد صور النازلة وتغيرها بشكل مستمر، مما يعني كثرة النوازل التي تستدعي حكماً شرعياً.

وكما أن النوازل تتوالى في القضايا الاقتصادية فكذلك تتوالى في القضايا الطبية والقضايا العامة في المجتمع والأسرة، إلى غير ذلك من المجالات الأخرى، مما يشكّل تحدياً كبيراً لفقهاء العصر. والله المستعان.

المطلب الثالث
العوائق التعليمية المتعلقة بقلة البحوث العلمية المتخصصة في القضايا المعاصرة

إن النوازل الفقهية في هذا العصر تسارعت بشكل واضح في شتى مجالات الحياة، وذلك لاختلاف نمط الحياة في زماننا عما كانت عليه الحياة في السابق.

وكثرة النوازل يحتاج إلى متابعة مستمرة من قبل الفقهاء، وذلك لتنوير الناس وإرشادهم، وبيان ما يحل وما يحرم من تلك النوازل، وما هي الضوابط الشرعية التي ينبغي ضبط المستجدات بها.

ولم يدّخر علماء العصر جهداً في التصدي لكل ما هو جديد في حياة الناس، وتحذيرهم مما هو محرم، وبيان ما يباح، وضبط ما يحتاج إلى ضبط بالشروط اللازمة.

غير أن الملاحظ في كثير من الأحكام التي تصدر من أهل العلم على ما يستجد من مسائل أنها من قبيل الفتاوى التي توجّه إلى المستفتين، رداً على سؤال أو فتوى، ولم تأخذ طابع التأصيل العلمي الذي يبحث عنه طلاب العلم، وذلك من خلال تكييف النازلة وقياسها وإرجاعها إلى أصلها الذي بنيت عليه.

نعم لم تخل المكتبة الإسلامية من بحوث علمية في مسائل كثيرة من النوازل المعاصرة، غير أن الحاجة ماسة إلى مضاعفة الجهد في جانبين:

الجانب الأول: النوازل التي لم تكتب فيها أبحاث علمية مؤصلة، والعناية بها وتأصيلها حسب المنهج العلمي المعروف.

وأكثر النوازل التي خلت من كتابات علمية مؤصلة – حسب علمي – النوازل الاقتصادية، والمعاملات المالية، كالبطاقات الائتمانية، وعقود التمويل، وغير ذلك من الأمور المالية التي تتجدد صور المعاملات فيها بشكل متسارع.

الجانب الثاني: النوازل التي كتبت فيها بعض الأبحاث، غير أن الحاجة تدعو إلى مزيد من الكتابة فيها، ليتعدد الطرح، فيجد المتعلم عدة خيارات علمية مؤصلة يصل من خلالها إلى فهم النازلة بشكل أوضح، وبالتالي يسهل عليه إدراكها والمقارنة بين الآراء الفقهية فيها مقارنة مثمرة.

والنوازل في هذا الجانب كثيرة، غير أن منها النوازل المتعلقة بأسواق المال، وأحكام المضاربات فيها، وأحكام السندات، والمعاملات البنكية، والتأمين، وبعض نوازل الحج المتعلقة بالزحام ونحوه، ونوازل الاتصالات كإجراء المعاملات المالية وغيرها عن طريق الانترنت، إلى غير ذلك من النوازل المتعلقة بالعبادات والمعاملات المالية، والطبية، وقضايا الجنايات، وما يتعلق بالبيّنات الحديثة وغيرها، مما لا يخلو من كتابة علمية، غير أن الحاجة تدعو إلى مزيد من الكتابات المؤصلة ليحصل المقصود.

المطلب الرابع
العوائق التعليمية المتعلقة بعدم الممارسة الفعلية لواقع كثير من القضايا والنوازل المدروسة من قبل المعلّم والمتعلم

تصور النازلة أمر ضروري للحكم عليها، وإن مما يساعد على حسن تصور النازلة الممارسةُ الفعلية لها، ولذلك تجد الفقيه التاجر متقن للنوازل المالية المتعلقة بتجارته، والطبيب إذا تفقّه يستطيع أن يكيّف النازلة الطبية أحسن من تكييف الفقيه لها إذا لم يكن طبيباً؛ وذلك لأن الخبر ليس كالمعاينة، وليس من رأى كمن سمع، ومن مارس لا بد أن يطلع على دقائق الأمور وخفاياها مما يصعب تصويره للفقيه إذا لم يمارس الصنعة بنفسه.

وأكثر الفقهاء تفرغوا للفقه، وابتعدوا عن التجارة وغيرها، ولذلك فمن الصعوبات والعوائق التعليمية في تدريس فقه النوازل أنّ من يقوم بتدريسه ودراسته من طلاب العلم بعيدون عن ممارسة النازلة المراد بحثها.

والواجب على الباحث أن يتحرى الدقة في تصور النازلة والإحاطة بها، وإدراك ما يستطيع من خطواتها وخفاياها حتى يكون حكمه أقرب للصواب، وتكييفه يبنى على قاعدة سليمة، وتصور دقيق.

المبحث الثاني
الحلول المقترحة للعوائق التعليمية
في تدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية

إن مما يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة من تدريس مقرر فقه النوازل في الجامعات السعودية أن تتبنى جهة علمية موحدة تحقيق متطلبات هذا المقرر، تكون بمثابة المرجع الرئيس لجميع الجامعات والمهتمين في هذا الجانب، سواء كانت جمعية فقهية، أو مركزاً علمياً، أو أحد الكراسي العلمية المعنية بالنوازل، يشترك في عضويتها مندوبون من كل الجامعات السعودية المعنية بهذا المقرر، وتكون مهام هذه الجهة ما يلي:

١. متابعة ما يستجد من قضايا بشكل مستمر.

٢. تصوير النوازل الفقهية التي تحتاج إلى تصوير، بما يكفل اتضاح صورة النازلة للمتلقي، ويراعى في ذلك ما يلي:

- أن المستهدف فقيه غير مختص في الجانب العملي التطبيقي للنازلة، فينبغي أن تبسط له الصورة بالطريقة التي تحصّل المقصود.
- عند اختلاف صور النازلة تبين كل صورة على حدة؛ ليتسنى للفقيه إعطاء كل نازلة حكماً مستقلاً.
- استخدام التقنية الحديثة في تصوير النوازل.

٣. استكتاب الباحثين المهتمين بالجوانب العلمية المتعلقة بالنوازل التي تحتاج إلى مزيد من الأبحاث العلمية.

٤. نشر البحوث العلمية المتخصصة في النوازل الفقهية على المهتمين.

الخاتمة

وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات:

١. أهمية العناية بفقه النوازل، وذلك لكثرة المسائل المستجدة في العصر الحاضر، وحاجة الناس إلى بيان أحكام الشريعة فيها.

٢. أهمية تدريس مقرر فقه النوازل في الجامعات السعودية، والعناية بجانب التقعيد العلمي والتأصيل في طريقة البحث الفقهي في النازلة.

٣. من أهم العوائق التعليمية في تدريس مقرر فقه النوازل عدم التصور الصحيح للنازلة.

٤. من العوائق التعليمية في تدريس مقرر فقه النوازل كثرتها وتعدد جوانبها، وقلة البحوث العلمية المؤصلة في بعضها.

٥. أهمية إيجاد الحلول العلمية للعوائق التعليمية، ومن ذلك تفرغ جهة معينة لمتابعة ما يستجد من مسائل وتصوريها للباحثين، تعتمد على التقنية الحديثة في ذلك، لتكون مرجعاً أساسياً في هذا المقرر.

منهج مقترح لفقه النوازل في الجامعات السعودية

إعداد

أ. د. محمد بن حسين الجيزاني❖

❖ عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

أما بعد: فهذا بحث بعنوان: (منهج مقترح لفقه النوازل في الجامعات السعودية).

أهمية البحث:

إن فقه النوازل مكنز عظيم، ومورد للنفع كريم؛ إذ تتجلّى في دراسة النوازل والبحث فيها أرصدة إعلامية، ومعارف اجتماعية، ومنطلقات اقتصادية، وتجارب واقعية، وآفاق علمية.

ونوازل كل عصر ومصر تدل على حركة ذاك المجتمع وتغيراته الطارئة عليه، وتكشف عن نظمه وحضارته، وتفصح عن حاجاته ودلائل مستقبله.

ولا يسع أحداً من ذوي الرسوخ والمهابة في أيٍّ من مجالات الحياة يرتجي غاية أمره إلا الاعتناء بنوازل عصره واستثمارها الاستثمار الأمثل.

ومن جهة أخرى فإن التعليم بمناهجه وخططه هو صانع الأجيال وموجِّه العقول والأفكار.

وحسبك أن الرجال إنما تعرف معادنهم وتُقدَّر بصائرهم بالنظر إلى تلك المحاضن التربوية التي تعلموا فيها ونشأوا بها؛ فيقال: إنه تخرج في جامعة كذا، ودرس في المدرسة الفلانية، وهكذا.

ومن هنا تتكشف لنا الخطورة البالغة لقضية هذا البحث، وهي: استثمار فقه النوازل وتفعيله في الخطط الدراسية والمناهج التعليمية؛ فإن هذا النوع من الاستثمار من أوسع وجوه الاستثمار وآكدها.

الدراسات السابقة:

ومما وقفت عليه من البحوث والدراسات في موضوع هذا البحث ما يأتي:

١. منهجية التعامل مع الواقعات في ضوء التحديات المعاصرة د. محمد رواس قلعه جي.

٢. منهجية التعامل مع علوم الشريعة في ضوء التحديات المعاصرة د. عدنان زرزور.

٣. علوم الشريعة: مراجعة للمصطلح ومدى استيعابه لمتطلبات العصر د. أحمد إلياس حسين.

٤. تدريس الاقتصاد الإسلامي في الجامعات: الواقع والطموح د. عبد الستار الهيتي.

٥. نحو تطوير الدرس الجنائي الشرعي د. محمد كمال إمام.

وجميع هذه الأبحاث من البحوث المقدمة إلى مؤتمر: (علوم الشريعة في الجامعات: الواقع والطموح) المنعقد بالأردن بتاريخ ١٦-١٩/٣/١٤١٥هـ.

منهج البحث:

وقد أعملت الفكر والقلم في بحثي هذا ساعياً ومجتهداً وفق المنهج الآتي:

أولاً: اقتراح مقررات دراسية مبتكرة تتمشى مع طبيعة العصر الحاضر ومتغيراته، وتلبي حاجات المجتمع والأمة؛ كمادة التكييف الفقهي، ومادة فقه العمل الخيري، ومادة فقه الأقليات المسلمة، ومادة فقه البدائل الشرعية.

ثانياً: إعادة صياغة الأهداف، وتحديث المفردات لبعض المقررات القائمة؛ كمادة فقه النوازل، ومادة الفقه الاقتصادي، ومادة الفقه الطبي.

ثالثاً: العناية باختيار مراجع تأصيلية مفصّلة، تستوعب مفردات كل مقرر، وهذه المراجع تتنوع: فمنها: كتب تراثية، ورسائل جامعية، ومجلات متخصصة،

وأبحاث ندوات علمية.

رابعاً: إيراد تطبيقات من الدروس النموذجية في تفعيل فقه النوازل.

ثم إن هذه الدروس بعضها ذو صلة مباشرة وعلاقة ظاهرة بفقه النوازل؛ مثل: حكم (زواج المسيار) من دروس مادة النوازل الفقهية، والبعض الآخر له صلة بفقه النوازل، لكنها غير مباشرة؛ مثل: (حكم الفتوى) من دروس مادة أصول الفقه.

خطة البحث:

وقد اقتضى المقام تقسيم هذا البحث إلى تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة وملاحق.

التمهيد في التعريف بمفردات العنوان.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بفقه النوازل.

المطلب الثاني: لمحة عن المناهج التعليمية.

الفصل الأول: المقررات المقترحة في الدراسات العليا.

الفصل الثاني: المقررات المقترحة في المرحلة الجامعية.

الفصل الثالث: دروس تطبيقية في فقه النوازل.

الخاتمة، وقد تضمنت أمرين:

أولاً: ملخص المقررات الدراسية المقترحة.

ثانياً: النتائج والتوصيات.

وبعدُ: فإني لم أدخر في تحرير هذا البحث جهداً ولا وقتاً، والوقت. كما قيل. أغلى ما يباع ويوهب.

أسأل الله جل شأنه أن يسدد الخلل، وأن يتقبل هذا العمل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التمهيد
في التعريف بمفردات العنوان

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بفقه النوازل.

المطلب الثاني: لمحة عن المناهج التعليمية.

المطلب الأول
التعريف بفقه النوازل

أولاً: معنى الفقه لغة واصطلاحا[1]:

الفقه في اللغة: الفهم، ويطلق على العلم وعلى الفطنة.

وفي الاصطلاح هو: العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية.

ثانياً: معنى النوازل لغة واصطلاحاً:

١) معنى النوازل في اللغة[2]:

النوازل لغة جمع نازلة، والنازلة: اسم فاعل من نزل ينزل إذا حل.

وقد أصبح اسما على الشدة من شدائد الدهر.

ومن ذلك: القنوت في النوازل، يعني الشدائد التي تحل بالمسلمين[3].

٢) معنى النوازل في الاصطلاح:

(ما استدعى حُكماً شرعياً من الوقائع المستجدة).

أو يقال: هي: الوقائع الجديدة المُلحَّة.

---

(١) انظر: مجمل اللغة: ٧٠٣ وأساس البلاغة: ٣٤٦ ولسان العرب: ١٣/٥٢٢، ٥٢٣ والمصباح المنير: ٤٧٩ ومختصر ابن اللحام: ٣١ وشرح الكوكب المنير: ١/٤١.

(٢) انظر: مجمل اللغة: ٨٦٤ وأساس البلاغة: ٤٥٣، ولسان العرب: ١١/٦٥٦، ٦٥٩، والمصباح المنير: ٦٠١.

(٣) انظر: التلخيص الحبير: ١/٢٤٦.

ومعنى ذلك: أن النازلة بهذا الاصطلاح لابد من اشتمالها على ثلاثة معان: **الوقوع، والجِدة، والشدة.**

فهذه قيود ثلاثة لا بد من وجودها في النازلة:

القيد الأول: الوقوع.

ومعنى الوقوع: الحلول والحصول.

وقد خرج بهذا القيد: المسائل غير النازلة، وهي المسائل الافتراضية المقدَّرة.

القيد الثاني: الجدة.

ومعنى الجدة: عدم وقوع المسألة من قبل، والمراد بذلك عدم التكرار.

وقد خرج بهذا القيد: نوازل العصور السالفة، وهي تلك المسائل التي سبق وقوعها من قبل، فيما إذا تكرر وقوعها.

القيد الثالث: الشدة.

ومعنى الشدة: أن تستدعي هذه المسألة حكما شرعيا؛ بحيث تكون مُلحَّة من جهة النظر الشرعي.

وقد خرج بهذا القيد: ما نزل من وقائع جديدة إلا أنها غير ملحة من الناحية الشرعية؛ فهي لا تستدعي حكما شرعيا:

إما لأن هذه الواقعة الجديدة لم تنزل بالمسلمين، وإنما نزلت بالكفار وحدهم؛ كبنوك المني.

وإما لأنها واقعة خاصة، وهي من قضايا الأعيان، والخطب فيها يسير.

ثالثاً: معنى فقه النوازل باعتباره لقباً على علم معين:

يمكن تعريف فقه النوازل باعتبار عَلَماً ولَقَباً بأنه:

معرفة الأحكام الشرعية للوقائع المستجدة المُلحَّة[1].

وبعد تدقيق النظر في هذا التعريف، وتعريف الفقه اصطلاحاً، يظهر جليا أن **العلاقة بين علم الفقه وفقه النوازل** هي العموم والخصوص الوجهي.

وبيان ذلك: أنهما يجتمعان في معرفة أحكام الوقائع العملية المستجدة.

وذلك أن فقه النوازل أعم من علم الفقه من جهة أن فقه النوازل يشمل معرفة أحكام الوقائع المستجدة، سواء كانت هذه الوقائع عملية أو غير عملية.

ثم إن علم الفقه أعم وأوسع من فقه النوازل من جهة أن الفقه يشمل معرفة أحكام المسائل العملية؛ سواء كانت هذه المسائل واقعة أو مقدرة، مستجدة أو غير مستجدة.

وبهذا يتبين أن فقه النوازل يشمل النظر الفقهي في جميع المستجدات والنوازل.

وهذه النوازل تتنوع؛ فمنها:

- نوازل فقهية، وهي ما كان من قبيل الأحكام الشرعية العملية.
- ومنها نوازل عَقَدِية؛ كظهور بعض الفِرَق والنِّحَل، والصور المستجدة للشرك.
- ومنها: نوازل لُغَوِية؛ كتسمية بعض المخترعات الجديدة.
- ومنها: نوازل اجتماعية؛ كظاهرة البطالة والعنوسة.

ومهما استدعى المقام لبعض هذه النوازل المستجدة نظراً فقهياً وبحثاً عن حكم شرعي لها فهي داخلة بهذا الاعتبار تحت فقه النوازل.

---

(١) انظر: المنثور للزركشي: ١/٦٩.

ومن هنا يعلم أن مصطلح فقه النوازل يشمل جميع النوازل؛ فقهية كانت أو غير فقهية.

أما إطلاق مصطلح **(فقه النوازل)** على النوازل الفقهية خصوصاً وقصره عليها دون غيرها فهو أمر غير دقيق، بالرغم من شيوعه.

والأوْلى أن يسمى هذا القسم من النوازل بالنوازل الفقهية، أو نوازل الفقه.

والمقصود: أن النوازل يتعلق بها -ولا بُدّ- حكم شرعي.

وذلك بخلاف المستجدات التي لا يلزم أن يتعلق بها حكم شرعي.

ومن هذا الوجه افترقت النوازل عن المستجدات.

وبيان ذلك: أن النوازل كما سبق في تعريفها إنما تطلق على المسائل الواقعة إذا كانت مستجدة، وكانت ملحة، بمعنى أنها تتطلب حكماً شرعياً.

وأما المستجدات فإنها تطلق على كل مسألة جديدة، سواء كانت هذه المسألة من قبيل المسائل الواقعة أو المقدرة، ثم إن هذه المسألة الجديدة قد تتطلب حكماً شرعياً وقد لا تتطلبه، بمعنى أنها قد تكون ملحة وقد لا تكون ملحة.

والحاصل: أن هنالك ثلاث دوائر، بعضها أوسع من بعض:

الفقه، وفقه النوازل، والنوازل الفقهية.

فأوسع هذه الدوائر وأكبرها دائرة الفقه، وذلك أن الفقه يشمل النظر في نوعين من القضايا، وهما: فقه المسائل، وفقه النوازل.

والمراد بفقه المسائل: معرفة أحكام تلك القضايا التي يدور عليها كلام الفقهاء في كتبهم الفقهية من العبادات والمعاملات والجنايات.

والدائرة الوسطى: دائرة فقه النوازل، وهذا الدائرة تشمل نوعاً واحداً من الفقه، وهو فقه النوازل دون فقه المسائل.

والمراد بفقه النوازل: معرفة أحكام تلك الوقائع المستجدة التي تفتقر إلى حكم شرعي.

وهذه النوازل المستجدة قد تكون نوازل فقهية أو نوازل عقدية أو لغوية أو اجتماعية، فجميع هذا داخل تحت مسمى فقه النوازل.

ثم تأتي أضيق هذا الدوائر وأصغرها، وهي: دائرة النوازل الفقهية.

وذلك أن مصطلح النوازل الفقهية مختص بنوع من النوازل، وهي تلك النوازل المتعلقة بأبواب الفقه المعروفة، من العبادات والمعاملات والجنايات ونحوها.

المطلب الثاني
لمحة عن المناهج التعليمية الحديثة

وفيه أمور أربعة:

أولاً: تعريف المنهج:

المنهج في اصطلاح التربية الحديثة: (جميع مظاهر النشاط والخبرات التي يندمج فيها التلاميذ تحت إشراف وتوجيه المدرسة، بقصد الوصول إلى الأهداف المرسومة)[1].

فالمناهج الحالية تشمل المواد الدراسية ومظاهر نشاط التلاميذ وخبراتهم التي توجهها المدرسة في كل وقت وفي كل مكان، في المنزل وفي المجتمع.

والمنهج يشمل: صياغة الأهداف، واختيار مواد الدراسة، وخطة الدراسة، وهي تعيين المواد الدراسية وتوزيع الزمن عليها توزيعا مناسبا[2].

ثانياً: أهمية المنهج الدراسي في العملية التربوية[3]:

المنهج الدراسي هو لب التربية وأساسها الذي ترتكز عليه، ومتى كان قوياً متيناً ثابتاً صلح البناء وشمخ، وأثمر ثماراً طيبة.

والمنهج يشترك في صنعه طائفة من قادة العقول، فهو من نتاج نفر ليس بالقليل بعضهم يشتغل بالتربية والتعليم؛ كالمدرسين والمشرفين التربويين، والبعض الآخر يعمل في ميادين أخرى.

---

(١) انظر: التربية وطرق التدريس د. صالح عبد العزيز ٢/١٤٩، ٣/٢٣٥.

(٢) انظر: المصدر السابق ٢/١٥٠.

(٣) انظر: المصدر السابق: ٣/٢٤٥-٢٤٧.

ووضع المناهج من أدق المسائل التربوية وأعظمها خطراً، لأن معناه تعيين نوع الثقافة وتحديد مداها لأبناء الأمة، كما أن هذا المنهج لابد أن يلائم حاضر الأمة ومستقبلها، مع أن حياة الأمم في تطور دائم وتغير مستمر، والمنهج ليس صرحاً مقدساً لا يقبل التغيير، ولكنه كائن حي قابل للتطور والنماء.

ولذلك وجب أن يكون مرناً؛ بحيث إنه يستطيع أن يتمشى مع مطالب الحياة.

ثالثاً: العوامل المؤدية إلى تطوير المناهج[1]:

وهي كثيرة متعددة، فمنها:

١. قصور المناهج القائمة، ويعرف هذا بضعف نتائج الامتحانات العامة، وهبوط مستوى الخريجين، وتقارير الخبراء، ونتائج البحوث والدراسات، وموقف الرأي العام.

٢. التغييرات التي تطرأ على التلميذ والبيئة والمجتمع والاتجاهات العالمية والمعرفة والعلوم التربوية.

٣. التنبؤ بحاجات واتجاهات الفرد والمجتمع في المستقبل.

٤. الاطلاع على أنظمة أكثر تقدماً، مما يوجد حافزاً ودافعاً للتطوير.

رابعاً: الاعتبارات التي يجب مراعاتها في اختيار مواد المنهج[2]:

وهي ثلاثة:

١- تحقيق الأهداف العامة للتربية؛ فإن هذه الأهداف تعدّ أكبر موجه للمناهج، وذلك أن المناهج الدراسية ما هي إلا وسيلة لتحقيق أغراض التربية.

٢- تلبية حاجات المتعلمين، فلا يصح أن يتعلم التلميذ ما لم يتهيأ له بعد، بل لابد

(١) انظر: أسس بناء المناهج وتنظيماتها: ٤٥٣-٤٥٦.

(٢) انظر: التربية وطرق التدريس د. صالح عبد العزيز: ٢/١٧٦- ١٨٠.

أن يتفق هذا المنهج مع ميوله واستعداده.

٣- تلبية حاجات المجتمع؛ فتكون المناهج الدراسية ملائمة لحاجات المدنية الحديثة، وحاجات البيئة المحلية، ليصبح التلميذ فردا نافعا في المجتمع وعضوا فاعلا في النهوض به.

الفصل الأول
المقررات المقترحة في الدراسات العليا

وتحت هذا الفصل أربعة مقررات:

١. أصول فقه النوازل. (وحدتان)

٢. أصول الفقه والقضايا المعاصرة. (وحدتان)

٣. التكييف الفقهي. (وحدتان)

٤. فقه الفتوى. (وحدتان)

١-أصول فقه النوازل:

اسم المقرر: أصول فقه النوازل. (وحدتان).

يتضمن: التعريف بالنوازل وأقسامها، وحكم الاجتهاد فيها وضوابطه، وبيان منهج التعامل مع النوازل، مع إيراد بعض التطبيقات على النوازل التي يظهر منها أثر أصول الفقه في الحكم عليها.

يقترح تدريسه لطلاب الدراسات العليا في قسم الفقه وأصول الفقه.

أولاً: الأهداف:

١. أن يتعرف الطالب على سعة هذه الشريعة ومرونتها، وصلاحيتها لكل زمان ومكان.

٢. أن يتمكن الطالب من استثمار قواعد النظر الصحيحة في استنباط حكم المسألة المستجدة.

٣. أن يدرك الطالب الأهمية البليغة لعلم أصول الفقه ومدى الحاجة إليه في استنباط الأحكام الشرعية عامة وفي النوازل خاصة.

٤. أن يتمكن الطالب من معرفة مناهج المفتين في النوازل المعاصرة ومآخذهم ليكون على بصيرة من الاتجاهات المنحرفة في هذا المجال.

ثانياً: المفردات:

تنقسم هذه المفردات إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: التعريف بفقه النوازل وأقسام النوازل وأسبابها وعلاقتها بما يتصل بها من مصطلحات: (المستجدات. الوقائع).

الفصل الثاني: حكم الاجتهاد في النوازل وأهميته وضوابطه.

الفصل الثالث: المنهج العلمي والعملي في التعامل مع النوازل.

الفصل الرابع: تطبيقات أصولية على بعض النوازل المعاصرة. (يراعى في اختيار النوازل أن تكون من أبواب متعددة).

ثالثاً: أهم المراجع:

١. منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة د. مسفر القحطاني.

٢. فقه النوازل، دراسة تأصيلية تطبيقية د. محمد بن حسين الجيزاني.

٣. المنهج في فقه النوازل وائل الهويريني.

٤. موسوعة القواعد الفقهية المنظمة للمعاملات المالية... عطية رمضان.

٥. الأدلة المختلف فيها عند الأصوليين وتطبيقاتها المعاصرة د. مصلح النجار.

٦. تغير الأحكام في الشريعة الإسلامية د. إسماعيل كوكسال.

٧. مجلة مجمع الفقه الإسلامي (العدد الحادي عشر) ثلاثة أبحاث بعنوان: سبل الاستفادة من النوازل "الفتاوى" والعمل الفقهي في التطبيقات المعاصرة.

٨. أبحاث ندوة: (نحو منهج علمي أصيل لدراسة القضايا الفقهية المعاصرة).

٢-أصول الفقه والقضايا المعاصرة:

اسم المقرر: أصول الفقه والقضايا المعاصرة. (وحدتان)

يتضمن: الكلام على أهم المسائل المستجدة في أصول الفقه؛ كالدعوة إلى تجديد أصول الفقه، والاجتهاد الجماعي، وتغير الفتوى، ووسائل الإفتاء المعاصرة.

مع إيراد تطبيقات من النوازل المعاصرة على بعض المسائل الأصولية، وهي: القياس، وسد الذرائع، والعرف، والاستصلاح.

يقترح تدريسه لطلاب الدراسات العليا في قسم أصول الفقه.

أولاً: الأهداف:

١. أن يدرك الطالب أهمية علم أصول الفقه وثمرته العملية ومسيس الحاجة إليه، خاصة في هذا العصر.

٢. أن يدرس الطالب أبرز المسائل المستجدة في علم أصول الفقه دراسة تأصيلية وافية.

٣. أن يتعرف الطالب على أثر مسائل أصول الفقه على فقه القضايا المعاصرة.

٤. أن يتمكن الطالب من الرد العلمي على الانحرافات الفكرية المعاصرة المتعلقة بالقواعد والأدلة الأصولية.

ثانياً: المفردات:

تتكون هذه المفردات من قسمين:

القسم الأول: المسائل المستجدة في أصول الفقه.

ويندرج تحت هذا القسم القضايا الآتية:

- قضية تجديد أصول الفقه.
- الاجتهاد الجماعي.
- تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان.
- وسائل الإفتاء المعاصرة.

القسم الثاني: أثر القواعد والأدلة الأصولية على النوازل المعاصرة.

ويندرج تحت هذا القسم:

- القياس وتطبيقاته.
- قاعدة سد الذرائع وفتحها وتطبيقاتها.
- العمل بالعرف وتطبيقاته.
- الاستصلاح وتطبيقاته.

ثالثاً: أهم المراجع:

١. محاولات التجديد في أصول الفقه ودعواته دراسة وتقويماً د. هزاع الغامدي.

٢. التجديد في الفكر الإسلامي د. عدنان أمامة.

٣. منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة د. مسفر القحطاني.

٤. موسوعة القواعد الفقهية المنظمة للمعاملات المالية... عطية رمضان.

٥. تغير الأحكام في الشريعة الإسلامية د. إسماعيل كوكسال.

٦. القياس وتطبيقاته المعاصرة لمحمد المختار السلامي.

٧. الأدلة المختلف فيها عند الأصوليين وتطبيقاتها المعاصرة د. مصلح النجار.

٣-التكييف الفقهي:

اسم المقرر: التكييف الفقهي. (وحدتان).

يتضمن: معنى التكييف الفقهي وأهميته في دراسة النوازل والحكم عليها، وضوابطه ومسالك تحصيله، وأثره التطبيقي على بعض النوازل المعاصرة.

يقترح تدريسه لطلاب الدراسات العليا بقسم الفقه والدراسات القضائية والأنظمة.

أولاً: الأهداف:

١. إبراز مكانة الفقه الإسلامي وقدرته على مواكبة الوقائع المستجدة.

٢. تنمية الملكة الفقهية لدى الطالب وإكسابه مهارة التعامل الفقهي مع النوازل المعاصرة.

٣. أن يتدرب الطالب على المنهج المتبع في تصور النوازل وفهمها الفهم الدقيق المطابق للواقع.

٤. أن يتمكن الطالب من الرجوع إلى ما دوّنه العلماء السابقون والإفادة منه في الحكم على النوازل المعاصرة.

ثانياً: المفردات:

وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول: معنى التكييف الفقهي وأنواعه وعلاقته بالألفاظ المقاربة: (التصور. التخريج. الاجتهاد. تحرير محل النزاع)

الفصل الثاني: أهمية التكييف الفقهي والحاجة الداعية إليه وموضعه في دراسة

النازلة والحكم عليها.

الفصل الثالث: ضوابط التكييف الفقهي.

الفصل الرابع: مسالك التكييف الفقهي وطرق تحصيله.

الفصل الخامس: أثر التكييف الفقهي وتطبيقاته في بيان حكم النوازل، مع مراعاة أن تشمل هذه التطبيقات مختلف الأبواب الفقهية: (العبادات والمعاملات المالية وفقه الأسرة والمسائل الطبية وغيرها).

ثالثاً: أهم المراجع:

١. التكييف الفقهي للدكتور محمد عثمان شبير.

٢. أبحاث ندوة: (نحو منهج علمي أصيل لدراسة القضايا الفقهية المعاصرة).

٣. منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة د. مسفر القحطاني.

٤. فقه النوازل، دراسة تأصيلية تطبيقية د. محمد بن حسين الجيزاني.

٥. المنهج في فقه النوازل وائل الهويريني.

٦. تغير الأحكام في الشريعة الإسلامية د. إسماعيل كوكسال.

٤-فقه الفتوى:

اسم المقرر: فقه الفتوى. (وحدتان).

يتضمن: معنى الفتوى والفرق بينها وبين القضاء والاجتهاد، وحكم الإفتاء وأهميته، وشروط المفتي وصفاته وآدابه، وأقسام المفتين ومراتبهم، وحكم تغير الفتوى بتغير الأحوال.

مع دراسة لأبرز مستجدات الفتوى، وهي: الإفتاء الرسمي والجماعي، والفتوى المباشرة عبر وسائل الاتصال الحديثة، والإفتاء في النوازل المعاصرة.

يُقتَرَح تدريسه لطلاب الدراسات العليا في قسم الفقه وقسم الدعوة.

أولاً: الأهداف:

١. إظهار مكانة هذه الشريعة وخلودها وشمولها لجميع الأحوال والمتغيرات.
٢. أن يتعرف الطالب على حقيقة الفتوى وما يتعلق بها من أحكام وشروط وآداب.
٣. أن يدرك الطالب أهمية منصب الفتوى وخطورته، ومكانة المفتي في الأمة.
٤. أن يطلع الطالب على مستجدات الفتوى المعاصرة والموقف الشرعي منها.

ثانياً: المفردات:

تنقسم هذه المفردات إلى قسمين:

القسم الأول: تأصيل الفتوى. وفيه:

- تعريف الفتوى لغة واصطلاحا وعلاقتها بالمصطلحات ذات الصلة: (القضاء. الاجتهاد. الإرشاد والتعليم).

- حكم الإفتاء وأهمية هذا المنصب.
- أقسام المفتين ومراتبهم.
- شروط المفتي وصفاته وآدابه.
- أحكام المستفتي وآدابه.
- قاعدة تغير الفتوى بتغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والأشخاص وتطبيقاتها في القضايا المعاصرة.

القسم الثاني: مستجدات الفتوى.

- الإفتاء الجماعي (لجان الفتوى والمجامع الفقهية) والفرق بينه وبين الإجماع.
- الإفتاء المباشر في وسائل الإعلام.
- حكم نقل الفتوى (الإفتاء عن طريق الكتب ونحوها).
- الفتوى بين التيسير والتشديد.
- الإفتاء في القضايا المعاصرة: ضوابطه وأحكامه، والإشكالات والحلول الممكنة.

ثالثاً: أهم المراجع:

١. أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح.
٢. مقدمة كتاب المجموع للنووي.
٣. إعلام الموقعين لابن القيم.
٤. صفة الفتوى والمفتي والمستفتي لابن حمدان الحنبلي.
٥. الفتوى في الإسلام لجمال الدين القاسمي.
٦. الفتوى بين الانضباط والتسيب للدكتور يوسف القرضاوي.

٧. الفتيا المعاصرة د. خالد المزيني.

٨. الفتوى د. محمد يسري.

٩. الفتوى د. حسين الملاح.

١٠. المنهج الأقوى في أركان الفتوى د. أحمد العريني.

الفصل الثاني
المقررات المقترحة في المرحلة الجامعية

وتحت هذا الفصل ثمانية مقررات:

١. فقه النوازل.

٢. النوازل الفقهية.

٣. الفقه الاقتصادي.

٤. الفقه الطبي.

٥. الوسائل الدعوية.

٦. فقه العمل الخيري.

٧. فقه الأقليات المسلمة.

٨. فقه البدائل الشرعية.

١-فقه النوازل:

اسم المقرر: فقه النوازل. (٨ وحدات)

يتضمن: في القسم النظري: معنى النوازل وأقسامها، وحكم الاجتهاد فيها، وضوابطه، والمنهج المتبع في دراستها والحكم عليها، وأبرز مصادر التعرف عليها.

ويتضمن في القسم التطبيقي: دراسة فقهية يعنى فيها بإيراد وبيان القرارات المجمعية لأبرز النوازل في الاعتقادات والعبادات والمعاملات المالية وفقه الأسرة والمسائل الطبية والأطعمة والزينة والقضايا السياسية والأحكام العامة.

يُقترح تدريسه لطلاب الشريعة.

أولاً: الأهداف:

١. إبراز خلود الشريعة الإسلامية، وصلاحيتها لكل مكان وزمان، وأنها الكفيلة بتقديم الحلول الناجعة لكل المشكلات والمعضلات.
٢. أن يتعرف الطالب على المنهج العلمي الأصيل في دراسة القضايا المعاصرة والحكم عليها.
٣. أن يتمرن الطالب على طريقة استنباط أحكام النوازل.
٤. أن تكون لدى الطالب إلمامة عن المجامع الفقهية والمصادر العلمية التي تعنى بدراسة النوازل والإفتاء فيها.
٥. أن يطلع الطالب على الأحكام الشرعية لأهم النوازل المعاصرة.

ثانياً: المفردات:

القسم الأول: القسم النظري (التعريف بالنوازل وبيان المنهج المتبع في دراستها)

ويشمل المسائل التالية:

- تعريف فقه النوازل باعتباره مركبا إضافيا وباعتباره لقبا.
- أقسام النوازل والألفاظ المقاربة.
- أسباب وقوع النوازل وتطورها.
- حكم الاجتهاد في النوازل وأهميته.
- منهج الحكم على النوازل.
- ضوابط الاجتهاد في النوازل.
- الأخطاء التي يقع فيها بعض المفتين في النوازل.
- مصادر فقه النوازل.

القسم الثاني: القسم التطبيقي، ويندرج تحته سبعة أبواب:

١. الاعتقادات وما يلحق بها: (أحكام كتابة القرآن الكريم وتعليمه إلكترونيا . الأحكام المتعلقة بأوراق المصحف التالفة . فرق ومذاهب معاصرة).

٢. العبادات: (حكم التطهر بالمياه النجسة بعد تطهيرها . الصلاة في الطائرة . توحيد الأذان في المدن الكبيرة . زكاة الأسهم . استثمار أموال الزكاة . الأخذ بالحساب الفلكي في دخول شهر رمضان وخروجه . المفطرات المستجدة . مشكلة الزحام في الحج).

٣. المعاملات المالية: (الورق النقدي . إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة . الشرط الجزائي . حقوق التأليف وبدل الخلو . البطاقات البنكية . بيع المرابحة . التأمين . التأجير المنتهي بالتمليك . عقد الصيانة).

٤. فقه الأسرة: (إجراء الخطبة والنكاح والطلاق عن طريق وسائل الاتصال الحديثة . الفحص الطبي قبل الزواج . زواج المسيار).

٥. المسائل الطبية: (تحديد النسل ومنعه. أطفال الأنابيب. نقل وزراعة الأعضاء. البنوك الطبية البشرية. أحكام الجراحة والتشريح).

٦. الأطعمة والأشربة واللباس والزينة: (اللحوم المستوردة. المواد الإضافية في الغذاء والدواء. العدسات اللاصقة).

٧. القضايا السياسية والأحكام العامة: (اللجوء السياسي. تجنس المسلم بجنسية دولة غير إسلامية. زواج المسلمة من غير المسلم. المظاهرات. البرلمانات. عمل المسلم في الحكومات الكافرة. العلاقات الدولية. الإعلانات التجارية. حكم وسائل الإعلام. المسابقات الرياضية. إعادة عضو استؤصل في حد شرعي. حوادث السيارات. التهريب. العمل الخيري).

ثالثاً: أهم المراجع:

١. منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة د. مسفر القحطاني.

٢. فقه النوازل، دراسة تأصيلية تطبيقية د. محمد بن حسين الجيزاني.

٣. المنهج في فقه النوازل وائل الهويريني.

٤. فقه النوازل لجنة إعداد المناهج بالجامعة الإمريكية المفتوحة.

٥. بحوث لبعض النوازل الفقهية المعاصرة د. عبد الله الطريقي.

٦. بدع الاعتقاد لمحمد الناصر.

٧. العصرانيون لمحمد الناصر.

٨. مجلة مجمع الفقه الإسلامي (العدد الحادي عشر) ثلاثة أبحاث بعنوان: سبل الاستفادة من النوازل "الفتاوى" والعمل الفقهي في التطبيقات المعاصرة.

٩. أبحاث ندوة: (نحو منهج علمي أصيل لدراسة القضايا الفقهية المعاصرة).

وللاستزادة من المراجع يُنظر في المراجع المذكورة في مقرر: (النوازل الفقهية).

٢-النوازل الفقهية:

اسم المقرر: النوازل الفقهية. (٤ وحدات).

يتضمن: نبذة موجزة عن التعريف بالنوازل وتاريخها ومنهج دراستها، مع تقديم دراسة فقهية متخصصة لأبرز المسائل المستجدة في أبواب العبادات، والمعاملات المالية، وفقه الأسرة، والمسائل الطبية، والأطعمة والأشربة واللباس والزينة، والقضايا السياسية والأحكام العامة.

وعلى المدرس أن ينتقي لكل باب من هذه الأبواب السبعة مسألتين على الأقل.

يقترح تدريسه لطلاب الدراسات العليا بقسم الفقه وأصوله.

أولاً: الأهداف:

١. إبراز مكانة هذه الشريعة وخلودها، وأنها صالحة لكل زمان ومكان، وأنها الكفيلة بتقديم الحلول الناجعة لكل المشكلات والمعضلات.
٢. أن يدرك الطالب منزلة الفقه الإسلامي وتجدده وقدرته على مواكبة المستجدات.
٣. أن يطلع الطالب من معرفة مناهج المفتين في النوازل المعاصرة ومآخذهم ليكون على بصيرة من الاتجاهات المنحرفة في هذا المجال.
٤. تنمية الملكة الفقهية لدى الطالب التي تمكنه من دراسة النوازل وبحثها.
٥. أن يتمرن الطالب على طريقة استنباط أحكام النوازل.
٦. أن يتعرف الطالب على الأحكام الشرعية لأهم النوازل المعاصرة.

ثانياً: المفردات:

١. مدخل في التعريف بالنوازل وتاريخها ومنهج دراستها.

٢. حكم التطهر بالمياه النجسة بعد تطهيرها.

٣. أحكام الصلاة في الطائرة.

٤. كيفية ضبط أوقات الصلاة والصيام في الدول التي يستمر فيها النهار أو يطول.

٥. تقدير نصاب الزكاة بالمقادير المعاصرة.

٦. مصرف (في سبيل الله) هل يشمل الدعوة إلى الله وما إليها؟

٧. زكاة المستغلات.

٨. زكاة الأسهم.

٩. حكم استثمار أموال الزكاة.

١٠. حكم الأخذ بالحساب الفلكي في دخول شهر رمضان وخروجه.

١١. مفطرات الصوم المستجدة.

١٢. حكم نقل الجزاءات والهدايا خارج مكة المكرمة.

١٣. حكم رمي الجمار قبل الزوال.

١٤. حقيقة الورق النقدي وأحكامه.

١٥. حكم إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة.

١٦. صور القبض المستجدة؛ كالشيك.

١٧. الشرط الجزائي.

١٨. الحقوق المعنوية: (حقوق التأليف والابتكار وبدل الخلو والاسم التجاري).

١٩. البطاقات البنكية.

٢٠. خطاب الضمان.

٢١. بيع المرابحة للآمر بالشراء.

٢٢. عقود التأمين.

٢٣. التأجير المنتهي بالتمليك.

٢٤. عقد المقاولات.

٢٥. عقود التوريد.

٢٦. عقد الصيانة.

٢٧. إجراء الخطبة والنكاح والطلاق عن طريق وسائل الاتصال الحديثة.

٢٨. الفحص الطبي قبل الزواج.

٢٩. زواج المسيار.

٣٠. الزواج السري والعرفي.

٣١. وسائل تحديد النسل ومنعه.

٣٢. حكم الإجهاض.

٣٣. طرق التلقيح الصناعي وأطفال الأنابيب.

٣٤. حكم نقل وزراعة وبيع الأعضاء.

٣٥. الأحكام المتعلقة بالبنوك الطبية البشرية: (الدم . المني . الحليب . الأعضاء . الشعر).

٣٦. أحكام الجراحة وأنواعها.

٣٧. حكم رفع أجهزة الإنعاش وضابط الموت بين الفقهاء والأطباء.

٣٨. حكم تشريح جثث الموتى.

٣٩. اللحوم والذبائح المستوردة.

٤٠. المواد الإضافية في الغذاء والدواء.

٤١. الجيلاتين الحيواني.

٤٢. العدسات اللاصقة.

٤٣. حكم اللجوء السياسي.

٤٤. حكم تجنس المسلم بجنسية دولة غير إسلامية.

٤٥. حكم زواج المسلمة من غير المسلم.

٤٦. حكم إقامة المظاهرات.

٤٧. حكم المشاركة في البرلمانات.

٤٨. حكم الانتخابات.

٤٩. حكم عمل المسلم في الحكومات الكافرة.

٥٠. حكم عمل المسلم في مطاعم تقدم الخمر والخنزير.

٥١. أحكام الإعلانات التجارية.

٥٢. حكم وسائل الإعلام.

٥٣. أحكام الحوافز والهدايا التسويقية.

٥٤. الأحكام المتعلقة بالمسابقات الرياضية.

٥٥. حكم إعادة عضو استؤصل في حد شرعي.

٥٦. الأحكام المتعلقة بحوادث السيارات.

٥٧. بدائل السجن.

٥٨. فقه العمل الخيري.

٥٩. مستجدات الأوقاف.

٦٠. الأحكام المتعلقة بالعمل والعمال.

٦١. حكم النشل والاختلاس.

٦٢. وسائل الإثبات الحديثة: (البصمات . التسجيل الصوتي والمرئي . الحمض المينى).

ثالثاً: أهم المراجع:

١. منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة د. مسفر القحطاني.

٢. فقه النوازل، دراسة تأصيلية تطبيقية د. محمد بن حسين الجيزاني.

٣. فقه النوازل لجنة إعداد المناهج بالجامعة الإمريكية المفتوحة.

٤. بحوث في بعض النوازل الفقهية المعاصرة د. عبد الله الطريقي.

٥. بدع الاعتقاد لمحمد الناصر.

٦. العصرانيون لمحمد الناصر.

٧. المستجدات في مسائل العبادات طاهر صديقي.

٨. نوازل الزكاة د. عبد الله الغفيلي.

٩. نوازل الحج د. علي الشلعان.

١٠. الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة للدكتور علي السالوس.

١١. المعاملات المصرفية المعاصرة للدكتور محمد عثمان شبير.

١٢. الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية للدكتور عمر المترك.

١٣. الحوافز التجارية والتسويقية للدكتور خالد المصلح.

١٤. مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق د. أسامة عمر الأشقر.

١٥. المسائل الطبية المستجدة في ضوء الشريعة الإسلامية د. محمد بن عبد الجواد النتشة.

١٦. البنوك الطبية البشرية د. إسماعيل مرحبا.

١٧. الأحكام والفتاوى الشرعية لكثير من المسائل الطبية د. علي بن سليمان الرميخان.

١٨. الموسوعة الطبية الفقهية للدكتور أحمد محمد كنعان.

١٩. أحكام تجميل النساء في الشريعة الإسلامية د. ازدهار المدني.

٢٠. أحكام البيئة في الفقه لإسلامي د. عبد الله السحيباني.

٢١. حكم ممارسة الفن في الشريعة الإسلامية، صالح بن أحمد الغزالي.

٢٢. قضايا اللهو والترفيه بين الحاجة النفسية والضوابط الشرعية، مادون رشيد.

٢٣. الألعاب الرياضية: أحكامها وضوابطها في الفقه الإسلامي، علي حسين يونس.

٢٤. الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي، سليمان محمد توبولياك.

٢٥. فقه الأقليات المسلمة، د. خالد عبد القادر.

٣-الفقه الاقتصادي:

اسم المقرر: الفقه الاقتصادي. (وحدتان)

يتضمن: حقيقة الورق النقدي وأحكامه، وأحكام الأسواق المالية والأسهم، وأحكام المصارف والبطاقات البنكية، وحكم إجراء العقود عن طريق آلات الاتصال الحديثة، والشرط الجزائي، وأحكام العقود المستجدة كالتأمين والإيجار المنتهي بالتمليك والمقاولات والتوريد والشركات الحديثة.

يقترح تدريسه لطلاب المرحلة الجامعية في التخصصات الآتية:

الشريعة. الاقتصاد الإسلامي. الدراسات القضائية. الأنظمة.

أولاً: الأهداف:

١. إبراز حسن هذه الشريعة وصلاحيتها لكل زمان ومكان.

٢. أن يتعرف الطالب على سمو النظام الاقتصادي في الإسلام وحتميته في حفظ واستثمار الأموال العامة والخاصة.

٣. تنمية الملكة الفقهية لدى الطالب على الاستنباط والفهم.

٤. أن يطلع الطالب على أحكام أهم المسائل المستجدة في المعاملات المالية.

ثانيا: المفردات:

وهي مكونة من مقدمة وثلاثة محاور:

مقدمة في مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

المحور الأول: قضايا العملة والأسواق المالية والمصارف:

- حقيقة الأوراق النقدية وما يتعلق بها من أحكام.

- تغير قيمة العملة وآثاره.
- الاتجار في العملات.
- أحكام الأسواق المالية (البورصة).
- المتاجرة في الأسهم والسندات.
- المصارف: نشأتها وحقيقتها وأنواعها وتعاملاتها.

المحور الثاني: الشروط ونحوها في العقود المالية:

- حكم إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة.
- صور القبض المستجدة وأحكامها.
- أنواع البطاقات البنكية وما يتعلق بها من أحكام.
- الأحكام المتعلقة بمكائن الصرف الآلي.
- الشرط الجزائي.
- الحوافز والجوائز والهدايا المرتبطة بالمعاملات المالية.

المحور الثالث: العقود المستجدة:

- بيع المرابحة.
- بيوع التقسيط.
- التأمين: حقيقته وتاريخه وأنواعه وأحكامه.
- التأجير المنتهي بالتمليك.
- الشركات الحديثة وأحكامها.
- عقود الصيانة والضمان.
- عقود التوريد والمناقصات.

- عقود المقاولات والتعمير.

ثالثاً: أهم المراجع:

١. الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة للدكتور علي السالوس.

٢. دراسات فقهية في المعاملات المالية المعاصرة للدكتور عمر الأشقر وجماعة.

٣. المعاملات المصرفية المعاصرة للدكتور محمد عثمان شبير.

٤. المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق د. عبد الرزاق رحيم.

٥. الربا في المعاملات المصرفية المعاصرة د. عبد الله السعيدي.

٦. الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية د. عمر المترك.

٧. الخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الإسلامي د. يوسف الشبيلي.

٨. الحوافز التجارية والتسويقية للدكتور خالد المصلح.

٩. موسوعة القواعد الفقهية المنظمة للمعاملات المالية... عطية رمضان.

٤-الفقه الطبي:

اسم المقرر: الفقه الطبي. (وحدتان)

يتضمن: بيان الأحكام الفقهية المتعلقة بأبرز المسائل الطبية المعاصرة فيما يتعلق بتحديد النسل وتغييره وتحصيله، والبنوك الطبية وزراعة الأعضاء، وأحكام الجراحة بأنواعها والتشريح، وأخلاقيات الطبيب.

مع الكلام باختصار على أهم القواعد الشرعية المؤثرة في المسائل الطبية.

يقترح تدريسه لطلاب المرحلة الجامعية في كليات الطب والعلوم الطبية والعلوم الصحية.

أولاً: الأهداف:

١. إبراز مكانة هذه الشريعة وسعة أحكامها وشمولها لجميع الأحوال والمتغيرات.
٢. أن يتعرف الطالب على الأحكام الفقهية المتعلقة بأبرز المسائل الطبية المعاصرة.
٣. أن يتعرف الطالب على أهم القواعد الشرعية المؤثرة في الحكم على النوازل الطبية ووجه الارتباط بينهما.

ثانياً: المفردات:

وهي مكونة من ستة فصول:

الفصل الأول: لمحة عن الطب النبوي.

الفصل الثاني: نبذة عن قواعد الشريعة الكلية وأثرها على المسائل الطبية:

- بيان مقاصد الشريعة الكلية: (حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال).
- قاعدة المشقة تجلب التيسير.

- قاعدة الضرر يزال.

الفصل الثالث: تحديد النسل وتغييره وتحصيله:

- حكم تحديد النسل وتنظيمه. حكم الإجهاض.
- حكم التعرف على جنس الجنين واختياره.
- حكم الاستفادة من الهندسة الوراثية والاستنساخ البشري.
- الأحكام المتعلقة بالتلقيح الصناعي (أطفال الأنابيب).
- تحويل الذكر إلى أنثى والعكس.

الفصل الرابع: البنوك الطبية ونقل الأعضاء:

- حكم نقل وزراعة الأعضاء.
- بنوك الأعضاء.
- بنوك الدم.
- بنوك المني.
- بنوك الحليب.
- بنوك الشعر.
- بنوك الشحم.
- ضابط نهاية الحياة الإنسانية بين الشرع والطب.
- حكم رفع أجهزة الإنعاش.

الفصل الخامس: التشريح والجراحة:

- حكم تشريح جثث الموتى وأحواله.
- العمليات الجراحية وآثارها.

- أحكام عمليات التجميل الجراحية.

الفصل السادس: أحكام التداوي ومسائل أخرى:

- أخلاقيات الطبيب.
- ضوابط كشف العورة.
- التداوي بالمحرمات.
- أحكام المختبرات والتحاليل.
- مسؤولية الصيدلي.

ثالثاً: أهم المراجع:

١. الموسوعة الطبية الفقهية د. أحمد محمد كنعان.

٢. المسائل الطبية المستجدة في ضوء الشريعة الإسلامية د. محمد بن عبد الجواد النتشة.

٣. الأحكام والفتاوى الشرعية لكثير من المسائل الطبية د. علي بن سليمان الرميخان.

٤. دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة د. عمر الأشقر وجماعة.

٥. الجراحة التجميلية د. صالح بن محمد الفوزان.

٦. البنوك الطبية البشرية وأحكامها الفقهية د. إسماعيل مرحبا.

٧. مطبوعات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية بالكويت.

٨. أبحاث ندوة: (تطبيق القواعد الفقهية على المسائل الطبية).

٥-الوسائل الدعوية:

اسم المقرر: الوسائل الدعوية. (وحدتان)

يتضمن: حقيقة الوسائل وأنواعها وأحكامها وضوابط اعتبارها وكيفية الإفادة من الوسائل العصرية في الدعوة إلى الله تعالى.

يقترح تدريسه لطلاب المرحلة الجامعية في الأقسام التالية:

الدعوة. الإعلام. العلوم الاجتماعية. المجتمع.

أولاً: الأهداف:

١. تعريف الطالب بسعة رسالة الإسلام الخالدة وانتشارها ووجوب تبليغها للعالمين.

٢. أن يتعرف الطالب على المنهج الشرعي في دعوة الناس وتوجيههم.

٣. أن يتعرف الطالب على أبرز الوسائل العصرية المناسبة لنقل رسالة الإسلام إلى الناس كافة وكيفية الإفادة منها.

٤. أن يكتسب الطالب مهارة التأثير على الآخرين والتواصل معهم.

ثانياً: المفردات:

وهي مكونة من مقدمة وخمسة فصول:

مقدمة في بيان أهمية الدعوة إلى الله وحكمها وما ورد في فضلها، ونبذة في منهج الأنبياء والمرسلين في الدعوة إلى الله تعالى.

الفصل الأول: حقيقة الوسائل وخصائصها، وبيان العلاقة بين الوسائل والمصطلحات المقاربة: (المقاصد. الذرائع. المناهج. مقدمة الواجب)

الفصل الثاني: بيان أنواع وسائل الدعوة ومجالاتها. (وسائل تعبدية ومطلقة. وسائل مسموعة ومقروءة ومرئية. الجاليات غير المسلمة في البلاد الإسلامية).

الفصل الثالث: أحكام الوسائل وضوابط اعتبارها وقواعد الترجيح بينها.

الفصل الرابع: الأحكام الفقهية المتعلقة بالإعلان ووسائل الإعلام وآثارها التربوية.

الفصل الخامس: كيفية الإفادة من الوسائل العصرية وتفعيلها في التأثير على الناس ودعوتهم: خطبة الجمعة. الإذاعة. الشريط. الصحف والمجلات. الكتب. الدروس والمحاضرات. الانترنت. الهاتف الجوال. القنوات الفضائية. مراكز البحوث والدراسات. الدورات التدريبية. الملتقيات والندوات. البرامج السياحية.

ثالثاً: أهم المراجع:

١. قواعد الأحكام ومصالح الأنام للعز بن عبد السلام المتوفى سنة ٦٦٠ هـ.

٢. إعلام الموقعين لابن القيم المتوفى سنة ٧٥١ هـ.

٣. مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور المتوفى سنة ١٣٩٣ هـ.

٤. قواعد الوسائل للدكتور مصطفى مخدوم.

٥. نظرية الوسائل للدكتوره أم نائل البركاتي.

٦. حكم الإسلام في وسائل الإعلام للشيخ عبد الله علوان.

٧. قضايا اللهو والترفيه بين الحاجة النفسية والضوابط الشرعية، مادون رشيد.

٨. أساليب الدعوة الإسلامية المعاصرة د. حمد العمار.

٩. الثوابت والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي المعاصر د. صلاح الصاوي.

١٠. منهج الدعوة في ضوء الواقع المعاصر للشيخ عدنان العرعور.

٦- فقه العمل الخيري:

اسم المقرر: فقه العمل الخيري. (وحدتان)

يتضمن: معنى العمل الخيري ومكانته ومقاصده في الإسلام وفي الغرب، ومجالات العمل الخيري وصوره، والتشريعات المتعلقة به، وتطبيقاته عند المسلمين، ودراسة مسائل الزكاة والأوقاف المتعلقة بالعمل الخيري المعاصر.

يقترح تدريسه لطلاب المرحلة الجامعية في التخصصات الآتية:

الدعوة . المجتمع . الاقتصاد الإسلامي . النظم والحضارة . العلوم الاجتماعية . العلوم الإدارية والمالية.

أولاً: الأهداف:

١. بيان سماحة هذه الشريعة وأنها مبنية على جلب المصالح للخلق ودرء المفاسد عنهم.
٢. أن يتعرف الطالب على مقاصد الشريعة في العمل الخيري، ووجوه مفارقته لما يسمى عند الغرب بالعمل الخيري.
٣. أن يطلع الطالب على كثرة أبواب الخير في الإسلام واتساعها.
٤. أن يقف الطالب على أنواع العمل الخيري في الإسلام ومجالاته والتشريعات المتعلقة به.
٥. أن يطلع الطالب على جهود المسلمين في العمل الخيري على مدار التاريخ.
٦. أن يتعرف الطالب على أحكام أبرز المستجدات في العمل الخيري.

ثانياً: المفردات:

وذلك في عشرة فصول:

الفصل الأول: تعريف العمل الخيري وألقابه.

الفصل الثاني: مكانة العمل الخيري في التنمية وأثره على الفرد والمجتمع والدولة والبشرية.

الفصل الثالث: مقاصد الشريعة الإسلامية في العمل الخيري، وموازنة بين العمل الخيري في الحضارة الإسلامية والغربية.

الفصل الرابع: أعمال البر في الإسلام: تعدد طرق الخير في الشريعة وكثرتها. فضل النفع المتعدي. نماذج وتطبيقات: (إطعام الطعام. كفالة الأيتام. مساعدة الراغبين في الزواج. نشر العلم. الرفق بالحيوان).

الفصل الخامس: أنواع العمل الخيري ومجالاته في الإسلام: (الرعاية الاجتماعية والصحية والتربوية).

الفصل السادس: الجوانب التشريعية المتعلقة بالعمل الخيري: (الزكاة. الكفارات. الفدية. الأضحية. الوقف. الوصية. الضيافة. العارية. الهدية. القرض الحسن. الصدقات).

الفصل السابع: التطبيقات العملية للعمل الخيري عند المسلمين في العهد النبوي والخلافة الراشدة وعلى مدار التاريخ الإسلامي.

الفصل الثامن: أحكام التبرعات: فضل الإنفاق في سبيل الله. أحكامه وآدابه. حكم أخذ الجمعيات الخيرية نسبة من التبرعات للتكاليف الإدارية.

الفصل التاسع: مستجدات الزكاة: حكم دخول الدعوة وما يلحق بها في مصرف: (وفي سبيل الله). استثمار أموال الزكاة. نقل أموال الزكاة خارج البلد. حكم إخراج زكاة الفطر بالقيمة.

الفصل العاشر: الأوقاف الإسلامية: تعريف الوقف وشروطه وأحكامه وفضله. مكانة الوقف لدى المسلمين على مدى العصور. سبل استثمار الوقف في العمل الخيري. عوائق الانتفاع بالأوقاف والحلول الممكنة.

ثالثاً: أهم المراجع:

١. العمل الإغاثي الإسلامي د. عبد القادر بن عبد الكريم عبد العزيز.

٢. العمل الخيري في الإسلام د. حمدان المزروعي.

٣. إدارة العمل الخيري واستفادة المنظمات الخيرية التطوعية د. أيمن بن إسماعيل ود. عبد الله السلمي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

٤. ضوابط الخدمة التطوعية حامد سلم الحربي جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

٥. ثقافة العمل التطوعي عبد الله اليوسف.

٦. وسائل استقطاب المتطوعين والانتفاع الأمثل بجهودهم د. إبراهيم القعيد جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

٧. مجالات العمل التطوعي في الميدان التربوي د. علي الزهراني.

٨. أثر الوقف على الدعوة إلى الله د. خالد المهيدب مؤسسة الوقف الإسلامي.

٩. التكافل الاجتماعي في الشريعة الإسلامية د. محمد الصالح جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

١٠. مجلة مداد (متخصصة في العمل الخيري).

١١. موقع (مداد) الإلكتروني على الشبكة العالمية، وهو متخصص في العمل الخيري.

٧-فقه الأقليات المسلمة:

اسم المقرر: فقه الأقليات المسلمة. (وحدتان).

يتضمن: بيان المراد بالأقليات المسلمة في البلاد الكافرة وشيء من أحوالها، وتوضيح الأحكام الفقهية التي تعم الحاجة إليها في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفي باب العبادات، مع الإشارة إلى القواعد الشرعية الحاكمة لهذه المسائل.

يقترح تدريسه لطلاب المرحلة الجامعية في التخصصات التالية:

الشريعة -العلوم السياسية -الأنظمة.

أولاً: الأهداف:

١. إبراز سماحة هذه الشريعة ومرونتها وصلاحيتها لكل زمان ومكان.
٢. أن يدرك الطالب التطبيق الصحيح لعقيدة الولاء والبراء والتعامل مع الكفار.
٣. أن يطلع الطالب على موقف الإسلام من الحضارة الغربية.
٤. أن يتعرف الطالب على الأحكام الفقهية التي تحتاج إليها الأقليات المسلمة القاطنة في البلاد الكافرة.
٥. أن يتعرف الطالب على القواعد الشرعية الحاكمة لفقه الأقليات المسلمة وتطبيقاتها.

ثانياً: المفردات:

تنقسم هذه المفردات إلى مقدمة وأربعة فصول:

المقدمة، وتتضمن ست مسائل:

١. تعريف الأقلية المسلمة وخصوصيتها ونبذة عن أوضاعها المعاصرة.

٢. التعريف بدار الإسلام ودار الحرب في الفقه الإسلامي.

٣. بيان عقيدة الولاء والبراء وتطبيقاتها.

٤. مسألة التشبه بالكفار وضوابط التشبه المنهي عنه.

٥. خصوصية الأقليات المسلمة وأحوالها،.

٦. حكم الإقامة في بلاد الكفر.

الفصل الأول: القواعد الشرعية الحاكمة لفقه الأقليات المسلمة.

الفصل الثاني: العبادات. وفيه:

- الأحكام المتعلقة بإقامة الشعائر الإسلامية: المساجد والطهارة والجنائز والصيام ونحوها.
- الأحكام المتعلقة بالأطعمة واللباس.
- فقه المغتربين (المبتعثين): نبذة عن أحكام السفر وآدابه، وما تمس إليه حاجة المبتعثين من أحكام فقهية تتعلق بحياتهم الشخصية والعلمية والعملية.

الفصل الثالث: المسائل المالية والاجتماعية. وفيه:

- أحكام المعاملات المالية.
- الأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية.
- العلاقات الإنسانية من التهنئة والتعزية والعيادة ونحوها.

الفصل الرابع: المسائل السياسية. ويشمل المسائل التالية:

- التجنس بجنسية دولة غير إسلامية.
- اللجوء السياسي.

- العمل في الوظائف الحكومية في البلاد غير المسلمة.
- مشاركة المسلم في الأحزاب والانتخابات.
- العلاقات الدولية.

ثالثاً: أهم المراجع:

١. اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية.

٢. فقه الأقليات وصناعة الفتوى للشيخ عبد الله بن محفوظ بن بيه.

٣. الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي سليمان محمد توبولياك.

٤. فقه النوازل في العالم الغربي د. الحسين بن محمد شواط.

٥. الأقليات المسلمة خالد عبد القادر.

٦. الأقليات المسلمة في العالم: ظروفها المعاصرة، آلامها وآمالها. المؤتمر العالمي السادس المنعقد في الرياض ١٤٠٦هـ الندوة العالمية للشباب الإسلامي.

٧. دليل المبتعث الفقهي فهد با همام.

٨-فقه البدائل الشرعية:

اسم المقرر: فقه البدائل الشرعية.

يتضمن: التعريف بالبدائل الشرعية وأهميتها وضوابطها والأحكام المتعلقة بها، مع ذكر نماذج من التطبيقات المعاصرة في شتى المجالات.

يقترح تدريسه لطلاب المرحلة الجامعية في التخصصات التالية:

الدعوة . الدراسات القضائية . المجتمع . العلوم الاجتماعية . الاقتصاد الإسلامي.

أولاً: الأهداف:

١. إبراز سعة أحكام الشريعة الإسلامية وخلودها وصلاحيتها لكل زمان ومكان.
٢. أن يتعرف الطالب على البدائل والمخارج الشرعية في شتى الأبواب؛ في العبادات والمعاملات والأحوال الشخصية والعقوبات.
٣. أن يتعرف الطالب على الضوابط الشرعية للبديل عن المحرمات.
٤. أن يكتسب الطالب مهارة القدرة على إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات.

ثانياً: المفردات:

وهي مكونة من خمسة محاور:

المحور الأول: تعريف البدائل الشرعية، والعلاقة بين البدائل والمصطلحات المقاربة: (المخارج والحيل المشروعة والوسائل وفتح الذائع).

المحور الثاني: الأدلة على مشروعية البدائل من الكتاب والسنة والقواعد الشرعية.

المحور الثالث: أهمية إيجاد البدائل الشرعية ومقاصد الشريعة في اعتبارها.

المحور الرابع: الضوابط العامة للبدائل، وأحكام البدائل: متى يجب إيجاد البديل؟ ومتى يستحب؟ ومتى يباح؟ ومتى يكون مكروها أو محرما؟

المحور الخامس: نماذج وتطبيقات معاصرة:

- البدائل الشرعية في المعاملات المالية.
- البدائل الشرعية في العقوبات (بدائل السجن).
- البدائل الشرعية في قضايا المرأة.
- البدائل الشرعية في الدعوة ووسائل الإعلام.
- البدائل الشرعية في وسائل الترفيه.

ثالثاً: أهم المراجع:

١. البديل الفقهي بين الاصطلاح والتطبيق محمد خزعل محمود.

٢. البدائل الإسلامية لمجالات الترويح المعاصرة يحيى بسيوني مصطفى.

٣. مذكرة فقه البدائل الشرعية ناصر الغامدي.

٤. أحكام البدائل في الفقه د. عبد الله الجمعة.

٥. الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة للدكتور/ علي السالوس.

٦. الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي.

٧. الأشباه والنظائر لابن نجيم الحنفي.

٨. مقاصد الشريعة لابن عاشور.

الفصل الثالث
دروس تطبيقية في فقه النوازل

وفيه دروس خمسة:

الدرس الأول: حكم الفتوى.

الدرس الثاني: حول قاعدة: (الضرورات تبيح المحظورات).

الدرس الثالث: أثر الاحتجاج بالسنة التركية على النوازل المعاصرة.

الدرس الرابع: حكم زواج المسيار.

الدرس الخامس: غسيل الكلى وأثره على الصيام.

الدرس الأول: في مادة أصول الفقه

عنوان الدرس: حكم الفتوى.

حكم الإفتاء في الأصل أنه من فروض الكفاية على هذه الأمة.

وقد ثبت أن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كانوا يفتون الناس، فمنهم المكثر في ذلك والمقل، وكذلك كان في التابعين وتابعيهم ومن بعدهم.

فلا بد للناس من علماء يسألونهم، ومفتين يستفتونهم. قال تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل ٤٣]. وقال ﷺ: «أَلاَ سألوا إذ لم يعلموا، فإنما شفاء العِيِّ السؤال».

إن وجود المفتي بين الناس مطلب شرعي، وواجب ديني محتم.

وحاجة الناس إلى المفتي كحاجتهم إلى الطبيب، بل أشد؛ إذ وجود الطبيب يتعلق به حفظ أبدانهم وحياتهم، أما وجود المفتي فيتعلق به حفظ أديانهم وآخرتهم.

ومن هنا فإن تنصيب المفتين يدخل تحت أصل حفظ الدين، فكان من الواجبات المتعينة على من ولاه الله أمر المسلمين؛ ليكون الدين محروساً من خلل، والأمة ممنوعة من زلل.

ومن الوسائل المعينة على توافر المفتين: إقامة الحلقات العلمية، وإنشاء المدارس، وتيسير العلم الشرعي والتفقه فيه.

قال السيوطي عند ذكره لفروض الكفاية: (ومنها: تعليم الطالبين، والإفتاء، ولا يكفي في إقليم مفت واحد. والضابط: ألا يبلغ ما بين مفتيين مسافة القصر).

وقد يقول قائل: إن تحديد مسافة قصر أو نحوها بين المفتيين أمر مستبعد في عصرنا الحاضر، وذلك بالنظر إلى التقارب الحاصل بين الناس بسبب سهولة

الانتقال وسرعة الاتصال؛ حيث أصبح العالم كما يقال: كالقرية الواحدة.

إلا أن هذا التحديد أمر متجه جداً، وذلك بالنظر إلى اعتبارات عدة، منها:

١. أن المفتي الأقرب أدرى المفتين وأعلمهم بالأعراف والعادات المحيطة بأحوال المستفتين، ففتواه من هذه الجهة أولى وبالضبط أحرى.

٢. أن أحوال الناس في هذا العصر من جهة كثرة انشغالهم بالملهيات الدنيوية تدعو بإلحاح إلى توفير عدد من المفتين المهيئين لتعليم الناس أمور دينهم، يقيمون بين ظهرانيهم.

وكم هي البدع والضلالات التي تنشأ في تلك الديار النائية، إذا ما خلت عن أهل العلم والفقه، وكم هو الخير والنور الذي يحصل ويكثر بوجود حملة الشريعة ودعاة الإسلام.

إن المفتي بالنسبة للناس كالماء للأرض؛ فالماء تحيا به الأرض وتخضر وتزدهر، وتبقى الأرض دون ماء ميتة لا حياة فيها ولا نفع.

٣. أن جعْل مسافة القصر ضابطا أمر حسن، وقد كان المقصود منه ألا تخلو ناحية أو قرية من مفت يرجع الناس إليه.

ثم إن هذا التحديد يمكن الاعتماد عليه في الأزمنة الماضية، أما في عصرنا الحاضر فيمكن اتخاذ وسائل أكثر دقة وانضباطا، ويستفاد في ذلك من علم الإحصاء وإدارة المجتمعات المدنية، والتخطيط واستشراف المستقبل، كما هو الشأن في ضبط أعداد الأطباء بالنسبة لعدد السكان، وأعداد القضاة كذلك، وينبغي أن ينظر أيضاً في أعداد المفتين على هذا الترتيب.

هذا هو حكم الفتوى على سبيل الإجمال.

وأما حكم الفتوى على وجه التفصيل فإنه مما تتطرق إليه الأحكام التكليفية الخمسة، وذلك بحسب ما يتصل بالفتوى من أحوال وقرائن.

الدرس الثاني: في مادة القواعد الفقهية

عنوان الدرس: حول قاعدة: (الضرورات تبيح المحظورات).

تتجلى أهمية هذه القاعدة من وجوه ثلاثة:

الوجه الأول: أن في تحرير مسألة الضرورة تقريراً لعظمة هذا الدين، وبياناً لسمو هذه الشريعة وجلالة قدرها، وفي ذلك تنبيه على صلاح هذه الشريعة وكفايتها في إخراج الناس من ضيق الأنظمة البشرية العاطبة إلى سعة أحكام الشريعة وكمالها.

والدنيا مظلمة ملعونة إلا ما طلعت عليه شمس الرسالة.

الوجه الثاني: أن أهل الزيغ والفساد وأصحاب الأهواء ما زالوا يُلبِّسون على أهل الإسلام دينهم، بل ينسلخون من الدين كله باسم ضرورة الواقع ومقتضيات الحضارة، كما هو حاصل في الدعوة إلى وحدة الأديان، وهي في حقيقتها تمييع لمبدأ عقدي راسخ، ألا وهو وجوب البراءة من الكفار ومن دينهم.

الوجه الثالث: أن مسألة الضرورة الشرعية بحاجة إلى تأصيل وضبط؛ إذ وقع غلط كبير في فهم هذه المسألة على وجهها الشرعي؛ حيث تساهل كثير من الناس في تنزيل حالة الضرورة وتطبيقها على غير محلها؛ فنتج عن ذلك ارتكاب محرمات ومحظورات شرعية؛ تحت مظلة (الضرورات تبيح المحظورات).

وحصل تساهل آخر في تقييد حالة الضرورة بضوابطها الشرعية؛ فلئن صدق على بعض الحالات أنها من باب الضرورة إلا أن كثيرا من أهل الضرورات تجاوز حد الضرورة واعتدى وظلم؛ حيث حصل من البعض استرسال وتوسع في فعل بعض المحرمات دون تحفظ ولا تقييد؛ كما هو الحال في كشف العورات في المستشفيات، وابتعاث أبناء المسلمين إلى بلاد الكفر من أجل الدراسة.

وحصل غلط آخر، وذلك من جهة الرضا بالواقع؛ حيث استسلم معظم الناس إلى نعمة الترخص، ورغبوا في استبقاء هذه النعمة وعدم زوالها، مع أن مسألة الترخص تعتبر من الأمور العارضة والقضايا الطارئة إلا أنها صارت في كثير من الأحيان عند بعض الناس ذريعة إلى التخلص والتفلت من الالتزام بقيود هذه الشريعة والأخذ بعزائم أحكامها.

ويجدر التنبيه في هذا المقام إلى الأهمية البالغة لقضية البدائل المناسبة والحيل المشروعة التي تدرأ الوقوع في حالة الاضطرار.

ومن التطبيقات المعاصرة لذلك:

١. الاستغناء بالكسب الحلال وإن قل والاكتفاء باليسير من وسائل الحياة؛ لئلا تدعو حاجة أو ضرورة إلى طلب المال (التمويل) عن طريق البنوك وشركات الاستثمار، التي تقوم بدفع الأموال بواسطة التقسيط أو عقود المرابحة أو التورق في المعادن والسيارات والأسهم.

والعجب أن بعضا من العقلاء الأكياس ينأى بنفسه عن الاستدانة من الآخرين ما استطاع إلى ذلك سبيلا، إلا أنه يقع . وبكل سهولة . في عقود التقسيط، مع أن بيع التقسيط يعد من الدين؛ إذ هو بيع مؤجل الثمن أو منجم.

٢. الاستغناء عن الجيلاتين المحرم بالجيلاتين الحلال الطيب.

وقد صدر في ذلك قرار من مجمع الفقه الإسلامي بجدة، برقم: (٢٣) ونصه: (لا يحل لمسلم استعمال الخمائر والجيلاتين المأخوذة من الخنازير في الأغذية.

وفي الخمائر والجيلاتين المتخذة من النباتات أو الحيوانات المذكاة شرعا غنية عن ذلك).

٣. المبادرة إلى تزويج الشباب وتيسير الزواج الشرعي ما أمكن؛ درء للفتنة المتوقعة من تأخير الزواج وتعسيره.

٤. فتح أنشطة نافعة تستغرق أوقات الشباب وتستحوذ على اهتماماتهم، وإيجاد برامج متنوعة تستثمر أوقات الفراغ وطاقات الشباب حماية لهم من الوقوع في براثن الجريمة وأوحال الرذيلة والفساد.

والأمة جمعاء مطالبة بالوقوف مع تلك الجمعيات المباركة الراعية لهذه الأمور؛ كمشروع تيسير الزواج وجمعيات تحفيظ القرآن الكريم، ومراكز رعاية الشباب وتنمية المهارات وصقل المبدعين.

والقاعدة المطردة في مسألة الضرورة: أنه متى أمكن لأحد وتيسر له الحصول على الحلال الطيب فإن حالته لا تعد من قبيل الضرورة، بل يتعين عليه في هذه الحالة أن يقتصر على هذا الحلال ويستغني به، ولا يجوز له ارتكاب شيء من الحرام.

الدرس الثالث: في مادة تخريج الفروع على الأصول

عنوان الدرس: أثر الاحتجاج بالسنة التركية على النوازل المعاصرة.

يمكن تعريف سنة الترك بأنها: تَرْكُه ﷺ فعل الشيء مع وجود مقتضيه بياناً لأمته.

وهذه السنة قسم من أقسام السنة المطهرة، وهي حجة شرعية معتبرة؛ إذ ترك الرسول ﷺ للشيء دليل على تحريمه؛ فيجب حينئذ ترك ما تركه رسول الله ﷺ.

ويشترط في ترك النبي ﷺ حتى يكون حجة شرطان: أولهما: أن يترك ﷺ فعل أمر من الأمور مع وجود السبب المقتضي لهذا الفعل في عهده ﷺ ، وثانيهما: أن يترك ﷺ فعل هذا الأمر مع انتفاء الموانع.

وقد كان لهذه القاعدة أثر في النوازل المعاصرة نقتصر من ذلك على مثالين:

المثال الأول: استعمال مكبرات الصوت في المساجد الكبيرة؛ للاستعانة بها في نقل تكبيرات الإمام وسائر ألفاظه.

من الواضح أن استعمال أجهزة نقل الصوت وتكبيره ليس مقصودا لذاته، وإنما قُصد من أجل كونها وسيلة يحصل بها نقل صوت الإمام؛ حيث إن المأمومين يلزمهم الاقتداء بالإمام ومتابعته في كافة أفعال الصلاة.

ومعلوم أن هذه الأجهزة إنما وجدت في هذا العصر بسبب وجود الآلات الكهربائية المتطورة، وهذه الآلات لم تكن موجودة أصلا في عصر النبوة، مع قيام المقتضي لها، وهو ضرورة سماع صوت الإمام بالنسبة للمأمومين، فاستعمال أجهزة الصوت لم يكن أمراً مقدوراً عليه من قبل.

ومن هنا أمكن القول أن استعمال أجهزة الصوت محقق لمصلحة شرعية ظاهرة،

بل إن استعمالها يندرج تحت قاعدة: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب؛ لكونها وسيلة لابد منها في متابعة المأموم للإمام.

وقد كان من المعمول به قديما: مسألة التبليغ خلف الإمام، وأما بعد أن وجدت هذه المكبرات فلا حاجة إلى التبليغ.

المثال الثاني: وضْع المفارش ذوات الخطوط في المساجد؛ للاستعانة بها في إقامة صفوف المصلين وتسويتها.

من الواضح أن استعمال المفارش ذوات الخطوط ليس مقصودا لذاته، وإنما قُصد من أجل كون هذه المفارش وسيلة معينة على استقامة الصفوف واعتدالها؛ حيث إن الشارع حثَّ على استقامة صفوف المصلين وأمر بتسويتها.

ومعلوم أن هذا النوع من المفارش إنما سهل تصنيعه في هذا العصر بسبب وجود الآلات الكهربائية المتطورة، وهذه الآلات لم تكن موجودة في عصر النبوة مع قيام المقتضي لها، وهو الحرص على استقامة الصفوف، فوضع هذه المفارش كان أمرا غير مقدور عليه من قبل.

وهذا بخلاف وضع خيط أو حبل أو رسم خط على أرض المسجد؛ لتستقيم عليه أقدام المصلين؛ فإنه كان من الأمور الميسورة والمقدور عليها في عهد النبوة.

ومن هنا فإن وضع خيط أو حبل أو رسم خط في صفوف المصلين يمكن أن يحكم عليه بأنه إحداث وابتداع في الدين، وأما وضع مفارش ذوات خطوط مصنوعة لهذا الغرض فهذا لم يكن مقدورا عليه، فكان عدم القدرة عليه هو المانع الذي منع من فعله في عهد النبوة.

الدرس الرابع: في مادة النوازل الفقهية

عنوان الدرس: حكم زواج المسيار:

أولاً: تصوير المسألة.

زواج المسيار هو: عقد زواج تتنازل فيه المرأة عن السكن والنفقة والقَسْم أو بعض منها، وترضى بأن يأتي الرجل إلى دارها في أي وقت شاء من ليل أو نهار.

وقد انتشر هذا النوع من الزواج في السنوات الأخيرة في فئة المتزوجين من الرجال، وفئة المطلقات أو الأرامل أو العوانس من النساء.

وينتشر بكثرة بين النساء العاملات، والطبيبات على وجه الخصوص.

وينتشر أيضاً فيما إذا كان الزوجان من طبقتين متفاوتتين، إما في المكانة الاجتماعية أو الانتماء إلى جنسية واحدة أو في القدرة المالية أو غير ذلك.

ومن أهم الأسباب والدوافع التي أدت إلى وقوعه وانتشاره ما يأتي:

١. رغبة الرجال في المتعة.

٢. عنوسة المرأة أو طلاقها أو حاجتها إلى الأطفال.

٣. عدم رغبة الرجال في تحمل المسؤولية أو عدم قدرتهم على ذلك.

٤. غلاء المهور وارتفاع تكاليف المعيشة.

٥. رغبة الرجل في التغيير.

٦. رفض الزوجة الأولى فكرة التعدد.

٧. طمع الرجل في مال زوجة المسيار.

والفقهاء يذكرون نوعاً فيه بعض المشابهة لزواج المسيار، وهو الزواج

بالليليات أو بالنهاريات، وهو الزواج من امرأة تعمل خارج منزلها بالليل وتأوي إلى منزلها في النهار أو العكس.

إلا أن المرأة في زواج المسيار لا تأوي إلى منزل زوجها.

وقد ارتبط زواج المسيار في الغالب بأنواع أخرى من الزواج:

١. كونه سريا (زواج شرعي لكنه غير معلن).

٢. كونه عرفيا (زواج شرعي لكنه بدون أوراق رسمية).

٣. حصوله من جهة الرجل على سبيل التجربة (مع نية الطلاق).

وبالنظر إلى الواقع الحاضر نجد أن لزواج المسيار بعضا من المصالح وبعضا من المفاسد.

فمن أبرز المصالح التي اقترنت به:

- تقليل العنوسة.
- تحصيل الولد بالنسبة لبعض النساء.
- تحصين الرجل والمرأة بطريق غير محرم.

ومن أبرز المفاسد التي اقترنت به:

- إهانة المرأة والاستهانة بشأن عقد الزواج.
- مشكلة أطفال المسيار وضعف رابطة الأبوة.
- فقدان المودة والسكن بين الزوجين.

ثانياً: خلاف العلماء في زواج المسيار وسببه.

ذهب بعض المعاصرين إلى بطلان هذا الزواج، والبعض الآخر قال بصحته، وبعض هؤلاء المصححين ذهب إلى صحته مع الكراهة؛ لكونه لا يحقق مقصود الشارع وحكمته من تشريع النكاح، وهو السكن والاستقرار.

ولو اختل في زواج المسيار شيء من أركان النكاح لوقع من العلماء الإجماع على بطلانه؛ فإنه متى اختل في عقد النكاح ركن من أركانه فإن العلماء مجمعون على بطلانه.

ومن هنا يتضح أن أهل العلم إنما اختلفوا في صحة زواج المسيار لا لاختلال ركن من أركانه، وإنما لأنه. مع كونه مستوفي الأركان. عقد وقع فيه إخلال بأمر ما.

وذلك أن بعض أهل العلم يعتبر اختلال هذا الأمر مؤثرا وقادحا في صحة الزواج، وهؤلاء حكموا ببطلانه، إلا أن البعض الآخر يرى أن اختلال هذا الأمر لا تأثير له، وهؤلاء حكموا بصحته.

ثالثاً: مآخذ المسألة.

معقد الاستدلال للحكم بصحة زواج المسيار أو الحكم ببطلانه إنما هو النظر إلى القاعدة الكلية، وهي: أن هذه الشريعة مبنية على جلب المصالح وتكميلها، ودرء المفاسد وتقليلها، والبناء عليها والانطلاق منها.

ومعلوم أن هذه القاعدة تدور عليها الأحكام الشرعية قاطبة، وبها تجتمع مقاصد الشريعة كافة.

ومن أهم المآخذ التي استند إليها المصححون لزواج المسيار:

أنه يحقق لكل من الزوجين كثيرا من المصالح الخاصة بهما، كما أن تسويغ هذا النوع من الزواج يحقق مصالح عامة للمجتمع الإسلامي، ويدرأ عنه شيئاً من المفاسد؛ حيث يفتح الباب لعلاقة شرعية منضبطة، ويوصد الباب أو يضيقه على تلك العلاقات المشبوهة والاتصالات المحرمة الواقعة بين الجنسين.

وإنما تتجلى وتعرف هذه المصالح وتلك المفاسد بالنظر إلى الأوضاع المتفشية في هذا الزمان من الامتداد الهائل والتأثير العظيم للقنوات الفضائية والمواقع المتعددة على الشبكة العالمية والصحف والمجلات السيارة، كل ذلك أدى إلى إثارة الغرائز

وإشاعة الفتن وتيسير شأن الفواحش والدعوة إلى الرذيلة.

إضافة إلى واقع المسلمين وأحوالهم. مما هو مشاهد ومعلوم. من ضعف أواصر الأخوة بينهم وقلة التعاون والتآزر، وافتقاد أكثرهم إلى التكافل والتواصي على الخير.

ومن أهم المآخذ التي استند إليها المانعون لزواج المسيار:

أنه عقد يفضي في المآل بالنسبة للزوجين إلى حصول قدر كبير من المفاسد الخاصة بهما.

إضافة إلى أن هذا العقد يفضي إلى مفاسد أخرى عامة، فمن ذلك: الاستهانة بشأن عقد النكاح والاستخفاف به، وهذا قد يؤدي بكثير من الناس إلى التلاعب والاستهزاء بأحكام الشريعة وقيودها.

رابعاً: الرأي المختار.

يظهر لي أن الحكم على زواج المسيار بالصحة أو البطلان واقعة تحتاج إلى فقه خاص، تراعى فيه الظروف المحيطة بالواقعة والأحوال المقترنة بها، وهذا يختلف من مكان إلى آخر ومن وقت لآخر، ومن شخص لآخر، ومن حال لأخرى.

وبناء على ذلك فلا يصلح أن يُعطى زواج المسيار حكما واحدا مطردا لا يتغير، وإنما حكمه يختلف ويتغير بحسب تنزيله وتطبيقه على الواقع. والله أعلم.

وهذا الاختيار مبني على: الملاحظة الدقيقة لتحقيق مقاصد الشريعة من عقد النكاح، مع مراعاة أحوال الناس وحاجاتهم، وتقدير ظروف الحياة وطبيعتها في هذا العصر؛ فإن هذا الدين قد جاء لتحقيق المصالح وتكثيرها، وبنفي المفاسد وتقليلها.

الدرس الخامس: في مادة التكييف الفقهي

عنوان الدرس: غسيل الكلى وأثره على الصيام:

لا يستطيع الإنسان العيش من دون كلى، والبدائل المتوفرة لمرضى الفشل الكلوي المزمن ثلاثة:

أ- زراعة الكلية.

ب- الغسيل الدموي، وهو ضخ الدم من الجسم إلى جهاز الكلية الصناعية ثم إعادته إلى الجسم بعد إزالة السموم منه، وهذه العملية تستلزم إعطاء أدوية متعددة، وهي تستغرق (٣-٤) ساعات، وتكون ثلاث مرات أسبوعيا.

ج- الغسيل البريتوني، وفيها يحصل إدخال وإخراج السائل إلى تجويف البطن وليس في المعدة، وذلك من خلال أنبوب صغير في البطن بجانب السرة، وهذا السائل مكون من الماء النقي والأملاح والمعادن مع إضافة السكر بنسب متفاوتة، وتتراوح كميته (١-٣) لتر حسب حجم الجسم، وتتكرر هذه العملية (٤-٥) مرات يوميا، وهذه هي الطريقة اليدوية.

وأما الطريقة الآلية فتعتمد على استخدام جهاز يقوم بوضع السائل النقي وسحب السائل المحمل بالسموم لمدة تتراح (٧-٩) ساعات أثناء النوم فقط مع بقاء المريض في السرير.

وبهذا يتبين لنا أن عملية الغسيل من العلاج الذي لابد منه أثناء الصوم فهي ضرورية للمريض، ويصعب إجراؤها في الليل بصورة مستمرة، ومتى ثبت أن إجراء عملية الغسيل ضروري في نهار رمضان ثبت أن المريض من الناحية الشرعية معذور في كل الأحكام الشرعية المترتبة على إجراء عملية الغسيل، وهي:

- جواز الفطر أو استحبابه أو وجوبه.
- وتعلق القضاء بذمته أو الفدية.

ولمعرفة الأحكام الشرعية المتعلقة بالصوم، المترتبة على عملية غسيل الكلى لابد للفقيه أن يتصور أولاً: عملية الغسيل ويتعرف على كيفيتها في الواقع، وهذا التصور إنما يؤخذ من الأطباء ومن يعمل معهم في هذا المجال.

وعلى الفقيه ثانياً: أن يجيب على الأسئلة التالية حتى يبني قوله بصحة الصوم أو فساده على اعتبارات واضحة متفقة فيما بينها، وإليك هذه الأسئلة:

١. هل المقصود بالصوم معنى معقول أو هو عبادة غير معقولة المعنى؟

وبيان ذلك: أن مفسدات الصوم المنطوق بها ثلاثة: الأكل والشرب والجماع فهل يتعين الاقتصار على المنطوق به أو يمكن إلحاق أشياء مسكوت عنها وقياسها على هذا المنطوق؟

٢. ثم ما هو المعنى الجامع المؤثر في هذا الإلحاق؟

٣. وهل هذا المعنى الجامع متحقق في غسيل الكلى أو لا؟

٤. وهل العبرة في إفساد الصوم بما يدخل إلى الجسم فقط أو بما يدخل إليه ويخرج منه (كالقيء والحجامة) ؟

٥. وهل يؤثر في ذلك كونه يدخل إلى الجسم من منفذ معتاد أو غير معتاد؟

٦. وهل خروج الدم من الجسم ثم دخوله إليه يعد بذاته مفطرا أو يعد مفطرا لأنه يدخل معه شيء من الدواء؟

٧. وهل يؤثر في إفساد الصوم حصول ذلك على وجه التداوي أو المؤثر إنما هو حصول ذلك على وجه التغذية؟

٨. وهل يؤثر في ذلك وقوعه على وجه الاختيار دون اضطرار أو الأمر في ذلك سواء، فلا فرق فيه بين الاختيار والاضطرار؟

٩. وهل الحجامة تفسد الصوم؟ وهل يصح قياس عملية غسيل الكلى على الحجامة بجامع أن كلا منهما فيه إخراج للدم من الجسم؟

١٠. هل المريض الذي تجرى له عملية الغسيل يلزم أثناء العملية أو قبلها أو بعدها بتناول شيء من الأدوية وبعض من الأطعمة؟

والجواب على ذلك إنما يؤخذ من الطبيب، ثم إن الفقيه يبني حكمه على قول الطبيب.

فإذا كان الجواب نعم فيحكم إذ ذاك بفساد الصوم، لكن لا لأجل عملية الغسيل ذاتها، وإنما لأجل ما يصحب عملية الغسيل ويترتب عليها من أشياء تفسد الصوم وتبطله، وذلكم هو تناول شيء من الأدوية أو الأطعمة.

ومعنى ذلك: أن صوم المريض الذي أجريت له عملية الغسيل صوم فاسد، ولا يلزمه صوم ذلك اليوم أو الإمساك في بقيته، وإنما الواجب عليه إما القضاء إن كان قادرا على الصوم، أو ينتقل إلى الفدية إن كان عاجزا عن الصوم.

١١. ومتى ثبت أن هذا المريض لا يمكنه الصوم لأجل هذه المفطرات التي يضطر إلى تناولها فينظر في مرض الفشل الكلوي: هل يعد من الأمراض المزمنة التي لا يرجى البرء منها؟

والجواب على هذا السؤال أمر يقرره الأطباء.

فمتى قرر الأطباء أن هذا المرض من الأمراض المزمنة؛ لأن صاحبه مضطر بصورة دائمة إلى الإفطار في نهار رمضان بتناول شيء من الأدوية والأطعمة؛ فإن مريض الفشل الكلوي بهذا التقرير غير مطيق للصوم أبد الدهر.

وبهذا النظر فلا مجال لديه للقضاء، وإنما ينتقل إلى الفدية، وهي إطعام مسكين عن كل يوم من رمضان، كما قال سبحانه: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة ١٨٤].

الخاتمة

النتائج والتوصيات:

أ- الطريقة المثلى لتفعيل فقه النوازل في المناهج التعليمية يمكن بيانها من وجوه عدة:

الوجه الأول: إنشاء مقررات جديدة تنطلق من ثوابت الشرع وتتمشى مع روح العصر وتبعث الحياة في روح الأمة.

الوجه الثاني: التجديد والتطوير للمقررات القائمة بما يحقق التفاعل مع متطلبات العصر وحاجات الأمة، وهذا يتأتى بالعناية الفائقة بإعادة صياغة الأهداف مع الاختيار الحسن للجديد النافع من المفردات المندرجة تحت كل مقرر، وتعزيز ذلك بمراجع تفصيلية، تستوعب بدقة هذه المفردات.

الوجه الثالث: بثُّ الفقه النوازلي في المناهج التعليمية؛ بحيث يجري هذا الفكر جريان الدم في الجسم وسريان الروح في الجسد، وهذا إنما يتحقق بأن يتغلغل فقه النوازل تأصيلا وتطبيقا في كافة المقررات الدراسية لجميع التخصصات دون استثناء.

ثم إن تحقيق هذا الوجه والذي يليه مناط بالأساتذة القائمين بمسؤولية التدريس وشرف التربية والتعليم؛ فهذه الفئة الكريمة هي المخاطبة بالدرجة الأولى وعليها العبء الأكبر في تحصيل هذا المطلب العزيز، فهم عمود العملية التعليمية وقطب رحاها.

الوجه الرابع: المعالجة الحسنة لمسائل النوازل من قبل المدرسين، وذلك بأن تتسم هذه المعالجة بالتأصيل العلمي الراسخ والتفصيل المنهجي الواضح، وتتسامى

عن الاستعجال واتباع الأهواء.

الوجه الخامس: التخطيط المبكر والنظرة الاستشرافية للمشاريع البحثية لطلاب الدراسات العليا؛ بحيث تطرح للطلبة النابهين مقترحات مدروسة وفق برامج مرسومة؛ فتتكون لدينا عندئذ منظومات علمية متكاملة ومعلمة فقهية شاملة.

فلا يصلح أن يعيش طلبة الدراسات العليا في حالة ظاهرة من التخبط والعشوائية في تسجيل الموضوعات واختيار الأبحاث، فهذه فوضى لا تليق بأولي الرأي الرشيد والفكر السديد، وكم حصل بها من إضاعة للأزمان وإهدار للجهود.

ب- الأهداف العامة للمقررات المتعلقة بفقه النوازل يمكن تلخيصها في الآتي:

١. إبراز مكانة الشريعة الإسلامية وخلودها، والتنويه بمنزلة الفقه الإسلامي والعلوم المرتبطة به في مواكبة المستجدات.

٢. تنمية الملكة الفقهية لدى الطالب وإكسابه مهارات في التعامل مع المتغيرات.

٣. أن يطلع الطالب ويتعرف على الأحكام الشرعية المتعلقة بأهم النوازل المعاصرة.

هذا ما يسّر الله تدوينه، وهو . سبحانه . الموفق لكل خير، والحمد لله أولا وآخرا، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

- أساس البلاغة للزمخشري (٥٣٨هـ) ت عبد الرحيم محمود ط١ مطبعة أولاد أورفاند ١٣٧٢هـ
- أسس بناء المناهج وتنظيماتها د. حلمي الوكيل ود. محمد أمين المفتي، ١٩٨٧م.
- التربية وطرق التدريس د. صالح عبد العزيز، (الجزء الثاني) الطبعة العاشرة، دار المعارف بمصر.
- التربية وطرق التدريس د. صالح عبد العزيز، (الجزء الثالث) الطبعة السابعة، دار المعارف بمصر.
- التلخيص الحبير لابن حجر (٨٥٢ هـ) عناية عبد الله يماني ١٣٨٤ هـ دار المعرفة بيروت.
- شرح الكوكب المنير للفتوحي (٩٧٢هـ) ت محمد الزحيلي ونزيه حماد مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- لسان العرب لابن منظور (٧١١هـ) دار صادر بيروت.
- مجمل اللغة لابن فارس (٣٩٥هـ) ت زهير سلطان ط١ مؤسسة الرسالة ١٤٠٤ هـ
- مختصر ابن اللحام (٨٠٣ هـ) المسمى: المختصر في أصول الفقه ت د. محمد بقا مركز البحث العلمي بجامعة الملك عبد العزيز كلية الشريعة ١٤٠٠ هـ.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي (٧٧٠هـ) المكتبة العلمية بيروت.
- المنثور في القواعد للزركشي (٧٩٤ هـ) ت د. تيسير فائق، مصورة عن الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

أساسيات منهج تدريس فقه القضايا المعاصرة من خلال ثلاثة مداخل تربوية

إعداد

الدكتور محمد مصطفى صادقي❖

❖ الخبير التربوي والأستاذ المساعد للتعليم العالي
بمركز تكوين الأطر بالمغرب

مقدمة

تستوقفنا جملة من الإشكالات عند الحديث عن تدريس فقه القضايا المعاصرة، بالجامعات التي تعنى بتعليم العلوم الشرعية عموماً، أو بالجامعات السعودية على وجه الخصوص –سواء كنا نعني بفقه القضايا المعاصرة مادة دراسية معينة، أو مجموعة نماذج وقضايا مبثوثة في برنامج الفقه، أو تخصصاً بسلك دراسي جامعي–، أبرز تلك الإشكالات ما يأتي:

- ما علاقة فقه القضايا المعاصرة بمباحث الفقه عموماً؟ وهل لفقه القضايا المعاصرة طبيعة متميزة تستدعي إيجاد منهج خاص بتدريسها؟
- هل يحسن أن ينظر في منهج تدريس فقه القضايا المعاصرة بشكل مستقل عن منهج تدريس الفقه والعلوم الشرعية عموماً؟

إن الذي يدعونا إلى النظر في تلكم الإشكالات، هو علمنا أن فقه القضايا المعاصرة جزء من الفقه، سواء من حيث طبيعته المعرفية، أو من حيث منهج استنباطه، لأن الفقه كله في أصله ينشأ معاصراً للأسئلة والوقائع التي تطرأ في حياة الفرد والمجتمع، فيتصدى لها الفقهاء بالبحث والاستنباط والفتوى.

فإذا كان الفقه المعاصر جزءاً من علم الفقه، فإن منهج تدريسه بالتبعية لا ينفك عن منهج تدريس الفقه عموماً، فالفرع تابع للأصل في حكمه؛ وعليه فإن البحث في منهج تدريس فقه القضايا المعاصرة، لا يخرج عن مسألة إصلاح منهج تدريس الفقه بشكل عام، ثم بعد ذلك النظر إلى الخصوصيات التي يتميز بها الفقه المعاصر من أجل أن تؤخذ بعين الاعتبار أثناء تقعيد المنهج التربوي.

سأعمل أولاً على بيان المرتكزات الأساسية في إصلاح منهج تدريس الفقه،

وذلك من خلال استجلاء الطبيعة المعرفية للفقه، ثم إبراز الأثر التربوي الذي ينبغي أن تتركه طبيعة الفقه في منهج تدريسه، ثم أبين أهم خصائص فقه القضايا المعاصرة، لأخلص إلى اقتراح ثلاثة مداخل تربوية لتدريس الفقه وقضاياه المعاصرة.

ونظراً لأهمية البرنامج الفقهي، وما يتعلق به من مسائل سأفرد له فصلاً مستقلاً.

١-نظرات في إصلاح تدريس الفقه:

أساس إصلاح منهج تدريس الفقه، هو النظرة الصحيحة لهذا المجال المعرفي، فيما يرتبط بحقيقته وأهدافه والوظائف التي ينتهض بها، إذ لا يصح بحال أن يكون الفعل التربوي، أي عملية التدريس مناقضاً لطبيعة المادة المدرسة؛ لأنه سيكون - من حيث لا يشعر- وسيلة لإعاقة نمو ذلك العلم، أو عدم وصوله لأغراضه الصحيحة، بل المفترض في التعليم لفن من الفنون، أن يكون موافقاً لماهية ذلك الفن. بناءً على هذا الملحظ، يتوجّب علينا التساؤل عن ماهية الفقه، وأهداف تدريسه، وعن الوظائف التي يُعنى بتحقيقها؛ وما تحصّل لدينا من إجابات ينبغي استثماره في وضع المنهاج التربوي، والحرص على عدم مخالفته في النظام التعليمي. بعبارة أخرى أن تكون تلك الإجابات حول طبيعة العلم ووظائفه، معالم وأمارات تهدي التدريسَ سُبل النجاح، ومسالك الرشاد.

السؤال عن ماهية الفقه، ليس المراد منه المعنى الاصطلاحي ذاته، ولكن ما يترتّب عليه من اعتبارات وقضايا مؤثرة في مجال التدريس.

لقد تواضعوا على تعريف الفقه بأنه: العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية.

ويمكننا استخلاص بعض القضايا من هذا التعريف، تفيد في توجيه التعليم وجهة صحيحة:

القضية الأولى تتعلق بالطبيعة المعرفية للفقه، وتُشير إليها لفظة "المكتسب".

والقضية الثانية تتعلق بوظائف الفقه، ويمكن استخلاصها من لفظة "العملية".

أ- الطبيعة المعرفية للفقه:

يُستفاد من التعريف المذكور آنفاً، أن الفقه علم مكتسب بالاستدلال والنظر الصحيح في الأدلة، قال الجرجاني شارحاً التعريف: "وهو علم مستنبط بالرأي والاجتهاد، ويحتاج فيه إلى النظر والتأمل، ولهذا لا يجوز أن يُسمّى الله تعالى فقيهاً لأنه لا يخفى عليه شيء"[1].

ومكمن الجودة والقوة في التعريف أنه عرّف الفقه بمنهجه وليس بموضوعه [2]، ومن ذلك فإن الفقه ليس مجرد أقوال سابقة يكفي استقصاؤها وحفظها، وإنما هو حصيلة الجهد المنظم وفق منهج واضح يتوخى استثمار مجموعة من الخبرات والمعارف، والتنسيق بينها للوصول إلى تقرير الحكم الشرعي.

فهذه هي حقيقة الفقه، وهذه هي طبيعته المعرفية، فإذا ثبت هذا الأمر، فإنه لا يصح أن يسود في الدرس الفقهي التصوّر بأن الفقه معرفة جاهزة ومنظمة، وأن دور الأستاذ هو حسن نقلها إلى الطالب، لأن هذا داع من دواعي الجمود والتقليد والانحسار في أقوال السابقين، في حين أن الفقه في أصله وحقيقته اجتهاد ونظر وابتكار، وإذا كان كذلك فهو لا يكون إلا معاصراً ضرورة، لأن المجتهد سينظر نظراً مستقلا في القضية الفقهية وفق ما استجمع من نصوص الشريعة، وما تحصل لديه من فهم للواقع وقرائن الحال، وما استجد من وسائل البحث والنظر، وحينذاك إما أن يقر قولاً فقهياً سابقاً، فيكون مجتهداً متبعاً لا مقلداً، وإما أن ينشئ

---

١. الجرجاني، التعريفات. تحقيق عبد المنعم الحفني، القاهرة: دار الرشاد، ١٩٩١، ص١٩١.

٢. يختلف الباحثون في المناهج والإبستمولوجيا (فلسفة العلوم) في مسألة هل يتحدّد العلم بموضوعه أو بمنهجه، وأكثر المعاصرين على أن المنهج هو الأساس في تعريف علم من العلوم وتمييز ماهيته. انظر: قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية، تقديم: نصر محمد عارف، الندوة الثانية حول قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية، الجزائر، ١٩٨٩م، ص٨.

قولاً جديداً لم يقل به السابقون في ما استجد من القضايا.

ب- تنوع وظائف الفقه:

نستفيد وظائف الفقه، بطريق الإشارة، من لفظة "العملية" الواردة في تعريف الفقه، فأحكام الفقه تتعلق بأفعال المكلفين التي يأتونها بجوارحهم، فيخرج منها الاعتقاد والخلق؛ وبذلك يكون الفقه من ناحية موضوعه هو منظومة القوانين التي تحكم السلوك البشري، حظراً أو إباحةً أو تخييراً وما يقترن بذلك من بيان الشروط والأسباب والكيفيات والأحوال...

والسلوك البشري، قد ننظر إليه نظراً مفرداً، أي عمل الشخص في خاصة نفسه؛ وقد ننظر إليه نظراً مقيداً بالجماعة التي تسري فيها الأحكام الشرعية؛ وقد ننظر إليه نظراً مطلقاً أي السلوك الإنساني المجرّد عن التقييد بشخص أو بطائفة...

من هذه الأنظار الثلاثة يمكن أن نستخلص ثلاث وظائف للفقه:

الأولى: الوظيفة الفردية، أي مخاطبة الفرد المسلم بالأحكام الفقهية استقلالاً، لينصلح شأنه، ويعلم ما يجزئه من فقه لتصح عباداته، ومعاملاته وسائر أعماله.

الثانية: الوظيفة الاجتماعية، أي مخاطبة الأمة المسلمة بفروع الشريعة، لتنتهض بالمقاصد الشرعية بشكل جماعي يكون فيه التعاون على البر والتقوى.

الثالثة: الوظيفة العالمية، أي مخاطبة مطلق الإنسان بفروع الفقه، باعتبارها نظاماً سامياً مؤيداً بالوحي الإلهي، وموجهاً لهداية كل الناس.

والملاحظ أن الفقه الإسلامي قد أولى الوظيفة الفردية اهتماماً كبيراً في طريقة عرض الأحكام، حيث كان اهتمام الفقهاء والمؤلفين منهم خصوصاً، ببيان ما يحتاجه المسلم الفرد من أحكام عمَلية في مختلف مناشط الحياة، سواء في شؤون العبادة أو المبادلات المالية أو قضايا الأسرة أو أحكام الجنايات...

وهذا الاختيار في تنظيم الفقه وعرض مسائله، كان له ما يسوّغه في التاريخ

الماضي، حيث كان المقصد الأساسي هو إصلاح الأفراد وتعريفهم حدود الله تعالى وتلبية حاجاتهم من الفتاوى والأقضية، وكان ذلك يفي بالغرض من الفقه، وإلى جانب ذلك تتولى السلطة الحاكمة التطبيق العملي لمقتضيات الشريعة. وبسبب ذلك انطبع تدريس الفقه بهذه السمة التي تغلب فيها الوظيفة الفردية للفقه الإسلامي.

ويبدو أن الأحوال قد تغيّرت في الزمن المعاصر عما كانت عليه سابقاً، "فلما كانت الدولة الإسلامية الحديثة متأثرة في كثير من مناطق العالم الإسلامي بالدولة الغربية في انبنائها على العلمانية الفاصلة بين الدين والدولة، فإن ما نشأ عن ذلك من تقصير الدولة في رعاية الشريعة الإسلامية بالإنجاز في كثير من مجالات الحياة، أوقع في النفوس أن التقصير في إنجاز الشريعة جملة هو من مسؤولية الدولة وحدها، وظل كثير من الأفراد والجماعات يتفصّون من مسؤولياتهم الفردية والجماعية في تطبيق الشريعة فيما هو مناط بعهدتهم من الأحكام...

والحقيقة أن إنجاز الشريعة في الحياة الاجتماعية لا يتم إلا بجهود جماعية تقوم فيه الأمة بدور هام كما كانت تقوم به في السابق..."[1].

يهمنا في هذا السياق، الدور الذي ينبغي أن تقوم به مؤسسة الجامعة، وما كان في معناها من المعاهد الشرعية والمدارس التي تعنى بتدريس الفقه، فإن مسؤوليتها في نشر الوعي بضرورة تطبيق مقتضيات الشريعة، وفي تهيُّؤِ أحكامها للتنزيل على الواقع، آكد وأدعى مما يقع على عاتق ما عداها من المؤسسات والهيآت.

١. النجار، عبد المجيد. فقه التدين فهماً وتنزيلاً، الرياض: الزيتونة للنشر والتوزيع، ١٩٩٥م، ص٢٤٩.

٢-أثر حقيقة الفقه في منهج تدريسه:

تبعاً لِكُنْهِ الفقه وماهيته، ينبغي أن يتّسم الدرس الفقهي المنشود، بسمات جديدة تؤهل الطالب للوصول إلى المعرفة الفقهية.

ومن أبرز تلك السمات ما يلي:

أ. التركيز على فقه اجتهادي:

للوصول إلى هذا المطلب، لابد أن يتبوّأ الفقه الإسلامي منزلة الرأس ضمن منظومة العلوم الشرعية، باعتباره أهم المواد، ولأنه الثمرة المرجوة من الدراسة، وأن غيره من وحدات العلم الشرعي، إنما هي وسائل إليه، ومؤيدات له، ينبغي تكييفها واختيارها حسب ما يخدم الفقه والتفقّه.

ثم لا بد أن يترسّخ لدى الطالب أن الفقه هو ما سينتجُهُ من خلال جُهده ونظره المستقل، أما ما يشتغل به من أقوال ومعارف ومذاهب خلال مرحلة الطلب، إنما هو تدريب وممارسة فقهية تحت نظر أستاذه.

من جهة أخرى، فإن الفروع الفقهية التي يحفظها الطالب ويتمرّس بها أثناء الدروس، ينبغي أن تُتناول في سياق اجتهادي، أي أن يُعرَّف المتعلمُ أدلة الحكم من نصوص الشريعة، ومستندات القائل به من الأصول والقواعد، وجوابه عن المخالفين له... من أجل أن يتلقّى الحكم الفقهي ومنهج الوصول إليه في الوقت ذاته.

إذا كان التعليم على هذه الصفة، فإن الطالب أثناء حصة الدرس يكون ممارساً للفقه تأصيلاً واستدلالاً ونقداً وترجيحاً وتطبيقاً... وليس متلقياً لأحكامه فقط، ويَغْدُوَ بعد حصة الدرس متبعاً لقول فقهي وليس مقلداً له، لأنه أخذه عن دليل

ونظر، ولم يأخذه لمجرد الثقة بقائله، أو لأنه القول المعتمد عند أهل بلده، أو لأنه لم يعرف قولاً غيره.

ولك أن تقارن نظرة الإمام المازري إلى طبيعة الفقه، وهو يدرّب طلبته على تفسير النصوص الشرعية واقتباس الأحكام الشرعية منها[1] -حين كان التركيز على الطبيعة الاجتهادية للفقه- بنظرة الشيخ أبي العباس أحمد بن عمر المزكلدي عالم فاس، الذي كان يحفظ المدونة ويُمليها حفظاً، ويُملي ألفاظ شراحها من غير تكلف، ويبيّن مآخذهم وأنهم إنما شرحوا أولها بآخرها وآخرها بأولها، ويقول: ما نزل حُكم من السماء إلا وهو في المدونة.[2] ومثل هذا لم يكن إلا عندما أصبح الفقه يؤخذ تقليداً.

ساد في العصور المتأخرة النظر إلى الفقه باعتباره معارف جاهزة، وكون مباحثه منضبطة، وأن الجهد ينبغي أن ينصرف إلى الإحاطة بذلك، وفي مثل هذا قال علاء الدين الحصكفي (توفي ١٠٨٨هـ): «العلوم ثلاثة أقسام: علم نضج وما احترق، وهو علم النحو والأصول. وعلم ما نضج وما احترق وهو علم البيان والتفسير، وعلم نضج واحترق، وهو علم الحديث والفقه»[3].

وقد وضح ابن عابدين المراد من كلمتي "نضج" و"احترق" بقوله: "المراد بنضج العلم: تقرير قواعده وتفريع فروعه، وتوضيح مسائله، والمراد باحتراقه:

---

١. انظر – مثلاً- كتابه: إيضاح المحصول من برهان الأصول. دراسة وتحقيق عمار الطالبي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١/ ٢٠٠١، ص ٣٧٥ وما بعدها.

٢. الثعالبي، الحجوي. الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، تعليق عبد العزيز بن عبد الله القاري، المدينة المنورة: المكتبة العلمية، ١٣٩٦هـ، ج٢، ص٢٥٩-٢٦٠.

٣. الحصكفي، محمد علاء الدين. الدر المختار شرح تنوير الأبصار، في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان، للتمرتاشي، ضمن حاشية ابن عابدين، بيروت دار الكتب العلمية، د.ت.، ج١، ص٤٩.

بلوغه النهاية في ذلك... (قوله: علم الفقه) لأن حوادث الخلائق على اختلاف مواقعها وأشتاتها مرموقة بعينها أو ما يدل عليها بل قد تكلم الفقهاء على أمور لا تقع أصلاً، أو تقع نادراً، وأما ما لم يكن منصوصاً فنادر وقد يكون منصوصاً غير أن الناظر يقصر عن البحث عن محله، أو عن فهم ما يفيده مما هو منصوص بمفهوم أو منطوق، أو يقال: المراد بالفقه ما يشمل مذهبنا وغيره فإنه المعنيّ لا يقبل الزيادة أصلاً، فإنه لا يجوز إحداث قول خارج عن المذاهب الأربعة"[1].

فانظر كيف اعتبر الفقه علماً نضج واحترق، إلى درجة أنه منع التفقه المفضي إلى الزيادة على ما استقر في المذاهب الأربعة.

وأمثال هاته المقولات التي ظهرت في عهود الركود والتقليد والتعصب المذهبي، أسهمت بحظ وافر في تعطيل النظر الفقهي وجموده، فأصبح مفهوم الفقه هو القول السابق من عالم تَحْصُل الثقة به، بعد أن كان اجتهاداً له منهج خاص ومراحل معلومة، تُستدعى خلالها مختلف العلوم والمعارف وينبني بعضها على بعض لتوصل إلى الثمرة الفقهية.

إن منهج التدريس وطيد الصلة بمنهج العلم المدرَّس، فالأول فرع عن الثاني، لأجل ذلك فإنه لما استقر في الأذهان أن الفقه علم يتسم بكونه معطى جاهزاً وثابتاً وسابقاً عن المتعلم، فإن منهج تدريسه اتسم بالتبعية، بالتلقين والحفظ لما في بطون الكتب وتتبُّع مسائله واصطلاحاته وأمثلته... شبراً بشبر وذراعاً بذراع، وتناسلت الشروح والمختصرات والحواشي على منوال واحد لا ترى فيها التجدد والارتقاء، ولا تلمس الفوارق المعرفية أو المنهجية التي قد تمليها ضرورة اختلاف الأزمان والأماكن والأحوال.

---

١. ابن عابدين، محمد أمين. رد المحتار على الدر المختار، المعروف بحاشية ابن عابدين، المرجع السابق، ج١، ص٤٩.

ب. تجاوز المذهبية الضيقة:

إن طبيعة الفقه المعرفية، تأبى أن يكون علماً يؤخذ تقليداً، بل الصفة الاجتهادية لصيقة به، وإلا لما سمي فقهاً؛ تأسيساً على ذلك، لا يصح أن يكون فقهاً مذهبياً ابتداءً، بل ينبغي أن يكون التزام المذاهب انتهاءً.

معنى ذلك أن التدريس إذا التزم مذهباً معيناً واقتصر عليه وسكت عن المذاهب الأخرى، لكان ذلك تكريساً للتقليد المحض، وإقصاءً لملكات التفقّه الحقيقية، وهذا لا ينسجم مع ما ذكرنا من الطبيعة الاجتهادية للفقه. أما إذا اتسعت رحاب التعليم لمختلف الآراء والمذاهب مع المُقارنة بينها والترجيح لأقواها، لكان ذلك عاملاً على قوة النظر وجودة القريحة. ثم إنه لا يفضي بالضرورة إلى إضعاف المذهب وهدم أركانه، بل على العكس تماماً، سيؤدي إلى التمذهب عن دليل واتباع للأرجح، مع احتفاظ الطالب بشخصيته النقدية المستقلة، وهذا سيخدم المذهب خدمة جُلى كما خدمه أعلام الفقهاء المتقدمين في كل مذهب.

ولعل سائلاً يسأل: إذا كان طالب الفقه مبتدئاً، فإنه لا يقتدر على دراسة الخلاف، ومعرفة أقوال المذاهب، لذلك فالأنسب له أن يُقْصِرَه أستاذه على تعلّم فروع مذهب معين، فكيف يتجاوز الدرس قضية المذهبية بالنسبة للمبتدئين؟

الجواب في نظري المتواضع، أن الطالب إذا كان دون رتبة الاقتدار على دراسة الاختلاف والتمييز بين الأقوال وإدراك تفاوت أدلتها والترجيح بينها، فإنه لا يصح أن ينوب عنه أستاذه في ذلك ويختار له من الاختلاف ما يشاء، سواء كان الاختيار من مذهب واحد أو من مذاهب متعددة؛ لأنه إن فعل ذلك فقد غرّر بتلميذه، حيث لقنه فروعاً فقهية ظاهرها أنه لا اختلاف فيها، فإذا ارتقى الطالب واطلع على الخلاف في المسائل المدروسة، فسيشق عليه أمر التعلّم، لأنه كان يظن أن ما تعلمه هو الحقيقة الكاملة، ثم تبيّن له أخيراً أنه جزء الحقيقة وليس كمالها، ومعلوم بالتجربة أن تصحيح التمثلات السابقة أشق على النفس من تحصيل التعلمات الجديدة، كما قد

يكون في التعرّف على ما في المسألة من اختلاف نقضاً لدراسته السابقة، إذا اطلع على وجوه وأدلة يعتقد رجحانها على ما اعتقده سالِفاً، ثم بأي معيار يختار له الأستاذ من الاختلاف، أبمعيار الرجحان أم الشهرة أم الظهور، أم بما به العمل، أم ما سهُل مأخذه... والمقام هنا مقام تعليم وليس مقام فتوى.

وما أدق قولة ابن أبي زيد القيرواني في هذا الصدد، فإنه حين ألف "النوادر والزيادات" وكان كتاباً مليئاً بالاختلافات -داخل المذهب المالكي- علم أن ذلك لا يصلح للمبتدئين، فقال في مقدمة الكتاب: "ولا يسَعُ الاختيار من الاختلاف للمتعلم ولا للمقصّر، ومن لم يكن فيه مَحملُ الاختيار للقول لتقصيره، فله في اختيار المتعَقّبين من أصحابنا من نقادهم مَقْنَع"[1].

فهذه قاعدة جليلة سطَّرها الشيخ ابن أبي زيد، فإنه لا يحسن الاختيار من الاختلاف لمن لم تكن له القدرة على الترجيح بين الأقوال، بل يُكتفى معه بدراسة المتفق عليه من الأقوال، ويُسكتُ عن الخلاف حتى يتأهل له.

غير أن المتفق عليه في نظري هو أحكام الشريعة المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية بطريقة فيها نوع من التمرين على فهم النصوص والجمع بينها واقتباس الأحكام منها بقدر المستطاع، لتكون تلك الطريقة منزلة دنيا تهيّئ الطالب إلى ما بعدها من المنازل الأكثر عمقاً وتفصيلاً.

أما في نظر الشيخ ابن أبي زيد، فإن المتفق عليه، هو ما اختاره نقاد المذهب من الأقوال المعتمدة، فَيَلْتَزِمها الطالب إذا كان دون مستوى النظر في الاختلاف.

والمستند الذي أعتمد عليه في هذا الرأي، هو أن الطالب إذا ابتدأ دراسته مقلِّداً، فإنه من الصعوبة بمكان أن يُنْهِيَها مُجتهداً.

---

١. القيرواني، ابن أبي زيد. النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٩م، ج١، ص١١.

بناءً على ما سبق فإنه ينبغي أن يتحرّر الدرس الفقهي من المذهبية المنغلقة، وذلك من خلال دراسة كافة المذاهب على قدم المساواة، وإعطاء القيمة العلمية للأقوال ذات الأدلة القوية، أما الأقوال الضعيفة والمتجاوزة، فينبغي إهمالها ولو كانت من المذهب السائد في البلد، لأنها ستصبح إرهاقا زائداً للطالب.

والمطلوبُ منه ليس معرفة كافة ما قيل سابقاً، ولكن أقوى ما قيل، ودليل القول؛ لتترسخ له ملكة الاستدلال وقوة النظر الفقهي. ويقتصر الطالب على موضع الفائدة وما فيه اشتغال ذاتي له، أما كثرة النقول والشواهد والتبحّر في التعاريف وتفصيل الأقوال بغير تمحيص بين الضعيف والقوي فلا فائدة فيه.

ج. التركيز على فقه اجتماعي:

الصفة الاجتماعية للفقه الإسلامي، خاصية تُمليها ضرورة العصر، لما أشرنا إليه من الحاجة إلى تناول الفقه في سياق يُسهّل تنزّله على قضايا المجتمع المعاصر، وهي قبل ذلك إحدى خواص الدِّين الإسلامي بشكل عام.

إن الطبيعة الاجتماعية للفقه الإسلامي، ينبغي أن تترك آثارها على مستوى الإنجاز التربوي، لما بين طبيعة العلم ومنهج تدريسه من التلازم والتأثير المتبادل.

وأوجز أهم الآثار لتلك الخاصية على الدرس الفقهي فيما يلي:

* التأثير على اختيار المادة العلمية للفقه الموجّهة للطلاب، حيث ينبغي أن تكون مرتبطة بقضايا المجتمع، ومؤسسة على إشكالاته واحتياجاته.

* التأثير على تنظيم المادة العلمية، خصوصاً ما يتعلق بوضع المقدمات للدروس والمداخل المقصدية للمباحث المدرَّسة، فبدل الاهتمام بالمعرفة الفقهية ومنطقها الداخلي وترابط فروعها، يكون الاهتمام منصبّاً على ارتباط تلك المعرفة بالوضع الاجتماعي، وكيف تؤثر في إصلاح أحواله، وما المصالح المرجوّة من تقرير بعض أحكامها.

* التأثير على طرائق التدريس من حيث الربط بين الجوانب النظرية للدرس الفقهي، والجوانب التطبيقية، تدريباً للطالب على تكييف القضايا الاجتماعية واستصدار الأحكام بشأنها، والقدرة على تطبيق الحكم على محله؛ فعند تدريس أبواب الزكاة مثلاً، لا يكون الاقتصار على المباحث النظرية كمعرفة شروط الزكاة والأموال التي تخرج منها، ومقاديرها... بل لابد من تعزيز ذلك بالاشتغال العملي كالتدرّب على حساب الزكاة المترتبة على شركة بمواصفات خاصة، ونحو ذلك.

* التأثير على أنشطة البحث والتعلّم الذاتي المرتبط بالفقه، كتوجيه الطلبة إلى إنجاز مواضيع وبحوث تتعلق بدراسة أحوال المجتمع ورصد معطياته، عن طريق التتبّع والملاحظة واستعمال الاستبيانات وما شاكلها من أساليب البحوث الميدانية، ثم ربط النتائج بالدراسة الفقهية، وبذلك تتنمى لديهم ملكات التحليل والاستنتاج والتطبيق والتقويم المطلوبة في الدرس الفقهي.

* التأثير على أساليب التقويم، بحيث لا يقف الامتحان عند مستوى قياس جوانب التحصيل المعرفي وحفظ المسائل الفقهية، بل يضيف إلى ذلك اختبار القدرة على ربط الرصيد المعرفي بمتطلبات المجتمع، ومدى التمكّن من تطبيق نتائج الدراسة الفقهية على نماذج وحالات اجتماعية معينة.

إن حضور الصفة الاجتماعية للفقه إبّان حصة الدرس، سيُبْرز المقاصد الشرعية المتوخاة من المباحث الفقهية المدروسة، وسيجلّي للطلبة الجوانب العملية والنفعية لما تناولوه بالبحث والدراسة من مسائل الفقه.

د. التركيز على عالمية الفقه:

تعرّض مفهوم الفقه للانحسار والضمور مرات عديدة، وأسهمت عوامل كثيرة في تضييق أفقه؛ فأول ذلك الانحسار، اقتضته بعض الاعتبارات المدرسية الأكاديمية، فانتقل من المعنى العام إلى المعنى الاصطلاحي الخاص، الأول كان يعني الفقه في الدين بعمومه وشموله ولا يقتصر على الفقه التشريعي، شمولية

يقتضيها شمول مفهوم الدين في الإسلام، وهو ما قد نطلق عليه مصطلح الفقه الحضاري، والفقه التشريعي كيان من كياناته[1]، وإلى هذا المعنى يشير قول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٣].

ثم انتقل الفقه من هداية عامة للبشرية تبعاً لهداية الإسلام بشكل عام، إلى نظام قانوني لا يعرفه غير المسلمين، ولا يتجاوز بلدانهم. هذا التحوّل فرضته أسباب حضارية كالعلاقة بين المسلمين وغيرهم وموازين القوى عند الطرفين...

وزاد التضييق والانكماش مع ازدياد التدهور الحضاري للمسلمين، فأقصي الفقه الإسلامي عن التطبيق وأبدل في أكثر البلاد الإسلامية بالقوانين الوضعية، فأصبح منحصراً في بطون الكتب وفي المراكز العلمية التي تتولى تدريسه، ومن ذلك انتهى إلى أن لا يفهم اصطلاحاته ولا يتجاوب مع مناخه المعرفي، إلا من تخصص من الطلبة في دراسة العلوم الشرعية، وقليل من هؤلاء من يُحسن التعبير عن مسائله والتصوّر لمباحثه وأحكامه.

إذا كانت حالة الفقه على ما وصفتُ، فإن الدرس الفقهي مَعنيٌّ أصالة وابتداءً برفع الحصار عن المعرفة الفقهية، وإرجاعها إلى طبيعتها المنفتحة على عموم الإنسان، والشاملة لكل قضاياه -على الأقل السلوكية- ولكل اهتماماته على المستوى التشريعي.

فليس من المعقول ولا من المشروع، أن تُدرّس نظريات القانون الوضْعي باعتبارها قيماً عالمية -وليس لها من الصفة العالمية إلا ما فرضه التغلّبُ الحضاري والإكراه السياسي- في حين يُدرّس الفقه الإسلامي في الحدود المحلية والتطبيق

١. انظر: مقدمة عمر عبيد حسنة لكتاب تكوين الملكة الفقهية، تأليف: محمد عثمان بشير، سلسلة كتاب الأمة، رقم ٧٢، قطر: مركز البحوث والدراسات ١٩٩٩م، ص٩.

الفردي.

وأسوأ من ذلك اعتباره معطى تاريخياً لا تعلّق له بالواقع ومعطيات العصر.

ينبغي النظر إلى المعرفة الفقهية على أنها قيمة علمية عامة، لأنها مؤيّدة بالوحي الإلهي المطلق، ومسدّدة بالأدلة القوية والمنهج السليم. وعليه، فأحكام الفقه ذات طبيعة عالمية وهي خلاص للعالم بأسره من مشاكله العويصة، فيلزم في درس الفقه الالتفات إلى هذه الحقيقة وعدم الذهول عنها في كل أطوار الدرس وفي معطياته ومعارفه.

وممّا يُحقّق هذا الغرض في الإنجاز التربوي القضايا الآتية:

* وضع مداخل لدروس الفقه تُطلع الطلبة على الموجات الفكرية العالمية ومقارنتها بالنظرة الشرعية المتزنة، وربط الفقه بجذوره العقدية والمقاصدية ليكون الخطاب الفقهي متسماً بالشمولية والانفتاح على مختلف التخصصات والبيئات الثقافية.

* ربط الفقه بالقضايا العالمية، وإدراج الفقه المقارن بالقوانين الدولية ضمن الدروس. ولا بأس أن يتداول الدرس الفقهي الاصطلاحات القانونية والحقوقية الحديثة استعداداً لمخاطبة مختلف الدوائر الثقافية والعلمية محلياً ودولياً، لكي لا يبقى طالب الفقه محصوراً في دائرة ضيقة لا يفهم خطابه إلا زملاؤه في العلوم الشرعية.

ويجدر التنبيه إلى ضرورة ضبط المفاهيم والمصطلحات، حتى لا يقع التجنّي على الحدود والاصطلاحات الفقهية القديمة، وكي لا تُحمَّل معاني لا تليق بها...

* تجديد الأمثلة الفقهية، واستمدادها من المعطيات العالمية المعاصرة، مع تطبيق المقتضيات الفقهية على بعض المشتركات الإنسانية بدَلَ قصْرِها على القضايا المحلية.

فانظر الفارق بين أن نتناول قول النبي ﷺ: «المُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلاَثٍ: المَاءِ وَالْكَلإِ وَالنَّارِ»[1]، على أنه يتضمن فروعاً فقهية تنظم شؤون البادية والعلاقات المالية والاجتماعية في وسط لم يعرف من التَّحضّر إلا أولياته. وأن ندرسه باعتباره -فوق ما ذكر- يُحدّد نظاماً عالمياً في استغلال الموارد المائية ومصادر الطاقة، والمقدّرات الطبيعية، وما يتعلق بذلك من العلاقات الدولية والقضايا الراهنة. وقس على هذا المثال، ما تتناوله دروس الفقه من فروع ومسائل في مجال أحكام الطهارة والمطعم والمشرب، وعلاقة ذلك بقضايا الصحة ومشكلاتها العالمية، أو أحكام المعاملات المالية، وارتباطها بالتجارة والاقتصاد الوطني أو الدولي. أو أحكام الجنايات وتعلقها بالسِّلم الاجتماعي وقضايا الإجرام الفردي والجماعي والمحلي والدولي... وغير ذلك مما يفترض في الدرس الفقهي أن يعتني به، ويُوجِّه اهتمامات الطلاب إليه.

١. أخرجه الإمام أحمد في مسند الأنصار، أحاديث رجال من أصحاب النبي ﷺ رقم ٢٣٤٧١، الرياض: بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨م، ص١٧١٣. وأخرجه ابن ماجة في كتاب الأحكام تحت رقم ٢٤٦٤ عن أبي هريرة، وتحت رقم ٢٤٦٣ عن ابن عباس وزاد فيه: وثمنه حرام، قال أبو سعيد، يعني الماء الجاري.

٣-خصائص فقه القضايا المعاصِرة:

إن الفقه بحسبانه مَلَكَة فائقة على النظر في قضايا السلوك البشري وفق منهج شرعي منضبط، لا يحتمل إلا أن يكون اجتهاداً وتأصيلاً مواكباً لظروف وقوع النازلة، إذ لا ينبغي تأخر البيان عن وقت الحاجة، ومن ثمة لا يصح أن يكون الفقه إلا معاصراً؛ والتدريس لعلم الفقه ينبغي أن يستحضر هذه الطبيعة المعرفية للفقه، فإنه لا يحسن أن يتناول التدريس مسائل الفقه في سياق تاريخي صرف، من خلال سرد الأقوال ونسبتها إلى القائلين بها وبيان مستنداتها الفقهية...، بل يلزم أن تلقى على الطلبة في سياق اجتهادي يجعلهم يعيدون إنتاج الأقوال الفقهية، ويستحضرون أصولها ومنطق الاستدلال عليها، ثم يعالجون ما استجد فيها من حيثيات ومعطيات لم تكن عند السابقين.

بهذا الاعتبار لا يبقى باب من أبواب الفقه، ولا مبحث من مباحثه، إلا ويقتضي نظراً جديداً، على مستوى الاجتهاد، ثم على مستوى التدريس بالتبعية لذلك. وقد يظهر للوهلة الأولى أن أغلب مسائل الفقه قد قتلت بحثاً بما لا مزيد عليه، خاصة الأبواب التي تكثر فيها النصوص الشرعية كالعبادات وأحكام الأسرة، غير أن متغيرات الواقع والثورة العلمية المعاصرة، تفرض على العقل الفقهي اجتهاداً متجدداً، كما تفرض على العقل التربوي تجديد مناهج التدريس تباعاً.

المعاصِرَةُ فيما ذكرتُ تنصرف إلى تجديد النظر في قضايا الفقه المبحوثة سلفاً، غير أن المعاصرة تطلق –من باب أولى– على القضايا المستجدة، التي ليس للفقهاء الماضين أي قول فيها، فينبري لها الفقهاء المعاصرون بالاجتهاد والفتوى.

إن تدريس القضايا الفقهية المعاصرة –بالمعنى الثاني– لا يختلف كثيراً عن تدريس الفقه عموماً، إلا أنه ينبغي الانتباه إلى بعض خصائص القضايا المستجدة، مما يقتضي مراعاة تميزها في الدرس الفقهي.

من أهم تلك الخصائص ما يأتي:

- أنها قضايا لا نظير لها في الفقه الموروث، بل ينظر فيها المعاصرون نظراً مستقلاً جديداً، وهي لذلك تكون قيد الدراسة والبحث وتوالي الإنتاجات والإصدارات بشأنها، فينشأ عن ذلك بعض الصعوبات التربوية نظراً لكون المادة العلمية المدروسة غير مكتملة، وقابلة للإضافة والتعديل المستمر.
- قلة المصادر والمراجع المتضمنة للفقه المعاصر بالمقارنة مع الموسوعات والكتب الفقهية الموروثة، أضف إلى ذلك أن بعض الدراسات ليس لها من المعاصرة إلا الاسم، بحيث لا تنفك عن الأقوال التراثية التي لا تعلق لها بالواقع الراهن، وقد تكون بعض البحوث غير محررة ولا مستوفية.
- قد تخرج الاجتهادات في القضايا المعاصرة عن المذهب المعتمد، ولا تنضبط لأصول واضحة في الاستنباط، مما يثير مشكلة لدى طالب العلم عند اعتمادها في التدريس، لأن المأمول من طالب الفقه أن يتمكن من منهج واضح في التفقه والاستدلال، لا أن يتلقى أقوالا مبثوثة وفتاوى متفرقة لا تخدم ملكة الاجتهاد لديه.
- بعض القضايا الفقهية المعاصرة عبارة عن اجتهادات فردية وبعضها اجتهادات جماعية، كالفتاوى والقرارات الصادرة عن مجمعات الفقه الإسلامي، وتبعاً لذلك لا تكون في الغالب محسوبة على مذهب فقهي معين، ولا تعلم مرتبة القول الفقهي من حيث الرجحان والشهرة والضعف، بخلاف الأقوال المذهبية السالفة التي ضبطت وحررت وعرفت مراتبها.
- النظر في الكثير من القضايا المستجدة يحتاج علماً دقيقاً ببعض فروع العلوم التجريبية كالفلك والطب ... أو العلوم الاجتماعية والإنسانية كالاقتصاد وعلم النفس ... وذلك يقتضي تأهيلاً خاصاً لطلبة العلوم الشرعية، وإلا فإن الكثير من أمور العصر ستشكل عليهم ويضطرب فيها نظرهم.

إن المطلوب من المتفقه أن يحقق المعاصرة بمعنييها المذكورين، أي القدرة إعادة النظر في مسائل الفقه التراثي وفق ما استجد من أحوال وظروف ووسائل بحث، ثم التمكن من النظر المستقل في الوقائع الجديدة التي لا مثيل لها في مدونات الفقه الموروثة؛ ولا يتأتى ذلك إلا إذا استطاع التدريسُ الشرعي أن يحقق التكامل المعرفي بين فروع المعرفة، ويردم الهوة بين علم الفقه ومختلف المعارف والعلوم الطبيعية والإنسانية. يحتاج طالب الفقه إلى مدخلات علمية بنسب مدروسة، في كل مرحلة دراسية.

أ. ضرورة الوصل بين الفقه والمعارف العقلية:

يرتبط الفقه برباط وثيق مع الكثير من العلوم والمعارف العقلية، "ونقصد بالمعرفة العقلية ما يكسبه العقل بنظره الذاتي من معارف وعلوم تتعلق بالكون أو بالإنسان"[1]، ذلك بأن مجال اشتغال الفقه هو العمل البشري، وهذا العمل واسع الأرجاء يشمل المجالات العبادية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية...

ولا يكون الفقه متيناً مسدّداً إلا إذا نشأ عن تقدير صحيح وتصور جلي عن المجال الذي يشتغل فيه، فإذا كان مجال اشتغال الفقيه هو القضايا الأسرية، فإن ذلك يقتضي رصداً دقيقاً للعلاقات الاجتماعية ووعياً بطبيعتها ونتائجها، وإذا كان المجال هو المعاملات المالية والاقتصادية، فذلك يضطر الفقيه إلى معرفة صور التعاملات التجارية وطبيعة العقود وأساليب الاستثمار والتمويل والتوزيع، وقس على ذلك مختلف مجالات الاشتغال الفقهي.

إذا كان التدريس يرمي إلى تهيئة الطلاب وتسليحهم بعُدّة معرفية ومنهجية متينة لمواجهة مشكلات عصرهم، فإنه لا غنى له عن الارتباط بالقضايا الراهنة والنهل من المعارف المستجدة، وتجاوز الكثير من القضايا التاريخية المرتبطة بظروف

١. النجار، فقه التدين، مرجع سابق، ص٧٦.

وأحوال لم يعد لها وجود في هذا الزمان.

وإذا كان الفقه مبنياً على غلبة الظن، فإن العلوم والمعارف بمختلف أنواعها تصبح بهذا الاعتبار، مفاتيح يستعملها الفقيه للكشف عن حقائق وتفاصيل القضايا التي يشتغل عليها، قال شهاب الدين القرافي: "وكم يخفى على الفقيه والحاكم الحق في المسائل الكثيرة بسبب الجهل بالحساب والطب والهندسة، فينبغي لذوي الهمم العالية أن لا يتركوا الاطلاع على العلوم ما أمكنهم..."[1].

ليس المقصود أن يكون طالب الفقه موسوعي المعرفة، لا يعرف التخصص، وإنما عليه أن يأخذ من كل علم ما تشتد الحاجة إليه عند الاشتغال الفقهي، فقد يقتصر من ذلك على النتيجة العلمية الصحيحة التي تُفيده في عمله الفقهي، دون الالتفات إلى طريقة الوصول إليها أو التبحّر في المعطيات والمعلومات، أي يتعامل طالب الفقه مع مختلف العلوم والمعارف بطريقة وظيفية، يجتني الفائدة التي يوظفها في الفقه ويقتصر على ذلك.

الوصل بين الفقه والعلوم الاجتماعية:

تحدث طه جابر العلواني عن المسوغات التي تضطر الفقيه إلى اعتماد مناهج العلوم الاجتماعية في الدراسة الفقهية فقال: "الدراسات الاجتماعية المختلفة والتحليلات التي يقوم بها الناس تعدّ نوعاً من فقه الواقع، فهل للفقيه أن يتجاوز فقه الواقع ويقتصر مثلا على الفهم اللغوي أم لا؟! هذا السؤال يطرح على مجتهد اليوم، فهل اللغة وحدها كافية؟ والجواب: لا، فلابد من فقه الواقع ... نحن نتحدث عن رفع الحرج وعن التكاليف وعن سدّ الذرائع وعن المصلحة وعن الاستحسان، هذه كلها لا نستطيع أن نعرفها دون أن نتعرف على هذا المحكوم عليه

١. القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس. أنوار البروق في أنواء الفروق، بيروت: عالم الكتب، د.ت.، ج٤ ص١١.

الذي هو الإنسان فرداً أو أسرة أو دولة أو قيادة، فهل أستطيع أن أستغني عن دراسة هذه الظواهر؟ هل أستطيع أن أستغني عن فهم هذا الواقع؟ لا يمكن للمجتهد أن يقول الحكم دون الرجوع إلى هذه الأشياء، ونستطيع أن نستدل على هذا من منهج الأصوليين أنفسهم ... والناس قبل اليوم كانوا يعملون ببساطة، فكان الإمام الشافعي يروح ويطوف بالقبائل ويستمع لهم ويبعث امرأة تسأل عن عاداتهن ويجمع هذه القضايا وهذا الاستبيان إذا أخذنا به في علومنا الاجتماعية لتطورت، أليس هذا منهجاً من مناهج أصول الفقه، يجب أن يُضيفه الفقيه إلى منهجه ويعتبره جزءاً لا يتجزأ من منهجه؟"[1].

إن الوقائع التي يُعالجها الفقه في عصرنا هذا "لم تعد معاملة بسيطة، وإنما أصبحت ظواهر معقدة ... لا بد أن يستعين بمختلف المناهج حتى يتعرف عليها..."[2].

نخلُص من هذا إلى ضرورة إدماج المناهج التطبيقية لعلم الاجتماع في الدرس الفقهي، مثل الإحصاء والاستبيان وسبر الآراء ... من أجل أن يكون الفقه مرتبطاً بالواقع الآني وتحمل أحكامه ضمانات الصحة والموثوقية العلمية.

الوصل بين الفقه والعلوم الطبيعية:

وقد أشرت إلى ذلك من خلال الاقتباس من كلام الشهاب القرافي في الفروق، وأزيد هذه القضية إيضاحاً أكثر فيما يتعلق بالدرس الفقهي، إن الكثير من الفروع الفقهية التي ثبتت في المذاهب إنما قال بها أصحابها بناءً على فهم معيّن للوجود

١. العلواني، طه جابر. نقلاً عن علي جمعة. "في قضية تجديد أصول الفقه"، ندوة قضايا المنهجية، مرجع سابق، ص٣٧٩-٣٨٠.

٢. عطية، جمال الدين. سيمنار كلية الشريعة بقطر، نقلاً عن علي جمعة، ندوة قضايا المنهجية، مرجع سابق، ص٣٧٣.

الطبيعي من حولهم، وقد كانت وسائلهم في كشف الحقائق المادية محدودة جداً، وتستبطن بعض الأخطاء التي كشفها العلم الطبيعي شيئاً فشيئاً، فهل يصح في هذا الزمان الذي تطورت فيه وسائل البحث، وأحرزت البشرية فتحاً علمياً غير مسبوق في رصد الظواهر الطبيعية وتفسيرها، أن ينحصر الفقه عند الملاحظات البدائية والتصورات غير العلمية؟!

إذا جئنا إلى فقه الطهارة مثلاً، وجدنا أبحاث الفقهاء الماضين في مواضيع مثل: بماذا ينجس الماء؟ سؤر الكلب، بماذا تكون طهارة الأعيان؟ حكم الجَلاّلة؟ مباحث الحيض والاستحاضة والنفاس وغير ذلك، تنبني على تقديرات وظنون حسب فهمهم العلمي المتاح في ذلك الزمان.

وفي وقتنا الحاضر كشف العلم عن خبايا الجراثيم وأنواعها، ونسبة التلوث الذي يحصل للماء بملاقاة بعض المواد، ومتى تكون ضارة ومتى لا تكون كذلك.

وكشف الطب الحديث عمّا كان مستوراً في قضايا الحيض، ميّز بين دم العادة الشهرية والدم الناتج عن أمراض الجهاز التناسلي، وأتاح لنا العلم بفضل من الله وتسخير منه، أن نعرف ما تنقله الحيوانات من أمراض للإنسان وسُبُل الوقاية من ذلك. وقد أصبحت هذه القضايا من المعلوم بالضرورة لأبناء هذا الزمان، ويتداولها الطلاب في المدارس والجامعات.

ثم بعد هذا كله يبقى الدرس الفقهي جامداً على الفروع الفقهية في باب الطهارة بحذافيرها، فنقرأ مثلا في الإشراف للقاضي عبد الوهاب في كتاب الأطعمة المسألة رقم ١٨٥٨ قوله: «أكل الشاة الجَلاَّلة مكروه غير محرّم، وقال الثوري وأحمد بن حنبل: محرّم، ودليلنا قوله تعالى:﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ﴾ [المائدة: ١]، واعتباراً بغير الجَلالة»[١].

١. البغدادي، القاضي عبد الوهاب. الإشراف على نكت مسائل الخلاف، بيروت: دار ابن =

فهل قُدّر لطالب الفقه أن يجمد على نفس هذه الفروع، ويُبْقِيَ لهذا الاختلاف اعتباراً، ويلزم مذهبه، وهو يمتلك اليوم من العلوم الدقيقة التي تسمح له بالترجيح أو بإحداث قول مستجد؟!

قطعاً لو امتلك السابقون مثل هذه العلوم والوسائل الجديدة لكانت أقوالهم شيئا آخر غير ما نتوارثه عنهم، فلِمَ تُعطى لأبحاث نسبية صفة الثبات والإطلاقية؟!

وتأمّل كيف يُظلم الفقه الإسلامي على أيدي أبنائه، حين يُفصل عن المعارف الإنسانية الحديثة ومجريات الأحداث المعاصرة، فإن مسألة الجَلاَّلة هاته التي يتناولها طلاب الفقه في دائرة ضيقة لا تخرج عن أقوال مأثورة لا يعرفها غيرهم، تتعلق بشأنها قضية معاصرة طبقت الآفاق شهرة وتناولتها الأقلام من مختلف التخصصات والعلوم، هي قضية جنون البقر وآثارها على الصحة البشرية.

هذه المستجدات في العلوم وفي مجريات الأحداث، ينبغي أن تترك بصماتها الواضحة في سير الدرس الفقهي، وإلا غلب عليه الجمود وارتد إلى زمان غير زماننا، يقول ابن قيم الجوزية في موضوع قريب من هذا: "فمهما تجدد العرف فاعتبره، ومهما سقط فألغه، ولا تجمد على المنقول في الكتب طول عمرك، بل إذا جاءك رجل من غير إقليمك يستفتيك فلا تُجْرِه على عُرْف بلدك وسَلْهُ عن عُرْف بلده فأجْرِه عليه، وأفته به دون عُرف بلدك المذكور في كُتبك، قالوا فهذا هو الحق الواضح، والجمود على المنقولات ضلال في الدين، وجهل بمقاصد علماء المسلمين والسلف الماضين"[1].

حزم، ١٩٩٩م، ج٢، ص٩٢٣.

١. ابن قيم الجوزية. إعلام الموقعين عن رب العالمين،، دراسة وتحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة: طبعة مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٦٨م، ج٣، ص٧٨.

الوصل بين الفقه والدراسات المقارنة بالقوانين العالمية:

أكتفي هنا بنقل نص يعبّر بجلاء عن فائدة إدراج الدراسات المقارنة في الدرس الفقهي، وهي فائدة نظرية وعملية، وصاحب النص أحد الأعلام البارزين في تنشيط الحركة الفقهية الإسلامية على عدة صعد، يقول: «تمتد هذه الحاجة – الدراسات المقارنة- لسدّ القانون المقارن، فلقد تقدّمت في الفترة الأخيرة الدراسات المقارنة لكافة الأنظمة القانونية من إسلامية ولاتينية وجرمانية وأنجلو سكسونية... بل أصبحت دراسات القانون المقارن ضمن برامج دراسات كليات الحقوق في كثير من الجامعات...

ويهمُّنا أن نُشير إلى أن الدراسات المقارنة لا تقتصر على الناحية النظرية، وإنما تمتد إلى الناحية العملية من جانبين:

الجانب الأول هو الاتجاه المتزايد إلى توحيد قواعد القانون خاصة في ميدان القانون الخاص، كقواعد الشيك والسند الإذني وبيع البضائع...

الجانب الثاني هو ما قرّره نظام محكمة العدل الدولية في المادة ٣٨ من اعتبار المبادئ القانونية العامة المعترف بها من الأمم المتمدّنة مصدراً من مصادر القانون الدولي العام التي تطبقها محكمة العدل الدولية...

ولعل توضيح هذين الجانبين العمليين على الصعيد العالمي لدراسة القانون المقارن يؤكد الأهمية البالغة والحاجة الماسة لدراسة الشريعة الإسلامية كنظام من النظم القانونية العالمية في نطاق هذه الدراسات المقارنة...»[1].

نخلص مما سبق، إلى أن الفقه هو الثمرة العملية التي تتحصل للطالب بعد مراحل كثيرة، ومن خلال تجميع محصلات وفوائد مجموعة من العلوم الشرعية

١. عطية، جمال الدين. تراث الفقه الإسلامي ومنهج الاستفادة منه على الصعيدين الإسلامي والعالمي، بيروت: دار الفتح، ١٩٦٧م، ص١٧-١٨.

والإنسانية والطبيعية، وأن النظر إليه بحسبانه مادة علمية منفصلة عن غيرها من المعارف يُعدّ خطأ منهجياً يضرب حقيقة التفقه في مقتل.

وهكذا فإن باب المعاملات من الفقه، وطيد الصلة بعلم الاقتصاد المعاصر، وباب المناكحات شديد الارتباط بعلم الاجتماع، وباب الجنايات يحتاج إلى علم النفس، ومباحث الطهارة والحلال والحرام من المطعومات والمشروبات لا يستغني بحال عن أبحاث العلوم الطبيعية والطبية، وأبواب السياسة الشرعية محتاجة إلى علم السياسة ومعرفة القوانين الدولية...

ب. طرق تحقيق التكامل المعرفي في درس الفقه:

لا يكون تطوير طرق تدريس الفقه كثير الجدوى، ما لم يُنظر إلى الأمر بصفة شمولية تستحضر علاقة الفقه بباقي فروع المعرفة، لذلك فإن من مقتضيات الرفع من جودة التفقّه، إبداع أشكال من التدريس تُحقِّق فكرة وحدة المعرفة وتكاملها. يمكن أن نطلق على الطرق التي تنتهض بهذا المطلب، اسم "الطرُق العلائقية"، لأنها تتناول الفقه في سياق علاقاته بوحدات العلم الشرعي الأخرى، وكذا علاقاته مع المجالات العلمية الإنسانية والطبيعية.

لقد حاول علماء التربية إيجاد سُبُل الوصل بين العلوم خلال حصة الدّرس، ليس بمجرّد التذكير النظري بهذه المسألة -التي قد لا يتصوّر المتعلم حقيقتها وفائدتها- ولكن بأساليب تطبيقية تنعكس على مجريات الدروس.

من المحاولات التطبيقية الأساسية لتجاوز الفصل بين المواد، ما سأذكره، بشيء من التفصيل، نقلاً عن أحد التربويين المعاصرين:

- المواد المترابطة، وفيها تظل الحواجز المصطنعة قائمة كما هي، بمعنى أن كل مادة دراسية يظل كتابها ومعلمها المتخصص في تلك المادة، ولكن الفكرة الأساسية هنا هي بيان الصلات أو العلاقات الطولية والعرضية بين المواد الدراسية المختلفة... وقد يكون الربط عَرَضِيّاً، حيث يقوم به المعلم عَرَضاً وفي أثناء

التدريس وعندما يشعر أن ثمة علاقة بين المادة التي يقوم بتدريسها أساساً وغيرها من المواد المنفصلة عن تلك المادة...

وفي هذا المجال يستطيع المعلم أن يدرك مواطن الربط بين مواد من مجالات عديدة، وخاصة إذا ما استطاع أن يعرف مستويات تلاميذه وخبراتهم السابقة، ومن ثم يصبح هذا الأسلوب مدخلاً لاجتياز الفواصل بين المواد الدراسية في نواحٍ معينة...

وهناك صورة أخرى من صور الربط هي الربط المنظم، وهو يعني وضع خطة تسير عملية التدريس على أساسها، وهذه الصورة تعد أكثر تطوراً من الربط العَرَضي إذ إنها تتطلب تنظيماً وإعداداً محكماً قبل مواجهة التلاميذ في مواقف تعليمية، بمعنى أنها تعتمد على خطة يتم إعدادها مسبقاً... فالمهم في هذا الشأن هو أن نذكر أن القاعدة هي أن وضع خطة يتم بصورة تعاونية، حيث يتم اختيار عدد من الموضوعات التي تتميّز بالشمول والتي سيدرسها التلاميذ، وبالتالي يقوم كل معلم بتدريس الموضوعات الخاصة به، والتي تقع في مجال تخصصه... كما لابد أن يكون الفريق المشارك في وضع هذه الخطة وتنفيذها على درجة كبيرة من الوعي بأهمية هذا الأسلوب وقيمته التربوية ومغزاه لمسألة تعزيز فكرة تكامل المعرفة، وأن تكون مواطن الربط طبيعية ومنطقية وبعيدة عن الافتعال...

المواد المندمجة، وفيها ترفع الحواجز بين المواد الدراسية المنفصلة، وقد يكون ذلك بين مادتين أو أكثر في مجال دراسي واحد... وفي هذه الحالة تدمج المعارف المستمدة من أكثر من مادة لتكون مادة واحدة، ومن الطبيعي أن يقوم معلم واحد بتدريس هذه المادة المندمجة في صورتها الجديدة، ومن ثم يكون أقدر على بيان فكرة وحدة المعرفة وتكاملها...

المجالات الواسعة، وهي فكرة متطورة من فكرة الإدماج، فإذا كانت فكرة الإدماج تعني إزالة الحواجز بين عدد من المواد الدراسية التي تنتهي إلى مجال معيّن،

فإن فكرة المجالات الواسعة تعني إزالة الحواجز بين عدد من المواد في مجالات عدّة... وقد يتطلب هذا الأمر إعادة تنظيم محتويات المواد الدراسية التي تنتهي إلى إطار واحد يتم فيه إعداد مواد تقوم على أساس هذه الفكرة... وتبع ذلك محاولات أخرى أكثر تطوراً والتزاماً بفكرة المجالات الواسعة، حيث أدمجت المواد إدماجاً كلياً بحيث أصبح من الصعب من وجهة نظر المتعلم أن يميّز ما ينتمي منها إلى مجال معين... ولكن المهم أن يدرك فكرة وحدة المعرفة وتكاملها..."[1].

ويبدو أن الفقه من أنسب المعارف التي ينبغي أن تطبق عليها فكرة الوحدة المعرفية في أرقى صورها، نظراً لانفتاحه على عدة مجالات شرعية وإنسانية وطبيعية، ومن الأولوية بمكان أن يُبدأ بالتنسيق بين المواد الشرعية لتكون خادمة للاجتهاد الفقهي، من خلال الربط المنهجي بين المواد في السنة الدراسية الواحدة، وكذلك بين السنوات المختلفة، ليترقى الطالب من علم إلى علم ومن مرحلة إلى أخرى.

وفي سبيل تحقيق الدراسة العلائقية للفقه، يمكن الاستفادة من النموذج التربوي القائم على فكرة التكامل، وهي فكرة تعترف بوجود المواد المنفصلة كما تعترف بوجود حدود لكل مادة، ولكنها تتخطى هذه الحدود كلما دعت الضرورة إلى ذلك دون إدماج كامل.

من الأمثلة البارزة على طريقة التكامل، أن فقه الأسرة له ارتباط كبير بقضايا المجتمع والتحولات الطارئة عليه، وهذه تحتاج بحثاً اجتماعياً ورصداً دقيقاً يُمكّن من تفسير الواقع وتوقّع حركته المستقبلية، فمن أجل تلبية هذه الحاجات المعرفية والمنهجية يمكن أن يتلقى طلبة الفقه دروساً مركزة في علم الاجتماع بقدر الحاجة إما بانتقالهم إلى الكليات المختصة في ذلك أو باستقدام أستاذ متخصص في علم

١. اللقاني، أحمد حسين. المنهج، الأسس، المكونات، التنظيمات، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٩٥، ص ٢٢١-٢٢٥.

الاجتماع. وإذا كان الطلبة بصدد فقه المعاملات المالية التي لها تعلُّق بعلم الاقتصاد، أحالهم النظام التربوي على المتخصصين في هذا المجال العلمي، للتزوّد منه بما يخدم التفقّه ويؤسّسُه على أركان متينة، وقس على هذا باقي الأبواب الفقهية.

٤- مداخل تدريس الفقه الإسلامي وقضاياه المعاصرة:

المنهج التربوي تتوزّعه ثلاثة اتجاهات عامة في التربية:

- اتجاه يتخذ المتعلم أساساً لبناء النظرية التربوية حيث ينطلق من احتياجات المتعلم وميولاته، ويُراعي قدراته العقلية واستعداداته الفطرية...
- واتجاه ثانٍ ينطلق من المعرفة المنظمة تنظيماً منطقياً، فيحاول تلقينها للمتعلمين مراعياً منطقها الداخلي والتدرج في اكتسابها من المفرد إلى المركب ومن الجزئي إلى العام...
- واتجاه ثالث ينطلق من المجتمع وحاجاته ومتطلباته، ويحاول تهيئة الطلاب للتكيّف مع الواقع، ومعالجة قضاياه ومشاكله بمختلف أدوات البحث والدراسة، فتكون المعرفة المكتسبة منبثقة من الواقع المعيش.

تقل الحاجة إلى الاتجاه الأول في التدريس الجامعي، نظراً لقدرة الطالب على الطلب العلمي المستقل، ويبقى فقط توجيه الأستاذ وإفادته بالمنهج القويم والخبرات العلمية... ويمكن الاستفادة من هذا الاتجاه الأول فقط فيما يتعلق بالقدرات العقلية للطلبة، ومراعاة التدرّج في البناء المعرفي عبر سنوات الطلب.

وعلى كل حال، لا ينبغي التفريط في الثراء التربوي النظري، أو في محصّلاته العملية، فإن التخطيط البيداغوجي[1] لدرس الفقه وفق اتجاه من الاتجاهات

١. البيداغوجيا (La pédagogie) هي علم للتربية سواء كانت جسدية أم عقلية أم أخلاقية، وهي تستفيد من معطيات حقول معرفية كثيرة كعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الإحصاء... لذلك درج التربويون العرب على ترجمتها إلى علوم التربية. وينبغي عدم الخلط بين التربية (L'éducation) والبيداغوجيا، فإن الأولى تعني الممارسة والتطبيق، أما =

المذكورة، يُفيدنا في تنويع الطرق العملية للتدريس، بما في ذلك مراحل الدرس وأساليبه وعُدَّته المنهجية والوسائل المعتمدة فيه.

من منطلق التنويع والإثراء العملي، وكذا وفاءً بمطلب إعداد الطلاب للنظر في مباحث الفقه الموروث بمنظار جديد، وتأهيلهم للاجتهاد في النوازل الحادثة، فإنه يمكن تحديد ثلاثة مداخل لتدريس الفقه، ينبني بعضها على بعض، كما أنها مرتبة حسب المراحل الدراسية الجامعية:

البيداغوجيا فهي بحث نظري يهدف إلى تحقيق تراكم معرفي أي تجميع الحقائق حول المناهج والتقنيات والظواهر التربوية من أجل اقتراح تقنيات وطرق للممارسة التربوية. وبهذا المعنى يمكن أن نتحدث عن البيداغوجيا المؤسساتية أو البيداغوجيا اللاتوجيهية أو بيداغوجيا حل المشكلات... الصدوقي، محمد. "المفيد في التربية"، فاس: مطبعة أنفوبرانت، ط٢/٢٠٠٦م، ص١٩. وانظر: أيضاً، "معجم علوم التربية، مصطلحات البيداغوجيا والديداكتيك" لعبد اللطيف الفارابي وآخرين، سلسلة علوم التربية، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٩٤م، ص٣٦.

أما التخطيط فهو "عملية تعتمد مجموعة من الإجراءات المنهجية التي ننتقي وننظم وفقها عناصر الدرس ومكوناته في ضوء أهداف ونتائج نتوقعها". الفارابي، عبد اللطيف. "تحضير الدرس وتخطيط عمليات التعليم والتعلم"، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ط١/١٩٩٦م، ص٩.

أ-المدخل المعرفي في تدريس الفقه:

أولاً: تعريف المدخل المعرفي وأغراضه:

يمكننا تعريف المدخل المعرفي في تدريس الفقه بكونه اختياراً ديداكتيكياً[1]، ينطلق من مركزية المعرفة الفقهية في عملية التعليم والتعلّم، حيث ينتظر من طالب الفقه -والأجدى أن يكون ذلك في بداية الطلب- أن يستوعب قسطاً وافراً من الأحكام الفقهية الجاهزة سلفاً والمنظمة بشكل منطقي، بما يُمليه الفقه من ترتيب ومن ترابط علائقي بين أجزائه، ومع غيره من فروع المعرفة الشرعية والعقلية.

تتبادر إلى الذهن جملة من الأسئلة عند الحديث عن المدخل المعرفي في التدريس لابد من الإجابة عنها ابتداءً لإحكام الجانب النظري المفضي لسَداد العمل.

السؤال الأول: لماذا هذا المدخل ابتداءً؟

يصلح هذا الاختيار في ابتداء الطلب الفقهي، لأنه يُتيح التصوُّر الإجمالي لعلم الفقه، ويُدخل الطالب إلى شعابه ودروبه شيئاً فشيئاً، ويُساعده على تتبّع الجزئيات وربط العلاقات، ويمهد لما يتبع ذلك من الدراسة.

---

١. الديداكتيك (La didactique) هو اصطلاح تربوي خاص بالمدارس التربوية الفرنكوفونية، ويقابله في العربية اصطلاح علم التدريس، ويعني "الدراسة العملية لمحتويات التدريس وطرقه وتقنياته، ولأشكال تنظيم مواقف التعلم التي يخضع لها التلميذ قصد بلوغ الأهداف المرسومة سواء على المستوى العقلي أو الانفعالي أو الحسي-الحركي"، الدريج، محمد. "ما هي الديداكتيك...؟"، مجلة التدريس (مجلة مغربية لعلوم التربية)، عدد ٧ (سنة ١٩٨٤) ص ٤٦.

السؤال الثاني: لماذا كثرة الفروع والمعطيات؟

لأن الاستيعاب لفروع المعرفة الفقهية إذا حصل تدريجياً مع الفهم الدقيق، يبعث روح التفقّه، ويُعين على الاجتهاد، وقد أشار الغزالي إلى هذه الحقيقة عند حديثه عن شروط الاجتهاد في كتابه المستصفى، قال: "فأما الكلام -علم الكلام- وتفاريع الفقه فلا حاجة إليهما، وكيف يحتاج إلى تفاريع الفقه، وهذه التفاريع يُولِّدها المجتهدون، ويحكمون فيها بعد حيازة منصب الاجتهاد؟ فكيف تكون شرطاً في منصب الاجتهاد وتقدم الاجتهاد عليها شرط؟ نعم إنما يحصل منصب الاجتهاد في زماننا بممارسته فهو طريق تحصيل الدُّربة في هذا الزمان، ولم يكن الطريق في زمان الصحابة ذلك، ويمكن الآن سلوك طريق الصحابة أيضاً."[1] وفي كلام الغزالي لطيفة تربوية، إذ أكّدَ، أن الاشتغال بالفروع تدريب على الاجتهاد، ولكن ليس الطريق الوحيد الموصل إليه، ولذلك لم يشإ الغزالي أن يقطع الطريق على المداخل الكثيرة التي تفضي إلى إذكاء الإبداع والاجتهاد.

السؤال الثالث: هل يتناسب ذلك مع المبتدئ؟

الابتداء هنا نسبيٌّ، إذ إنه متعلق بدراسة الفقه والتخصص فيه، وليس ابتداءً في الطلب، ولاشك أن القدُرات العقلية للطالب إبّان المرحلة الجامعية، تكون قد وصلت إلى مستوى من النضج العام المؤهل لتلقي العلوم عموماً، ويحتاج بإزاء ذلك تأهيلا خاصاً مرتبطاً بالفقه وبمنهجه العلمي، وهذا يحصل تباعاً مع طول الممارسة.

---

١. الغزالي، أبو حامد. المستصفى من علم الأصول، تحقيق محمد سليمان الأشقر، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧م، ج٢، ص٣٨٨. قال المحقق -محمد سليمان الأشقر- في شرح كلام الغزالي: "يعني أن النظر في اجتهادات الأئمة السابقين وتصرفهم في استنباط الأدلة يذلل الطريق للمجتهد ويُيسِّر له الوصول إلى هدفه إذا اتبع طرائقهم في ذلك على بصيرة، ويكون ذلك بممارسة العملية الاجتهادية فعلا، مقتدياً بطرائق من سبقه من المجتهدين".

تبقى العقبة الكؤود في هذا المدخل التربوي، هي كثرة المسائل والتفريعات وتعدّد الاجتهادات والاختلافات، فهل يُحشد كل ذلك في الدرس ويلزم به الطالب؟

والجواب عن هذا يكون بالنظر في أمرين:

الأول: تحديد عدد أبواب الفقه المدروسة خلال السنة الدراسية، وضبط كم المباحث والفروع المتعلقة بها، وهذا يحتاج تكييفاً دقيقاً باعتبار قدرات الطلاب في الفهم والحفظ (وللكشف عن ذلك لا مناص من اعتماد البحث الميداني المعزّز بالاستبيانات، وكذا استعمال أساليب الإحصاء).

الأمر الثاني: حسابُ مدّة الدراسة وفق هذا المدخل، وتقسيم كم المسائل والمعارف عليها بتكافئ واعتدال لا يُخِلُّ بمطلب الكثرة ولا يصل إلى حدّ الإعجاز.

السؤال الرابع: ما هي الأغراض الأساسية التي يتوخاها المدخل المعرفي؟

أكتفي بتحديد ثلاثة أهداف رئيسة هي:

الهدف الأول: ضبط أكبر قدر من المعارف الفقهية الصحيحة في ذاتها، والمفيدة في مجالها، وأهم تلك المعارف: الأحكام الفرعية، الأدلة التفصيلية، الاختلافات المذهبية والاصطلاحات الفقهية.

الهدف الثاني: إدراك الصورة الإجمالية لعلم الفقه، وارتباطاته بغيره من المعارف الشرعية والعقلية، وإدراك العلاقات بين أجزائه.

الهدف الثالث: اكتساب أساسيات المنهج الفقهي في التنظيم والتفريع والاستدلال والاصطلاح.

ثانياً: مراحل التدريس وفق المدخل المعرفي:

تنظيم مراحل الدرس من أهم القضايا التي تنفي عن التعليم العشوائية والتخبّط في الإنجاز، فمن جهة أولى يُمكِّن من تقدير الزمن الذي يتطلّبه الدرس، فيوزّعُه الأستاذ على الفقرات والمحاور بحسب أهميتها وأولويتها؛ ومن جهة ثانية

يرسم مخطّطاً عامّاً للدرس بكل تفاصيله ويعصمه من الانسياق وراء الاستطرادات والشوارد التي تقلّ فائدتها؛ ومن جهة ثالثة يُعين على تحديد الأساليب الخاصة بكل مرحلة، والوسائل والأنشطة المعينة على إنجاز الدرس:

المرحلة الأولى: المقدّمات التمهيدية:

في بداية التدريس عموماً يتأكّد الانطلاق من المداخل الأساسية للفن المدرّس، حتى لا يقع الهجوم على مفردات العلم ومسائله التفصيلية قبل تحصيل النظرة الكلية لأبوابه وأمهات قضاياه؛ وبخصوص علم الفقه، نُميّز بين المقدمات العامة المتعلقة بهذا العلم بصفة عامة، وبين المقدمات الخاصة التي تكون بين يدي أي باب من الأبواب المطروحة للدراسة.

* فالمقدمات العامة ينبغي أن تكون في مبدإ الدراسة الفقهية أصلاً، وتتناول هذه المقدمات بالأساس مدخلاً يعرّف بالنظرية العامة للشريعة الإسلامية ويدُل المتلقي على العلاقات الوطيدة بين وحدات العلم الشرعي، ويُبيّن الصلات بين الفقه وبعض العلوم الطبيعية والإنسانية لترتفع همّة الطالب ابتداءً لتعلّم الفقه وتَتّسِع نظرته لمباحثه، ويتخلّص من التمثلات القبلية التي تأسر العقل وتحدّ من نشاطه.

كما يجدرُ في خلال هذه المقدمات التعريف بأبواب الفقه الكبرى، وأسمائها المتداولة، وأشهر التقسيمات فيها، والعلاقات التي تربط أجزاء الفقه، ثم يذكر الأستاذ اختياره من هذه التصنيفات، والذي سَيَتَّبِعُهُ في تدارس المباحث المقرّرة، ليكون ذلك دليلاً يهدي الطالب مع انطلاق مسيرته العلمية.

* أما المقدمات الخاصة، فينبغي أن تتناول تعريفاً بهذا الباب وبتسميته، والمباحث الأساسية فيه، ليُدرك المتعلّم ذلك الخيط الناظم لكل مسائل الباب وفروعه. ويتأكّد في هذا المقام التَّنْصيصُ على الأسئلة الكبرى التي يحاول الباب الإجابة عنها، باعتبارها أهدافاً عامة تُحَدِّدُ وِجهة الدراسة. وقد يكون لهذه الأسئلة

منطلق عقدي أو مقصدي أو قانوني...بحسب طبيعة الباب.

* وفي التقديم الخاص أيضاً، يتولى الأستاذ بيان العُدّة المنهجية التي تقتضيها الدراسة، وأقصد بذلك أن يُعرّف بخطة العمل التي سيتبعها في التدريس، ويعمل على تقسيم المهام بينه وبين طلبته ليكون ذلك بمثابة التعاقد على إنجاز عمل مشترك تُلزم بنوده الطرفين معاً [1]، حيث إن التعليم من قبل الأستاذ يُقابله التعلم من جهة الطالب، ولكل واحد منهما مهام ينبغي أن يفي بها لتتحقّق الفائدة.

* ويدخل في هذا أيضاً بيان العدّة المرجعية، أي المظان العلمية المرتبطة بالبرنامج ومعرفة ما بينها من التوافق أو الاختلاف، وهنا يحسن تعيين المصادر التي تتميّز بحُسن الترتيب وقوة الاستدلال ووضوح العبارة.

وتشكل الموسوعات الفقهية المتضمنة للأدلة مرتعاً خصباً لطالب العلم الرصين، أما المختصرات وشروحها والمتون، فلا يرجع لها الطالب إلا للاطلاع وتتميم بعض الفوائد، لأن مساوءَها كثيرة، فهي تربط القارئ بألفاظ المؤلفين وتحصره عند قضايا جزئية لا تفيد كثيراً في تنمية الملكة الفقهية.

المرحلة الثانية: الإلقاء والمذاكرة:

ولك أن تُسميها مرحلة التحليل والمناقشة، وهي صُلب الدراسة.

وأُقسّم الحديث عنها إلى ثلاثة أقسام:

* الخطوات العملية: يُعتنى في الدرس ذي المدخل المعرفي أولاً: بدراسة أهم الأحكام الفقهية المتعلقة بالباب المدروس، ويُختار في ذلك أفضل المراجع ترتيباً

١. يسمى هذا التعاقد في الاصطلاح التربوي بالعقد الديداكتيكي، وهو التفاهم المبدئي الذي يقع بين الأستاذ والمتعلم، يحدّد الحقوق والواجبات، ويضع قواعد العمل المشترك بينهما. وقد أرشد الله تعالى إلى هذا التعاقد التربوي، وضرب مثالاً واضحاً في قصة موسى مع الخضر عليهما السلام، سورة الكهف، الآيات ٦٤-٨١.

ووفاءً بإيراد الفروع حسب قيمتها المعرفية من الرجحان والظهور والشهرة والشذوذ وأرى أنه لا يجوز بحال من الأحوال أن تُتلقى الأحكام في التعليم العالي مجرّدة عن أدّلتها، لذلك تلزم مدارسة الأدلة باختصار.

ثانياً: تُستحضر أشهر الاختلافات داخل المذهب وخارجه من مرجع متوسط يفي بالغرض.

ثالثاً: يُشار إلى الترجيحات الظاهرة التي تكون في مستوى إدراك الطلبة المبتدئين، ولا بأس بالإشارة إلى بحوث بعض النقاد المعاصرين مما له ارتباط بالنقد المعاصر، حيث استجدّت بعض المرجّحات التي لم يعرفها السابقون، خصوصاً ما يتعلق بالكشوفات العلمية الحديثة.

رابعاً: المقارنة بالقوانين العالمية، ومعرفة أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف، من أجل اكتساب قوة المناظرة، والاستفادة من التجارب القانونية لمختلف البلدان، ويُراعى في هذا الاختصار والتركيز على الفوائد المنهجية والعملية.

خامساً: إلقاء مختصر لأهم القواعد الفقهية التي تستجمع شتات الفروع الفقهية المدروسة، تَكُونُ تتويجاً للدراسة الفقهية وخلاصة لها، وتُدرِّب على ملكة الاستقراء إذ ينتقل الطالب من الفروع إلى القاعدة الكلية التي تنتظمها؛ كما تُعين على التذكر واستحضار المكتسبات المعرفية، وإذا وجدت متون مختصرة أو منظومات تجمع بعض القواعد يُمكن الاستعانة بحفظها ليطول الانتفاع بها.

* أسلوب التدريس: إن الانسياق مع الفروع وكثرة المعطيات العلمية قد يؤدّي إلى التقليد المحض في ختام التدريس، ويُقَصِّرُ في قضية تنمية ملكات العقل، لذلك ينبغي اتباع أسلوب خاص في عرض المحتوى العلمي يقوم على قواعد أساسية أهمها:

- تقديم ذات المتفقّه على الفقه الجاهز، أي أن يقع الاهتمام بالمدارك العقلية للطالب حتى يستطيع اقتناص المعارف بنفسه، لا أن تقدّم له جاهزة.

- تناول المعارف في سياق اجتهادي، أي أن يُعيد الطالب إنتاج تلك المعرفة من خلال تفكيك بنيتها وإعادة تركيبها شيئاً فشيئاً مع أستاذه.

- أن يعرف طريق الوصول إلى أحكام الفقه، وليس الأحكام في حد ذاتها، ولا يتأتى هذا إلا إذا تجاوز الطالب الحفظ البليد، وشارك في الكشف عن الآليات والمنطق الذي اشتغل به السابقون في تقعيد المعرفة، حيث إن معرفة منهج الفقهاء إذا تزامن مع معرفة أقوالهم واجتهاداتهم، يُرسّخ لدى الطالب القابلية للإنتاج كما أنتجوا، فيكون متَّبِعاً لا مقلِّداً.

"يمكن تنظيم البرنامج ليس بمنطق وصفي استعراضي ولكن بمنطق حلِّ المشكلات وإنجاز المهمات، ويكون من الضروري بالتالي تنظيم تدرّج المحتويات حول كفاية محدّدة"[1].

إن أسلوب حل المشكلات يجعل الطالب في مواجهة إشكال معرفي معيّن، لا ينبغي حلّه بالرجوع المباشر لمصادر المعرفة، ولكن بتوفير أدوات البحث له، والتدرّج معه في الكشف عن منهج الاستدلال، وفي إعمال قواعد أصول الفقه في الوصول إلى الحكم الشرعي.

* الإجراءات الداعمة: من المفيد جداً أن تُقسَّم حصص الفقه إلى ثلاثة أقسام يُتناول في كل قسم المباحث المدروسة وفق خطة تختلف عن القسمين الآخرين، ليكتمل الدرس بها جميعاً وتتظافر جهود الأستاذ والطلبة لبُلوغ المراد.

- حِصَصٌ تُخَصَّصُ لإلقاءِ المسائل ودراستها ومناقشة حيثياتها.

- حِصَصٌ تُخَصَّصُ للمطالعة الفقهية، وينبغي الإعداد لها جيّداً من خلال تحديد المراجع الأكثر وفاءً بمواصفات المدخل المعرفي؛ وتكليف الطلبة بقراءة ما يتعلق بالباب أو ببعض مسائله، وإنجاز ملخصات لذلك، أو عروض مستقاة من

١. التومي، عبد الرحمن. الكفايات: مقاربة نسقية، وجدة: مطبوعات الهلال، ٢٠٠٣م، ص٤٦.

الكتب المحدّد سلفاً. ثم يحضرون حصة المطالعة لعَرْضِ أعمالهم ومناقشتها، وللتعرف على اصطلاحات المؤلفين.. كل ذلك تحت إشراف الأستاذ وتوجيهه.

- حِصَصٌ تُخَصَّصُ للتطبيق الفقهي، يتم التخطيط لها مسبقاً، وتُعالج خلالها الجوانب العملية للباب المدروس، كدراسة الوثائق أو تحليل نصوص قضائية أو المقارنة بالقوانين الدولية، أو استعمال بعض الآلات المعينة على التفقّه، أو إنجاز المسائل التي تحتاج حساباً وتطبيقاً كالفرائض والوصايا...

المرحلة الثالثة: تقويم المكتسبات:

ينبغي أن يُسَاير التقويم أطوار الدراسة، لتكون المتابعة دقيقة والتصحيح للاختلالات مستمراً، كما ينبغي أن يشمل كل التنوع الموجود في حصص الدروس، أو في أهداف التدريس، وعليه يمكن توزيعه على الحصص المذكورة: فتُجرى الامتحانات المعرفية في حصص الإلقاء والمذاكرة، وتجرى الامتحانات المنهجية في حصص المطالعة، والتقويم العملي في الحصص التطبيقية.

وبما أن الجانب المعرفي يعرف زخماً وتنوعاً في قضاياه، مما لا يصحّ معه الاقتصار -خلال التقويم- على أسئلة موجزة لا تغطي البرنامج، فإنه يمكن اعتماد التقويم الموضوعي[1] نظراً لاهتمامه بالجوانب المعرفية، ولسهولة تصميمه، وكذا لإمكانية تصحيحه بأيسر الطرق.

---

١. تَتَحَدَّدُ موضوعية نوع من أنواع الاختبار بمدى تمكنه من تجاوز سمات الذاتية التي تطغى في الاختبار الذاتي، وأهمها: -ذاتية النقطة الممنوحة، -عدم تغطية الاختبار لكل الأهداف المطلوبة، -صعوبة تقدير تفاوت المتعلمين؛ أما الاختبار الموضوعي فيتحلى بقدر مهم من الضبط لمعيارية النقطة وقياس مؤهلات الطالب بالنسبة للمطلوب منه من المادة الدراسية، وكذا بالنسبة لأقرانه في الصف. انظر:: فاتيحي، محمد. "مناهج القياس وأساليب التقييم: بناء الاختبارات-الامتحانات-ومعالجة النتائج"، المغرب: منشورات ديداكتيكا، ١٩٩٥. وانظر كذلك، المزكلدي، عبد الواحد. "التقويم التربوي في النظام التعليمي بالمغرب، دراسة نفسية تربوية حول آثار الامتحانات"، مجلة علوم التربية، عدد٨ (١٩٩٥م).

ب -المدخل النصي في تدريس الفقه:

أولاً: تعريف المدخل النصي وأغراضه:

المدخل النَّصّي أحد الاختيارات التطبيقية التي يمكن تكييف أطوار الدرس الفقهي وفقها. ونسْبتُه إلى النص تُلخِّصُ حقيقة هذا الاختيار وأهدافه، حيث يكون الانطلاق من النص الشرعي (القرآن والسنة) توثيقاً وتفسيراً، ومنه يكون استمداد الأحكام الفقهية، ومن الناحية المنهجية يكون التدريب على الاستنباط من النص.

يستحضر هذا المدخل بعض الأبعاد التي يستهدفها الاتجاه التربوي الذي يجعل المتعلم منطلقاً له، حيث يُنظر في هذا الاتجاه إلى قدرات المتعلم العقلية واستعداداته لتقبل بعض المعارف، وبما أن طالب الفقه يكون قد تمرَّن بعض الشيء، من خلال المدخل المعرفي، على تطبيق بعض المباحث الأصولية، وتعرف على تنظيم الفقه ومباحثه، فإنه يكون مستعداً خلال هذه المرحلة للدخول في صميم الفقه الاستنباطي، فيشارك الأئمة المجتهدين في بحثهم الفقهي، ويتمرّن على إدراك العلاقة بين النص الشرعي والعقل البشري، فيتعامل الطالب مع نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية وفق منهج اجتهادي.

إذا شئنا المقارنة بين المدخلين المعرفي والنصي في تدريس الفقه، فسنجدهما يشتركان في كونهما يقصدان تقريب المادة الفقهية إلى الطالب، وتزويده بمخزون هام من الأحكام الشرعية، مع القدرة على الاشتغال الفقهي المستقل من خلال إذكاء ملكات التفقّه. ويكمن الفرق بينهما في كون المدخل النصي لا يُراعي المنطق الداخلي للفقه، ولا الترتيب الذي سار عليه الفقهاء في تنظيم الأبواب والمباحث، وإنما يتتبَّع النصوص الشرعية، فمهما أسْلَمَتْهُ إلى نوع من الترتيب التزمه سواء وافق نظام الفقه أم خالفه.

قد يختار أستاذ الفقه إحدى طريقتين في تنظيم المادة العلمية حسب المدخل النصي:

الأولى: أن يتتبّع آيات الأحكام وأحاديثها وفق ورودها في المصنفات الجامعة لها أو بطريقة من الطرق التي يعرض بها المحدثون السنن النبوية (كطريقة المعاجم، أو المسانيد، أو حسب درجات الحديث...)، وهنا يُهمل المدرِّس الترتيب الفقهي، وإن كان مقصوده من النصوص هو الفقه، يَصدُق هذا إذا اعتمد في التدريس مثل أحكام ابن العربي أو التمهيد لان عبد البر.

الطريقة الثانية: أن يعتمد الأستاذ الترتيب الفقهي المعروف مع تتبُّعِه للآيات والأحاديث المفيدة للأحكام، بحيث يُسطِّر البرنامج الفقهي كما جرت عادة الفقهاء، غير أنه حين يصل إلى باب من أبوابه لا يشرع مباشرة في إيراد الأحكام المتعلقة به وشرح اصطلاحاته، بل يحشُد النصوص الشرعية المناسبة للباب المدروس ويجعلها معتمد درسه في تفصيل الأحكام... ومثال هذا واضح في شرح الموطإ عند الباجي أو في الاستذكار لابن عبد البر أيضاً.

وأقدّر أن الطريقة الثانية أوفق بمادة الفقه، لأنها تعصم من التيه في تفاصيل الشروح، وتجعل الأستاذ يأخذ من تفسير الآيات والسنن بقدر ما يتطلبُه العمل الفقهي، ومن جهة أخرى، تكون هذه الطريقة استمراراً لما تلقاه الطالب عند اشتغاله بالمدخل النصي، وهذا أدعى للارتقاء المنهجي والتراكم المعرفي من اعتماد الطريقة الأولى.

ولعل سائلاً يسأل: لماذا هذا التعويل على النص الشرعي في درس الفقه؟ أليس في ذلك زيادة مشقة وتطويل للطريق، خصوصاً وأن المذاهب قد استقرت والأحكام قد توضحت ولم تعد الحاجة إلى الاستنباط ماسة كما كانت في السابق؟

والجواب على ذلك من وجوه:

الأول: إنه لخطأ ذريع أن يُعتقد أن النصوص الشرعية قد استنفذت أغراضها،

وباحَتْ بكل مكنوناتها من الأحكام، فإن صفة الإعجاز فيها تجعل إفادتها للمعاني والأحكام مستمرة ما استمرت الدنيا.

الثاني: لما كان المقصود من درس الفقه ليس حفظ الأحكام الجاهزة فقط، وإنما معرفة طريق الوصول إليها أيضاً، كان التدرّب على الاستنباط من النصوص أمراً لا مندوحة عنه لطالب الفقه.

الثالث: لا يحسُنُ بنا الاقتصار على نوع واحد من كتب الأقدمين أو مناهجهم في الاجتهاد أو التدريس، بل الأفضل لنا أن نستفيد من كل التنوع والثراء الذي يزخر به التراث.

الرابع: باعتماد المدخل النصي يتفادى التعليم قضية الفصل بين الفقه والحديث، ويستطيع الأستاذ ردم الهوة بينهما، ويحصل للطالب إدراك الترابط المنهجي والمعرفي بينهما. قال الشيخ ابن عاشور: «إن كثيراً من أهل السذاجة في العلم يتوهمون أن السنة شيء ومذاهب الأئمة المجتهدين شيء آخر، حتى يُخيَّل لهم أو لمن يسمع مقالاتهم أن أئمة الاجتهاد شرعوا في فقههم قبل العلم بالسنة »[1]، وأشاد الشيخ، في هذا المقام، بطريقة الإمام مالك في الموطإ، لأنه ذيَّل الحديث النبوي بمنازع علماء الفقه في الاستنباط، وسار على طريقته شيئاً ما البخاري والترمذي في جامعيهما[2].

أغراض تدريس الفقه بالمدخل النصي تتكامل مع الأغراض المتوخاة سابقاً من المدخل المعرفي، والجمع بينهما يحقق ترقياً منهجياً عند طالب الفقه، وألخّص أهداف التدريس وفق المدخل النصي في الآتي:

الهدف الأول: ربط الفقه بنصوص الشريعة، وتأكيد مطلب الوحدة بين العلوم والمعارف.

---

١. ابن عاشور، محمد الطاهر. أليس الصبح بقريب، تونس: الشركة التونسية للتوزيع ص١٩٥.
٢. المرجع السابق، ص١٩٥.

الهدف الثاني: تنمية ملكة الاستنباط، من خلال التركيز على تطبيق مبادئ تفسير النصوص وإعمال قواعد أصول الفقه.

الهدف الثالث: تعزيز القدرة على النقد الفقهي واستثمار نتائج الخلاف العالي وتعدّد وجهات نظر الفقهاء في فهم نصوص الشريعة المطهَّرة.

ثانياً: مراحل الدرس النَّصّي:

مرحلة التمهيد:

* يتم خلال مرحلة التمهيد، التعريف بالباب الفقهي موضوع الدراسة، والأصل أن يكون باباً جديداً لم يسبق للطلاب أن تناولوه وفق المدخل المعرفي، حتى يُتجنّب التكرار ويحصل الارتقاء والتراكم. ولا بأس بإعادة بعض المباحث الأساسية للتذكير بها وترسيخها بالمدخلين معاً.

* ويتطرّق التمهيد لبيان طريقة التدريس، وجوانب التجديد فيها عما عهده الطلبة في المدخل المعرفي. كما يبيّن الأستاذ المهام الموكلة للطلاب، والأعمال التي ينبغي القيام بها لتتكامل الجهود في بلوغ مقاصد الدروس.

* تحديد العُدّة المرجعية التي تتطلبها الدروس من خلال ذكر أهم المراجع والكتب الموافقة لمنهجية الدرس، كتفاسير آيات الأحكام، وكتب شروح أحاديث الأحكام. مع بيان خواصها وتراتبها، والملاحظات الأساسية التي تُسَهِّل على الطالب التعامل معها، وتُوجّهُه في طريقة المطالعة.

وتجدر الإشارة إلى أن النصوص القرآنية والحديثية التي تكون موضوع الدراسة، لا تُنْتَقى على سبيل المختارات أو النماذج، وإنما ينبغي إحصاء كل النصوص المتعلقة بالباب الفقهي، ليكون النظر فيها متكاملاً ومؤدياً إلى الاستنباط؛ ومعلوم أن النص الواحد أو النصوص القليلة لا يحصل من دراستها استخلاص الفقه، نظراً لما بين النصوص من الإجمال والبيان والعموم والخصوص والإطلاق

والتقييد والنسخ... وذلك يُستحسن إعداد لوائح تجمع السنن النبوية المرتبطة بموضوع الدراسة، وبكثرة اعتمادها ومراجعة أحاديثها خلال الدروس، تستقر معانيها في أذهانهم، وربما يحفظون ألفاظها عن ظهر قلب.

قد يظهر أمر التفقه بالنصوص معجزاً للوهلة الأولى، غير أن إحصاء السنن الفقهية بشكل تقريبي، يبرز لنا أن عددها في متناول الطلاب إذا حصل تلقيها بالتدريج، ولنأخذ الموطأ -وهو كتاب متوسط في إيراد أحاديث الأحكام- نموذجاً للإحصاء، تبلغ أحاديثه في كتاب البيوع مائة وثلاثين حديثاً، موزعة على كتاب البيوع وكتاب الفرائض وكتاب المساقاة، وكتاب كراء الأرض وكتاب الشفعة.

أما أحاديث كتاب الحدود فتبلغ خمسة وثمانين حديثاً مقسمة على كتاب الحدود وكتاب الأشربة وكتاب العقول وكتاب القسامة[1].

إذا أضفنا إلى هذه الأحاديث السنن التي سكت عنها الموطأ مما أوردته كتُب الحديث الأخرى -دون احتساب المكرّر- فإن العدد الإجمالي لن يخرج عن مقدور الطلبة وطاقتهم في الحفظ والاستيعاب، بشرط الاقتصار على موضع الفائدة والتدرّج في التلقي.

* من المفيد جداً أن يتولّى التمهيد للدروس، بيان ما فيها من المعاني العقدية والأخلاقية والمقصدية، من أجل توسيع آفاق الدراسة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال النقطتين الآتيتين:

- الأولى: إعطاء إطار عقدي/فلسفي للباب المرغوب في دراسته، وذلك لإعطاء أبعاد عالمية للدراسة الفقهية، ولتفادي الفصل بين الشريعة والعقيدة.

- الثانية: إعطاء إطار أخلاقي/مقاصدي للموضوع المدروس، لأن ذلك يحقق

١. انظر: موطأ الإمام مالك برواية يحيى بن يحيى الليثي، بيروت: دار الفكر، ٢٠٠٢م. كتاب البيوع من الصفحة ٣٧٣ إلى ٤٣٨، كتاب الحدود من الصفحة ٥٠١ إلى ٥٤١.

الوصل بين وحدات العلم الشرعي، ثم لأنه يُمهّد لما يأتي من الاجتهاد عن طريق المصلحة المرسلة وما في معناها...

مرحلة الدراسة والاستنباط:

ثمة عمليتان أساسيتان ينبغي الاعتناء بهما خلال مرحلة الدراسة والاستنباط، إحداهما: توثيق النصوص الشرعية، والأخرى هي عملية التفسير للنصوص؛ تتم العمليتان معاً من منظور الاشتغال الفقهي الذي يتوجّه إلى المقاصد، ويتجنَّبُ التوسّع في الوسائل، وأستعرض في الآتي أهم الخطوات العملية التي يخطوها درس الفقه وفق المدخل النصي.

١. استقراء النصوص الشرعية المناسبة للموضوع، ويمكن في هذا الإطار الاستعانة بكتب آيات الأحكام وأحاديثها، مثل أحكام القرآن لابن العربي والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، وعمدة الأحكام لابن دقيق العيد ومنتقى الأخبار لابن تيمية وهي كثيرة، وتساعد الكشافات الحديثة على تيسير هذه العملية مثل المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، ومثله لألفاظ الحديث، ومفتاح كنوز السنة، والوسائط الإعلامية...

ويلزم طالب الفقه أن يحصل قبل كل شيء على هذه النصوص الشرعية، ويحاول حفظ مقدار لا بأس به منها، وبذلك يمهّد لتجاوز الفصل بين الحديث والفقه.

٢. إجراء دراسة حديثية مصطلحية عليها، لاستبقاء القوي منها والأجود، واستبعاد الأخبار الضعيفة والمرجوحة، وهنا يتمرّن الطالب على تطبيق محصلات دراسته الحديثية على النصوص الشرعية، ويقف هنا عند موضع الفائدة دون تبحّر في تفاصيل علوم الحديث، فليس هذا مجال استعراض المصطلح والاختلاف بشأنه، وقد يُعتمد على بعض المراجع النموذجية التي وفّرت على الباحث عناء هذا الجهد، مثل نيل الأوطار للشوكاني، وسُبل

السلام للأمير الصنعاني، والمنتقى للباجي، والقبس لابن العربي، والاستذكار لابن عبد البر، وهي عموماً كثيرة، وإنك لترى فقيهاً كبيراً كابن رشد الحفيد، يعتمد كل الاعتماد على الدراسات الحديثية التي أجراها ابن عبد البر، خلال وقوفه عند النصوص الحديثية في كتابه بداية المجتهد ونهاية المقتصد.

٣. إعمال القواعد الأصولية في دراسة النصوص، خصوصاً المباحث اللغوية للتدرب على الاستنباط الأصولي.

٤. استنباط أهم الأحكام الفقهية، أو بالأحرى إعادة استنباطها وفق طريقة المجتهدين واقتفاءً لآثارهم.

٥. بيان الاختلاف الفقهي ومستنداته، ثم الترجيح بين الأقوال الفقهية.

٦. المقارنة بالقوانين العالمية، وبيان تميّز العقل الفقهي الإسلامي، ومحاولة إخراج أنواره للعالمين، من خلال فك الأسر الاصطلاحي عنه، وبيان مقاصده الإسلامية، التي هي مقاصد إنسانية قبل ذلك.

هذه الخطوات يُعتنى بها خلال الدرس النظري، وتزيدها حصتا المطالعة والتطبيق تأكيداً وترسيخاً:

فخلال حصَّة المطالعة يَتولَّى الأستاذ توجيه الطلاب إلى المراجع الأكثر دلالة على المطلوب، ويكلفهم إنجاز بعض العروض، وتلخيص فصول من كتب التفسير أو شروح أحاديث الأحكام.

وخلال حصة التطبيق يتدرب الطالب عملياً على استخلاص الأحكام من النصوص، ولابد من التعاون بين أساتذة المواد المختلفة في تسيير حصة التطبيق، فأستاذ الحديث وعلومه، يعتني في الدرس التطبيقي بإيراد خلاصات الدراسات الحديثية المرتبطة بلائحة السنن المبرمجة في الدروس، وأستاذ اللغة العربية يتناول الأحاديث والآيات بالشرح اللغوي وبيان الوجوه البلاغية والنحوية مما له مدخل

في الدراسة الفقهية، وأستاذ الأصول يطبّق القواعد الأصولية على النصوص ويدرّب الطلبة على تطبيقها.

أما تنظيم الدرس التطبيقي فقد يَتمّ من خلال حضور مجموعة من الأساتذة في نفس الحصة، يكون التنسيق بينهم حاصلاً مسبقاً، فيُسَيِّرون الدرس على نمط الندوة، وقد يكون حضورهم للحصة متعاقباً، فيكمل كل واحد منهم ما بدأه السابق. وقد تكون الحصص متفرّقة في الزمان لكنها مجتمعة في المضامين والأنشطة التعليمية.

مرحلة التقويم:

يعتني التقويم بكل الاشتغالات التي مارسها الطلاب أثناء الحصص النظرية والتطبيقية وفي حصص المطالعة.

ولأجل ذلك ينبغي تنويع الاختبارات لتشمل الآتي:

تقويم المعرفة: يتمّ خلاله امتحان الطلاب في مستوى حفظهم للنصوص الشرعية وفهمهم لمعانيها، ومعرفة مدى ضبطهم للأحكام الفقهية المستخرجة من النصوص وإدراك أدلتها والاختلافات بشأنها...

تقويم المنهج: لمعرفة قدرات الطلبة في قضايا توثيق النصوص الحديثية، وتمييز أقدارهم في ضبط منهجية تفسير النصوص، وفي وضوح منهج الاستنباط في عقولهم.

تقويم التطبيق: يكون من خلال التعامل المباشر مع بعض النصوص الشرعية، سواءً تلك التي سبقت دراستها أو أخرى جديدة، ويطلب من المتعلم القيام بالعمليات الأساسية انطلاقاً منها، كعملية التوثيق أو التفسير أو الاستنباط أو الترجيح بين الاجتهادات؛ وقد يكون هذا النوع من التقويم في حصة المطالعة، حيث يُسمح للطالب بمراجعة ما يشاء من الكتب والدواوين أو بعضها.

ج-المدخل الاجتماعي في تدريس الفقه (فقه القضايا المعاصرة):

أولاً: تعريف المدخل الاجتماعي وأغراضه:

تنظيم الدرس الفقهي وفق مدخل اجتماعي، يُقصد به أن يعتني الدرس في أهدافه وفي محتواه التعليمي وفي طريقته ومختلف أنشطته وإجراءاته بالمجتمع وقضاياه المتنوّعة.

الاعتناء بالمجتمع من وجهة نظر تربوية يكون من خلال اعتبار حاجاته منطلقاً للدراسة، حيث يُختار من الفقه ما يُلبِّي هذه الحاجات، ويُنتقى من الطرق والوسائل ما يُمكّن من تصوّر القضايا الاجتماعية وتفسيرها وحلّ إشكالاتها... وكذا تناول المعرفة الفقهية في سياق يُمهِّدُ لها الطريق لتتنزّل على الواقع وتتلاءم مع وقائعه.

المدخل الاجتماعي يناسب الاتجاه التربوي الذي ينطلق من متطلبات المجتمع، وهذا يجعل الطالب لصيقاً بالدراسة الاجتهادية عند انعدام النص الشرعي أو قلته، حيث يعمل الدرس الفقهي على رصد الوقائع الاجتماعية وتحليلها، وتكييفها بمنطق الشريعة الإسلامية، وفي هذا إعمال لمحصلات الدراسة السابقة. لا يعني ما تقدم أن الطالب يكون في هذا المدخل التربوي، قد بلغ رتبة الاجتهاد، فيقتدر على تكييف القضايا المستحدثة باشتغاله الخاص، ويُفتي في النوازل المعروضة عليه؛ وإنما غاية ما هنالك أنه لن ينطلق في العملية التعلمية من المعرفة المنظمة والجاهزة - كما هو الحال في المدخل المعرفي- ولكنه يشرع في التفقّه ابتداءً من رصد بعض القضايا الاجتماعية المحدّدة من قبل الأستاذ، تكون متعلقة بباب من الأبواب الفقهية موضوع الدراسة، ويتلقى الطالب منهج تحليل تلك القضايا، ثم بعد ذلك يرجع إلى الفقه التراثي، فيستقي منه ما يناسب ما هو بصدده، ويأخذ من نصوص الشريعة ما يوافق الموضوع؛ وهذا المدخل هو ما يمكن أن نصطلح عليه منهج

تدريس فقه القضايا المعاصرة.

ولعلك هنا تُدرك حقيقة اصطلاحنا على الاختيارات الديداكتيكية الثلاثة بالمداخل، فإن كل واحد منها يُدخلك إلى الفقه من باب متميّز عن الآخرين؛ وتبعاً لذلك تختلف طرائق التدريس وأساليبه ووسائله، ويأخذ المحتوى تنظيماً جديداً مناسباً للمدخل المختار.

نعم تختلف المداخل ولكن المدخول إليه هو نفسه في الاختيارات كلها، فيبقى الفقه هو الفقه في أحكامه وأدلته واصطلاحاته واجتهاداته وأعلامه، ولكن شتان بين أن يؤخذ على نمط واحد وليس فيه ارتقاء منهجي ولا تجديد في الطرق، وبين أن يُؤخذ على الشكل الذي وصفت.

المدخل الاجتماعي في الدرس الفقهي، يُناسب الطالب في أواخر مسيرته الدراسية، أي في السلك العالي من التعليم الجامعي، وذلك لاعتبارين:

الأول: أن هذا المدخل يستثمر محصلات الدراسة السابقة بالمدخلين المتقدمين، وأنه يتطلب تشغيل الملكات العليا للعقل، كالتحليل والنقد والاستنباط...

الثاني: من أجل أن يكون آخر عهد الطالب بالدراسة الصَّفِّية، هو البحث في القضايا الاجتماعية ودراسة النوازل قديمها وحديثها، فيكون ذلك تهييئاً له لمتابعة الاشتغال ومزاولة النظر في الوقائع الآنية، وأول ذلك الاشتغال هو ما يتقدّم به الطلبة من أطروحات علمية في بحوث الدكتوراه، والتي ينبغي أن تعكس اجتهاداً ذاتياً واقتداراً على الابتكار في الفقه.

إن ارتباط الفقه بالواقع لا يمكن الذهول عنه في أي مبحث من مباحثه، لأنه يتناول السلوك البشري الفردي والجماعي في مختلف مناشط الحياة، لذلك فحاجته إلى منهج يجلي حقيقة الواقع، ويُبعد عن الباحث (الفقيه) التكهُّنات والتخرّصات، لا تعادلها حاجة.

بناءً على ما سبق يمكننا أن نُحدّد لتدريس فقه القضايا المعاصرة بعض الأهداف الأساسية، تكون جديدة في نفسها بالنظر إلى المكانة التي وصلها المتفقه، ولكنها لا تلغي الأهداف السابقة، بل تستثمرها وتبني عليها.

الهدف الأول: اكتساب مناهج البحث الاجتماعي، وتكييفها بما يخدم الاشتغال الفقهي.

الهدف الثاني: التعرف على بعض المدخلات من العلوم الطبيعية التي لها تعلق بالفقه المعاصر

الهدف الثالث: تنمية القدرة الاجتهادية وتقوية الملكات الفقهية العليا.

الهدف الرابع: ربط الفقه بالواقع الاجتماعي، وإخراج حقائق المعرفة الفقهية إلى رحاب المجتمع، وتكييفها لتتنزّل على وقائعه.

ثانياً: مراحل الدرس وفق المدخل الاجتماعي:

مرحلة التمهيد:

- مقدمة في التعريف بالباب الفقهي موضوع الدراسة، وبإشكالاته الكبرى في الحاضر، سواءً كانت الإشكالات ذات طبيعة محلية أو عالمية.

- بيان العُدّة المنهجية المطلوبة للخوض في الفقه حسب هذا النمط، وتتمثل بالأساس في التعرف على مناهج البحث الاجتماعي من خلال حصص تمهيدية.

- بيان العدة المرجعية من كتب النوازل القديمة والحديثة، والموسوعات الفقهية، والرسائل العلمية المتخصصة، وكذا الاجتهادات الجماعية الصادرة عن المجاميع الفقهية.

- بيان خطة العمل، واستكمال التعاقد الديداكتيكي مع الطلبة، من خلال تحديد المهام والاشتغالات التي يعتني بها كل طرف.

مرحلة التحليل والمناقشة:

في هذه المرحلة يتعزّز الشِّق التطبيقي للفقه، حيث يُنتظر من الطلبة أن يضبطوا قواعد المنهج الاجتماعي، وأن يمارسوا البحث الميداني تحت إشراف أستاذ متخصّص، وأن تكون لهم الكفاءة العلمية في تفريغ نتائج الاستبيانات وتحليلها وتفسيرها.

وبِموازاة ذلك تكون الدراسة النظرية تتوخّى الاستفادة من التراث الفقهي الضخم، وتنتقي منه ما يتناسب وحاجات المجتمع.

وأحدّد في النقاط الآتية بعض الخطوات الأساسية التي ينبغي أن يَمُرّ منها الدرس الاجتماعي في المرحلة المذكورة:

١. تحديد مجال الاشتغال، مثلاً صور النكاح الفاسد في المجتمع العربي، وآثاره الأسرية والاجتماعية، أو حقوق الأزواج والزوجات في بعض الأعراف (من كتاب المناكحات). أو الصور المعاصرة للمعاملات المالية الفردية والجماعية (من كتاب المعاملات).

٢. رصد الظاهرة الاجتماعية المدروسة، من خلال إعمال أدوات البحث الاجتماعي، من بحوث ميدانية وإحصاءات واستبيانات... ثم تحليل النتائج وتفسيرها.

٣. تحديد الإشكالات الفقهية الناتجة عن الظاهرة المرصودة ومحاولة معالجتها من خلال إعمال القواعد الأصولية والمقاصدية.

٤. استدعاء الفقه التراثي والأقوال المناسبة للدراسة الحديثة، ثم استخراج الأحكام الفقهية الكفيلة بإصلاح أحوال المجتمع وبيان حدود الحلال والحرام، مع التركيز على الروح الجماعية للفقه الإسلامي، ومراعاة المآلات...

٥. المقارنة بالإنتاجات القانونية الأخرى ومحاولة الإفادة منها أو نقضها.

٦. بيان شروط تنزيل الأحكام على الواقع المعيش، لتدارك مناطق الفراغ التشريعي، أو إبداع فقهي معاصر، أو اجتهاد ترجيحي من بين الأقوال السالفة. ولعل هذا التناول يحقق الترابط بين الفقه والعلوم الإنسانية، ويعطي لمقاصد الشريعة المكانة اللائقة بها في رحاب الفقه الإسلامي.

في حصص المطالعة يُوجّه الطلاب إلى دراسة كتب النوازل فيما يتعلق بالمباحث المتفق عليها. ويتم خلال حصة المطالعة تحليل الأسس التي بنى عليها الفقهاء أقوالهم، والتعرّف على أدلتهم، وكيف كيفوا الوقائع الاجتماعية.

في حصة التطبيق يكون التدرّب على مناهج البحث الاجتماعي، وكيفية الاستفادة منها في الفقه، كما ينبغي إدماج الاجتهادات الجماعية في برنامج التطبيق، ويختار من تلك الاجتهادات ما له ارتباط بالعصر ومشكلاته، خصوصاً ما يصدر عن المجمعات الفقهية. كما تشكل الدراسات الحديثة والأطروحات العلمية المتخصصة في مجال الفقه زاداً لا غنى عند للتدرب على الاجتهاد.

يُعدُّ عمل الفريق، أو طريقة المشروع من أنسب الطرق لتدريس الفقه الاجتماعي، إذ فيه نوع من التدريب على العمل الجماعي، وعلى البحث الميداني الذي يؤهل الطالب للانخراط في قضايا مجتمعه ومشكلاته.

مرحلة التقويم:

يُعتنى فيها بالجوانب المنهجية والتطبيقية والمعرفية، بمختلف أنواع الاختبارات، سواءً كانت شفوية أم كتابية أم عملية؛ كما أن إنجاز العروض والقدرة على قراءة الكتب وتلخيصها يُعدُّ نوعاً من التقويم الجيد. وأشير إلى مسألة في غاية الأهمية تتعلق بقضية التقويم، وهي مسألة البحوث الجامعية، فهذه ينبغي أن تُعطى حقّها من الاهتمام بحسبانها معياراً جيداً للتقويم، وقبل ذلك وسيلة أساسية في التكوين الذاتي للطالب.

٥-حول برنامج الدرس الفقهي:

أ. اختيار برنامج الفقه:

برنامج الفقه أو المقرّر التعليمي لمادة الفقه، هو مجموع المعطيات الفقهية المنظمة التي ينبغي أن تُنقل إلى الطالب خلال حصص الدروس وسيرورة التعليم.

معلوم أن البرنامج ليس بوسعه استيعاب كل معلومات الفقه ولو طالت مدّة الدراسة إلى أقصى حدودها، نظراً لكثرة الفروع والمسائل الفقهية والمعلومات المرتبطة بها، ثم لكونها متفاوتة في القيمة المعرفية، وكذا لعدم صلاحية بعضها عملياً أو منهجياً... ومن جهة أخرى فإن البرنامج لا يمكنه أن ينصّ بدقة على كل المعلومات والجزئيات الفقهية الموجهة للطلاب.

بناءً على ما سبق، فإن برنامج الفقه لا ينبغي أن يبقى مفتوحاً دون حصر، مما قد يجعل الأستاذ يتخبّط في اختيار المواضيع المدرّسة، ويفضي بالطالب إلى التّيه بين التفاصيل والجزئيات، دون إدراك لمراتبها وأولويات بعضها على بعض؛ في المقابل لا يصح أن يُحصر البرنامج في مؤلف مخصوص، مهما بلغ من جودة التأليف، فإنه يُعدّ جيداً باعتبار من الاعتبارات، كاستيعابه للفروع، أو حسن ترتيبه أو قوة منهجه، أو اعتماده على الأدلة والقواعد... ولكنه قطعاً لن يستجمع كل الاعتبارات الصالحة، ولأجل ذلك ينبغي النظر إلى المرجع الفقهي بحسبانه جزءاً من البرنامج وليس البرنامج كله. قال ابن عاشور في هذا المقام: "لا ينبغي أن نترك الأساتذة وشأنهم في اختيار التآليف للتدريس، ولا أن نقف تماماً عند ما وجدنا من الكتب السابقة، بل يجب الاختيار في ذلك، وإنشاء ما نحتاجه على أسلوبنا المطلوب بمعنى

أن يكون بعضها ابتدائياً لثانٍ يتلوه ثالث حتى تبلغ التعليم الأعلى"[1].

أولاً: ضوابط اختيار البرنامج:

أ. تنويع الاختيارات لتغطية كل المنازل العقلية، حيث ينبغي أن يستمدّ البرنامج من المؤلفات التي تركّز على الكم المعرفي من أجل تقوية جانب الفهم والحفظ والاستقراء، وينهل من المراجع التي تشرح آيات وأحاديث الأحكام للعناية بملكات التحليل والاستنباط، كما يأخذ من كتب الفتاوى والنوازل التي تنطلق من حاجات المجتمع وقضاياه المعاصرة، للرفع من مستوى النقد والابتكار والتنزيل للأحكام.

ب. التزام المراجع التي تنص على الأدلة عند إيراد الأحكام، أما الفقه المجرّد عن أدلته النصية أو الأصولية، فلا يتناسب مع المرحلة الجامعية لأنه لا يؤهل لأكثر من الحفظ البليد لفروع الفقه.

ج. دراسة الأحكام مرتبطة بمقاصدها الشرعية، حتى لا تبقى المقاصد مجرّد معرفة نظرية لا علاقة لها بدرس الفقه، بل ينبغي دمجها في المحتوى المعرفي من أجل تخريج العلماء الذين يقدّرون المصالح المرسلة، ويستطيعون المشاركة في مصير الأمة بنصيب نظري وعملي وافر، "وهذا لن يتأتى إلا إذا كان علماء الشريعة -إلى جانب علمهم بالشريعة وأحكامها المنصوصة- على قدر كبير من الوعي والتقدير للمصالح والمفاسد، وكانوا قادرين على وضع كل مصلحة في مكانها ومنزلتها، مهتدين بهدي الشريعة ومقاصدها، وهذا هو الطريق الصحيح لحفظ مصالح الأمة..."[2].

---

١. ابن عاشور. أليس الصبح بقريب، مرجع سابق، ص١٧٢.

٢. الريسوني، أحمد. نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، المغرب: دار الأمان، ٢٠٠٣م، ص٢٦٩.

د. إدراج القواعد الفقهية ضمن دروس الفقه، لتتم الإحاطة بها شيئاً فشيئاً مع الأبواب الفقهية، وكي يكون تناولها في سياق التطبيق والممارسة، وليس تناولاً نظرياً صِرْفاً. قال الشهاب القرافي: "وهذه القواعد مهمة في الفقه عظيمة النفع، وبقدر الإحاطة بها يعظم قدر الفقيه ويشرف، ويظهر رونق الفقه ويعرف، وتتضح مناهج الفتاوى وتكشف...ومن جعل يخرج الفروع بالمناسبات الجزئية دون القواعد الكلية تناقضت عليه الفروع واختلفت، ...ومن ضبط الفقه بقواعده استغنى عن حفظ أكثر الجزئيات لاندراجها في الكليات، ...وحَصَّل طِلْبَتَهُ في أقل الأزمان."[1]

هـ. اختيار أهم الاجتهادات الفقهية في كل مبحث مدروس، مع بيان أسباب الاختلاف ومستندات كل مجتهد، ولا يذكر من الخلاف إلا ما كان له ثمرة عملية، وكان شديد التعلّق بالاحتياجات المعاصرة، أما الاختلافات اللفظية والشكلية، أو المقتصرة على لحظتها التاريخية، فلاحاجة إلى تضخيم برنامج الفقه بها.

و. تحاشي الأحاديث الضعيفة في المباحث الفقهية، فقد كان بعض الفقهاء يتساهلون في إيراد السنن النبوية من غير توثيق، وربما دعاهم الجدل والانتصار للمذهب إلى الاستدلال بالنصوص الضعيفة. وقد وقع كثير من ذلك للقاضي عبد الوهاب البغدادي في كتابه الإشراف على نكت مسائل الخلاف، وهو كتاب جيد في الدلالة على المسائل الخلافية بين المالكية وغيرهم، ولكنه لا يصلح مرجعاً للتفقه بكل المضامين الواردة فيه.

ثانياً: ملامح البرنامج الفقهي:

أول ما ينبغي الالتفات إليه، هو أن كتب الفقه، منها ما يندرج في سلك الفقه النظري (الذي يُركّز على بيان الأحكام والاستدلال لها ويُعنى بتنمية ملكة التفقه)، ومنها ما يدخل في صنف الفقه العملي (الذي يكون موجّها لأداء بعض المهام

١. القرافي، أنوار البروق في أنواء الفروق، مرجع سابق، ج١، ص٣.

والوظائف المعينة كفقه التوثيق والقضاء، وفقه العمليات...)، وعلى هذا الأساس ينبغي أن يستفيد برنامج الفقه من الصنفين معاً ليؤهل الطالب على المستويين النظري والعملي.

يمكن ملاحظة ثلاثة أصناف من كتب الفقه، تختلف فيما بينها على صعيد عرض المسائل وكيفية معالجتها:

الصنف الأول: كتب تهتم بالجانب المعرفي من الفقه الإسلامي، حيث تركّز على استيعاب الفروع الفقهية، وعلى حُسن تنظيمها في الأبواب والفصول، مع الشرح المستفيض والبيان الشافي للأحكام والمسائل والاصطلاحات...يدخل في هذا الصنف الموسوعات الفقهية، والشروح والحواشي الموضوعة على المتون المختصرة. القاسم المشترك بين تلك المدونات -رغم اختلاف مناهجها ومراتبها- أنها تُعطي الأولوية للكم المعرفي، فتعتني بتكثير المعلومات الفقهية وتنظيمها والربط بين أجزائها من أجل عرض نتائج الفقه بشكل منطقي ابتداءً من الكتب الكبرى كالعبادات والمعاملات والمناكحات والجنايات...ثم الأبواب فالمباحث.

وأقدِّر أن مثل هذه المراجع ينبغي الاعتماد عليها في وضع برنامج الفقه الموجّه للمبتدئين في الدراسة الجامعية، على أن لا يتجاوز ذلك السنتين الأوليين، والداعي إلى هذا التقدير مجموعة من الاعتبارات.

الاعتبار الأول: أن هذه الكتب تُسعف بالاطلاع على قدر كبير من الفروع الفقهية، فيتعرف من خلالها الطالب المبتدئ على أهم الأحكام الشرعية العملية في مختلف أبواب الفقه، ويستأنس باصطلاحاتها وتقسيماتها وترتيبها...

الاعتبار الثاني: سهولة مأخذها، إذ تورد الأحكام مشروحة، وتبيّن ما استغلق من المسائل والاصطلاحات، وبعضها تربط الحكم بدليله الشرعي، وتنسب الاجتهاد لصاحبه.

الاعتبار الثالث: تناسُبها مع المنازل العقلية الأولية، فهي تخدم ابتداءً منزلتي

الفهم والحفظ، وتهيّئ الطالب لما بعدهما من الاستقراء والتطبيق والاستنباط.

الاعتبار الرابع: أنها تُعرّف بالمنطق الداخلي للفقه، وتُطلع الطالب على الخريطة العامة لهذا العلم، وهذا مدخل لابُدّ منه في ابتداء الطلب، وقد نّبه الغزالي إلى هذا المعنى وبيّن فائدته في مقدمة المستصفى، قال: "وجمعتُ فيه بين الترتيب والتحقيق لفهم المعاني فلا مندوحة لأحدهما عن الثاني، فصنّفتُه وأتيتُ فيه بترتيب لطيف عجيب يطلع الناظر في أول وهلة على جميع مقاصد هذا العلم، ويُفيد الاحتواء على جميع مسارح النظر فيه، فكل علم لا يستولي الطالب في ابتداء نظره على مجامعه ولا مبانيه فلا مطمع له في الظَّفر بأسراره ومباغيه"[1].

وتجدر الإشارة إلى أن كتب هذا الصنف ليست لها نفس المكانة المعرفية والمنهجية، لذلك ينبغي اختيار أجودها. من بين معايير الجودة وضوح العبارات وسلاسة الألفاظ، وما كان منها أصلياً مبتكراً أفضل مما كان شروحاً موضوعة على المختصرات، وما كان منها متضمناً للأدلة الشرعية أولى مما عري عنها، والكتب التي تورد اجتهادات المذاهب مقدّمة على متَّحدة المذهب...

الصِّنف الثاني: كتب تهتم بالجانب المنهجي في تقرير أحكام الفقه، حيث تُعلم طريقة اقتباس الأحكام من النصوص الشرعية؛ يدخل في ذلك كتب تفسير آيات الأحكام وكتب شرح أحاديث الأحكام، ويمكن أن نسميها كتب الفقه النصي، على اعتبار أنه مستقى من النصوص، أو كتب الفقه التأصيلي، لأنها تستمده من الأصول الشرعية. خاصية كتب هذا الصنف أنها لا تعتني بتجميع الفروع الفقهية ولا بتنظيمها، كما هو الحال في الصنف السابق، بل تتبع الآيات والأحاديث في ترتيبها الخاص، وتستنبط منها الأحكام العملية، وتفرّع الفروع بقدر ما يسمح به سياق

١. الغزالي، أبو حامد. المستصفى من علم الأصول، تحقيق محمد سليمان الأشقر، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧م، ج١، ص٣٤.

النصوص المشروحة، يندرج في هذا الصنف أيضاً كتب لم تعتن بتفسير آيات الأحكام وأحاديثها أصالة، ولكنها لكثرة إيرادها للنصوص وبيانها لطرق استثمارها في استخراج الأحكام الشرعية، ولإعْمالِها لقواعد الأصول بكثرة، فإنه بوسعنا ضمها إليه بطريق التوسُّع والتغليب. يشمل هذا الصنف إذن كتب تفسير آيات الأحكام، وكتب شرح أحاديث الأحكام، وكتب الخلاف العالي، والكتب التي تخرج الفروع على الأصول.

محلّ الإفادة من هذا الصنف في تقرير برنامج الفقه يكون -في نظري المتواضع- في المرحلة الدراسية التي تلي السابقة، حيث يكون طالب الفقه في مرتبة متوسطة اطَّلع قبلها على الفروع الكثيرة وتمرّس بفهمها وحفظها، وعلم الكثير من مستنداتها الشرعية، فحصل له من ذلك زاد معرفي لا بأس به من النصوص والأحكام، غير أنه كان ينطلق من معرفة الحكم ابتداءً ليصل إلى معرفة دليله الشرعي انتهاءً، وبين هذا وذاك يتعرّف على القائل وعلى طريقته في تقرير الحكم وعلى الاصطلاحات... ولكنه لم يُمارس بعد كيفية تحليل النص الشرعي وإضافته إلى غيره وتطبيق القواعد الأصولية عليه، واستنباط الحكم منه، فينتقل في هذه المرحلة المتوسطة -وهي السنة الثالثة من دراسته الجامعية، أو الثالثة والرابعة معاً- إلى التدرّب بنفسه على هذه المنازل من الاشتغال الفقهي أي التحليل والاستنباط وما في معناهما.

الكتب الجيدة في هذا الصنف كثيرة، قال الإمام الذهبي (توفي ٧٤٨هـ) في معرض ترجمته لابن حزم الأندلسي: "قال الشيخ عزّ الدين بن عبد السلام، وكان أحد المجتهدين: ما رأيتُ في كتب الإسلام في العلم مثل "المحلّى" لابن حزم وكتاب "المغني" للشيخ موفق الدين، قلتُ: لقد صدق الشيخ عز الدين، وثالثهما "السنن الكبرى" للبيهقي، ورابعها "التمهيد" لابن عبد البر، فمن حصّل هذه

الدواوين كان من أذكياء المفتين، ومن أدمن المطالعة فيها فهو العالم حقّاً"[1].

الصنف الثالث: كتب تهتم بالنوازل الفقهية وتعالج القضايا التي تحُلّ بالمجتمع، أي تعتني أكثر بنتائج علم الفقه، أي بتنزيل أحكامه على محلّها، فأبرز ملامح هذا الصنف هو الجانب التطبيقي للفقه وثمرته العملية. يمكن أن نطلق على هذا الصنف اصطلاح الفقه الاجتماعي، إذ إنه أكثر ارتباطاً بحوادث المجتمع ووقائعه، فمنطلقه وأساسه هو رصد الواقعة التي نزلت بأحد الناس أو بجماعة أو عمّت المجتمع كله، ثم تكييفها بمنطق الشرع، والحقيقة التي لاشك فيها أن الفقه ما لم يكن على هذه الصفة، وما لم تبرز جوانبه العملية وقيمته في الإنجاز، يبقى قليل الفائدة وضعيف التأثير، بل متنكباً لطريقه الصحيح ومقاصده الأساسية. أرى – والله أعلم- أن التدريس ببرنامج مختار من كتب هذا الصنف، يصلح للطلبة المتقدمين في دراساتهم، أي في السلك العالي، إذ إن الاشتغال بهذا النوع من الفقه يستلزم حصول المرتبتين السابقتين، أي التوسع في الكم المعرفي، والتمكّن من المنهج الفقهي في تفسير النصوص واستنباط الأحكام منها.

إن النظر في القضايا الحادثة يقتضي أولاً تصوراً جيداً للمسألة، وقدرة فائقة على رصد الظاهرة الجديدة وتحليلها، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ثم ربط علاقة ذهنية بين النازلة (أي الواقع) والنص الشرعي المناسب لها بصورة مباشرة أو بطريق المفهوم أو الإشارة أو القياس والمشابهة...، ثم استثمار القواعد الأصولية في تحليل النص واستخراج الحكم منه إن وجد أو الاجتهاد انطلاقاً من المصالح المرسلة ومن عمومات النصوص والمقاصد العامة للشريعة، وأثناء ذلك يستحضر الفقيه مخزونه المعرفي في توجيه الفهم وفي الاستفادة من المجتهدين الآخرين واستقراء اجتهاداتهم وأقوالهم.

---

١. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد. سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م، ج١٨، ص١٩٣.

إذا أخذنا بعين الاعتبار، أن الظواهر الاجتماعية المعاصرة والحوادث الراهنة، من التعقيد والخفاء بمكان، فإن طالب الفقه قبل أن يصل إلى التفقه ببرنامج الصنف الثالث، ينبغي أن يتمكن قبل ذلك من أساليب البحث الاجتماعي وطرق الرصد والإحصاء والتحليل والتفسير، إضافة إلى اشتغاله بضبط المعرفة الفقهية ومنهجها.

كتب النوازل كثيرة وزاخرة بالقضايا التي يمكن أن تتخذ نماذج للدراسة والبحث، على أن فيها فائدة معاصرة كي لا تبقى الدراسة تاريخية محضة، كما ينبغي الاعتماد على الاجتهادات الجماعية الصادرة عن المجامع الفقهية، وكذا الدراسات المعاصرة، خصوصاً تلك التي تتميز بالتحقيق والدقة العلمية.

ويلزم التذكير أيضاً، أن الكتب المصنّفة في سلك الفقه التطبيقي أو العملي، ككتب التوثيق، وفقه العمليات (الاجتهادات القضائية)، أو كتب الفرائض والحساب وكتب فقه القضاء... يَنبغي الاستفادة منها بقدر الفائدة والحاجة، حيث يُستبعد أثناء اختيار البرنامج ما قلَّت فائدته أو انعدمت في الوقت المعاصر، ويُبقى على ما يُلبي مطالب الإنجاز المعاصر، إن فقه التوثيق مثلاً مرتبط باللغة وبفنون الكتابة وبالشروط الفقهية، لذلك يمكن الاكتفاء منه في التدريس بالقواعد الشرعية والشروط المعتبرة في ذلك، أما التعابير والكتابة والأشكال... فما استجد منها في الحاضر يُغني عن الالتفات إلى الماضي، لأن التدريس هنا يعتني بالتكوين العملي وليس بالجوانب التاريخية التي قد يكون لها محلّ آخر في غير درس الفقه.

ما قررناه في شأن فقه الوثائق يقال في تدريس أحكام القضاء أي يكتفى منها بأصوله وأمهات أحكامه، أما الترتيبات الإدارية والإجراءات التنظيمية، فقد شهدت تطوراً ملحوظاً عما كانت عليه سابقاً، وأصبح لها مواد مستقلة تدرس في القانون الوضعي كالمساطر المدنية والجنائية التي يُمكن الاستفادة منها؛ وكذا في تدريس العمليات الحسابية عند تناول مسائل الميراث والوصايا، يُستحسن التركيز على حصول الفائدة العملية وهي الضبط العلمي والتطبيق العملي، وهذا قد يتأتى

بأقل جهد إذا اعتمدنا الطرق الحسابية المعاصرة، والاصطلاحات المعلومة لكل المبتدئين في علم الحساب من الطلبة.

ب. تنظيم برنامج الفقه:

بعد اختيار أصناف الكتب التي تُستقى منها المادة العلمية الموجهة للطلبة، تأتي قضية تنظيم البرنامج الفقهي، والمقصود بالتنظيم هو وضع نظام للمباحث الفقهية من ناحية تقديمها وتأخيرها في الدراسة، ومن ناحية نسب الاهتمام بها. لا يسمى ما ذكرنا نظاماً إلا إذا كان مؤسساً على بعض القواعد النظرية أو العملية، أما إذا كان برنامج الفقه مجرّد اختيارات غير واعية، أو تتبّعاً حرفياً لطريقة بعض المؤلفات، فإنه لا يكون أهلاً أن يسمى نظاماً.

إن تنظيم البرنامج، هو محاولة للجواب عن السؤال الآتي:

كيف يمكن تنظيم المادة العلمية المدرَّسة تنظيماً وظيفياً ونفسياً/سيكولوجياً، يُحقِّقُ تدرّجاً متماسكاً في التعليم، ويُوازن بين المنطق العلمي للمادة وبين ما نرجو تحقيقه من تعلمها؟

هذا السؤال يلفت انتباهنا إلى أن تنظيم أي مادة علمية وتهييئها لتصبح مَعْرِفَةً متَعَلَّمَة في سياق التدريس، يخضع لمعيارين مختلفين:

الأول: المنطق العلمي للمادة نفسها، أي طريقة عرض المباحث وترتيبها والتماسك بينها... ويسمى المعيار المعرفي، لأنه معيار يركّز على الجانب المعرفي للمادة وينظم البرنامج على أساسه.

الثاني: حاجات المتعلم واستعداداته وما يُرجى منه بعد تعلم تلك المادة، ويسمى المعيار السيكولوجي أي النفسي، لأنه معيار يركّز على تحليل نفسية المتعلم وإمكاناته العقلية.

قد يتوافق المعيار السيكولوجي مع المعيار المعرفي المتعلق بمنطق المادة

وتنظيمها لدى أهل الاختصاص، وقد يحصل الاختلاف بينهما، فيقتضي ذلك تأليفاً بينهما أو تغليباً لأحدهما في تنظيم البرنامج[1].

لا يزال أثر التنظيم الموروث مستمراً في الكثير من مؤسسات التعليم الأصيل وفي المعاهد الشرعية العتيقة ببعض الدول الإسلامية، حيث يكون البدء في تلقي الفقه بالعبادات فالمعاملات المالية ثم فقه الأسرة وبعدها الجنايات وهكذا، حسب ورودها في المؤلفات الفقهية.

إن إغفال المعيار السيكولوجي تماماً عند تنظيم البرنامج الفقهي، لاشك يفضي إلى خلل في التدريس، وهو في حق المبتدئ والصغير أظهر، لأنه في بداية النمو العقلي وتفتق الذهن، فيحتاج رعاية خاصة وتكييفاً للبرنامج وفق حالته، أما في حق الطالب الجامعي، فالضرر أقل، لأنه يكون قد وصل إلى مرحلة من النمو الذهني تؤهله لطلب المعرفة بذاته؛ ومهما يكن الأمر، فإن تنظيم البرنامج الدراسي وفق المعيارين معاً، أفضل من التركيز على معيار واحد، سواء في التدريس الجامعي أو ما قبله.

أولاً: بعض الاعتبارات المعرفية:

ليس من ضرورات التدريس الفقهي، أن يتبع التعليم نفس النظام والترتيب الذي اتبعه التأليف، ينبغي إعادة تنظيم الأبواب الفقهية بطريقة عصرية، تعكس الصورة العامة للفقه، وتُظهر ارتباطه بباقي العلوم الشرعية، والداعي إلى إعادة التنظيم هو أولاً تحقيق الوحدة بين العلوم الشرعية، حيث ينبغي أن يعلم الطالب منذ بدايات اشتغاله بالفقه الترابط العضوي والمنهجي بين وحدات العلم الشرعي،

---

١. انظر: أحبدو، ميلود. "مقومات المنهاج التعليمي: نحو تصور نسقي لمناهج تعليم قواعد اللغة"، مجلة التدريس (مجلة مغربية لعلوم التربية)، عدد٧ (سنة ١٩٨٤م)، ص٥٤. وانظر اللقاني، المنهج، مرجع سابق، ص١٦٠.

فيدرك الأساس المنطقي الذي تم على أساسه تصْنيف العلوم، فإنه ما لم يُحسِن الوصلَ بين العلوم يبقى تعامله معها محكوماً بالتجزيء والانفصال.

يقترح جمال الدين عطية تنظيماً منطقياً لعلوم الشرع، يحافظ على حقيقة الترابط بينها والتدرّج من العموم إلى الخصوص، ففي المركز توجد العقيدة لأنها الأساس والمنشأ لكل العلوم، ينبثق عنها القيم الأخلاقية، فالنظرية العامة للشريعة التي تحكم جميع فروع الشريعة، تليها القواعد والنظريات المشتركة التي يشترك أكثر من باب من أبواب الفقه في الاستمداد منها والرجوع إليها، وهي على مستويين، مستوى تشترك فيه عدة أبواب من أقسام فقهية مختلفة كالعبادات والمعاملات والجزاء مثلا، ومستوى تشترك فيه عدة أبواب من نفس القسم الفقهي، فهي بمثابة النظرية العامة لهذا القسم بالذات الذي تنطبق عليه، ثم تستقل بعد ذلك أبواب الفقه، ويختص كل منها بنظريته العامة التي تحكم جزئياته، والخاصة به دون سواه من الأبواب[1].

إن الباعث على تقسيمات جديدة للفقه هو اتساع المادة الفقهية، وكذلك ضرورات الدراسات المقارنة ين المذاهب الفقهية، وبينها وبين القوانين الوضعية.

يمكن تقسيم الأحكام الشرعية تبعاً لموضوعاتها، وقد حصرها بعضهم في اثني عشر قسماً هي:

١. قسم العبادات.

---

١. عطية، جمال الدين. نحو تفعيل مقاصد الشريعة، دمشق: دار الفكر، والأردن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ٢٠٠٣م، ص٢٢١-٢٢٢.
ويقصد عطية بالنظرية العامة للشريعة ذلك التصور العام الذي يوضّح الخطوط العريضة للشريعة الإسلامية كنظام قانوني وحقوقي، وهي بهذا الاعتبار شاملة لأصول الفقه. انظر كتابه النظرية العامة للشريعة الإسلامية، مطبعة المدينة، ١٩٨٨م، ص٧.

٢. قسم الحلال والحرام والآداب.

٣. فقه الأسرة.

٤. المعاملات المالية.

٥. قسم الجزاء.

٦. القضاء والإجراءات المدنية والإثباتات.

٧. المالية العامة.

٨. الاقتصاد.

٩. القسم الإداري.

١٠. القسم الدستوري.

١١. القسم الدولي العام.

١٢. القسم الدولي الخاص.

في حين اتبع بعضهم تقسيمات أكثر تفريعاً لمواجهة العلوم المستحدثة مثل قانون العمل والقانون البحري وقانون التأمينات.[١]

من الاعتبارات المعرفية في تنظيم البرنامج الدراسي، مراعاة ما تكثر فائدته من أحكام الفقه، فيتم التركيز عليه، وكذا ما يكون كثير الوقوع ويمس فئات عريضة من المجتمع، أما ما يكون قليل الفائدة العلمية أو العملية، أو ما يكون نادر الوقوع، فحقُّه أن يؤخّر في البرنامج، ولا يرصد له من الوقت والجهد إلا بقدره.

ثانياً: بعض الاعتبارات السيكولوجية:

البرنامج الفقهي الذي أشرت إليه خلال الحديث عن الأنواع الثلاثة

١. المرجع السابق، ص١٨٦-١٨٨.

للمصنفات الفقهية يخضع لتراتبية ونوع من الترقي في المستوى الدراسي، وكذا في التمكن من المنهج الفقهي، وهذا التنظيم تابع لتراتبية المنازل العقلية، لذلك لا يصح تقديم البرنامج الاجتماعي في السنوات الأولى للطلب، لأن ملكات الطلبة وقدراتهم العقلية تكون غير مستوية بعد وغير مكتملة للخوض فيه، كما لا يصح تأخير البرنامج المعرفي إلى سنوات التخرج الجامعي، لأنه لا يخدم الملكات العقلية العليا التي يُفترض حُصولها لدى الطالب مع نهاية دراسته الجامعية؛ وأيضاً لا يصح الاقتصار على البرنامج المعرفي طول سنوات التمدرس، لأنه لا ينتهض بكل المراتب العقلية، فتظهر تبعاً لذلك آثار النقص في إنتاجات الطلبة واشتغالاتهم الفقهية.

تلك الإشارات في تنظيم البرنامج الجامعي للفقه وفي تراتبيته، أمْلتها اعتبارات سيكولوجية، حيث تم النظر إلى التكوين العقلي للطالب وإلى كيفية نمو مداركه، ومَنْ مِنَ المراتب العقلية يتقدّم، ومن منها يتأخر... وعلى أساس الإجابات وخلاصات الدراسة النفسية يكون تنظيم البرنامج الدراسي.

إن التقسيمات الفقهية المذكورة، تحتاج ترتيباً بينها في سياق التدريس، فمثلاً إذا نظرنا إلى قسمي العبادات والمعاملات من زاوية نظر سيكولوجية، فإننا سنقدّم العبادات في البرنامج، لأنها كثيرة الارتباط بالأثر، وأكثر أحكامها مفصَّلة في نصوص الشريعة، ونؤخر المعاملات المالية لأن أكثر أحكامها اجتهادية ومستجداتها كثيرة، ولأجل ذلك احتاجت استعداداً عقلياً خاصاً.

الترتيب الوارد في هذا المثال، يهتم بأحوال الطالب واستعداداته الذهنية، بغض النظر عن الترتيب المعرفي للفقه كما تواضعت عليه المؤلفات.

منهج مقترح
لتدريس الفتاوى والنوازل الفقهية
في مرحلة الماجستير

إعداد

د. فيصل بن سعيد بالعمش❖

❖ أستاذ مشارك في الفقه المقارن بقسم الدراسات
الإسلامية بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة

مقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد...

فقد اطلعت على إعلان مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض بخصوص عزمه على عقد ندوة كبرى بعنوان: (تدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية)، وحيث إنني قد درّستُ مادة (الفتاوى والنوازل الفقهية) لطلاب مرحلة الماجستير بقسم الدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة، وأفدت من هذه التجربة كثيراً، رأيت أن أشارك زملائي في هذه الندوة بعرض منهج مقترح لتدريس الفتاوى والنوازل الفقهية في مرحلة الماجستير.

وقد فضّلتُ أن تقتصر الدراسة في مرحلة الماجستير على التأصيل لدراسة النوازل مع العناية بالتطبيق على الأصول، ثم العناية كذلك بعرض بعض النوازل وما أعدّ فيها من بحوث وقرارات مجمعية، فتكون مرحلة تدريبية للطالب، وأرى ألا يقوم الطالب بدراسة نازلة جديدة لم يسبق البحث فيها، وأن يقتصر ذلك على مرحلة الدكتوراه، وعلى ذلك بنيت هذه الدراسة.

وفي ظني أن قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبدالعزيز قد أحسن بربط دراسة النوازل الفقهية في مرحلة الماجستير بالفتاوى، فالنوازل من حيث التأصيل تعتمد اعتماداً كلياً على أحكام الفتوى، لأن محصلة القول في النازلة عبارة عن فتوى، ولذا يمكن اعتبار دراسة النوازل فرع عن أحكام الفتوى.

ثم إنني لاحظت عند تدريسي للمادة تداخلها مع عدد من المواد الأخرى، فهي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمادة أصول الفقه، وبمادة تخريج الفروع على الأصول، وليس

من المناسب أن يكرر الأستاذ في هذه المادة ما يقال في تلك المواد، لذلك لابد من فصلٍ دقيق بينها، بحيث تكون مكمّلة لبعضها، وتحقق الفائدة المرجوة دون تكرار.

بل إن جزئيات هذه المادة لا تنفك عن بعضها، فلا يمكن الحديث عن تغير الفتوى بمنأى عن منهج التيسير، ولا يمكن مناقشة منهج التيسير في الفتوى بعيداً عن الحديث عن الفتاوى الشاذة، وهكذا تتداخل الموضوعات، ويتطلب ذلك من أستاذ المادة حنكة ومهارة في ضبط المحاضرات والتركيز في موضوعها مع ما يرتبط به من غيره دون استطراد.

وقد هدفت من هذا العمل إلى أمرين:

١- وضع منهج واضح مفصل مع المراجع اللازمة، بحيث يكون دليلاً مرشداً لأي أستاذ يتولى تدريس المادة، ويمكن أن يزيد كل أستاذ تطوير هذا المنهج حتى نصل إلى أفضل منهج ممكن.

٢- عرض التجربة التي خُضتها في تدريس المادة لزملاء التخصص والإفادة من آرائهم وملاحظاتهم لتطوير مادتي في المستقبل.

وستكون خطة البحث على النحو التالي:

- مقدمة.
- تمهيد: التعريف بالمادة:
  - توصيف المادة
  - أهداف المادة.
  - منهج التدريس.
  - الوسائل المساعدة.
- محاضرات المادة: وتم توزيع المنهج المقترح على ١٤ محاضرة، بواقع محاضرة

لكل أسبوع في الفصل الدراسي، مدة كل محاضرة ٣ ساعات.

- التكاليف المقترحة على الطلاب: وسأعرض تحت هذا العنوان مجموعة متنوعة من التكاليف التي يمكن أن يسندها الأستاذ إلى الطلاب أثناء دراسة هذه المادة مما يزيد من تحقيق الهدف من دراستها، لا سيما ومرحلة الماجستير مرحلة بحث واستنباط لا مرحلة تلقٍ مجرد.

سائلاً المولى عز وجل أن يوفقني لعرض هذا المنهج بالصورة التي تحقق نفعاً بإذن الله تعالى، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأتوجه بالشكر الجزيل للإخوة الكرام في مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية على جهودهم المشكورة في هذا المجال، وندواتهم المتكررة، والبحوث القيمة التي أخرجها المركز من خلال برامجه المختلفة والتي كان لها أثر بالغ في تدريس القضايا المعاصرة في الجامعات، وقد أفدت منها كثيراً، فأسأل الله أن يجزيهم عنا خير الجزاء.

تمهيد
التعريف بالمادة

المحاضرة الأولى:

(تخصص المحاضرة الأولى لتعريف الطلاب بالمادة)

توصيف المادة:

يُعنَى هذا المقرر بالدراسة التأصيلية لأبرز المسائل المتعلقة بالفتوى والنوازل في الفقه، كمسألة تغير الفتوى ومناهج الفتوى والفتوى الجماعية وغير ذلك، مع العناية بالجانب التطبيقي وضرب الأمثلة وبذل النماذج التي ترسخ المفاهيم في أذهان الطلاب، من خلال محاضرات حوارية نقدية يشترك فيها الأستاذ والطالب مما يسهم في تنمية الملكة الفقهية لدى الطلاب.

ويتوجّه هذا المقرر نحو الإفادة الشاملة من كل ما كتب حول موضوعات المادة، بحيث يوجَّه الطالب نحو توسيع دائرة الاطلاع، مع التركيز على المسائل المهمة في كل باب.

أهداف المادة:

(١) تعرّف الطالب على آداب وشروط وصفات المفتي.

(٢) الدراسة التأصيلية لأبرز المسائل المؤثرة في الفتوى، مع التمثيل والتطبيق.

(٣) تدريب الطالب على القراءة الواسعة والاطلاع على المصادر المختلفة وتلخيص ما فيها من أفكار وتوجهات.

(٤) إبراز أهمية الاجتهاد الجماعي، وضرورة قصر الإفتاء في المسائل التي تهم عامة

المسلمين على مؤسسات الفتوى الجماعية، مع التعريف بهذه المؤسسات تعريفاً شاملاً.

(٥) تعرّف الطالب على أبرز المؤثرات في ساحة الفتوى لا سيما ما يتعلق بالفتوى عبر وسائل الإعلام الحديثة، وإيجابياتها وسلبياتها.

(٦) تعرّف الطالب على طريقة استنباط الحكم الشرعي للنوازل المستجدة.

(٧) تعرف الطالب على أبرز القرارات الصادرة عن مؤسسات الاجتهاد الجماعي في النوازل المعاصرة.

منهج التدريس:

إن مرحلة الماجستير بلا شك لا ينبغي أن يكون التدريس فيها كمرحلة البكالوريوس، بل لابد فيها من الاعتماد بصورة جلية وواضحة على المناقشة والحوار داخل قاعة الدرس، ويكون أستاذ المادة كمدير للحوار، وهذا يستلزم مشاركة جميع الطلاب في التحضير لكل محاضرة، أما التلقين المباشر فلا يتناسب إطلاقاً مع هذه المرحلة.

يقول الدكتور أكرم ضياء العمري: (ينبغي أن تكون محاضرات الدراسات العليا بمثابة نقاش، وتوجيهه إلى حل مشكلاته بقراءة كتاب معين لإكمال نقص الطالب وسد الثغرات في ثقافته)[١].

ولهذا فإن وضع منهج واضح للمحاضرات، ومعرفة الطالب به، مع تحديد قائمة بالمراجع المقترحة لكل محاضرة يمكّن الطالب من مشاركة أستاذه في التحضير للمحاضرة[٢]، والحضور لمناقشة ما قرأ مع زملائه، ويكون الأستاذ هو

(١) مناهج البحث وتحقيق التراث، للدكتور أكرم ضياء العمري، ص١٤. [المدينة المنورة: مكتبة دار العلوم، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ].

(٢) مع ملاحظة أن بعض هذه المراجع قد يتكرر في أكثر من محاضرة لتغطيته لأكثر من موضوع، خصوصاً الكتب المتخصصة في التأصيل لموضوع الفتاوى والنوازل.

من يدير دفة الحوار ويوجهه لمناقشة الجزئيات المهمة.

ومن ثم فلا يمكن في محاضرات الدراسات العليا مناقشة كل الجزئيات، بل لابد من الأخذ بأسلوب الاستعراض السريع لمحتوى الموضوع، ثم التركيز على ما ينبغي التركيز عليه من جزئياته، مع العناية الفائقة بالتطبيق وعرض النماذج العملية لكل موضوع من موضوعات المادة، إذ بالمثال يتضح المقال. ثم بعد ذلك يحيل الأستاذ طلابه لقراءة كتاب معين، أو أجزاء من كتاب أو عدة كتب لتكميل النقص أو سد خلل، كما يمكن أن يكلفهم ببعض التكاليف التي تؤدي هذا الدور.

المراجع:

لا يمكن لمن يقوم بتدريس هذه المادة أن يحصر مراجعها في كتب بعينها، فكل محاضرة لها مراجع عديدة، ما بين رسائل علمية وكتب مطبوعة وبحوث محكمة ومؤتمرات وندوات.

ومن المهم بمكان أن يُعْنَى أستاذ المادة وطلابه بالاطلاع على أكبر قدر ممكن من هذه البحوث والدراسات، لتأتي دراستهم شاملة لأكبر قدر من الأفكار والرؤى في موضوع الدراسة.

الوسائل المساعدة:

إن مما لا شك فيه أن استخدام الوسائل الحديثة في التعليم له أثر بالغ في زيادة استيعاب الطالب، والاستثمار الأمثل لوقت المحاضرة، ولا ينبغي أن تكون الدراسات الشرعية بمنأى عن هذه الوسائل والتقنيات، ومن هذه الوسائل:

- استخدام العروض الحاسوبية (البوربوينت وغيره) في عرض المحاضرات، لأن في هذا أثراً بالغاً في ترتيب الأفكار وتركيز النقاش وحضور الأذهان.
- استخدام مقاطع الصوت والصورة في عرض بعض الفتاوى التي ظهرت في الفضائيات، خصوصاً في بعض المحاضرات التي تستلزم ذلك كما هو الحال عند

الحديث عن الفتاوى الشاذة، وفتاوى الفضائيات. إذ إن عرض الفتوى مباشرة أفضل بكثير من نقل فحواها ومفادها.

- توزيع خطة المنهج والتكاليف على الطلاب من أول محاضرة، وهذا بلا شك يعطي الطلاب دفعة قوية من أول محاضرة، ويشعرهم بأن أستاذ المادة يولي عناية فائقة بمادته، وأنه لا مجال للتهاون والتكاسل، فيحرص الجميع من البداية على بذل الجهد والمشاركة، كما أن ذلك يمكنهم من التحضير المبكر للمحاضرات وتوفير المراجع اللازمة.
- استخدام الموسوعات الفقهية الإلكترونية وعلى رأسها برنامج جامع الفقه الإسلامي لشركة حرف، فهذا البرنامج ييسر للأستاذ وطلابه الوقوف على أقوال أهل العلم في أي مسألة بصورة سريعة من خلال استخدام ميزة البحث الموضوعي فيه، ولا شك أن هذا سيكون له اثر بالغ في إثراء المحاضرات وتوثيق المعلومات[1].

(١) وقد جربت كل هذه الوسائل في محاضراتي فوجدت لها أثراً كبيراً في تحقيق الفائدة للأستاذ وللطلاب.

محاضرات المادة[1]

المحاضرة الثانية: الفتاوى: تعريفها وأهميتها.

المحاضرة الثالثة: تغير الفتوى وموجباته، مع الأمثلة من القديم والحديث.

المحاضرة الرابعة: فقه التيسير وفقه الأقليات دراسة تأصيلية تطبيقية على مناهج بعض المعاصرين.

المحاضرة الخامسة: دراسة نقدية (فقهاً وواقعاً): لقرار المجلس الأوروبي للإفتاء بشأن حكم شراء المنازل بقرض بنكي ربوي للمسلمين في غير بلاد الإسلام.

المحاضرة السادسة: الفتاوى الشاذة: دراسة تأصيلية تطبيقية على بعض الفتاوى.

المحاضرة السابعة: مدخل لمنهجية دراسة النوازل الفقهية.

المحاضرة الثامنة: الفتوى الجماعية، أصولها ومصادرها.

المحاضرة التاسعة: مناقشة مسألة التورق المنظم كنموذج للفتوى الجماعية.

المحاضرة العاشرة: فتاوى الفضائيات.

المحاضرة الحادية عشرة: مناقشة مسألة الاختلاط بين الجنسين كنموذج تطبيقي لعدد من قواعد الفتوى.

المحاضرة الثانية عشرة والثالثة عشرة: استعراض لبعض قرارات المجامع الفقهية في عدد من النوازل.

المحاضرة الرابعة عشرة: استعراض ميثاق الفتوى الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي بمكة المكرمة.

---

(١) تمّ تخصيص المحاضرة الأولى في الأسبوع الأول للتعريف بالمادة.

المحاضرة الثانية
الفتاوى: تعريفها وأهميتها

أولاً: الهدف من المحاضرة:

هذه المحاضرة عبارة عن مقدمة للمادة، وليس الهدف منها توضيح الأحكام الفقهية التفصيلية المتعلقة بالفتوى، إذ إن هذا من المباحث الأصولية التي مرت على الطالب عند دراسته لمادة الأصول سواء في مرحلة البكالوريوس أو الماجستير.

وإنما الغرض منها أقرب إلى العرض السريع الموجز لعناصر الجانب التأصيلي كمراجعة للمادة ومدخل لما يلي منها، ومن ثم انتقاء بعض العناصر المهمة ومناقشتها مع الطلاب.

ثانياً: عناصر المحاضرة:

- تعريف الفتوى والفرق بينها وبين القضاء والفقه.
- حكم الفتوى وأهميتها.
- من صور تورّع السلف في الفتوى. (وهو مبحث سلوكي مهم لطالب العلم في هذه المرحلة)

- أركان الفتوى:

- المفتي:
  - شروطه، مع التركيز على شرط الاجتهاد وضابطه، وحكم فتوى المقلد.
  - صفاته.
  - آدابه.

- المستفتي وأحكامه.
- واقعة الفتوى.
- الحكم الكلي.
- صيغة الفتوى

- ارتباط الفتوى بالأدلة الأصولية (دون الخوض في الأدلة الأصولية لأنها تدرس ضمن مادة الأصول).

ثالثاً: مراجع المحاضرة:

(١) من كتب التراث الإسلامي:

- «إعلام الموقعين عن رب العالمين»، لابن القيم. وهو مطبوع طبعات عديدة، ويعد من أهم الكتب في هذا المجال، ولا أرى بداً من إلزام الطالب باستعراض الكتاب ومعرفة محتواه، وقراءة بعض موضوعاته.
- «صفة الفتوى والمفتي والمستفتي»، لأحمد بن حمدان الحراني الحنبلي، مطبوع بتحقيق الشيخ الألباني، نشره المكتب الإسلامي في بيروت عام ١٣٩٧هـ.
- «أدب المفتي والمستفتي»، لابن الصلاح، مطبوع بتحقيق موفق بن عبدالله، نشرته دار عالم الكتب عام ١٤٠٧هـ.
- «آداب الفتوى والمفتي والمستفتي»، للنووي، نشرته دار البشائر الإسلامية عام ١٤١١هـ بعناية بسام الجابي.
- «أدب الفتيا» للسيوطي، طبعته رئاسة ديوان الوقف السني بالعراق عام ١٤٢٥هـ، بتحقيق أ.د. محي هلال السرحان.
- «تعظيم الفتيا» لابن الجوزي، نشرته مكتبة التوحيد في البحرين بتحقيق مشهور آل سلمان عام ١٤٣٢هـ.

وغير ذلك من كتب السلف رحمهم الله، وهي كثيرة اكتفيت بذكر أبرزها.

(٢) كتب معاصرة متخصصة في الفتوى:

- «الفتوى في الشريعة الإسلامية: مقدماتها، آدابها، إعداد الحكم الكلي لها، وقائعها، تنزيل الحكم على وقائعها، أصولها، إصدارها، آثارها»، للشيخ عبدالله بن محمد آل خنين. نشرته مكتبة العبيكان عام ١٤٢٩هـ في مجلدين يتضمنان قرابة الألف صفحة.
- «الفتوى في الإسلام: أهميتها، ضوابطها، آثارها»، للدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الدرعان. نشرته مكتبة التوبة بالرياض عام ١٤٢٩هـ في مجلد يتضمن ٦٨١ صفحة.
- «الفتيا المعاصرة: دراسة تأصيلية تطبيقية في ضوء السياسة الشرعية»، للدكتور خالد بن عبدالله المزيني. نشرته دار ابن الجوزي عام ١٤٣٠هـ في مجلد يتضمن ٩٠٤ صفحات.
- «عولمة الفتوى: ما لها وما عليها»، للأستاذ الدكتور محمد عمر الحاجي، نشرته دار المكتبي بسوريا عام ١٤٣١هـ في مجلد يتضمن ٤٨٧ صفحة.
- «الفتوى ومناهج الإفتاء»، للدكتور محمد بن سليمان الأشقر، نشرته دار النفائس في عمان.
- «مباحث في أحكام الفتوى» لعامر بن سعيد الزيباري، نشرته دار ابن حزم في بيروت.
- «تاريخ الفتوى في الإسلام وأحكامها الشرعية»، للينة الحمصي، نشرته مؤسسة الإيمان في بيروت.
- «الفتوى بين الانضباط والتسيب»، للدكتور يوسف القرضاوي، نشره المكتب الإسلامي في كتيب يتضمن ١٣٦ صفحة.

(٣) من أبحاث المؤتمر العالمي للفتوى الذي نظمته رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة في شهر المحرم من عام ١٤٣٠هـ:

- «الفتوى خطرها وأهميتها» - أ.د. ناصر الميمان.
- «الفتوى وأهميتها» - أ.د.عبدالله الطيار.
- «الفتوى وأهميتها» - أ.د.عياض بن نامي السلمي.
- «الفتوى وأهميتها» - سماحة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله آل الشيخ.
- «الفتوى وأهميتها» - محمود سليمان شويات.
- «الفتوى وتأكيد الثوابت الشرعية» - حمزة أبو فارس.
- «الفتوى وتأكيد الثوابت الشرعية» - د.خالد المزيني.
- «الفتوى وتأكيد الثوابت الشرعية» - د.نصر فريد واصل.
- «حقيقة الفتوى وشروط المفتي» - د.عبدالله الجبرين.
- «الإفتاء حقيقته وآدابه ومراحله» - د.علي جمعة.

المحاضرة الثالثة
تغير الفتوى وموجباته، مع الأمثلة من القديم والحديث

أولاً: الهدف من المحاضرة:

أفرد ابن القيم في كتابه إعلام الموقعين فصلاً لهذا الموضوع، عنونه بـ(فصل في تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد)، ثم قال: (هذا فصلٌ عظيم النفع جداً، وقع بسبب الجهل به غلط عظيم على الشريعة)، ثم ذكر في هذا الفصل نماذج عديدة لتغير الفتوى.

ولا زال موضوع تغير الفتوى من أكثر الموضوعات أثراً في الساحة اليوم، ومن أكثرها تسبيباً للخلاف، فلا غنى عن إفراده في محاضرة مستقلة، والجمع فيها بين الجانب التأصيلي والجانب التطبيقي، بحيث يتعرف الطلاب على موجبات تغير الفتوى، وضوابط هذا التغير، مع بيان بعض التطبيقات العملية التي حكم فيها بتغير الفتوى ودراستها دراسة نقدية.

ثانياً: عناصر المحاضرة:

- الأدلة الشرعية على قاعدة تغير الفتوى.
- التكييف الأصولي لتغير الفتوى، وهل يعد نسخاً. (مثال: حد السرقة، سهم المؤلفة).
- بيان المجالات التي يقع فيها التغيير في الفتوى؟ ومناقشة الفرق بين المسائل القطعية والظنية، وما يدخله التغير منها. (مثال: دية المرأة، عقوبة الرجم).
- القول بتغير الفتوى وإشكالاته في واقع الناس اليوم.
- علاقة تغير الفتوى بتتبع الرخص.

- علاقة تغير الفتوى بتتبع شذوذات العلماء.
- موجبات تغير الفتوى: تغير المكان، تغير الزمان، تغير الحال، تغير العرف، تغير المعلومات، تغير حاجات الناس، تغير إمكانات الناس وقدراتهم، تغير الأوضاع السياسية والاجتماعية، تغير الرأي والفكر، عموم البلوى، سد الذرائع... إلخ. مع ضرورة ذكر نماذج لهذه الموجبات من الفتاوى القديمة والحديثة.

ثالثاً: مراجع المحاضرة:

(١) من كتب التراث الفقهي الإسلامي:

- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم (فصل في تغير الفتوى واختلافها بحسب تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد).

(٢) كتب مختصة بموضوع تغير الفتوى:

- موجبات تغير الفتوى في عصرنا، للدكتور يوسف القرضاوي (غلاف ٩٧ صفحة).
- البعد الزماني والمكاني وأثرهما في الفتوى، للدكتور يوسف بلمهدي، وأصله رسالة ماجستير، نشرته دار الشهاب في بيروت عام ١٤٢١هـ في ٣٣٢ صفحة.

(٣) من أبحاث المؤتمر العالمي للفتوى:

- «أسباب تغير الفتوى» - د. جبريل البصيلي (٥٦ صفحة).
- «تغير الفتوى أسبابه وضوابطه» د. أحمد الحداد (٣٢ صفحة).
- «تغير الفتوى مفهومه وضوابطه» - د. عبدالله الغطيمل (٦٠ صفحة).

(٣) من أبحاث ندوة منهج أصيل للقضايا المعاصرة التي عقدها مركز التميز

البحثي في فقه القضايا المعاصرة بجامعة الإمام:

- «تغيّر الفتوى» - د. وليد بن علي الحسين (٦٥ صفحة).
- «أثر العرف والعادة في دراسة النوازل الفقهية»-د. عبد العزيز المشعل (٥٤ صفحة).
- «أثر قاعدة تغير الفتوى بتغير الأزمان والأحوال»- د. أحمد الباكري (٥٨ صفحة).
- «تغير الفتوى بين الانضباط والفوضى» - د. طه جابر العلواني (٢٩ صفحة).

(٤) كتب اشتملت على فصل أو مبحث اختص بموضوع تغير الفتوى:

- الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية، للدكتور عابد السفياني (من ص٤٤٨ إلى ٥٤١).
- المدخل الفقهي العام، للدكتور مصطفى الزرقا.
- مجلة الأحكام العدلية.
- منهج البحث والفتوى في الفقه الإسلامي بين انضباط السابقين واضطراب المعاصرين - الأستاذان سيد سابق والقرضاوي نموذجاً، لمصطفى بشير الطرابلسي (غلاف ٥٣٥ صفحة).

المحاضرة الرابعة
فقه التيسير وفقه الأقليات
دراسة تأصيلية تطبيقية على مناهج بعض المعاصرين

أولاً: الهدف من المحاضرة:

إن منهج التيسير في الفتوى ظاهرة سببت ولا زالت الكثير من النقاش في أوساط المتخصصين في الفقه، وقد عرف بهذا المنهج بعض الفقهاء المعاصرين حتى غلب عليه. وإن كان الكل يتفق على قيام الشريعة على التيسير ورفع الحرج، إلا أن لذلك حدوداً وضوابط لا ينبغي تجاوزها، والإغراق في الأخذ بمبدأ التيسير أفضى إلى مصادمة بعض النصوص المحكمة.

من هنا كان لابد من دراسة تأصيلية تطبيقية لهذا المنهج، مع دراسة المنهج المقابل له وهو منهج التشديد، لتكون الدراسة عادلة متوازنة من كل جانب.

ثانياً: عناصر المحاضرة:

- المقصود بالتيسير وعلاقته بالرخصة في الشريعة.
- علاقة فقه الأقليات بفقه التيسير.
- النصوص الواردة في قيام الشريعة على اليسر ورفع الحرج وأقوال السلف في ذلك.
- قاعدة الضرورات تبيح المحظورات وضابط الضرورة.
- قاعدة الحاجة تنزل منزلة الضرورة، وهل هي قاعدة فقهية أم أصولية، وفائدة هذا التفريق، وما هو ضابط الحاجة.
- بين التيسير والتشديد (مع ذكر الأمثلة والتطبيقات على ذلك):

- مزالق التيسير: تقديم المقاصد على النصوص - تتبع الرخص - جعل الخلاف دليلاً - ترك المحكم واتباع المتشابه - التوسع في العمل بقاعدة الضرورة والحاجة وعموم البلوي والخطأ في تقديرها - تعقد المسائل وصعوبة تكييفها - العمل بمبدأ التلفيق - الجهل بالنصوص وعدم الاستقصاء في البحث.
- مزالق التشديد: التأثر بالبيئة - إلزام الناس بجانب الورع - الإغراق في القول بالاحتياط - التمسك بظواهر النصوص - التعصب للمذاهب والأشخاص - رد الفعل تجاه الفساد والانفتاح الزائد - عدم الاستقصاء ومعرفة النصوص.

• عرض لفتاوى مختارة مختصة بفقه الأقليات ونقدها.

ثالثاً: مراجع المحاضرة:

(١) دراسات في موضوع رفع الحرج والأخذ بالرخصة في الشريعة الإسلامية:

- «رفع الحرج في الشريعة الإسلامية» للدكتور يعقوب الباحسين.
- «رفع الحرج في الشريعة الإسلامية» للدكتور صالح بن حميد
- «رفع الحرج في الشريعة الإسلامية» للشيخ مناع القطان
- «رفع الحرج في الشريعة الإسلامية» لعدنان جمعة.
- «قواعد وضوابط التيسير في الشريعة» لعبدالرحمن العبداللطيف.
- «لا حرج، قضية التيسير في الإسلام» لجمال البنا.
- «نظرية الضرورة، حدودها وضابطها» لجميل مبارك.
- «الضرورة في الشريعة الإسلامية» لمحمود الزيني.
- «ضوابط المصلحة» لمحمد سعيد البوطي.

- «الرخص الفقهية» لمحمد الرحموني.
- «الرخص الشرعية» للدكتور عبدالكريم النملة.
- «الأخذ بالرخصة وحكمه» لمصطفى التارزي.
- « الأخذ بالرخصة وحكمه» لكمال الدين جعيط.

(٢) دراسات متخصصة في موضوع التيسير في الفتوى، واعتنت بذكر التطبيقات عليه:

- «التيسير في الفتوى، أسبابه وضوابطه» لعبدالرزاق بن عبدالله الكندي (أصله رسالة ماجستير)، نشرته مؤسسة الرسالة في مجلد عام ١٤٢٩هـ، يتضمن ٢٨٧ صفحة.
- «تيسير الفتوى، ضوابط وصور عملية» لعبدالستار عبدالجبار عباس، نشره ديوان الوقف السني بالعراق عام ١٤٢٩هـ، ويتضمن ٤٢٣ صفحة.
- «منهج التيسير المعاصر، دراسة تحليلية» لعبدالله بن إبراهيم الطويل (أصله رسالة ماجستير).
- «منهج البحث والفتوى في الفقه الإسلامي: بين انضباط السابقين واضطراب المعاصرين، الأستاذان سيد سابق والقرضاوي نموذجاً» لمصطفى بشير الطرابلسي، نشرته دار الفتح بالأردن عام ١٤٣٢هـ.

(٣) دراسات متخصصة في فقه الأقليات المسلمة:

- «صناعة الفتوى وفقه الأقليات» للشيخ عبدالله بن بيه، كبعته دار المنهاج عام ١٤٢٨هـ في مجلد يتضمن ٤٨٠ صفحة.
- «في فقه الأقليات المسلمة» للدكتور يوسف القرضاوي، طبعته دار الشروق عام ١٤٢٢هـ في غلاف يتضمن ٢٠٠ صفحة.

(٤) من أبحاث المؤتمر العالمي للفتوى:

- «الأقليات المسلمة وتغير الفتوى» - د.عبدالله الجبوري.
- «الأقليات المسلمة وتغير الفتوى» - سالم الشيخي.

المحاضرة الخامسة

دراسة نقدية (فقهاً وواقعاً) لقرار المجلس الأوروبي للإفتاء بشأن حكم شراء المنازل بقرض بنكي ربوي للمسلمين في غير بلاد الإسلام

أولاً: الهدف من المحاضرة:

يكمن الهدف في اختيار هذه القضية وتخصيص محاضرة كاملة لها في كونها تعد تطبيقاً نموذجياً لمسألة تغير الفتوى ومسألة فقه التيسير وفقه الأقليات، كما أنها تنطوي على وقفات عديدة مع الكثير من المسائل الأصولية المهمة للمفتي والفقيه.

إن الدراسة النظرية إذا ابتعدت عن التطبيقات تضعف ثمرتها، وإذا ما تم اختيار مسائل مناسبة لتطبيق الكثير من المسائل النظرية والأصولية عليها فإن هذا يرتقي بفهم طالب الدراسات العليا وينمي لديه ملكة النقد.

ثانياً: عناصر المحاضرة:

- استعراض نص فتوى المجلس الأوروبي للإفتاء بشأن حكم شراء المنازل بقرض بنكي ربوي للمسلمين في غير بلاد الإسلام.
- دراسة نقدية للفتوى تشمل المحاور التالية:
  - مناقشة تلائم الفتوى مع الواقع الحقيقي الذي بنيت عليه.
  - مناقشة توافق الفتوى مع الأسس الفقهية التي بنيت عليها.

  وتنطوي تحت كل محور نقاط عديدة.

ثالثاً: مراجع المحاضرة:

- نص لقرار المجلس الأوروبي للإفتاء بشأن حكم شراء المنازل بقرض بنكي ربوي للمسلمين في غير بلاد الإسلام.

- «وقفات هادئة مع فتوى إباحة القروض الربوية لتمويل شراء المساكن في المجتمعات الغربية» للدكتور صلاح الصاوي، وهو بحث منشور في عدد من المواقع الإلكترونية في ٩٤ صفحة، وقد ناقش الفتوى نقاشاً فقهياً وواقعياً فأفاد وأجاد.
- «المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث والمعاملات المالية للمسلمين في أوربا» للدكتور أحمد بلوافي. وهو بحث عرض في برنامج حوار الأربعاء الذي ينظمه مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز، ومنشور على الشبكة العنكبوتية في ٣٧ صفحة.
- «في فقه الأقليات المسلمة» للدكتور يوسف القرضاوي، طبعته دار الشروق عام ١٤٢٢هـ في غلاف يتضمن ٢٠٠ صفحة. [من ص ١٥٤ إلى ص ١٩١].
- أثرُ اختلافِ الدِّين والدَّار على عَقْد الربا دراسة فقهية تأصيلية تطبيقية، إعداد: د. صالح بن عبد العزيز الغليقة، الأستاذ المشارك بقسم الفقه بكلية الشريعة بالرياض (بحث ترقية ١٤٣٢هـ).
- «صناعة الفتوى وفقه الأقليات» للشيخ عبدالله بن بيه، طبعته دار المنهاج عام ١٤٢٨هـ في مجلد يتضمن ٤٨٠ صفحة. [من ص ٢٣٢ إلى ص ٢٣٨].

المحاضرة السادسة
الفتاوى الشاذة
دراسة تأصيلية تطبيقية على بعض الفتاوى

أولاً: الهدف من المحاضرة:

تهدف هذه المحاضرة إلى النظر في مصطلح شذوذ الفتوى، وما هو معيار هذا الشذوذ، وهل هو أمر نسبي يتغير بتغير الزمان والمكان، وما هي العناصر التي تعتبر بناء عليها الفتوى شاذة أو غير شاذة، لا سيما وقد كثر إطلاق الشذوذ على بعض الفتاوى من قبل بعض أهل العلم ثم صارت في يوم من الأيام الفتوى المعتمدة.

ثانياً: عناصر المحاضرة:

- ضابط القول الشاذ.
- تحذير السلف من زلة العالم.
- الفرق بين الشاذ عموماً والشاذ في المذهب.
- الفتاوى السابقة لعصرها، والتي تغير الحكم فيها بالشذوذ من عصر إلى عصر.
- أسباب شذوذ الفتوى.
- الموقف ممن يكثر الشذوذ في فتاواه.
- عرض لعدد من الفتاوى ومناقشة مدى صحة القول بشذوذها، مثل: فتوى ابن حزم بتولية المرأة للقضاء، فتوى ابن المسيب في التحليل بمجرد الدخول، الفتوى بمساواة المرأة للرجل في الدية، فتوى إباحة فوائد البنوك، فتوى جواز تولية المرأة الإمامة الكبرى.... إلخ.

ثالثاً: مراجع المحاضرة:

(١) كتب ودراسات مختصة بموضوع الفتاوى الشاذة:

- «القول الشاذ وأثره في الفتيا» للأستاذ الدكتور أحمد بن علي بن أحمد سير المباركي، طبعته دار العزة بالرياض في مجلد يتضمن ٢٠٤ صفحات.
- «الفتاوى الشاذة»، للدكتور يوسف القرضاوي، نشرته دار الشروق.

(٢) من أبحاث المؤتمر العالمي للفتوى:

- «الفتاوى الشاذة وخطرها على المجتمع» - أ.د. علي أحمد السالوس.
- «الفتاوى الشاذة مفهومها، أنواعها، أسبابها، آثارها» - أ.د. أحمد محمد هليل.
- «الفتاوى الشاذَّة وخطرها» - د. محمد رشيد راغب قباني.
- «الفتاوى الشاذة وخطرها على المجتمع» - الشيخ محمد المختار السلامي.
- «الفتاوى الشاذة وخطورتها» - أ.د. عجيل جاسم النشمي.

المحاضرة السابعة
مدخل لمنهجية دراسة النوازل الفقهية

أولاً: الهدف من المحاضرة:

ليس الهدف من هذه المحاضرة تعريف الطالب بأصول النظر في النوازل، فهذه المسألة من المسائل الأصولية البحتة التي يدرسها الطالب في مادة الأصول، وفي مادة تخريج الفروع على الأصول.

وإنما الهدف منها هو تعريف الطالب بالصورة العامة لمنهجية النظر في النوازل، ومراحل هذا المنهج، وما يلزم أن يضبط به من ضوابط، وما يكتنفه من مزالق ومحاذير.

ثانياً: عناصر المحاضرة:

- تعريف النازلة وعلاقتها بالفتوى.
- مدى ارتباط شروط الناظر في النازلة بشروط المفتي.
- أهمية علم الأصول لمن تصدَّر لدراسة النوازل.
- مراحل النظر في النازلة:
  - مرحلة ما قبل النظر: (التقوى، ترك المعاصي، تحقق أهلية النظر، الدعاء).
  - تصوّر النازلة: وتضمن عدة محاور منها: أهمية التصور السليم، أثر الخطأ في التصور، وضرورة الرجوع أهل التخصص، تحليل النازلة المركبة، أثر موجبات تغير الأحكام... إلخ.
  - التوصيف أو التكييف الفقهي للنازلة.
  - تنزيل الحكم على النازلة

- مرحلة ما بعد النظر (مشاورة أهل العلم، ترك التعصب، الرجوع للحق).

- استعراض بعض الأخطاء المنهجية في دراسة النوازل.
- تطبيق هذا المنهج على بعض المسائل من خلال بعض الدراسات والبحوث المناسبة.

ثالثاً: مراجع المحاضرة:

(١) الرسائل العلمية المختصة بمنهجية دراسة النوازل:

- «منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة»، للدكتور مسفر بن علي القحطاني، وأصله رسالة دكتوراه، طبعته دار ابن حزم ودار الأندلس الخضراء الطبعة الثانية عام ١٤٣١هـ في مجلد يتضمن ٧٩٤ صفحة.
- «المنهج في استنباط أحكام النوازل»، لوائل بن عبدالله الهويريني، نشرته مكتبة الرشد عام ١٤٣٠هـ في مجلد واحد.
- «مناهج الفتيا في النوازل الفقهية المعاصرة»، للدكتور مسفر بن علي القحطاني، طبعته دار ابن حزم ودار الأندلس الخضراء عام ١٤٣١هـ في غلاف يتضمن قرابة ١٠٠ صفحة.
- المجلد الأول من كتاب «فقه النوازل: دراسة تأصيلية تطبيقية» للدكتور محمد بن حسين الجيزاني، طبعته دار ابن الجوزي في ٤ مجلدات عام ١٤٢٦هـ.

(٢) رسائل يمكن الاستناد إليها كتطبيق لمنهج النظر في النوازل:

- «الحوافز التجارية التسويقية وأحكامها في الفقه الإسلامي» للدكتور خالد المصلح، وأصله رسالة ماجستير، طبعته دار ابن الجوزي الطبعة الثانية عام ١٤٢٦هـ في مجلد يتضمن ٣٥١.

وتتميز هذه الرسالة بأنها تحتوي على عدد كبير من المسائل طبّق عليها الباحث منهج النظر في النوازل، خصوصاً أن بعض الصور يمكن تخريجها بأكثر من تخريج

فقهي. فحبذا لو استفيد منها في تدريب الطلاب على النظر في النوازل ومنهجيته.

(٣) من أبحاث ندوة «نحو منهج أصيل لدراسة القضايا المعاصرة»:

- «تصوير النازلة دراسة فقهية تطبيقية» - د. محمد عبد اللطيف البنا
- «تصوير النازلة وأثره في بيان حكمها» - د. عبد السلام الحصين
- «مراحل النظر في النازلة الفقهية» - د. صالح بن علي الشمراني
- «مراحل النظر في النازلة الفقهية» - د. منال سليم الصاعدي
- «أخطاء منهجية في دراسة القضايا المعاصرة» - د. فهد اليحيى
- «الأخطاء المنهجيّة في دراسة القضايا الفقهيّة المستجدّة» - د.جميل بن حبيب اللويحق.
- «الأخطاء المنهجية في دراسة القضايا الفقهية المعاصرة» - عامر بهجت
- «الأخطاء المنهجية في دراسة النازلة الفقهية» - د. مسفر بن علي القحطاني
- «وظيفة الخبير في النوازل الفقهية» - د. أحمد بن عبد الله الضويحي

(٤) أبحاث حلقة البحث التي نظمها مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة بعنوان (مراحل النظر في النوازل الفقهية):

- «دراسة النوازل الفقهية: آداب وضوابط» - د. سعد بن ناصر الشثري.
- «مراحل النظر في النازلة الفقهية» - أ.د. ناصر بن عبدالله الميمان.
- «مراحل النظر في النازلة الفقهية» - د.خالد بن عبدالله المزيني.

وقد لخص المركز هذه الدراسات الثلاث في إصدار مطبوع.

المحاضرة الثامنة
الفتوى الجماعية، أصولها ومصادرها

أولاً: الهدف من المحاضرة:

تهدف هذه المحاضرة إلى تعريف الطالب بماهية الفتوى الجماعية، وعلاقتها بمصطلح الإجماع عند الأصوليين، وإبراز أهمية هذا النوع من الفتاوى، مع تعريفه بمصادر الفتاوى الجماعية من مجامع ولجان محلية ودولية تعريفاً دقيقاً، والاطلاع على إصداراتها ومواقعها الإلكترونية ومعرفة أبرز مناشطها.

ثانياً: عناصر المحاضرة:

- الاجتهاد الجماعي، أصله وماهيته.
- الفرق بين الاجتهاد الجماعي والاجتهاد الفردي.
- حجية الفتوى الجماعية وعلاقتها بالإجماع.
- فوائد الفتوى الجماعية.
- مصادر الفتوى الجماعية (المجامع الفقهية، اللجان الفقهية.... وغير ذلك).

ثالثاً: مراجع المحاضرة:

(١) كتب شملت باباً مختصاً بالفتوى الجماعية:

- «الفتيا المعاصرة: دراسة تأصيلية تطبيقية في ضوء السياسة الشرعية»، للدكتور خالد بن عبدالله المزيّني. نشرته دار ابن الجوزي عام ١٤٣٠هـ في مجلد يتضمن ٩٠٤ صفحات. [من ص٧٧٧ إلى ص ٨٤٢].
- «فوضى الإفتاء» للدكتور أسامة بن عمر الأشقر، طبعته دار النفائس عام ١٤٢٩هـ في غلاف يتضمن ١٧٥ صفحة. [من ص ٩٥ إلى ص ١٠٧].

(٢) ضمن بحوث المؤتمر العالمي للفتوى بمكة المكرمة:

- «الاجتهاد الجماعي» - محمد تقي العثماني
- «الاجتهاد الجماعي» - الدكتور أحمد الريسوني.
- «الاجتهاد الجماعي وأهميته في مواجهة مشكلات العصر» - أ.د.وهبة مصطفى الزحيلي.
- «الاجتهاد الجماعي وأهميته في مواجهة مشكلات العصر» - أ.د. شعبان محمد إسماعيل.
- «الاجتهاد الجماعي وأهميته في نوازل العصر» - أ.د. صالح بن عبد الله بن حميد

(٣) أبحاث ندوة الاجتهاد الجماعي في العالم الإسلامي، التي عقدتها كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، عام ١٤١٧هـ، ثم نشرت الأبحاث في مجلة الكلية:

- «الاجتهاد الجماعي في تونس والمغرب والأندلس» - أ.د. محمد بن الهادي أبو الأجفان.
- «الاجتهاد الجماعي في مصر (مجمع البحوث الإسلامية) » - أ.د. عبدالفتاح بركة.
- «الاجتهاد الجماعي في هيئة كبار العلماء ولجنة الإفتاء في المملكة العربية السعودية» - أ. د. عبدالله المطلق.
- «مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة نموذج للاجتهاد الجماعي» - أ.د. عبدالله إدريس ميغا.

المحاضرة التاسعة
مناقشة مسألة التورق المنظم كنموذج للفتوى الجماعية

(يمكن اختيار أي مسألة أخرى يراها أستاذ المادة مناسبة)

أولاً: الهدف من المحاضرة:

تهدف هذه المحاضرة إلى تطبيق ما تم دراسته عن الفتوى الجماعية وحجيتها ومصادرها على مسألة من أكثر المسائل إثارة للجدل في أوساط الناس، وهي مسألة حصل فيها تناقض واضح وجلي بين المجامع الفقهية واللجان الشرعية الاستشارية لبعض البنوك والمصارف.

وبهذا التطبيق مع الدراسة الدقيقة للمسألة يترسخ لدى الطالب ما درسه من قبل من مسائل نظرية حول الفتوى الجماعية وأهميتها ومكانتها وشروطها وضوابطها وأثرها على المجتمع المسلم.

ثانياً: عناصر المحاضرة:

- تعريف التورق.
- حكم التورق وخلاف الفقهاء قديماً وحديثاً فيه، ومناقشة أدلتهم.
- صورة التورق المنظم، وما يندرج تحتها من مسائل.
- استعراض نماذج من عقود المصارف التي تجري التورق المنظم.
- استعراض فتاوى اللجان الشرعية في المصارف التي تجيز التورق، ومقارنتها بقرارات المجامع الفقهية في نفس المسألة.
- أثر إجازة التورق المنظم في زيادة الديون ومدى تعارض ذلك مع مقاصد

الشريعة التي حذَّرت من الدين والتساهل فيه.

- التطبيق الحقيقي للتورق المنظَّم في المصارف وما يكتنفه من محاذير.

ثالثاً: مراجع المحاضرة:

(١) دراسات اختصت بموضوع التورق:

- «بيع العينة والتورق: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية» - د.هناء محمد الحنيطي، رسالة دكتوراه بإشراف الأستاذ الدكتور عبد السلام العبادي بلغ عدد صفحاتها ٢٦٦ صفحة.
- «تطبيقات التورق المصرفي في المصارف السعودية وآثاره الاقتصادية»، لعبدالرحمن الحامد، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى عام ١٤٢٨هـ.
- «التورق المصرفي عن طريق بيع المعادن» للدكتور خالد المشيقح (٩٢ صفحة).

(٢) من أبحاث الدورة التاسعة عشرة للمجمع الفقهي الإسلامي الدولي والتي عقدت في إمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة:

- «التورق الفقهي وتطبيقاته المصرفية المعاصرة في الفقه الإسلامي» - أ.د. محمد عثمان شبير. (٥٨ صفحة).
- «أحكام التورق وتطبيقاته المصرفية» - محمد تقي العثماني (٢٤ صفحة).
- «التورق: حقيقته أنواعه (الفقهي المعروف والمصرفي المنظم) » ملخص دراسة أعدتها الدكتور هناء محمد هلال الحنيطي.
- «التورق: حقيقته وحكمه، والفرق بينه وبين العينة والتوريق» - أ.د. حسن علي الشاذلي (٥٢ صفحة).
- «التورق: حقيقته وأنواعه» - أ.د.علي السالوس (٦٤ صفحة).

- «التورق: حقيقته وأنواعه» - د.إبراهيم أحمد عثمان (٤١ صفحة).
- «التورق المصرفي: دراسة تحليلية نقدية للآراء الفقهية» - د.سعيد بوهراوة (٣٠ صفحة)
- «التورق: حقيقته وأنواعه» - أ.د.وهبة الزحيلي (٢٢ صفحة).
- «التورق: حقيقته وأنواعه» - أ.د.عبدالعزيز الخياط (١١ صفحة).
- «التورق: حقيقته وأنواعه» - أ.د. إبراهيم فاضل الدبو (١٣ صفحة).
- «التورق: مفهومه وممارساته والآثار الاقتصادية المترتبة على ترويجه من خلال بنوك إسلامية» - د. عبد الرحمن يسرى أحمد (١٧ صفحة).
- «التورق الفردي والتورق المصرفي(المنظم) » - د. حسين كامل فهمي (٦٥ صفحة).
- «التورق: حكمه وتطبيقاته المعاصرة» - أ.د. نزيه كمال حماد (٣٠ صفحة).
- «التورق: حقيقته وأنواعه» - د.أحمد بن عبدالعزيز الحداد (١٥ صفحة).
- «منتجات التورق المصرفية» - د. سامي بن إبراهيم السويلم (٤١ صفحة).

(٣) من أبحاث الدورة السابعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي بالرابطة والتي عقدت في مكة المكرمة في شوال ١٤٢٤هـ:

- «حكم التورق كما تجريه المصارف الاسلامية في الوقت الحاضر» - الشيخ عبدالله المنيع.
- «التورق والورق المنظم: دراسة تأصيلية» - د. سامي بن إبراهيم السويلم.
- « أحكام التورق وتطبيقاته المصرفية» - أحمد تقي العثماني.
- «حكم التورق كما تجريه المصارف في الوقت الراهن» - د. الصديق محمد الضرير.

- «العينة والتورق، والتورق المصرفي» - أ.د. علي أحمد السالوس.
- «التورق كما تجريه المصارف في الوقت الراهن» - د. عبدالله بن محمد السعيدي.
- «التورق كما تجريه المصارف (دراسة فقهية اقتصادية) » - د. محمد علي القري.

(٤) قرارات المجامع الفقهية، مجمع المنظمة ومجمع الرابطة، وغيرها من الهيئات واللجان الشرعية.

المحاضرة العاشرة
فتاوى الفضائيات

أولاً: الهدف من المحاضرة:

لما كانت الفضائيات من أبرز وسائل الفتوى في هذا الزمان، وصارت ملاذ الناس الأول للحصول على الفتاوى والاستماع إليها كان لزاماً على المتخصص في الشريعة أن يتعرف على واقع الفتوى من خلالها، وما يكتنفه من مزايا ومحاذير، ووزن ذلك بميزان القواعد الأصولية والفقهية، وما يمكن أن يوضع لهذا النوع من الفتوى من ضوابط.

ثانياً: عناصر المحاضرة:

- أقوال أهل العلم في حكم المشاركة في برامج الإفتاء في الفضائيات الملتزمة بضوابط الشرع وغير الملتزمة به.
- فوائد برامج الإفتاء الفضائية.
- إشكالات برامج الإفتاء الفضائية.
- برامج الإفتاء الفضائية في ميزان القواعد الأصولية والفقهية.
- دراسة نقدية تطبيقية لواقع برامج الإفتاء الفضائية (من خلال تقارير نبض الفتوى التي أصدرها موقع الفقه الإسلامي عام ١٤٣١هـ).
- ضوابط الفتوى عبر الفضائيات، وشروط المفتي فيها.
- طرح حلول مقترحة لتلافي سلبيات الإفتاء عبر الفضائيات والاستفادة من إيجابياته.

ثالثاً: مراجع المحاضرة:

(١) موضوعات مختصة بفتاوى الفضائيات في بعض الكتب والرسائل:

- «الفتيا المعاصرة»، د.خالد المزيني [من ص ٥٦١ إلى ص ٧٧٦].
- «فوضى الإفتاء»، د.أسامة عمر الأشقر [من ص ١٠٩ إلى ص ١٢٠].

(٢) ضمن بحوث المؤتمر العالمي للفتوى بمكة المكرمة:

- «فتوى الفضائيات» – د.سعد البريك (٧٨ صفحة).
- «ضوابط الفتوى عبر الفضائيات» - د.عبدالناصر أبو البصل (٣٠ صفحة).

(٣) بحوث أخرى:

- «الفتوى عبر وسيلة الإعلام المرئية: معالمها وضوابطها» - علاء الدين حسين رحال، بحوث منشور في مجلة مؤتة بالأردن، العدد الرابع / ٢٠٠٤ م.

(٤) تقارير نبض الفتوى التي أصدرها موقع الفقه الإسلامي عام ١٤٣١هـ (٤ تقارير).

المحاضرة الحادية عشرة
مناقشة مسألة الاختلاط بين الجنسين
كنموذج تطبيقي لعدد من قواعد الفتوى

أولاً: الهدف من المحاضرة:

تهدف هذه المحاضرة إلى تطبيق عدد من القواعد والضوابط التي تمت دراستها في المحاضرات الماضية، فهي تطبيق لمسألة الفتوى عبر الفضائيات ووسائل الإعلام، وتطبيق لمسألة تغير الفتوى، وتطبيق لمسألة فقه الأقليات ومنهج التيسير، وغير ذلك من المباحث الأصولية كاشتراط علم المفتي بالناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه والمطلق والمقيد.

وتم اختيار هذه المسألة لما يدور حولها من لغط في أوساط المجتمع، لا سيما وقد أعيدت إثارتها في عدد من وسائل الإعلام وسيقت فيها الأدلة حتى أشكل الأمر على بعض طلاب العلم فضلاً عن غيرهم، كما أن بعض صور الاختلاط اليوم يمكن أن تعد من النوازل التي قد يتغير الاجتهاد فيها.

ثانياً: عناصر المحاضرة:

- التعريف بمصطلح الاختلاط وتاريخه في الفقه الإسلامي.
- عرض أدلة مجيزي الاختلاط بين الجنسين ومناقشتها.
- عرض أدلة القائلين بمنع الاختلاط بين الجنسين ومناقشتها.
- عرض نصوص الفقهاء السابقين في المسألة.
- الاختلاط في واقع الناس اليوم، وصوره.
- الاستئناس بمضار الاختلاط الاجتماعية والنفسية من خلال أقوال غير المسلمين.

ثالثاً: مراجع المحاضرة:

- «الاختلاط بين الجنسين في الميزان» للدكتور خالد بن عثمان السبت، نشرته مكتبة دار المنهاج بالرياض عام ١٤٣٢هـ في مجلد يتضمن ٢٨٨ صفحة.
- «الاختلاط بين الجنسين» لعامر بن محمد فداء الدين بهجت، كتيب نشره مؤلفه في ٨٠ صفحة عام ١٤٣١هـ.
- «الاختلاط بين الجنسين: مفهومه وحكمه وآثاره»، لإبراهيم بن عبدالله الأزرق، نشره موقع المسلم على شبكة الانترنت عام ١٤٢٤هـ في ١٣٠ صفحة.
- مقالات أحمد بن قاسم الغامدي في جواز الاختلاط، نشرت في صحيفة عكاظ شهر ذي الحجة من عام ١٤٣٠هـ.
- الردود على مقالات أحمد بن قاسم الغامدي، وهي ردود عديدة، أبرزها رد د.محمد الهبدان، ورد الشيخ عبدالعزيز الطريفي، وهما متوفران على شبكة الانترنت.

المحاضرة الثانية عشرة والثالثة عشرة
استعراض لبعض قرارات المجامع الفقهية في عدد من النوازل

أولاً: الهدف من المحاضرة:

لما كان من الأهمية بمكان إلمام طالب العلم بالقرارات التي اتخذتها المجامع الفقهية لا سيما في المسائل التي تكثر الحاجة لها، ويكثر السؤال عنها، إذ لا يليق بالمفتي أن يفتي في هذه المسائل وهو لم يطلع على مثل هذه القرارات والفتاوى الجماعية. من هنا كان تخصيص هاتين المحاضرتين لعرض عدد من قرارات المجامع الفقهية في مسائل يختارها أستاذ المادة من أبواب الفقه المختلفة.

ثانياً: عناصر المحاضرة:

- استعراض قرارات المجامع الفقهية في مسائل مختارة من أبواب الفقه المختلفة، ويتضمن هذا الاستعراض ما يلي:
  - تصوير المسألة بصورة مختصرة.
  - عرض قرارات المجامع الفقهية فيها.
  - مناقشة هذه القرارات من حيث الفقه والواقع والصياغة.

ثالثاً: مراجع المحاضرة:

(١) فقه النوازل: دراسة تأصيلية تطبيقية» للدكتور محمد بن حسين الجيزاني، طبعته دار ابن الجوزي في ٤ مجلدات عام ١٤٢٦هـ. وقد اعتنى كثيراً بجمع قرارات المجامع الفقهية في مسائل النوازل المعاصرة، ويعد مرجعاً أساسياً في هذا الموضوع.

(٢) المجلات الصادرة عن المجامع الفقهية.

(٣) المواقع الإلكترونية للمجامع الفقهية.

المحاضرة الرابعة عشرة
استعراض ميثاق الفتوى الصادر عن مجمع الفقه الإسلامي بمكة المكرمة

أولاً: الهدف من المحاضرة:

تهدف هذه المحاضرة إلى مراجعة جميع ما مر بالطالب من مسائل وضوابط من خلال استعراض ميثاق الفتوى الصادر عن المؤتمر العالمي للفتوى وضوابطها الذي نظمته رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة في شهر المحرم من عام ١٤٣٠هـ.

إذ إن هذا الميثاق يعد خلاصة جهود العلماء والباحثين في هذا المؤتمر، وقد اشتمل على ٤١ مادة اعتنت بالتأصيل للفتوى وحل أبرز مشاكلها، كما اعتنى الميثاق بدعم الفتاوى الجماعية وضبط الفتوى في النوازل.

ثانياً: عناصر المحاضرة:

- استعراض ميثاق الفتوى الصادر عن المؤتمر العالمي للفتوى، ومناقشة مواد هذا الميثاق مادة مادة، من خلال ما مر مع الطلاب في المحاضرات السابقة.
- اقتراح إضافة مواد جديدة لهذا الميثاق في الجوانب التي لم يتطرق لها أو قصّر في عرضها.

ثالثاً: مراجع المحاضرة:

- ميثاق الفتوى الصادر عن المؤتمر العالمي للفتوى وضوابطها الذي نظمته رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة في شهر المحرم من عام ١٤٣٠هـ.
- البيان الختامي لمؤتمر «منهجية الإفتاء في عالم مفتوح.. الواقع الماثل والأمل المرتجى» والذي أقامه المركز العالمي للوسطية بدولة الكويت خلال الفترة من ٩ إلى ١١ جمادى الأولى ١٤٢٨هـ.

التكاليف المقترحة على الطلاب

سبق وأن ذكرت في مقدمتي أن من المهم بمكان مشاركة الطلاب بفعالية في المحاضرات، ومما يزيد هذه المشاركة ويفعّلها أن يكلف الطلاب ببعض التكاليف التي تزيد ارتباطهم بالمادة وتعينهم على فهمها والتعمق فيها، وقد تجنبت في هذه التكاليف الأعمال البحثية الكاملة، إذ إن البحوث تستنزف من الطلاب وقتاً كبيراً وتحصرهم في إطار ضيق، كما أن ذلك كثيراً ما يتعارض مع مواد أخرى يكلف الطالب فيها ببحوث كذلك، ولذلك فضلت أن تكون التكاليف بالقراءة والاطلاع والنقد والتحليل ونحو ذلك.

وفيما يلي قائمة ببعض التكاليف المقترحة لهذه المادة:

(١) التحضير للمحاضرات:

ويأتي إلزام الطلاب بالتحضير للمحاضرات على رأس هذه التكاليف، فلا يمكن أن تؤتي المحاضرات أكلها دون أن تكون حية بالنقاش بين الأستاذ وطلابه، ولن يكون لنقاش الطلاب فائدة حقيقية ما لم يجتهدوا في التحضير للمادة.

ويمكن أن يكون التحضير مفتوحاً بحيث يقرأ كل طالب في مجموعة من المراجع المقترحة للمحاضرة القادمة، ويمكن أن يقيّده الأستاذ في بعض المحاضرات بتحديد مرجع معين لكل طالب يحضر منه للمحاضرة، ولعل كل واحد من الأسلوبين يصلح في بعض الموضوعات دون الآخر.

(٢) اختيار فتوى ودراستها دراسة نقدية:

يمكن أن يكلف أستاذ المادة كل طالب من طلابه باختيار إحدى الفتاوى ودراستها دراسة نقدية، ويمكن أن يقيّد هذا ابتداء بالكتب المذهبية، بحيث يمر

الطالب على كتب الفتوى في المذاهب، ثم ينتقل بعد ذلك لكتب الفتوى الحديثة، على أن يكون اختيار الكتاب في كل مرة مختلفاً، بحيث يمر الطالب على أطياف مختلفة من كتب الفتوى بين القديم والحديث.

هذا التكليف يمكن أن يكون أسبوعياً إن وجد الأستاذ من طلابه نشاطاً، بحيث يمر الطالب خلال الفصل على ١٤ كتاباً من كتب الفتوى، فيطلع على منهجه ثم ينتخب إحدى فتاواه ويعلق عليها، ويمكن أن يقيد ذلك في بعض الأحيان بالفتوى في النوازل.

(٣) حصر كتب الفتاوى القديمة والحديثة:

تكليف الطلاب بحصر كتب الفتوى والنوازل في المذاهب الفقهية، بحيث يقسم الطلاب إلى مجموعات كل مجموعة تعتني بإعداد قائمة ببليوغرافية عن كتب الفتوى في أحد المذاهب، ويمكن ضم فرع خامس لكتب الفتوى في العصر الحديث، ثم يتم جمع كل ذلك في قائمة واحدة، مع العناية ببيان المطبوع من المخطوط، والتعريف المختصر بكل كتاب.

(٤) التعريف بكتب الفتاوى:

إن باب التعريف بالكتب ومناهجها من أهم أبواب العلم المفيدة لطالبه، ولهذا يمكن أن يكلف الأستاذ طلابه بالتعريف بكتاب أو أكثر من كتب الفتوى، ثم يتم عرض هذه التكاليف في بعض المحاضرات أو تداولها بين الطلاب.

(٥) الدراسة التحليلية للكتب:

قد يجد أستاذ المادة أن بعض المراجع من الأهمية بمكان بحيث يرى أن على الطالب أن يقرأه كاملاً، أو يطّلع على أغلب موضوعاته، فيمكن حينئذ أن يكلف الطلاب بإعداد دراسة تحليلية لهذا الكتاب.

(٦) التكليف بقراءة بعض الموضوعات التي لم يتسع الوقت لعرضها في المادة،

ومن هذه الموضوعات:

- تاريخ الفتوى في الإسلام (قبل نشوء المذاهب الفقهية وبعده)
- سد الذرائع وأثره في الفتوى.
- عموم البلوى وأثره في الفتوى.
- الفتوى السياسية، والفتوى الرسمية.
- التلفيق في الفتوى.

وغير ذلك من الموضوعات.

وختاماً

هذه خلاصة تجربتي في تدريس هذه المادة، أخرجتها في صورة مقترح لتدريس الفتاوى والنوازل الفقهية في مرحلة الماجستير، ولم يسعفني الوقت كثيراً لمزيد من التأمل والنظر والتمحيص، فأنا أعوّل على أساتذتي وإخواني ممن سيطلعون على هذه الورقات أن يمدوا لي يد العون بسد الخلل وتكميل النقص والتوجيه بإصلاح ما يرون إصلاحه.

سائلاً الله العلي القدير أن يبارك في هذا الجهد المتواضع، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به كاتبه وقارئه، وما كان فيه من خير فمن الله وحده، وما كان فيه من خطأ أو زلل فمن العبد الفقير، فأسأله تعالى العفو والصفح إنه جواد كريم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

منهج تدريس فقه القضايا المعاصرة

إعداد

د. صالح بن علي الشمراني❖

❖ عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى - وكيل معهد البحوث العلمية للثقافة والنشر جامعة أم القرى

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد النبي الأمي الأمين، وعلى آله الطاهرين المبجّلين وصحابته الغرّ الميامين، ومن تبعهم واقتفى أثرهم واستنّ سنتهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فإن من نعم الله تعالى على هذه الأمة أن أرسل إليها خير رسله، وأنزل عليها أفضل كتبه، وتكفل - سبحانه - بحفظ دينه، وقيّض لحمله أئمة صادقين، وعلماء مخلصين، يتقاسمون ميراث رسول الله ﷺ في العقائد والأحكام والأخلاق والسلوك، حتى تسنى للناس أن يعبدوا ربهم على هدى وبصيرة، وقد واكبت الشريعة المستجدات من خلال أصلين عظيمين:

أولهما: النصوص الخاصة: وذلك في ثوابت الدين التي لا تقبل التغيير ولا التبديل.

وثانيهما: النصوص والقواعد العامة: فيما يقبل التغير والتجدد، بتغير العلة والزمان والمكان، والأحوال والأعراف[1].

وذلك أن هذه الشريعة قد اتسمت بصفات تؤهلها للريادة والحياة وقيادة البشرية بكمالها وشمولها وإصلاحها لكل زمان ومكان؛ كما قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ (المائدة٣)، وقال: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّى عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ (الشورى١٠)،

(١) إغاثة اللهفان لابن القيم ١/٣٦٥، الموافقات ٢/٢٣٨، سبل الاستفادة من النوازل للزحيلي - مجلة مجمع الفقه الإسلامي - الدورة الحادية عشرة ٢/٣٦٩.

وقال: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ (الأنعام٣٨)، وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ (النحل٨٩).

ولقد جاء رسول الله ﷺ بسنن الهدى التي ما جاوزت من أمور الناس شيئاً ابتداء بأصول الدين العظام، ومبانيه الجسام، المتمثلة في أركان الإيمان والإسلام، وأحوال الدنيا والآخرة، وانتهاء بأيسر أمور الناس، وأقلها شأناً كأحكام وآداب العطاس وقضاء الحاجة ونحوها.

وعند الطبراني عن أبي ذر رضي الله عنه قال: "تركنا رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في الهواء إلا وهو يذكر لنا منه علما"(١).

"وكل ما تلقته الأمة عن الرسول ﷺ حق لا باطل فيه، وهدى لا ضلال فيه، ونور لا ظلمة فيه، وشفاء ونجاة، والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله"(٢).

وقد انتدب الله لحفظ الشريعة كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ (الحجر٩)، ومن وسائل هذا الحفظ ما يقيض الله لها في كل حين من حملة الشريعة وعلماء الأمة لخدمتها، والذب عن حياضها، والدعوة إلى ضيائها، والاستظلال بظلالها، ومن آواخر ما هنالك هذه الندوة المباركة ندوة: **(تدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية)** التي ينظمها مشكوراً ومأجوراً مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقد رغبت أن أشارك في هذه الندوة من خلال محورها الخامس بهذه الورقة، والله

(١) المعجم الكبير للطبراني - باب الجيم، باب: ومن غرائب مسند أبي ذر رحمه الله - حديث: ١٦٢٦.

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٨/١٩.

أسأل لي وللقائمين على هذه الندوة والجامعة وخدمة الأمة والملة السداد في القول والعمل.

خطة البحث:

يقوم هذا البحث على مقدمة وتمهيد وأربعة مطالب وخاتمة:

التمهيد: فيه أهمية تدريس فقه القضايا المعاصرة:

المطلب الأول: عرض تحليلي لمنهج قائم (كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة أم القرى نموذجاً).

المطلب الثاني: نموذج مقترح لتفعيل أكثر لدراسة القضايا الفقهية المعاصرة للمرحلة الجامعية (ما قبل الدراسات العليا).

المطلب الثالث: نموذج مقترح لتفعيل أكثر لدراسة القضايا الفقهية المعاصرة لمرحلة الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراة).

المطلب الرابع: مراحل التأهل لأعضاء هيئة التدريس.

الخاتمة: وفيها توصيات وأهم النتائج.

التمهيد
أهمية تدريس فقه القضايا المعاصرة

لا شك في أهمية خدمة القضايا الفقهية المعاصرة تدريساً ومدارسة وبحثاً وتأليفاً، وعند إرادة تسليط الضوء على هذا الجزء من الفقه من خلال هذه الندوة ونحوها فلا يعني كل هذا الالتفات على الماضي بالكلية، بل تجدر الإشارة ابتداء إلى أن منظومة بناء الفقيه القائم اليوم في العالم الإسلامي من خلال حلق مساجده وجامعاته ومعاهده المبنية على التفقه التأصيلي والمذهبي ثم المقارن هو الركيزة الأساس التي تؤهل الفقيه للنظر في المستجدات، وتخريج النازلة على تلك الأصول ووفقها.

وها هو القرن الماضي عجّ بكثير من النوازل والمستجدات العقائدية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وتصدى لها فقهاء الإسلام على مختلف طبقاتهم وهيئاتهم، ولم يكن فقهاء الإسلام يوماً عاجزين عن التعاطي معها وإخضاعها لأحكام الشريعة، حتى تحصل بين أيدينا نحن اليوم ثروة هائلة من النوازل التي تضاهي نوازل القرون الماضية بل وتزيد، واستطاع فقهاء العصر - بحمد الله - المخر بسفينة الشريعة على أمواج العصر المتلاطمة ولازال خلفهم يعقب سلفهم في ذلك.

ولذا فإن هذه الندوة والبحوث لا يمكن أن نتصور منها تغييراً جذرياً في تلك المنظومة التي اعتمد عليها الفقهاء المتقدمون والمتأخرون، بيد أنها مهمة لإبراز طرائق أولئك في النظر والاستنباط، وتضمين مناهج التدريس المختلفة شيئاً من هذه الطرائق، حتى يتحصل ما تقره الملة وترجوه الأمة من قواعد الاجتهاد المنضبط التي ينطلق منها الناظر في كل نازلة.

وبناء على ما سبق فإن أهمية إبراز منهج فقه القضايا المعاصرة تتلخص فيما يلي:

١- المساعدة في بناء المرجعية الشرعية لمختلف القضايا، وحيث قال الله عز وجل: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل ٨٩]؛ فإن واجب العلماء الذين هم ورثة النبي ﷺ بيان ما أنزل الله على رسوله الذي قال فيه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل ٤٤]، "فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليلُ على سبيل الهدى فيها"(١).

٢- تكوين الملكة الفقهية لدى طلاب العلم وتأهيلهم للنظر في النوازل والمستجدات.

٣- ضبط مسيرة الاجتهاد الفردي والجماعي والإبقاء عليه مفتوحاً متاحاً، وإنما يتحصل ذلك بصناعة أهله وتمكينهم وتزويدهم بأدواته.

٤- إثبات شمول الشريعة وصلاحها وإصلاحها لكل زمان ومكان، ويكون ذلك قولاً وفعلاً؛ قولاً بالنصوص المتظاهرة الدالة على ذلك، وفعلاً ببيان حكم الله تعالى في كل نازلة وقت نزولها.

٥- التمكين لتحكيم الشريعة في شتى مناحي الحياة، حينما يرصد لقضاة الإسلام كل ما من شأنه أن يعينهم على الفصل في خصومات المكلفين من خلال البحوث والفتاوى العصرية.

٦- إعانة المكلفين على تحقيق العبودية التامة لله تعالى، بالتزامهم العمل بما تقتضيه الشريعة وفق نصوصها وأصولها، ولن يتمكنوا من ذلك خاصة في تعاطيهم مع مستجدات العصر والحضارة إلا بمعرفتهم لحكم الله تعالى فيها وفق نظر

(١) الرسالة للشافعي ص٢٠.

واجتهاد فقهاء العصر.

٧- الرد على الطاعنين في الشريعة والمانعين والممانعين لها بذكر محاسنها وإصلاحها لشئون الخلق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كما حدث في الأزمة المالية العالمية عام ٢٠١٠م.

٨- إبراز هيمنة الشريعة على ما سواها وضبطها لعبادات ومعاملات الخلق؛ وإن كان القرآن الكريم قد هيمن على الكتب المنزلة من رب العالمين قبله كما دل عليه قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۖ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ [المائدة ٤٨]؛ فلأن يهيمن على سائر النظم الأرضية والقوانين الوضعية من باب أولى.

المطلب الأول
عرض تحليلي لمنهج قائم
(كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة أم القرى نموذجاً)

أولاً: مرحلة ما قبل الدراسات العليا (البكلوريوس والدبلوم):

يدرس الفقه عموماً وفقه القضايا الفقهية المعاصرة خصوصاً في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة أم القرى من خلال أربعة أقسام:

١- قسم الشريعة.

٢- وقسم القضاء[١].

٣- ومركز الدراسات الإسلامية.

٤- وقسم الاقتصاد الإسلامي.

ولا شك أن كل مادة يدرسها الطالب في هذه الأقسام ستخدمه في تكوين ملكته العلمية غير أن المواد التي تعنى بالنوازل ستخدمه وتعينه أكثر عند النظر في المستجدات، وعليه يمكن أن نقول إن الدراسة التي تخدم طالب العلم في فقه القضايا المعاصرة تنقسم إلى قسمين: **مقررات عامة، ومقررات خاصة.**

حيث يتلقى الطلاب هذه المواد المختلفة والتي يمكن أن نجعلها في اثني عشر اتجاهاً:

أولها: الدراسات التمهيدية: (كالمدخل لدراسة الشريعة) يدرس نشأة الفقه ومدارسه ومصادره ويدرس من خلاله نظرية من النظريات الفقهية المعاصرة

(١) وقد طور القسم حالياً إلى: كلية الدراسات القضائية والأنظمة.

كنظرية الضمان. ومثل ذلك المدخل لعلوم القرآن والحديث.

ثانياً: الفقه المذهبي من خلال دراسة كتاب الروض أو هداية الراغب لجميع أبواب الفقه في ثمان مستويات ابتداء من الطهارة إلى الشهادات والإقرار.

ثالثاً: فقه خاص: كفقه المواريث، وفقه الزكاة، فقه المعاملات المالية، وأحكام الربا، الشركات، ونقود ومصارف إسلامية، والسياسات المالية في الإسلام، أحكام الحسبة، والمحاماة في الشريعة الإسلامية.

رابعاً: الفقه المقارن: يختار له مسائل معينة في أكثر من مستوى ويدرسها مقارنة بين المذاهب الفقهية المعتبرة.

خامساً: فقه النوازل: تدرس كمادة مستقلة كمادة فقه النوازل ومادة التمرينات القضائية التي يدرسها طالب القضاء، وكمادة مبادئ الاقتصاد الإسلامي تدرس في أكثر الأقسام.

سادساً: فقه النصوص: فقه آيات الأحكام وأحاديث الأحكام.

سابعاً: الدراسات الأصولية التأصيلية: أصول الفقه، ومقاصد الشريعة، والقواعد الأصولية.

ثامناً: الدراسات الفقهية: كالقواعد الفقهية، والنظريات الفقهية.

تاسعاً: قاعات البحث: قاعه بحث في الفقه وأخرى في الأصول، ولها جانبان: نظري في منهج البحث وتطبيقي قد يستغل في بحث معاصر.

عاشرًا: علوم الآلة: كعلوم اللغة العربية، والنحو، وعلم المعاني.

حادي عشر: علوم مساندة: كالسيرة، والتاريخ، ومدخل لدراسة العقيدة، والعقيدة، والفِرَق، والثقافة الإسلامية.

ثاني عشر: دراسات تخصصية يمتاز بها بعض الأقسام:

ففي قسم الاقتصاد الإسلامي يدرس: التاريخ الاقتصادي، والموارد الاقتصادية، ومبادئ المحاسبة، تاريخ الفكر الاقتصادي المحاسبة الاقتصادية، دراسة الجدوى الاقتصادية، وهي وإن كانت قد تخدم فقه النوازل لكن يؤخذ عليها أنها تخدم في باب واحد من أبواب الفقه وهو باب المعاملات المالية فقط، ولا تتعدى ذلك إلى فقه النوازل الطبية أو غيرها.

وفي قسم القضاء يدرس: ونظام الحكم والإدارة، والفقه القضائي، وأحكام الدين وطرق توثيقه، والجريمة والعقوبة، وعلم التوثيق القضائي، والمرافعات الشرعية والإجراءات الجنائية.

هذا على سبيل الإجمال، وعند التفصيل نستطيع أن نضع خطوطاً عريضة لمدى خدمة كل مادة لفقه القضايا المعاصرة من خلال معرفة درجة ارتباط المادة بذلك، وقد رأيت أنه يمكن تقسيم المواد باعتبار درجة ارتباطها بفقه النوازل إلى ثلاثة أقسام:

١- مواد تخدم فقه النوازل خدمة مباشرة جداً: وهي المواد التي تعنى بفقه النوازل خصوصاً سواء من جهة الفروع أو التأصيل؛ فدرجة ارتباطها (**مباشرة جدا**).

٢- ومواد تخدم الفقه عموماً: وهي كل المواد التي تعنى بالفقه والأصول؛ فدرجة ارتباطها بفقه النوازل (**مباشرة**).

٣- مواد عامة: وهي ما سوى ذلك من علوم الآلة والعلوم المساندة؛ فدرجة ارتباطها (**عامة**).

وحتى يمكن أن نتصور الواقع لهذه المواد ودرجة ارتباطها بما يعنينا هنا وهو فقه النوازل نصنفها في جدول يبين ذلك على وجه التفصيل:

جدول يبين المواد العامة والخاصة في جميع الأقسام
ودرجة ارتباطها بفقه النوازل لمرحلة ما قبل الماجستير

التسلسل	القسم / المادة	عدد مستويات المادة				مجال المادة	درجة الارتباط بفقه النوازل		
		الشريعة	القضاء	الاقتصاد الإسلامي	مركز الدراسات الإسلامية دبلوم		عامة	مباشرة	مباشرة جدا
١	قرآن كريم	٤	٤	٤	٢	دراسات تمهيدية	√		
٢	مدخل لعلوم القرآن	٢	٢	١	١	دراسات تمهيدية	√		
٣	حديث	-	-	-	٢	علوم مساندة	√		
٤	مدخل لعلوم الحديث	٢	٢	١	١	علوم مساندة	√		
٥	عقيدة	٣	٤	-	٢	علوم مساندة	√		
٦	الفرق	١	-	-	١	علوم مساندة	√		
٧	الثقافة الإسلامية	٤	٤	٤	-	دراسات تمهيدية	√		
٨	مدخل لعوم العقيدة	١	١	١	-	دراسات تمهيدية	√		
٩	مدخل لدراسة الشريعة	١	١	١	-	دراسات تمهيدية			√
١٠	فقه	٨	٣	٢	٢	فقه مذهبي		√	

١١	فقه مقارن	٤	-	-	٢	فقه مقارن		√	
١٢	فقه المواريث	٢	٣	-	١	فقه خاص		√	
١٣	تفسير آيات الأحكام	٥	٥	-	-	علوم مساندة		√	
١٤	شرح أحاديث الأحكام	٥	٥	-	-	علوم مساندة		√	
١٥	أصول الفقه	٦	٣	٣	٢	دراسات تأصيلية		√	
١٦	القواعد الفقهية	١	٢	١	-	دراسات فقهية		√	
١٧	القواعد الأصولية	١	-	-	-	دراسات تأصيلية		√	
١٨	مقاصد الشريعة	-	١	١	-	دراسات تأصيلية		√	
١٩	قاعه بحث في الفقه	١	١	١	-	دراسات فقهية	√		
٢٠	قاعه بحث في الأصول	١	-	-	-	دراسات تأصيلية	√		
٢١	اللغة العربية	١	-	-	-	علوم الآلة		√	
٢٢	النحو	٣	١	٣	٢	علوم الآلة		√	
٢٣	علم المعاني	١	-	-	-	علوم الآلة		√	
٢٤	السيرة	١	١	١	١	دراسات تمهيدية		√	
٢٥	التاريخ	١	١	١	-	دراسات تمهيدية		√	
٢٦	معالم الحضارة الإسلامية	-	-	١	-	دراسات تمهيدية		√	
٢٧	نظام الحسبة	-	-	١	-	فقه خاص		√	
٢٨	منهج البحث العلمي	-	-	١	-	دراسات تأصيلية		√	
٢٩	مذاهب فكرية	-	-	-	١	علوم مساندة		√	
٣٠	تفسير	-	-	-	٢	دراسات تمهيدية		√	

٣١	أصول الاقتصاد الإسلامي	١	١	١	-	دراسات تأصيلية			√
٣٢	التاريخ الاقتصادي	-	-	١	-	دراسة تخصصية		√	
٣٣	الموارد الاقتصادية	-	-	١	-	دراسة تخصصية	√		
٣٤	فقه المعاملات المالية	-	-	٢	-	فقه خاص			√
٣٥	مبادئ المحاسبة	-	-	١	-	دراسة تخصصية		√	
٣٦	تحليل اقتصادي جزئي	-	-	١	-	دراسة تخصصية	√		
٣٧	مبادئ الإحصاء	-	-	١	-	دراسة تخصصية		√	
٣٨	الربا	-	-	١	-	فقه خاص			√
٣٩	نظم تجارية سعودية	-	-	١	-	دراسة تخصصية		√	
٤٠	تحليل اقتصادي كلى	-	-	١	-	دراسة تخصصية	√		
٤١	فقه الزكاة	-	-	١	-	فقه خاص			√
٤٢	الشركات	-	-	١	-	فقه خاص			√
٤٣	غرر وتأمين	-	-	١	-	فقه خاص			√
٤٤	اقتصاد رياضي	-	-	٢	-	دراسة تخصصية		√	
٤٥	نقود ومصارف إسلامية	-	-	٢	-	فقه خاص			√
٤٦	مبادئ اقتصاد دولي	-	-	١	-	دراسة تخصصية	√		
٤٧	إحصاء تطبيقي اقتصادي	-	-	١	-	دراسة تخصصية		√	
٤٨	أصول التكاليف	-	-	١	-	دراسة تخصصية		√	

٤٩	التنمية والتخطيط	-	-	١	-	دراسة تخصصية	√		
٥٠	اقتصاد زراعي	-	-	١	-	دراسة تخصصية	√		
٥١	المنظمات الاقتصادية الدولية	-	-	١	-	دراسة تخصصية	√		
٥٢	إدارة عامة	-	-	١	-	علوم مساندة	√		
٥٣	نظام اقتصادي إسلامي ونظم أخرى	-	-	١	-	علوم مساندة			√
٥٤	السياسات المالية في الإسلام	-	-	١	-	فقه خاص			√
٥٥	تاريخ الفكر الاقتصادي	-	-	١	-	علوم مساندة		√	
٥٦	المحاسبة الاقتصادية	-	-	١	-	علوم مساندة	√		
٥٧	دراسة الجدوى الاقتصادية	-	-	١	-	علوم مساندة	√		
٥٨	فقه النوازل	-	١	-	-	دراسات متخصصة			√
٥٩	الجريمة والعقوبة	-	١	-	-	علوم مساندة		√	
٦٠	علم التوثيق القضائي	-	١	-	-	علوم مساندة		√	
٦١	المرافعات الشرعية والإجراءات الجنائية	-	١	-	-	علوم مساندة		√	
٦٢	المحاماة في الشريعة الإسلامية	-	١	-	-	دراسة تخصصية		√	

٦٣	الفقه القضائي: التنظيم القضائي	-	١	-	-	دراسة تخصصية		√	
٦٤	الفقه القضائي: طرق الإثبات	-	١	-	-	دراسة تخصصية		√	
٦٥	التمرينات القضائية	-	١	-	-	دراسة تخصصية			√
٦٦	الدين وطرق توثيقه	-	١	-	-	دراسة تخصصية		√	
٦٧	أحكام الحسبة	-	١	-	-	فقه خاص		√	
٦٨	النظريات الفقهية	-	١	-	-	دراسات فقهية			√
٦٩	فقه عام (نظام الحكم والإدارة)	-	١	-	-	علوم مساندة		√	
المجموع العام	٦٩ مادة	٦٠ مستوى	٥٧ مستوى	٥٨ مستوى	٢٢ مستوى	-	٢٩	٢٥	١٥
مجموع خاص بكل قسم	مجموع الساعات العامة	٢٤	٢٠	٣١	١٥				
	مجموع الساعات التي تخدم فقه النوازل	٣٢	٣١	١٤	٧				
	مجموع الساعات التي تتصل بفقه النوازل جدا	**٤**	**٦**	**١٣**	**صفر**				
النسبة المئوية للساعات التي تتصل بفقه النوازل اتصالا مباشرا جدا		٧و٦٪	٥و١٠٪	٤و٢٢٪	صفر٪				

ومن خلال هذا الجدول يمكن رصد النتائج التالية:

١- مجموع المواد التي تتصل بفقه النوازل اتصالاً مباشراً جداً يساوي ١٥ مادة من ٦٩ مادة؛ أي بنسبة ٢٣٪ فقط.

٢- مجموع الساعات الدراسية التي تتصل بفقه النوازل اتصالاً مباشراً جداً يساوي ٢٣ ساعة من مجموع ١٩٧ ساعة؛ أي بنسبة ٧و١١٪ فقط.

٣- نسبة ما يتصل بفقه النوازل اتصالاً مباشراً جداً في قسم الشريعة ٤ ساعات من ٦٠ ساعة؛ أي بنسبة ٧و٦ ٪ فقط.

٤- نسبة ما يتصل بفقه النوازل اتصالا مباشرًا جداً في قسم القضاء ٦ ساعات من ٥٧ ساعة؛ أي بنسبة ٥و١٠ ٪ فقط.

٥- نسبة ما يتصل بفقه النوازل اتصالا مباشراً جداً في قسم الاقتصاد ١٣ ساعة من ٥٨ ساعة؛ أي بنسبة ٤و٢٢ ٪.

٦- نسبة ما يتصل بفقه النوازل اتصالاً مباشراً جداً في قسم الدراسات الإسلامية صفر من ٢٢؛ أي بنسبة صفر ٪.

٧- نلاحظ أن قسم الاقتصاد الإسلامي فاق بقية الأقسام في نسبة الساعات التي تتصل بفقه النوازل اتصالاً مباشرًا جداً لكن يؤخذ عليها أنها تخدم في باب واحد فقط من أبواب الفقه وهو باب المعاملات المالية، ولا تتعدى ذلك إلى فقه النوازل الطبية أو غيرها.

٨- نلاحظ أيضاً أن قسمي الشريعة والقضاء يتميزان بكثرة الساعات الدراسية التي تخدم فقه النوازل ٣٢ من ٦٠ في الشريعة أي بنسبة ٥٣ ٪، و٣١ من ٥٧ في القضاء؛ أي بنسبة ٥٤ ٪.

٩- نستطيع أن نقول إن قسم القضاء أكثر الأقسام خدمة لفقه النوازل في جميع المجالات الفقهية.

ثانياً: مرحلة الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراة):

بعد البناء الأولي في البكلوريوس يدور تفقه طالب العلم في مرحلتي الدراسات العليا على جانبين: منهجي، وبحثي.

ونستعرض كل مرحلة وحدها كما يأتي:

١- مرحلة الماجستير:

أ-برنامج الماجستير في كلية الشريعة، ويطبق في أربعة أقسام:

أولها: ماجستير فقه (فصلان دراسيان في قسم الشريعة):

التسلسل	المادة	المستوى	درجة الارتباط بفقه النوازل		
			عامة	مباشرة	مباشرة جدا
١	دراسة نصية	١		√	
٢	نظريات فقهية	١			√
٣	أصول الفقه	١		√	
٤	فقه مقارن	١		√	
٥	نقد القانون	١	√		
٦	منهج البحث والتحقيق	٢		√	
٧	قاعة بحث	٢		√	
٨	قواعد فقهية	٢		√	
٩	اقتصاد إسلامي	٢			√
١٠	تخريج ودراسة الأسانيد	٢	√		
المجموع	١٠	-	٢	٦	٢
النسبة		-	٢٠٪	٦٠٪	٢٠٪

ثانيها: ماجستير أصول فقه (فصلان دراسيان في قسم الشريعة):

التسلسل	المادة	المستوى	درجة الارتباط بفقه النوازل		
			عامة	مباشرة	مباشرة جدا
١	منهج البحث	١		√	
٢	منهج التحقيق	١		√	
٣	فقه مقارن (أصول)	١		√	
٤	تخريج الفروع على الأصول	١		√	
٥	أصول الفقه	١		√	
٦	مقاصد الشريعة	١		√	
٧	فقه مقارن	٢		√	
٨	أصول فقه	٢		√	
٩	تخريج الفروع على الأصول	٢		√	
١٠	دراسة في مصادر الأصول	٢		√	
١١	التخريج ودراسة الأسانيد	٢	√		
المجموع	١١	-	١	١٠	صفر
النسبة		-	٪٩	٪٩١	٪٠

ثالثها: ماجستير اقتصاد إسلامي (فصلان دراسيان في قسم الاقتصاد الإسلامي):

التسلسل	المادة	المستوى	درجة الارتباط بفقه النوازل		
			عامة	مباشرة	مباشرة جدا
١	فقه المعاملات المالية	١			√
٢	المقاصد الشرعية في المعاملات المالية	١		√	
٣	دراسة الجدوى	١	√		
٤	اقتصاد جزئي	١	√		
٥	اقتصاد قياسي	١	√		
٦	اقتصاد كلي	٢	√		
٧	معاملات مالية معاصرة	٢			√
٨	اقتصاد دولي	٢	√		
٩	نقود ومصارف إسلامية	٢			√
١٠	قاعة بحث	٢		√	
١١	أصول الفقه	٢		√	
المجموع	**١١**	-	**٥**	**٣**	**٣**
النسبة		-	**٤٦٪**	**٢٧٪**	**٢٧٪**

رابعها: ماجستير سياسة شرعية (أربعة فصول دراسية في قسم القضاء):

التسلسل	المادة	المستوى	درجة الارتباط بفقه النوازل		
			عامة	مباشرة	مباشرة جدا
١	القواعد الفقهية	١		√	
٢	أصول فقه١	١		√	
٣	العقد في الفقه الإسلامي	١			√
٤	المدخل إلى السياسة الشرعية	١		√	
٥	المدخل إلى الأنظمة	١	√		
٦	إدارة المحاكم	١	√		
٧	قضايا فقهية معاصرة	١			√
٨	قاعة البحث في الفقه	٢		√	
٩	أصول الفقه	٢		√	
١٠	المعاملات المصرفية المعاصرة	٢			√
١١	النظام الجنائي الأنظمة القضائية	٢	√		
١٢	المحاماة في الشريعة الإسلامية	٢		√	
١٣	نظام التأمينات الاجتماعية	٢			√
١٤	المرافعات الشرعية	٢	√		
١٥	دراسة نقدية للقوانين للوضعية	٣	√		
١٦	الفقه الدولي العام والخاص	٣		√	
١٧	أصول الفقه٢	٣		√	
١٨	فقه الجنايات	٣		√	
١٩	نظام العمل	٣		√	

٢٠	النظام التجاري والشركات	٣		√	
٢١	الأنظمة القضائية	٣	√		
٢٢	مقاصد الشريعة	٤		√	
٢٣	فقه الحدود والتعزيرات	٤		√	
٢٤	طرق الإثبات	٤		√	
٢٥	التحقيق	٤		√	
٢٦	القضاء الإداري	٤	√		
٢٧	بحث تكميلي	٤			√
٢٨	أصول الفقه٣	٤		√	
المجموع	**٢٨**	**-**	**٧**	**١٦**	**٥**
النسبة		**-**	**٪٢٥**	**٪٥٧**	**٪١٨**

ب- ماجستير دراسات إسلامية (سنتان دراسيتان في مركز الدراسات الإسلامية):

التسلسل	المادة	المستوى	درجة الارتباط بفقه النوازل		
			عامة	مباشرة	مباشرة جدا
١	علوم قرآن	١ - ٢	√		
٢	تفسير	١ - ٢	√		
٣	علوم حديث	١ - ٢	√		
٤	شرح حديث	١ - ٢	√		
٥	أصول فقه	١ - ٢		√	
٦	دراسة نصية فقهية	١ - ٢		√	
٧	فقه مقارن	١ - ٢		√	
٨	قواعد فقهية	١ - ٢		√	
٩	تخريج الفروع على الأصول	١ - ٢		√	
١٠	منهج البحث والتحقيق	٣-٤		√	
١١	قاعة بحث	٣-٤		√	
١٢	مقاصد الشريعة	٣-٤		√	
١٣	تفسير ٢	٣-٤	√		
١٤	شرح الحديث	٣-٤	√		
١٥	أصول فقه ٢	٣-٤		√	
١٦	فقه مقارن	٣-٤		√	
١٧	تخريج ودراسة الأسانيد	٣-٤	√		
المجموع	١٧	-	٧	١٠	صفر
النسبة		-	٤١٪	٥٩٪	٠٪

النتائج:

من خلال دراسة جداول مرحلة الماجستير بالنظر إلى عدد المواد الدراسية ودرجة ارتباطها بفقه النوازل يمكن رصد النتائج الآتية:

١- نسبة الدراسات المباشرة جداً لفقه النوازل كانت على الترتيب الآتي:

ماجستير اقتصاد إسلامي ٢٧ ٪

ماجستير فقه ٢٠ ٪.

ماجستير سياسة شرعية ١٨ ٪

ماجستير أصول صفر٪

ماجستير دراسات إسلامية صفر ٪

٢- نسبة الدراسات التي تخدم دراسة فقه النوازل:

ماجستير أصول ٩١ ٪.

ماجستير فقه ٦٠ ٪.

ماجستير سياسة شرعية ٥٧ ٪.

ماجستير اقتصاد إسلامي ٢٧ ٪.

ماجستير دراسات إسلامية ٥٩ ٪.

٣- **ماجستير اقتصاد أكثرها اتصالا بالقضايا المعاصرة** لكن يؤخذ عليه أمران:

أ- ضعف التأصيل الفقهي.

ب- الاقتصار على القضايا المالية.

٤- **ماجستير الأصول** أكثرها تأصيلاً لكن ينعدم فيه مباشرة دراسة القضايا المعاصرة.

٥- **ماجستير فقه وسياسة شرعية** أفضل الأقسام في الجمع بين التأصيل ومباشرة القضايا المعاصرة.

٢- مرحلة الدكتوراه:

يطبق برنامج الدكتوراه حالياً في ثلاثة أقسام:

أولها: درجة الدكتوراه فقه (سنة دراسية في قسم الشريعة):

التسلسل	المادة	المستوى	درجة الارتباط بفقه النوازل		
			عامة	مباشرة	مباشرة جدا
١	قضايا فقهيه معاصرة	١			√
٢	متابعة البحوث الفقهية ونقدها	١		√	
٣	دراسة تحليلية في كتاب فقهي	١		√	
المجموع	٣	-	صفر	٢	١
النسبة		-	٪٠	٪٦٧	٪٣٣

ثانيها: دكتوراه أصول فقه (سنة دراسية في قسم الشريعة):

التسلسل	المادة	المستوى	درجة الارتباط بفقه النوازل		
			عامة	مباشرة	مباشرة جدا
١	دراسة تحليلية في كتاب أصولي	١		√	
٢	متابعة البحوث الأصولية ونقدها	١		√	
٣	تطبيقات أصولية	١		√	
المجموع	٣	-	صفر	٣	صفر
النسبة		-	٪٠	٪١٠٠	٪٠

ثالثها: دكتوراه اقتصاد إسلامي (سنة دراسية في قسم الاقتصاد الإسلامي):

التسلسل	المادة	المستوى	درجة الارتباط بفقه النوازل		
			عامة	مباشرة	مباشرة جدا
١	سياسات اقتصادية مقابلة	١	√		
٢	تحليل اقتصادي متقدم (جزئي)	١	√		
٣	اقتصاد قياسي متقدم	١	√		
٤	مشكلات اقتصادية معاصرة	٢			√
٥	تحليل اقتصادي متقدم(كلي)	٢	√		
المجموع	٥		٤	صفر	١
النسبة		-	٨٠٪	٠٪	٢٠٪

النتائج:

ومن خلال دراسة جداول مرحلة الدكتوراه بالنظر إلى عدد المواد الدراسية ودرجة ارتباطها بفقه النوازل يمكن رصد النتائج الآتية:

١- نسبة الدراسات المباشرة جدا لفقه النوازل على الترتيب الآتي:

دكتوراه فقه ٣٣ ٪.

دكتوراه اقتصاد إسلامي ٢٠ ٪.

دكتوراه أصول صفر٪.

٢- نسبة الدراسات التي تخدم دراسة فقه النوازل:

دكتوراه أصول ١٠٠ ٪.

دكتوراه فقه٦٧ ٪.

دكتوراه اقتصاد إسلامي ٠ ٪.

٣- دكتوراه أصول الفقه أكثر خدمة من جهة التأصيل ولكن دكتوراه الفقه أكثر عناية ومباشر للقضايا الفقهية المعاصرة.

٤- دكتوراه اقتصاد إسلامي تعنى بالقضايا الفقهية المعاصرة لكن يؤخذ عليها أمران: ضعف التأصيل واقتصارها على القضايا الاقتصادية فقط.

المطلب الثاني
نموذج مقترح لتفعيل أكثر لدراسة القضايا الفقهية المعاصرة للمرحلة الجامعية (ما قبل الدراسات العليا)

بعد استعراض المناهج القائمة وفق نموذج كلية الشريعة في جامعة أم القرى وعند الرغبة في زيادة تفعيل العناية بكل ما يخدم فقه القضايا المعاصرة فإننا أمام اتجاهين مهمين لا بد من العناية بهما لتحقيق ذلك الهدف:

١- اتجاه تأصيلي أصولي (أصول – تخريج فروع على الأصول – قواعد فقهية).

٢- اتجاه فقهي فروعي.

ولكلٍّ من هذين الاتجاهين طرق ووسائل يمكن الاعتماد عليها لتهيئة المناهج القائمة وتفعيلها لخدمة القضايا المعاصرة.

أولا: الاتجاه التأصيلي الأصولي:

نلاحظ من استعراض المناهج القائمة أنها تعنى عناية جيدة بأصول الفقه في شتى أبوابه، ولاشك أن هذه الدراسة ستفيد طالب العلم مستقبلاً عند إرادة النظر في المستجدات، غير أن ما يمكن ملاحظة تغيّبه عن هذه المرحلة هي مادة تخريج الفروع على الأصول وقصرها على مرحلة الماجستير.

المقترح في هذا الاتجاه:

أن يضاف إلى مرحلة ما قبل الدراسات العليا مادتان:

الأولى: " تخريج الفروع على الأصول ":

ولو بشكل مبسط يعرض فيها لأشهر القواعد الأصولية التي تَفَرَّع على

الاختلاف فيها اختلافٌ فقهي، مع مثالين لكل أصل من الخلاف الفقهي القديم ومثال مفرّع على هذا الأصل من المسائل الحادثة، وليكتفى في هذه المادة بأربع قواعد أصولية فقط مما تفرع عليها الخلاف، ولتكنْ:

١- الاحتجاج بمفهوم المخالفة:

فهو حجة عند الجمهور خلافاً للحنفية[١] حيث قالوا: " إن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه في خطاب الشارع"[٢]، مع ملاحظة أن الحكم قد ينتفي عندهم عما سوى المنطوق ولكن بدليل آخر كما في جواز القصر في السفر حال الأمن.

وبناء على هذه القاعدة خالف الحنفية في جوزا نكاح الأمة الكتابية، وقالوا إن ثمرة النخل قبل التأبير للبائع ولم يعتبروا مفهوم المخالفة في قوله ﷺ: " من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع ".

ومن الاستدلال بالمفهوم: حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: " نهى رسول الله ﷺ أن يبيع الرجل طعاما حتى يستوفيه "[٣]، وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً: "من اشترى طعاماً فلا يبيعه حتى يكتاله[٤].

ووجه الاستدلال: أن النهي خاصٌ بالطعام؛ لمفهوم الأحاديث السابقة.

وعلى هذا يمكن أن يجوز بعض صور القبض المستحدثة:

١- الشيك.

٢- الكمبيالة.

---

(١) إرشاد الفحول ١٧٩، الإحكام للآمدي ٢/١٤٥.

(٢) التقرير والتحبير شرح التحرير ١/١٧٧.

(٣) رواه أبو داود ٣/٣٨٣ ورواه ابن حبان والحاكم وصححه.

(٤) رواه مسلم ١/١٧١.

٣- الشيك السياحي.

٤- القيد على الحساب.

٥- القيد على الحساب في الصرف.

٦- الحوالة المصرفية.

٧- قبض أوراق البضائع: وهي الأوراق الواردة على البضائع كوثيقة الشحن وسند إيداع متاع أو بضاعة في مخزنٍ عام.

٨- قبض أسهم الشركات.

٢- دلالة العموم:

اختلفوا في قوة دلالة العموم هل هي ظنية أو قطعية؛ فهي ظنية عند الجمهور وقطعية عند أبي حنيفة، وترتب على ذلك خلاف في بعض الفروع، ولذا فأبو حنيفة لا يرى نصاباً للخارج من الأرض؛ لقوة عموم قوله تعالى: ﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام ١٤١]، والعموم في قوله ﷺ: " فيما سقت السماء العشر..."[١]، وتأولوا حديث النصاب، وبسْطُ الخلاف لا يعنينا هنا.

كما ذهبوا إلى جريان القصاص بين المسلم والذمي؛ لعموم آية القصاص، ولم يخصصوها بحديث: " لا يقتل مسلم بكافر "[٢].

وفي **القضايا المعاصرة يستفاد** من العموم في مثل قوله ﷺ: " لا تبع ما ليس عندك "[٣]، على أنه لا يجوز للشخص بيع بعض أعضائه ولا أخذ العوض عنها[٤].

---

(١) رواه البخاري عن ابن عمر ٢/١٥٥ ح ١٤٨٣.

(٢) رواه البخاري عن علي ﷺ ٤/٨٤ ح ٣٠٤٧.

(٣) حديث حكيم بن حزام رواه أبو داود ٣/٣٠٢ ح ٣٠٥٠٥، والترمذي ٣/٥٣٤ ح ١٢٣٢ وصححه الألباني.

(٤) أحكام الجراحة الطبية ٣٩٩.

٣- حمل المطلق على المقيد:

اختلفوا في حمل المطلق على المقيد على تفصيل في ذلك؛ وتفرع على هذا الخلاف خلافٌ في بعض الفروع؛ فحَرَّم الحنفية بالرضاع القليل لقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِيٓ أَرۡضَعۡنَكُمۡ﴾ [النساء ٢٣]، ولم يقيدوه بخمس رضعات للسنة الواردة، ولم يشترطوا الإيمان في عتق الرقبة في كفارة الظهار ككفارة القتل.

٤- اختلافهم في فساد المنهي عنه إذا كان النهي راجعاً إلى وصف لازم للمنهي عنه:

فذهب الجمهور إلى فساد العمل، ولذا حكموا ببطلان نكاح المحرم لورود النهي في قوله ﷺ: " لا ينكح المحرم ولا ينكح "[1]، وصححه الحنفية.

كما صحح الحنفية نكاح الشغار مع وجوب مهر المثل وأبطله الجمهور.

وإذا كان النهي راجعاً لمنفك فالجمهور لا يرون فساد المنهي عنه خلافاً لأحمد في المشهور عنه فقال ببطلان الصلاة في الأرض المغصوبة، وبطلان بيع حاضر لباد، وبطلان بيع المسلم على بيع أخيه، ونحو ذلك.

ويمكن أن يكتفى لهذا الأصل بذكر صورة من صور البيوع الآجلة في المرابحة للآمر بالشراء، حين يطلب أحدهما من الآخر أن يشتري له سلعة ويبيعها عليه بالأجل فيقوم بشرائها وبيعها على المتورق قبل أن يقبضها.

ويمكن أن يمثل في بعض الصور المعاصرة على فساد المنهي عنه ببيوعات البورصة.

الثانية: تخريج الفروع على القواعد الفقهية:

ويكتفى بتخريج خمسة أحكام قديمة وخمس من النوازل على القواعد الخمس الكبرى. ومن أمثلة ذلك:

---

(١) رواه مسلم ٤/١٣٧ ح ٣٥١٤.

١- **قاعدة: الأمور بمقاصدها.**

ومثالها من النوازل الفقهية: الفحص قبل الزواج.

٢- **قاعدة: اليقين لا يزول بالشك.**

ومثالها من النوازل الفقهية: عدم اعتبار الموت الدماغي موتاً حقيقياً؛ لأن اليقين حياته وشككنا في موته فوجب علينا البقاء على اليقين حتى نجد يقينا مثله يوجب علينا الحكم بموته[١].

٣- **قاعدة: الضرر يزال وما تفرع عنها** (كالضرورات تبيح المحرمات – ويرتكب أخف الضررين لدفع أعظمهما – ويتحمل الضرر الخاص لدفع العام).

ومثالها: من التراث الفقهي:

-رمي من تترس به الكفار من أسارى المسلمين

-شق بطن المرأة لاستخراج جنينها.

-الإجهاض، والأصل في الإجهاض المنع وقد أجازه بعض الفقهاء المتأخرين واشترطوا له شروطاً:

١- أن يوجد مرض حقيقي يعرض حياة الأم للخطر.

٢- أن يتعذر علاج هذا المرض إلا بالإجهاض.

٣- أن يقرر من يوثق بقوله من الأطباء أن الإجهاض هو السبيل الوحيد لاستنقاذ الأم.

ومثالها من النوازل الفقهية:

-نقل الأعضاء من حي أو ميت إلى حي، على تفصيل في المسألة

-استخدام المخدر لبتر الأعضاء وإجراء العمليات الجراحية.

---

(١) فقه النوازل ص ٢٣١ ، أحكام الجراحة ص ٢٣٠.

-العلاج الوراثي الجيني.

٤- قاعدة: المشقة تجلب التيسير.

ومثالها من النوازل الفقهية: نقل الحجر الأسود كما في فتوى هيئة كبار العلماء ١٤٢٦/٨/٢٣ - ٢٠٠٥/٠٩/٢٧. - رمي الجمار ليلا أيام التشريق، وجواز بيع أسهم الشركات مع الجهل بأعيان ممتلكات الشركات وصفاتها وكون النقود بعض ممتلكات الشركة لكونها تابعة غير مقصود ورفعا للمشقة. فتاوى محمد بن إبراهيم.

٥- قاعدة: العادة محكمة.

ومثالها من النوازل الفقهية: اعتبار العرف في كثير من صور القبض الحديثة – ملكية الحقوق المعنوية – تمول ما ليس له قيمة في الماضي كالحشرات المخبرية ونحوها.

ثانياً: منهج فقهي فروعي وله طريقتان:

الأولى: طريقة التفريع:

وأعني بذلك أن يفرَّع على الكتاب الفقهي الذي يدرسه الطالب بعض المسائل المعاصرة، فحينما تكون الدراسة في كتاب الروض المربع مثلا فثمة مسائل فقهية معاصرة في جميع أبواب الفقه يمكن تفريعها وتخريجها على نظائرها السابقة التي نص عليها المؤلف، ويلزم عضو هيئة التدريس ببيانها ويلزم الطالب باستبيانها، صحيح أن المسائل العصرية كثيرة لو استوعبت، لكن يكتفي في كل باب أو كتاب ولو بمسألة واحدة، على أن تكون هذه المسائل من المسائل غير الشائكة على المبتدئين بخلاف ما سيأتي في الكلام على منهج الدراسات العليا، ويُنص هنا على هذه المسائل في الخطة الدراسية للمقرر.

ولتوضيح ذلك يمكن أن نضع الأمثلة التالية مما يمكن إدراجه وفق الخطة الدراسية للمقرر موزعة على ثمانية مستويات أو أقل:

١- فقه العبادات (١):

التسلسل	اسم الكتاب	المسألة المعاصرة	موضع التخريج
١	الطهارة	استعمال المياة النجسة بعد تنقيتها	عند قول صاحب الزاد: " أو زال تغير النجس الكثير بنفسه أو نزح منه فبقي بعده كثير غير متغير ".
٢	الطهارة	استعمال الروائح العطرية (الكلونيا)	عند قول صاحب الزاد في باب إزالة النجاسة الحكمية: (ولا يطهر متنجس بشمس ولا ريح ولا دلك ولا استحالة غير الخمرة)
٣	الصلاة	الصلاة في الطائرة	عند قول صاحب الزاد: " ولا تصح الصلاة في مقبرة ".
٤	الصلاة	اسعمال البوصلة لتحديد القبلة	عند قول صاحب الزاد في باب شروط الصلاة: " فإن أخبره ثقة بيقين أو وجد محاريب إسلامية عمل بها ".

٢- فقه العبادات (٢):

التسلسل	اسم الكتاب	المسألة المعاصرة	موضع التخريج
١	الصلاة	الأذان عن طريق المسجل	عند قول صاحب الزاد في باب الأذان: "هما فرض كفاية على الرجال "
٢	الصلاة	خطبة الجمعة بغير العربية	عند قول صاحب الزاد في باب صلاة الجمعة: " ومن شرط صحتهما حمد الله ".
٣	الزكاة	زكاة أجور العقار والمستغلات	عند قول صاحب الروض في باب زكاة العروض: " ولا زكاة في غير ما تقدم ولا في قيمة ما أعد للكراء من عقار وحيوان ".
٤	الزكاة	زكاة الأسهم	عند قول صاحب الزاد في كتاب الزكاة: " ولها تعلق بالذمة ".

٣- فقه العبادات (٣):

التسلسل	اسم الكتاب	المسألة المعاصرة	موضع التخريج
١	الصيام	الاعتماد على المناظير الفلكية في إثبات دخول شهر الصوم	عند قول صاحب الزاد في كتاب الصيام: "ويصام برؤية عدل ".
٢	الصيام	حكم استنشاق بخاخ الربو للصائم	عند قول صاحب الزاد في باب ما يفسد الصوم: " أو طار إلى حلقه ذباب أو غبار ".
٣	الحج	الإحرام للقادم للحج والعمرة بالطائرة والباخرة	عند قول صاحب الزاد في باب المواقيت: " وهي لأهلها ولمن مر عليها من غيرهم".
٤	الجهاد	حكم التترس بالمدنيين	عند قول صاحب الروض: " ولا يجوز قتل صبي ولا امرأة ".

٤- فقه المعاملات (١):

التسلسل	اسم الكتاب	المسألة المعاصرة	موضع التخريج
١	البيع	إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة	عند قول صاحب الزاد: " وينعقد بإيجاب وقبول ".
٢	البيع	الشرط الجزائي	عند قول صاحب الزاد في باب الشرط في البيع: " منها صحيح كالرهن".
٣	البيع	القبض الحكمي	عند قول صاحب الزاد:: " ويحصل ما بيع بكيل أو وزن...".
٤	البيع	صور السلم المعاصرة	عند قول صاحب الزاد في باب السلم: " أحدها: انضباط صفاته".

٥- فقه المعاملات (٢):

التسلسل	اسم الكتاب	المسألة المعاصرة	موضع التخريج
١	البيع	التورق	عند قول صاحب الزاد: " وإن اشتراه من غير مشتريه أو اشتراه أبوه ".
٢	البيع	فوائد الودائع المصرفية	عند قول صاحب الزاد في باب القرض: " ويحرم كل شرط جر نفعا ".
٣	البيع	الإجارة المنتهية بالتمليك	عند قول صاحب الزاد في باب الإجارة: " وتصح بثلاثة شروط: معرفة المنفعة ".
٤	الوقف	وقف النقود	عند قول صاحب الزاد: " ويشترط فيه المنفعة دائما.. ينتفع به مع بقاء عينه ".

٦- فقه النكاح والطلاق و...:

التسلسل	اسم الكتاب	المسألة المعاصرة	موضع التخريج
١	النكاح	عقد النكاح بالآلات الحديثة	عند قول صاحب الزاد في كتاب النكاح: "وإن تأخر عن الإيجاب صح ما داما في المجلس ".
٢	النكاح	زواج المسيار	عند قول صاحب الزاد في كتاب النكاح: "وإذا شرطت طلاق ضرتها... أو ألا يخرجها من دارها ".
٣	النكاح	الفحص الطبي قبل الزواج	عند قول صاحب الزاد في كتاب النكاح: "وله شروط أحدها:...".
٤	اللعان	الاكتفاء بتحليل DNA لإثبات الولد	عند قول صاحب الزاد في كتاب اللعان: "من ولدت زوجته من أمكن كونه منه لحقه".

٧- فقه الجنايات والحدود:

التسلسل	اسم الكتاب	المسألة المعاصرة	موضع التخريج
١	الديات	مقادير الدية بالعملات الحديثة	عند قول صاحب الزاد: " دية الحر المسلم مئة بعير".
٢	الديات	حوادث السير	عند قول صاحب الزاد: " كل من أتلف إنسانا مباشرة أو بسبب ".
٣	الحدود	ترويج المخدرات	عند قول صاحب الزاد في باب التعزير: " ولا يزاد في التعزير على عشر جلدات ".
٤	الحدود	زراعة عضو استؤصل في حد أو قصاص	عند قول صاحب الزاد: "وإذا وجب القطع قطعت يده اليمنى من مفصل الكف وحسمت".

الثانية: طريقة الاستقلال:

وهذه الطريقة تعتمد على إضافة مادة مستقلة تعنى بدراسة وبحث القضايا المعاصرة بعنوان " **فقه النوازل** " أو " **قضايا فقهية معاصرة** " أو نحو ذلك ويقرر فيها على الطالب في الفصل الدراسي في حدود عشر مسائل يدرسها في المستوى الأخير من مستوياته الدراسية، على أن تكون هذه المسائل منوعة في العبادات والمعاملات والجنايات وغيرها.

ولا ينبغي أن يشكل على هذا الاقتراح زيادة العبء الدراسي على الطالب إذ يمكن معالجة ذلك بتخفيض أو إلغاء بعض المواد التي لا تخدم الفقه خدمة مباشرة، وقد يغني تحصيل الطالب الذاتي لها كمادة القرآن الكريم استغناء بدراسته في حلقات التحفيظ ونحوها.

المطلب الثالث
نموذج مقترح لتفعيل أكثر لدراسة القضايا الفقهية المعاصرة لمرحلة الدراسات العليا

وتكون دراسة القضايا الفقهية المعاصرة من خلال اتجاهين:

الاتجاه الأول: نظري.

وله منهجان:

أولهما: منهج تأصيلي أصولي:

ولا شك أن مجموع ما درسه طالب العلم في المراحل السابقة من مواد أصول الفقه ومروره على سائر أبوابه ومباحثه لهو قاعدة أساس لا غنى له عنها، وهي تشكل ثروة علمية له وسلّما أوليّاً يرتقي به إلى مباحث المستجدات والنوازل، غير أن ما يمكن أن يلتفت إليه في مرحلتي الماجستير والدكتوراه هو منهجية النظر في النوازل.

وأرى أن تتاح دراسة ذلك لطالب العلم في هذه المراحل العليا وفق مادتين أساسيتين:

١- ضوابط ومنهجية النظر في النوازل:

- تأهل الناظر.
- ربط الأحكام بأدلتها الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع والقياس الصحيح.
- مراعاة مقاصد الشريعة وقواعدها المرعية.

- تحفيز الاجتهاد الجماعي خاصة في النوازل العامة.
- التحرر من قيود الحكام وضغوط الجماهير.

٢- مراحل النظر في النازلة:

أ- مراحل التأهل للناظر:

- صدق الديانة.
- وصحة العلم.

ب- مراحل النظر في النازلة:

- التصور.
- التوصيف بمرتبتيه: التكييف ثم التنزيل.

ثانيهما: منهج فقهي فروعي.

وله طريقتان:

الأولى: طريقة الاستقلال:

وهي قائمة حالياً في بعض الأقسام في مثل مادتي قضايا فقهية معاصرة ومعاملات مالية معاصرة، لكن أرى أن تعمَّم على جميع الأقسام، وفي مرحلتي الماجستير والدكتوراه بمعدل مادة في كل مرحلة.

الثانية: طريقة التفريع:

وأعني بذلك أن تستغل بعض المواد في مرحلة الماجستير كمادة الفقه المقارن، أو مادة دراسة نصية فقهية، وفي مرحلة الدكتوراه كمادة دراسة تحليلية لكتاب فقهي، ويلزم الطالب بمسألتين أو ثلاث من المسائل المعاصرة تفرَّع على الدراسة الفقهية حسب موضع القراءة أو الدراسة الفقهية.

ومن أمثلة ذلك:

١- إذا كانت المسائل المراد دراستها وتحليلها في الطهارة مثلاً، فيمكن أن يفرع على مسائله من المسائل المعاصرة:

مسألة: استحالة مياه الصرف الصحي وطهارته من عدمه.

٢- إذا كانت الدراسة في كتاب الصلاة، فيمكن أن يفرع على مسائله من المسائل المعاصرة:

- **مسألة: أوقات الصلاة في البلدان التي يستمر فيها النهار أو يطول.**
- **أو مسألة: الصلاة في المكوكات الفضائية.**

٣- إذا كانت الدراسة في كتاب الزكاة، فيمكن أن يفرع على مسائله من المسائل المعاصرة:

مسألة زكاة الأسهم في الشركات وزكاة الأسهم المقتناة للاستفادة من ريعها.

٤- إذا كانت الدراسة في كتاب الصوم، فيمكن أن يفرَّع على مسائله من المسائل المعاصرة:

- **مسألة: استعمال الإبر المغذية أو العلاجية عند الكلام عن المفطرات.**
- **أو مسألة: اعتبار المطالع وإثبات دخول الشهر بالحساب.**

٥- إذا كانت الدراسة في كتاب الحج، فيمكن أن يفرع على مسائله من المسائل المعاصرة:

- **مسألة: البناء في منى.**
- **أو مسألة: الرمي قبل الزوال.**
- **أو مسألة: توسعة المسعى وجسر الجمرات.**

٦- إذا كانت الدراسة في كتاب الجهاد، فيمكن أن يفرع على مسائله من المسائل المعاصرة:

مسألة: العمليات الفدائية.

٧- إذا كانت الدراسة في كتاب البيوع، فيمكن أن يفرع على مسائله من المسائل المعاصرة:

- **مسألة: جريان الربا في الأوراق النقدية.**
- **أو مسألة: إجراء العقود عن طريق وسائل الاتصال الحديثة.**

٨- إذا كانت الدراسة في كتاب الجنايات والحدود، فيمكن أن يفرع على مسائله من المسائل المعاصرة:

- **مسألة: إعادة العضو بعد بتره قصاصا أو حدا.**
- **أو مسألة: تنفيذ القصاص في كسور العظام باستخدام التقنية الجديدة ونحو ذلك.**

٩- إذا كانت الدراسة في كتاب النكاح يمكن أن يفرع على مسائله من المسائل المعاصرة:

- **مسألة: أطفال الأنابيب والتلقيح الصناعي.**
- **أو مسألة: استعمال البصمة الوراثية لإثبات النسب.**

وهكذا في أي باب كانت الدراسة فيه، يمكن أن يسجل مسألة أو مسألتان معاصرتان تبحثان ضمن المقرر بحثاً مقارناً، على أن يغاير بين المسائل المبحوثة في مرحلة الماجستير عن مسائل مرحلة الدكتوراه، وأن تبحث المسألة بالأدلة والمناقشات والردود، بخلاف الطريقة التي ذكرناها في مراحل الدراسة الأولية (بكالوريوس) حيث يكتفى بذكر المسألة بدليها مفرعة على الباب الفقهي الذي تتبعه.

الاتجاه الثاني: عَمَلي.

وله طريقتان:

الطريقة الأولى: طريقة تواصلية وتفاعلية:

ولها مجالان:

الأول: زيارات تعريفية:

الهدف منها التعرف على جهة الزيارة ذات العلاقة بالبحث الفقهي وآليات العمل فيها، على أن يلزم الطالب بكتابة تقرير عن الزيارة الميدانية، ولا شك أن هذه الزيارات ستساعد في بناء شخصية الطالب العلمية، وتعينه على تصور الواقع عند عرض المسائل المتعلّقة بجهة الزيارة.

ومن الأمثلة على الأماكن التي يمكن أن تكون مرشحة للزيارة:

١- المصارف الإسلامية أو غيرها.

٢- مؤسسة النقد.

٣- البورصات.

٤- صالات الأسهم.

٥- المستشفيات والعيادات الطبية المتخصصة.

٦- القبب والمدن الفلكية.

٧- مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

٨- الميناء والجمارك (عمليات التوريد والاستيراد).

الثاني: زيارات فقهية علمية:

ويتم ذلك بحضور جلسة واحدة على الأقل، يلزم بها الطالب لواحد من المجامع أو الهيئات أو الندوات أو المؤتمرات العلمية، وكتابة تقرير عن الحضور

والمسألة المطروحة مع أقوال الفقهاء المعاصرين وأدلتهم ومناقشاتهم خلال الجلسة.

ومما يمكن الاستفادة منه في هذا الباب:

١- حضور جلسة من جلسات مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٢- حضور جلسة من جلسات المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي.

٣- حضور جلسة من جلسات هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية.

٤- حضور جلسة من جلسات المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث.

٥- حضور جلسة من جلسات ندوة البركة.

٦- حضور جلسة من جلسات ندوة البنك الإسلامي للتنمية.

٧- حضور جلسة من جلسات أي ندوة فقهية متخصصة.

٨- حضور جلسة من جلسات مجمع الفقه الإسلامي بالهند.

٩- حضور جلسة من جلسات مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر.

١٠- حضور جلسة من جلسات مجمع الفقه الإسلامي بالسودان.

١١- حضور جلسة من جلسات مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا.

الطريقة العَمَلية الثانية: طريقة البحث:

حيث سيعيش الطالب مدة طويلة مع موضوع الرسالة، وهذا الموضوع لا يخلو أن يكون في قضية فقهية معاصرة أو غير ذلك من المواضيع الفقهية أو تحقيق مخطوطة علمية، فإن كان الموضوع فقهياً معاصراً فلا إشكال في خدمته لطالب العلم وتكوينه العلمي، وإن كان الموضوع غير ذلك فلا مانع من أن يلزم الطالب في حاشية المخطوطة أو في تضاعيف موضوعه البحثي من إدراج مسألتين على

الأقل من المسائل المستجدة المتعلقة بموضوع بحثه.

ويمكن أن تتم معالجة النقص في دراسة القضايا المعاصرة في مرحلتي الماجستير والدكتوراه باشتراط أن تكون الرسالة في إحدى المرحلتين متعلقة بفقه القضايا الفقهية المعاصرة تعلقاً تاماً أو شبه تام، فالتام تكون الرسالة موجه توجهاً كاملاً في دراسة قضية أو قضايا معاصرة، وشبه تام بإدراج بعض المسائل المعاصرة في تضاعيف البحث.

المطلب الرابع
مراحل التأهل لأعضاء هيئة التدريس

عند تبني المقترحات السابقة ونحوها مما تقره الجهات ذوات الاختصاص وفق ما يصدر من توصيات عن مثل هذه الندوة المباركة فإنها لا شك ستخرج لنا من يستطيع أن يتولى زمام هذا الفن التخصصي عن جدارة، فأعضاء هيئة التدريس الذين يتولون تدريس طلاب الفقه عموماً ومسائل النوازل خصوصاً هم خريجو هذه المدرسة، غير أنه يمكن ضمان تأهل من يخصص لتدريس المستجدات وفقه القضايا المعاصرة وزيادة تأهيلهم من خلال مسارين:

المسار الأول: التأهل الذاتي الأولي:

بأن يكون أستاذاً أو أستاذاً مشاركاً، بشرط أن تكون عامة بحوثه المنشورة والمقبولة للنشر في مسار البحوث التي تعالج القضايا الفقهية المعاصرة.

المسار الثاني: التأهيل المساعد:

ويكون بالمشاركة والحضور في المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش الفقهية ودورات المجامع الفقهية المتخصصة.

الخاتمة

يمكن من خلال هذه الورقة تسجيل النتائج والتوصيات الآتية:

١- تعدّ المناهج القائمة لبنة جيدة في بناء الشخصية الفقهية المؤهلة لدراسة القضايا الفقهية المعاصرة.

٢- هناك قصور في بعض الأقسام كما في الإحصائيات المرفقة في تبني ما يخدم القضايا الفقهية المعاصرة.

٣- يوصي الباحث بدعم اتجاه دراسة القضايا المعاصرة في جميع مراحل التعليم الجامعي وفق الخطط المذكورة في البحث.

٤- ضرورة أن يكون المتصدي لتدريس النوازل الفقهية من أعضاء هيئة التدريس الممارسين لبحثها المشاركين في المؤتمرات المتخصصة، والمتعاونين مع المجامع الفقهية والهيئات الشرعية المختلفة.

٥- إلزام طلاب الدراسات العليا بحضور جلسات المؤتمرات والندوات العلمية المتخصصة، وكتابة تقارير تدل على عمق المشاركة والاستفادة وجعل ذلك متطلبا للمرحلة.

المصادر والمراجع

١- أحكام الجراحة الطبية – محمد بن محمد المختار الشنقيطي – مكتبة الصحابة – الإمارات – الشارقة – ١٤٢٤هـ.

٢- الإحكام في أصول الأحكام - علي بن محمد الآمدي أبو الحسن - الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت - الطبعة الأولى، ١٤٠٤ - تحقيق: د. سيد الجميلي.

٣- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول - محمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى: ١٢٥٠هـ) - المحقق: الشيخ أحمد عزو عناية، دمشق - كفر بطنا - دار الكتاب العربي- الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٤- إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان - محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله ابن القيم الجوزية - دار المعرفة – بيروت - الطبعة الثانية، ١٣٩٥ – ١٩٧٥ - تحقيق: محمد حامد الفقي.

٥- الأم لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤هـ - تحقيق/ د/رفعت فوزي - طبعة دار الوفاء – المنصورة - الطبعة الثانية١٤٢٥هـ.

٦- بحوث ندوة: نحو منهج علمي أصيل لدراسة القضايا الفقهية المعاصرة – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – ١٤٣١هـ.

٧- التقرير والتحرير في علم الأصول - ابن أمير الحاج، محمد بن محمد (المتوفى: ٨٧٩هـ) - الناشر: دار الفكر - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م – بيروت.

٨- الجامع الصحيح - محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ) - دار الشعب – القاهرة - الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ – ١٩٨٧.

٩- الجامع الصحيح سنن الترمذي - محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي -الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت - تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.
١٠- الخطط الدراسية لأقسام كلية الشريعة والدراسات الإسلامية– جامعة أم القرى – مكة المكرمة – منشورة على موقع الكلية على الأنترنت.
١١- الروض المربع شرح زاد المستقنع – منصور بن يونس البهوتي – المكتبة العصرية – ١٤١٧هـ بيروت – لبنان.
١٢- سبل الاستفادة من النوازل للزحيلي – مجلة مجمع الفقه الإسلامي – الدورة الحادية عشر ٢/٣٦٩.
١٣- سنن أبي داود - أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الناشر: دار الكتاب العربي. بيروت.
١٤- صحيح مسلم - لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري- دار الجيل بيروت + دار الآفاق الجديدة. بيروت.
١٥- فقه النوازل – بكر بن عبد الله أبو زيد – مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – ١٤٣٠هـ.
١٦- فقه النوازل – محمد بن حسين الجيزاني – دار ابن الجوزي –الرياض – ١٤٢٩هـ.
١٧- النوازل الطبية عند الألباني – د. إسماعيل مرحبا – مكتبة المعارف – الرياض – ١٤٣١هـ.
١٨- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية جمع عبد الرحمن بن قاسم النجدي طبعة مجمع الملك فهد طبعة ١٤١٦هـ.
١٩- الموافقات - إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ) - المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان - دار ابن عفان - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

تطوير تدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية

إعداد

د. عوض بن زريبان الجهني ❖

❖ أستاذ مشارك بقسم المناهج وطرق التدريس
بكلية التربية - جامعة طيبة بالمدينة النبوية

١٣٢١

يواجه عالمنا الإسلامي المعاصر هذا اليوم تحديات مصيرية، وتتمثل تلك التحديات بالعديد من القضايا والمشكلات التي فرضها العصر، ولأهمية ذلك فإن مواجهة تلك القضايا والمشكلات أصبح أمراً ضرورياً، كما تزايد الاهتمام من قبل المؤسسات التربوية والتعليمية المعنية بذلك؛ حيث كان اتجاه هذه المؤسسات هو العمل على تطوير أدائها بما يتناسب مع تطورات العصر ومستجداته، ومن هنا فإن مواكبة هذه التحديات المصيرية التي أفرزها العصر هو تحقيق أهداف تلك المؤسسات، ومن ثم ضمان لجودة أدائها لمواجهة هذه التحديات.

ولأهمية الجامعات كمؤسسات تربوية وتعليمية تعنى بتلك القضايا والمشكلات، فإن ما تستدعيه الحاجة هذا اليوم، هو أن تبرز تلك الجامعات دورها لمواجهة تلك القضايا والمشكلات.

لذا فإن الاهتمام بأساليب التعليم والتعلم وإعطائها القدر الأكبر من الاهتمام من قبل تلك الجامعات، يعتبر تطوراً لأدائها وإبراز لدورها المناط بها.

وعليه فإن تدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية سواء أكانت هذه القضايا متعلقة بالعقائد والأديان، كالهوية الثقافية أو الغزو الفكري... الخ، أو القضايا الطبية الشرعية، أو قضايا العبادات، أو المعاملات بشتى انوعها، فإنه يجب الاهتمام بها وكذا تضمينها بمحتوى المقررات الجامعية المعنية، والأقرب ارتباطاً لمثل هذه القضايا، كمقررات الثقافة الإسلامية على سبيل المثال، والمقررة على جميع طلاب المرحلة الجامعية، فإن إدراكهم لهذه القضايا يساعدهم على اتخاذ القرارات بشأنها مما يوفر لهم الخلفية المناسبة التي تعينهم على التعرف عليها والتصرف حيالها، نظراً لأن الطلاب في هذه المرحلة يصلون إلى مستوى من النضج الطبيعي يتطلب توعيتهم بالعديد من القضايا التي تناسب أعمارهم ونضجهم الفكري.

وحول هذا الموضوع، فقد توجد هناك العديد من هذه القضايا المعاصرة التي

أفرزها العصر، وتعتبر قضية العولمة إحدى هذه القضايا، حيث شكلت قضية العولمة تحديات مصيرية، فهناك تحدي القيم (الهوية الثقافية الإسلامية والعربية) إضافة إلى التحديات الاقتصادية والعلمية، والتربوية، والتكنولوجية... الخ، وهناك الكثير من هذه القضايا المعاصرة والتي أشغلت أذهان الطلاب، ويرغبون في معرفة موقف الإسلام منها كقضية التطرف والإرهاب، والغزو الفكري، والفضائيات، ومقاهي الانترنت، والقضـايا الطبية الشرعية، كالاستنساخ وبيع الأعضاء والتبرع بها، وكذا القضايا المستجدة في الأحكام العامة وقضايا المرأة والقضايا الاقتصادية.. الخ

وفي هذه الصدد فقد أجريت العديد من الدراسات والبحوث، وانعقدت المؤتمرات والندوات العلمية حول هذه القضايا، وفيما يتعلق بالدراسات والبحوث فعلى سبيل المثال فقد أجرى حماد شريف علي بحثاً (٢٠٠٤) حول تحليل محتوى مساق الثقافة الإسلامية في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة في ضوء قضايا العصر، وقد أظهرت نتائج البحث أن قضية الإرهاب، والانترنت، وغزو الفضائيات، والعولمة، وشرق أوسط جديد، وتغير المناهج، احتلت مراتـب ذات أهمية، وحصل مستوى مساق (واقعنا المعاصر) (الغزو الفكري) للجامعة الإسلامية على أعلى النسب في تحقيق القضايا المعاصرة.

وباعتبار فقه النوازل من القضايا المعاصرة فقد أجرت آمنة محمد الشنقيطي (٢٠٠٩) دراسة بعنوان تصور مقترح لفقه النوازل في مقررات الفقه بأقسام الدراسات الإسلامية بكليات التربية بالجامعات السعودية، وهي عبارة عن رسالة دكتوراه.

أما فيما يتعلق بالمؤتمرات والندوات والتي عقدت حول موضوع القضايا المعاصرة، فقد صدر عن البيان الختامي والتوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي في موضوع السكان والصحة الإنجابية في العالم الإسلامي المنعقد بالقاهرة من ٢١-

٢٤ فبراير (١٩٩٥) وقد قدمت (فايزة بن حديد) بحثاً حول خصوصيات التصور الإسلامي للعلاقات بين مكونات المجتمع خلال استعراض نماذج وصور من واقع العالم الإسلامي شخصت فيه ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة والجهود المبذولة للتحقيق من هذه الظاهرة في سبيل بناء أسرة مسلمة متزنة ومزدهرة تعبر الرجل والمرأة شريكين في حياة الأسرة.

ومنها كذلك ما أشار إليه الدكتور القرضاوي، والأستاذ محمد بنجلون عن قضايا البيئة واستلهام قضايا العصر من وجهة نظر إسلامية من حيث عناية القرآن الكريم والسنة المطهرة بالبيئة والثروة، ونعمة الصحة الإلهية وتحريم المخدرات، والتي هي آفة العصر، وترسيخ القيم الإسلامية من أجل الحفاظ على البيئة والصحة، ودمج تلك المفاهيم بالمقررات (دليل الإسيسكو، ٢٠١٠).

كما أعدّ تيسير بن سعد بن حميد، متطلبات الجامعة بقسم الثقافة الإسلامية بكلية التربية جامعة الملك فيصل من ندوة مقررات الثقافة الإسلامية في جامعات المملكة وكلياتها بين واقعها والمتغيرات والتي عقدت برحاب الجامعة بتاريخ ٢٧-١٤٢٦/١٠/٢٨هـ.

ومنها ما يلي:

١- ورقة العمل التي قدمها، عبد الرحمن الزنيدي بعنوان (مقررات البرنامج العام في الثقافة الإسلامية للأقسام العلمية في الدراسات العليا). وقد ذكر أن هناك قضايا بحثها في فصول ماضية في جانب تطبيقي لمقرر حلقات بحث القضايا هي (مقاهي الانترنت، الدوريات العائلية، الاستراحات الشبابية، رسائل الجوال، حلقات تحفيظ القرآن الكريم، الفتاوى القضائية، الحوار الوطني) أما جانب الطالبات فتمثلت بالقضايا التالية (الدوريات النسائية، الأسواق النسائية، العباءة في تطوراتها، قصور الأفراح، بعض المواقع في الانترنت، العمليات التجميلية، الزوايا النسائية في صحيفة).

٢- ورقة العمل التي قدمتها، جوهرة المقاطي بعنوان (مدى حاجة الطالب الجامعي إلى مقررات الثقافة الإسلامية) وكان هدفها معرفة هذه المفردات لقضايا المرأة وقد أشارت إلى أن محتوى بعض مقررات الثقافة الإسلامية أوفت ببعض المطالب مثل قضايا المرأة المختلفة بصفة عامة، لكنها لم تفِ بصورة كافية بقضايا أخرى مثل حقوق الإنسان، أما العنف والتطرف الفكري فلم يتطرق لها توصيف بعض مقررات الثقافة الإسلامية في الجامعات والكليات رغم أنها أهم القضايا المطروحة على الساحة.

٣- ورقة العمل التي قدمتها، هدى الدليجان بعنوان (معالجة مقررات الثقافة الإسلامية للمستجدات وقضية المرأة بين الواقع والآمال) وقد أشارت إلى أهمية توجيه الأنظار عند رسم مستقبل مقررات الثقافة الإسلامية، افراز دور المرأة في النطاق السياسي في الإسلام وإبراز المواقف المشرفة لها في القديم والحديث، ومجالات مشاركتها السياسية وأهدافها وضوابطها في ضوء الشريعة الإسلامية، وتعريف المرأة بالقنوات الرسمية المفتوحة من البيئات الاجتماعية والمراكز الثقافية التي تطورت بثقافة المرأة وتصيغها صياغة صحية تخدم المرأة وأهدافه، وتضمن مقررات الثقافة الإسلامية روح التحدي الثقافي لمواجهة المرحلة الحرجة من عمر الأمة المسلمة.

٤- ورقة العمل التي تقدم بها، عبد الرحمن قصاص بعنوان (مدى استيعاب مقرر الثقافة الإسلامية للقضايا المستجدة) وقد ذكر أن هناك قصورا لاستيعاب مقرر الثقافة لمستجدات العصر، وعدم مواكبتها لهذه المستجدات ولقد أشار كذلك إلى أن (بعض القضايا مأخوذة من بحوث أخرى وهي (العنف والإرهاب/ المقاومة والبغي والعدوان / الإشعار بالحديث / بعض الجرائم المعاصرة مثل: جرائم الانترنت، غسيل الأموال، بعض القضايا الطبية: مثل نقل الأعضاء البشرية، الاستنساخ، جراحة التجميل، التلقيح الصناعي،

العلوم الحديثة مثل: البرمجة العصبية / الرياضة حكمها وأهدافها / الانترنت فوائده ومخاطره / السياحة مفهومها وغاياتها / بيع الحقوق المعنوية / العناية بفقه الثوابت والمتغيرات/ والعناية بذكر مقاصد التشريع عند ذكر الأحكام والمسائل).

هذا ويتضح مما سبق أن هذه القضايا التي ذكرها الباحثون شكلت فيما مضمونها قضايا عصرية مستجدة، إلا أن هناك قضايا أخرى قد أُغفلت ولم يتطرق لها الباحثون، وهي في الحقيقة قضايا ذات أهمية قصوى يجب أن تدرس وتُضمن مقررات الثقافة الإسلامية والتي تدرس بالجامعات، أو ضمن المقررات الشرعية الأخرى، مثل القضايا الاجتماعية، كقضية التفكك الأسري، والعزلة الاجتماعية وقضية الهجرة للخارج والزواج بالأجنبيات، وكثرة الطلاق، وغلاء المهور، والعنوسة، والعنف الأسري ضد الأطفال، وزواج المسيار، وقضية عضل المرأة للاستفادة من راتبها، وقضية الحجاب والنقاب، وقضايا أخرى كالوعي المروري، والتدخين وأضراره، واستخدام المنشطات، والأمراض السارية كالإيدز. والبطالة، وقضية قيادة المرأة للسيارة، وقضايا السحر والشعوذة، وقضايا الابتزاز، وهناك قضايا طبية شرعية أخرى مثل قضية: زراعة الأرحام، وزراعة الأعضاء، والرضاعة، وبنوك الدم، وبنوك الأجنة، واستئجار الأرحام والأم البديلة، والتشريح واستخراج الحامض النووي.

هذا ولو أمعنا النظر من خلال ما أُجري من بحوث ودراسات وما سوف يجرى كذلك مستقبلاً حول تضمين محتوى المقررات الشريعة بالجامعات السعودية بالقضايا المستجدة، فقد لا يكون ذلك كافياً لمعرفة وفهم تلك القضايا إلا من خلال تطوير المنظومة التدريسية، من خلال اتباع طرائق وأساليب تدريسية حديثة تعين في معرفة وفهم هذه القضايا، نظراً لطبيعتها؛ حيث تحتاج هذه القضايا إلى التفكير. حيث إن التفقه في مثل هذه القضايا المعاصرة، يعمل على تكوين الملكة

الفقهية للدارسين، وأثره في صلاحية الفقه الإسلامي لحل مشكلات العصر، وتلبية لحاجات المجتمع إلى معرفة الأحكام الشرعية لمستجدات العصر.

وعليه فإن أهمية تفعيل طرائق وأساليب تدريس المقررات الفقهية الشرعية لطلاب المرحلة الجامعية، واستخدام الاستراتيجيات التدريسية الحديثة في أثناء الدرس الفقهي هو في الحقيقة لأجل إسهام في تحقيق أهداف تدريس فقه القضايا المعاصرة؛ حيث إن هذه الأساليب والاستراتيجيات التدريسية الحديثة هي ما يعول عليها كثيراً في تنمية مهارات التفكير لدى هؤلاء الطلاب ومناسبتها لتنظيمهم الفكري.

ومن هنا يمكن الاستهداء ببعض الأساليب والاستراتيجيات التدريسية الحديثة والملائمة لطبيعية المواد الشرعية.

وعلى سبيل المثال هناك استراتيجية التعلم النشط، والتي تعد من استراتيجيات التدريس الحديثة ذات الفعَّالية في تنمية مهارات التفكير.

وتقوم هذه الاستراتيجية على العديد من استراتيجيات التدريس الحديثة كاستراتيجية الاسقصاء القائمة على العصف الذهني، أو حل المشكلات، أو الاكتشاف، وذلك لأهميتها في تكوين الملكة الفقهية لكونها تعتمد على أنماط متعددة من التفكير، كالتفكير الاستدلالي والتفكير الناقد والإبداعي.

وعليه فقد خاطب القرآن الكريم العقل ووجهه نحو التفكير والتفكر بخمسين آية ومن ذلك ما جاء بقوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴾ (الأنعام آية: ٥٠) وقوله تعالى: ﴿ وَمَن نُّعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِى ٱلْخَلْقِ ۖ أَفَلَا يَعْقِلُونَ ﴾ (يس آية:٦٨)، وقوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَسُوقُ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَٰمُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ ۖ أَفَلَا يُبْصِرُونَ ﴾ (السجدة آية: ٢٧) وهذه الآيات هي دلالة على أهمية التفكير، فيترتب على ذلك العديد من مهارات التفكير المتعددة كمهارة الاستنتاج –

ومهارة الاستنباط – ومهارة التجريب، ومهارة المقارنة... حيث إن مهارة التفكير هي المحركة للنشاط العقلي.

ومن ثم يُعد التفكير أعلى مراتب النشاط العقلي، وقد حرص الإسلام على تنميته وتوجيهه نحو التفكير، كما دلت عليه الآيات الكريمة السابقة، ولهذا فإن تنمية مهارات التفكير وقدرات الطلاب المعرفية، وإدراكهم للقضايا التي تواجههم هو من أهم الواجبات التي أمر بها الشرع، وذلك من خلال استخدام أفضل الأساليب والاستراتيجيات التي تنمي هذه القدرات المعرفية، وقد أثبتت نتائج العديد من الدراسات التجريبية مميزات استخدام هذه الأساليب والاستراتيجيات التدريسية الحديثة مقارنة بالطرق التقليدية والمعتادة.

وعلى أية حال فإن استخدام هذه الأساليب والاستراتيجيات الحديثة في تدريس المقررات الشرعية في الجامعات، وخاصة القضايا الفقهية، فقد أثبت العلماء والمربون فائدتها وأهميتها القصوى في معرفة الأحكام الشرعية لمستجدات العصر وذلك من خلال استخدام الأدلة العقلية أي: (عمليات التفكير) – كالاستقراء – والقياس، والاستنتاج، والاستدلال، والاستنباط.... الخ.

وعلى سبيل المثال، لو أردنا معرفة حكماً شرعياً لقضية ما فإن استخدام أسلوب الاستقصاء التدريسي القائم على العصف الذهني وحل المشكلات فإنه يمكننا معرفة حكم شرعي لقضية ما، من قضية أخرى ورد فيها نص شرعي وقضية أخرى لم يرد فيها نص شرعي، كقضية تحريم الخمر مثلاً والتي ورد في تحريمها قوله ﷺ: «كل مسكر خمر، وكل مسكر حرام» رواه مسلم.

ولو افترضنا أن هناك قضية مماثلة لقضية تحريم الخمر، ولم يرد فيها نص تحريم (كالنبيذ) مثلاً فإن الطلاب في هذه الحالة لم يعرفوا أن حكم شرب النبيذ حرام كحكم تحريم الخمر، إلا من خلال استقراء العلة الموجودة في النبيذ، فإذا وجدت أنها علة الأصل وهو (الخمـر) فإن حكم النبيذ حرام لأنه مسكر، فبواسطة استقراء

وقياس العلة المشتركة بين النبيذ والخمر وهي (الإسكار)، فإن الطلاب في هذه الحالة يستنتجوا حكم الفرع (النبيذ) من الأصل وهو (الخمر) المحرم شرعاً. كما دلت عليه النصوص الشرعية من القرآن والسنة (فإذا سمعت أن الخمر حرام لأنه مسكر استنتجت أن النبيذ حرام لأنه مسكر) فمن خلال هذه القاعدة الشرعية استنتجنا حكم قضية من قضية اخرى عن طريق علميات التفكير الاستقراء والقياس وهما عمليتان من عمليات الاستنتاج والذي يعتبر نمطاً من أنماط التفكير (الاستدلالي).

والرسم البياني التالي يوضح ذلك:

الأصل	الفرع (الموقف الجديد أو المشابهة)	العلة	الحكم
الخمر	النبيذ	الإسكار	التحريم

الرسم البياني أعلاه يبين أنه باستقراء العلة الموجودة بالنبيذ (الفرع) وقياسها على علة الأصل فإذا وجدت أنها علة الأصل (الخمر) وهي (الإسكار) فإن حكم النبيذ هنا حرام لأنه مسكر.

وعليه فإن التدريس بواسطة الاستقصاء أو بما يسمى حل المشكلات يتم وفق خطوات متعددة اتبعها الباحثين أثناء تطبيق هذا الأسلوب بالقاعة التدريسية، وقد تفاوتوا فيما بينهم حول هذه الخطوات، إلا أنه هناك شبه إجماع فيما بينهم حول الخطوة الأولى، وهو الشعور بالمشكلة وتحديدها عن طريق سؤالاً محيراً ومشككاً حيث يتعارض ذلك السؤال مع فهم المتعلمين، أي لا بد من الإثارة والاستعداد للتفكير، وتوليد أكبر قدر من الأفكار حول أي مشكلة مطروحة، وبعد هذه الخطوة يشعر الطلاب بأن هناك مشكلة تحتاج إلى بحثٍ وتقصي، ثم يلي ذلك: عدد من الخطوات، فمنهم من يرى أن الخطوة الثانية الدخول في سبر غور المشكلة أي قياس أبعادها، ومنهم من يرى أن الخطوة الثانية وضع حل تجريبي للمشكلة، أو طرح الفرضيات.... إلخ.

ومن هنا يمكن أن التعلم بواسطة أسلوب أو استراتيجية الاستقصاء يبدأ بمشكلة يجب تحديدها بدقة ووضوح، لكي يتولد عند المتقصي شعور بالحيرة والتعجب والدهشة ومن ثم تتبلور تلك المشكلة في البنى المعرفية للمتعلم ليبدأ بالتفكير لأجل حل هذه المشكلة التي تواجهه وتتعارض مع فهمه، عن طريق جميع المعلومات من مصادرها المتعددة تحت إشراف الأستاذ وتوجيهه ومن ثم تطبيق هذه المعلومات في مواقف جديدة وتعميم النتائج.

وبناء على ما سبق فإنه يمكن وضع خطوات للمنهج الاستقصائي يلائم طبيعة المقررات الشرعية، للمرحلة الجامعية والعليا وخاصة الفقه؛ حيث إن طبيعة هذه المقررات الشرعية تحتاج إلى أنماطٍ من التفكير العلمي.

كما أن هناك قضايا فقهية معاصرة يصعب على الطلاب فهمها وربطها بالواقع المعاصر، ولكن يعتبر هذا النمط من التدريس من أكثر أنماط التدريس الحديثة فعَّالية في تنمية مهارات التفكير ويتناسب مع ذوي المستويات المعرفية العليا من المتعلمين، حيث يتيح لهم الفرصة في ممارسة الاستقصاء بأنفسهم، وكذا الثقة بذواتهم. ومن هنا كان اهتمام الإسلام بالعلم فريداً، وذلك من خلال منظومة الأساليب والطرائق التي اتبعها القرآن الكريم في التعليم كالقصة، وضرب الأمثال والموعظة، والسؤال، والمحاورة للإقناع العقلي.

وفي هذا السياق فقد اهتم الرسول ﷺ بطرائق التعليم وأساليبها، ذلك أن السيرة النبوية غنية بأساليب وطرائق متنوعة تكفل إيصال مبادئ الدين الإسلامي لكل فرد مسلم، يعرف الشرع عن قدرته الفردية مما جعل الرسول ﷺ نموذجاً يحتذى ويهتدى به في هذا المجال (الجهني، ٢٠٠١).

فنجد رسول الله ﷺ يستخدم أسلوب الحوار في تعليم أحد قضاته أساسيات عملية القضاء، فقد روى عن معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ لما بعثه إلى اليمن قال له: «كيف تصنع إن عرض لك قضاء ؟» قال: أقضي بما في كتاب الله،

قال: «فإن لم يكن في كتاب الله؟» قال: فبسنة رسول الله قال: «فإن لم يكن في سنة رسول الله؟» قال: أجتهد رأيي، قال معاذ: فضرب رسول الله ﷺ صدري وقال: «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله ﷺ» رواه الترمذي، (السالمي، ١٩٩٥).

ومن هذا المنطلق فقد استخدم الرسول ﷺ أسلوب الطريقة الاستجوابية، وهي ما يسمى هذا اليوم بأسلوب الاستقصاء، وذلك بغية تدريب العقول على الاستنتاج الصحيح، والاستنباط المنطقي، وقد أشار أشتيوه (١٩٩٥) إلى ذلك الاستدلال بما ورد في حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن أعرابياً جاء إلى الرسول ﷺ فقال يا رسول الله: امرأتي ولدت غلاماً وإني أنكره فقال: «هل لك من إبل؟» قال: نعم، قال: «ما لونها؟» قال: حُمْر، قال: «هل فيها أورق؟» قال: نعم. قال: «أنّى أتاها ذلك؟!» قال: لعله نزعه عِرق، فقال رسول الله ﷺ: «فلعل ابنك هذا نزعة عرق» أخرجه البخاري. فرسول الله ﷺ أراد أن يزيل الشك الذي حبر هذا الأعرابي بأسلوب عقلي مقنع، حيث لا يبقى للشك أثر في نفسه. فاستخدم معه هذا الأسلوب الاستجوابي.

ولهذا فإن المتتبع للأدب التربوي، يجد أن هناك حثاً على اتباع الأساليب والاستراتيجيات التدريسية الحديثة والتي تساعد على تحقيق الأهداف التربوية وخاصة تدريس المقررات الفقهية في الجامعات، ومقررات العقيدة كقضايا الفكر الإسلامي المعاصر لإثبات الحقيقة والوجود؛ حيث يواجه العالم الإسلامي تحديات مصيرية، كالتيارات الفكرية المعاصرة، ومنها الغزو الفكري كالاستشراق والعلمانية والعولمة، والمذاهب الأخرى كالوجودية. وهناك القضايا الاجتماعية المعاصرة، وخاصة قضايا المرأة، كقضية الحجاب والنقاب، وكذا المشكلات الأخلاقية الناتجة من التغيرات السريعة التي أحدثها التقدم المعرفي والتكنولوجي، وخاصة الفضائيات وما تبثه من سموم وأفكار هدامة وفساد أخلاقي، وكذا المجال

الاقتصادي الذي خلا من المعايير الأخلاقية، والذي حدث عن طريق هذه التغيرات السريعة من حيث التعاملات المالية بالبنوك والمؤسسات العالمية والشبهات التي تدور حولها ومدى شرعية هذه الأموال، وكذا التعاملات الاقتصادية المشكوك في شرعيتها، كغسيل الأموال، والاحتكار... الخ، وهذه القضايا بمجملها أحدثت تحولاً انعكس أثره على المجتمع المسلم، مما نتج عن ذلك مشكلات أخلاقية وسلوكيات تتنافى مع الإسلام وتعاليمه.

وهناك العديد من القضايا الطبية الشرعية المعاصرة، كالاستنساخ، وبيع الأعضاء والتبرع بها، وبنوك الأجنة... الخ، والتي قد تدرس بكليات الطب بالجامعات السعودية من خلال مقررات خاصة، كمقرر أخلاقيات مهنة الطب، ومقرر الطب النبوي، أو القضايا المعاصرة الأخرى والتي تدرس عن طريق مقررات الثقافة الإسلامية المقررة على طلاب الجامعات والتي يمكن تدريسها بواسطة هذا النمط التدريس المسمى (الاستقصاء).

ومن الأساليب والاستراتيجيات التدريسية الحديثة أيضاً، والتي أشار إليها الأدب التربوي، والتي تساعد على تحقيق تلك الأهداف، استراتيجية التعلم التعاوني؛ حيث إن هذه الاستراتيجية تتميز بالتفاعل الإيجابي والذي تقوم فكرته على تقسيم المتعلمين إلى مجموعات تتشارك فيما بينها لتبادل الآراء والأفكار المطروحة، من خلال التحاور مما يُحدث ذلك مهارات اجتماعية من خلال التواصل بينهم، وتنمية روح الفريق، وتكوين الاتجاهات السليمة، وتنشيط الأفكار وتحسينها من خلال التفاعل المشترك. وكذلك أسلوب المناقشة والحوار، والتي تتيح للمتعلم توليد الأفكار وإيجاد الحلول، وزيادة الدافعية نحو التعلم، والتفكير الإبداعي والابتكاري.

ومن الاستراتيجيات التدريسية الحديثة كذلك استراتيجية الخرائط المفاهيمه حيث يشير مرسي (٢٠٠٧) أن الخرائط المفاهيمية استخدمت في المجال التربوي

كاستراتيجية أو أدوات تعليمية، حيث يمكن استخدامها لتوضيح العلاقات الهرمية بين المفاهيم المتضمنة في موضوع واحد لأبنية المفاهيم التي يدرسها الطلاب، وهو الأمر الذي يزيد من احتمالية إسهامها في تسهيل تعلم هادف لتلك الأبنية، ولهذا فإنه يتم عن طريقها تنظيم المفاهيم بطريقة مسلسلة وهرمية، أي يوضح المفهوم الأكثر عمومية إلى الأقل عمومية ويوجد رابط يوضح العلاقة بين المستويات الأكثر عمومية إلى الأقل شمولاً وعمومية وقد أثبتت نتائج الدراسات جدوى هذه الاستراتيجية في التعلم، ويمكن تطبيقها على المقررات الشرعية الجامعية وخاصة مصطلح الحديث الذي يدرس في الجامعات في تخصص الدراسات الإسلامية، حيث إن مصطلح الحديث يتم فيه تنظيم مفهوم الحديث من الأكثر عمومية فيتم من خلال ذلك معرفة الحديث الغريب أو الشاذ من مجموعة الأحاديث... الخ.

أما فيما يتعلق باستخدام التعلم الإلكتروني فإنه يمكن استخدام تقنيات التعلم في هذه المنظومة التدريسية باعتبارها ضمن محوراً الأساليب التدريسية كعملية تحسينية لمنظومة التعليم والتعلم، فقد أثبتت نتائج العديد من الدراسات التي أجريت حول فعَّاليتها في عمليتي التعليم والتعلم، كاستخدام المقارئ الالكترونية، أو البرمجيات الإلكترونية والوسائط الإلكترونية المتعددة مثلاً، في تعليم وتنمية مهارات التفكير لجميع المقررات الشرعية التي تدرس بالجامعات، أي أن استخدام هذه التقنيات التعليمية يساعد إلى جانب الأساليب والاستراتيجيات التدريسية في فهم وإدراك عملية التعليم والتعلم.

ويشار إلى أن هناك تجارب عالمية فيما يتعلق بمثل هذه الأساليب والاستراتيجيات التدريسية الحديثة.

ومن هذه التجارب العالمية دراسة أحمد عطية أحمد (٢٠٠٦) بعنوان: تجارب بعض الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، في تطوير استراتيجيات التعليم والتعلم، ومن ضمنها المملكة العربية السعودية، وتبلورت

مشكلة الدراسة حول الحاجة إلى التعرف على تجارب الدول الأعضاء، بمكتب التربية العربي كدول الخليج في مجال استراتيجيات التعليم والتعلم، ومقارنتها بالاستراتيجيات العالمية المعاصرة.

وقد استعرض الباحث أهم هذه الاستراتيجيات المعاصرة المتداولة في المصادر والمراجع التربوية المتخصصة، والتي أثبتت التجارب والبحوث فعاليتها، وقد ضمنها بالعديد من الاستراتيجيات ومنها استراتيجية؛ التعلم التعاوني، والتعلم الفردي، والتعلم بواسطة تكنولوجيا المعلومات.

وقد هدفت هذه الدراسة للتعرف على تجارب وإسهامات الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج حيث إن هذا التعرف بها هو بمثابة الطريق الصحيح للتطوير والتقدم.

وقد ذكر أن نشر مثل هذه التجارب والإسهامات يسهم في عملية تبادل الخبرات بين هذه الدول الشقيقة من جهة، ويوضح إلى أي مدى تواكب هذه الدول التطور الحادث في مجال استراتيجيات التعليم والتعلم في العالم المعاصر من جهة أخرى، مما يؤدي إلى تقويم ذاتي واقعي، ويؤدي بدوره إلى المزيد من التطور والتقدم.

وعلى أية حال فإن التعرف على تجارب وإسهامات الآخرين فيما يتعلق بأساليب التعليم والتعلم هو أيضاً بمثابة الطريق الصحيح للتطور والتقدم، ولاسيما أن لهذه الاستراتيجيات التدريسية فوائد عديدة أثبتتها نتائج الدراسات، كونها تؤدي إلى تنمية مهارات التفكير لدى المتعلمين ولاسيما أن طلاب المرحلة الجامعية والعليا الدارسين للمقررات الفقهية الشريعة هم كذلك بأمس الحاجة إلى تنمية مهاراتهم الفكرية لأجل معرفة القضايا الفقهية المعاصرة وتمييزها حيث إن هذه القضايا هي أكثر ما يواجههم في حياتهم، وهي بالأصل متوافقة مع طبيعة نضجهم الفكري وواقعهم المعاصر.

وفيما يتعلق بخصوص الفقه الإسلامي وقضاياه المستجدة، فلا شك أن هناك العديد من هذه القضايا المستجدة التي أفرزها العصر، فأصبح هناك انفتاح معرفي حائل، وتقدم تقني متغير ومتسارع أثر على جميع مناشط الحياة، فأصبح الإنسان رهين هذا الزمن وتحدياته، فهناك التحدي القيمي والاقتصادي والتكنولوجي... الخ؛ حيث واجه المجتمع العربي بما في ذلك المملكة العربية السعودية تحديات عالمية تلقي بأثراها على كافة الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية والتعليمية، وهذه التحديات يمكن تسميتها بظاهرة (العولمة) تلك الظاهرة التي فرضت نفسها على العالم في كل مجالات الحياة.

ومن تحديات العولمة ما يظهر من خلال وسائل الإعلام كالذي يبث هذا اليوم عبر القنوات الفضائية ووسائل الإعلام الأخرى المسموع منها والمرئي، فأصبحت هناك قضايا تمس العقيدة الإسلامية، كقضايا الغزو الفكري مثلاً، واعتبرت هذه القضايا الفكرية في مجملها خطراً يهدد شباب الأمة الإسلامية، ويؤدي بها إلى الانحلال الفكري والعقدي، وتشكيكهم في دينهم، وكذا ما يبث عبر هذه القنوات الفضائية من تأجيج للفتن الطائفية، والقنوات التي تنشر السحر والشعوذة في مثل هذه الأيام، مما يؤثر على ذلك على القيم الروحية والهوية الإسلامية.

كما أن هناك تحدياً سياسياً واقتصادياً حيث تعتبر العولمة هجمة رأسمالية تسعى إلى تفتيت الأمم؛ لأنها أقامت نظاماً عالمياً للتجارة والإنتاج دون الالتفات إلى متطلبات الدول النامية، وأصبح هناك سعياً للربح فقط، كما هو حاصل في الغرب، وكان الهدف من ذلك المنفعة دون النظر إلى ثوابت المجتمعات، مما جعل هناك هيمنة وسيطرة للعولمة من خلال تطويع وتقييد المنظومة القيمية بأفكارها وآلياتها الرئيسية، وإخضاع جميع النظم بما فيها النظام التربوي التعليمي لشروطها وهيمنتها كمنظمة التجارة العالمية (الجات) والبنك الدولي.

أما التحدي التقني، فقد تمثل ذلك فيما تبثه القنوات الفضائية من تعري

وانحلال أخلاقي من خلال ما تظهره المواقع الإباحية عبر الشبكة العالمية (الانترنت)، فأصبحت هذه المواقع مدعاة للرذيلة والتحلل الأخلاقي مما نتج عنه ذلك تفشٍ الأمراض الجنسية كالإيدز والهربس... الخ.

وكذا ما يُبث عبر هذه المواقع والتي تسمى (الشات) أو الدردشة أو الفيس بوك عبر المواقع السلبية وتأثيرها على المجتمع المسلم وخاصة الشباب لكثرة استخدامهم لهذه التقنية الحديثة والانسياق خلفها مما أثر ذلك على قيمهم وعاداتهم وتقاليدهم تأثيراً سلبياً. وقد تسببت أيضاً هذه التقنيات الحديثة السلبية في الكثير من المشاكل الأسرية والاجتماعية، والاقتصادية، وكذا السياسية والأمنية خلال اختراق المواقع السرية، واستخدامها لأغراض مشبوهة أحياناً، فأصبح هناك استغلال ونصب واحتيال من خلالها، كما استغلت هذه التقنية في قضايا الابتزاز وخاصة فيما يتعلق بالنساء، وكذا استخدامها في السرقات الأدبية واختراعات الآخرين، وكذا ما تثيره من نعرات طائفية وقبلية انعكس أثرها على المجتمع المسلم بالتفكك والعصبية الجاهلية.

ويتضح مما سبق تأثيرات العولمة على جميع الصعد وعلى جميع مناشط الحياة ودروبها، وفي ظل ذلك أصبح هناك أمراً ضرورياً لمواجهة تلك التحديات التي أفرزتها العولمة وآثارها والتي تسعى بدورها أن تجعل العالم نموذجاً حضارياً واحداً أي (عالم بلا حدود) بصرف النظر عن اختلاف الأطر الثقافية بين الدول.

ولتحقيق المقاصد فإن للعولمة إيجابيات خلاف ما تم ذكره عن سلبياتها، اذا استخدمت لغير تلك الأغراض، فالتنقية مثلاً تستخدم في الخير والشر فتصبح نعمة أو نقمة، ولكن ما يهمنا هو أن تستخدم هذه التقنيات للإفادة منها في تحقيق أغراضنا وأهدافنا التي نسعى إليها.

إذ إن العــولمة هي أيضاً ظاهرة يجب أن لا تؤثر علينا ونستسلم لتحدياتها وهيمنتها، بل يجب أن نواكب التطورات التي أفرزها العصر وفي كافة مجالات

الحياة، وأن نحقق ذواتنا، متمسكين بثوابت الدين الإسلامي وقيمه النبيلة.

وعليه فإنه من الواجب أن يتجه الفقه الإسلامي نحو هذه القضايا المستجدة وإيجاد حلول ممكنة للتصدي لهذه الظواهر السلبية وليكن ذلك وفق الشريعة الإسلامية والتي أثبتت السنة النبوية المطهرة صلاحيتها لكل زمان ومكان، وبما يتفق مع مقتضيات العصر ومتطلباته ومواجهة تلك القضايا المستجدة من خلال ايجاد فقه لهذا الواقع المعاصر، وبناء الشخصية الإسلامية المؤمنة، بناءً متكاملاً من جميع النواحي، والارتقاء بها إلى الفضائل ومكارم الأخلاق، وبإبعادها عن مواطن الشبهة وأن يتحقق لهذه الشخصية الانسجام النفسي، وأن تتخلص كذلك من الضلال في العقيدة، والفساد في السلوك والأخلاق، وأن تبتعد كذلك عن الانزلاق في ثقافات الآخرين. (الجهني، ٢٠٠٨).

ولهذا فإن تلبية حاجات المجتمع إلى معرفة الأحكام الشريعة لهذه القضايا المستجدة يتضمن ذلك دراسة هذه الظواهر دراسة واقعية، وإيجاد الحلول اللازمة لها وبحسب تأثير تلك القضايا ومسبباتها، ومن ثم تفنيد تلك القضايا ووضعها في منهج ملائم لدراستها، على أن يكون ذلك متوافقاً مع طبيعة هذا المنهج، وكذا مع خصائص وطبيعة المجتمع السعودي بصفة خاصة والمجتمع المسلم بصفة عامة، وتضمينها بمحتوى مقرر دراسي جامعي يلائم طبيعة وخصائص طلاب تلك المرحلة، حيث إن هذه القضايا المشار إليها سابقاً تعد من أكثر ما يواجه عالمنا الإسلامي المعاصر من قضايا أثرت بدورها على الهوية الثقافية للمجتمع العربي والمسلم فأصبحت الثقافات الدخيلة على مجتمعنا المسلم، هذا اليوم هو السائد الذي فرضه العصر. ومن ثم أصبح من الضروري أن يدرك الطلاب الجامعيون أهمية دراستهم لهذه القضايا المعاصرة والذين هم بأمس الحاجة إلى دراستها ومعرفتها.

وفيما يتصل بتطوير تدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية من

خلال اجراء دراسات أو بحوث فإنه يمكن اتباع ما يلي:-

أولاً: إجراء دراسات تحليلية تقويمية لمعرفة مدى تضمين محتوى بعض المقررات بالكليات الجامعية لبعض القضايا المعاصرة ومدى خلو محتوى هذه المقررات من القضايا المعاصرة.

ومن هذه الدراسات التي يقترح إجراءاها ما يلي:

١- إجراء دراسة تحليلية تقويمية للقضايا الطبية الشرعية بمقرر أخلاقيات مهنة الطب لدى طلاب الجامعات السعودية. وعلى ضوء ذلك يعمل تصور مقترح يتضمن القضايا الطبية الشرعية الغير موجودة بالمقرر.

٢- تصور مقترح لمقرر الثقافة الإسلامية لطلاب وطالبات كليات الطب في جامعات المملكة في ضوء القضايا الطبية الشرعية.

٣- دراسة تحليلية للقضايا الفقهية المعاصرة بمحتوى مقرر الثقافة الإسلامية رقم (٤) بالجامعات السعودية.

٤- دراسة تحليلية لقضايا حقوق الإنسان بمحتوى مقرر الثقافة الإسلامية بالجامعات السعودية.

٥- تحليل محتوى مقررات الفقه بكليات الشريعة في ضوء القضايا الفقهية المعاصرة.

ثانياً: إجراء دراسات لمعرفة دور المناهج والمقررات الدراسية في الجامعات السعودية في توعية طلابها للقضايا والمستجدات العصرية.

والدراسات التي يقترح اجراءها ما يلي:

١- مدى وعي أعضاء وعضوات هيئة التدريس بالجامعات السعودية بالقضايا المعاصرة المتضمنة بمقررات الفقه واتجاهاتهم نحوها.

٢- دور التربية الإسلامية في التوعية بالأمراض الجنسية ومخاطرها لدى طلاب

وطالبات جامعات المملكة العربية السعودية.

٣- دور المناهج والمقررات الشرعية بالجامعات السعودية في تعزيز الأمن الفكري.

٤- دور المناهج والمقررات الشرعية بالجامعات السعودية في تحقيق الحوار الوطني في قضايا العصر ومستجداته.

٥- دور المناهج والمقررات الشرعية بالجامعات السعودية في مواجهة قضايا التطرف والإرهاب.

٦- دور المناهج والمقررات الشرعية بالجامعات السعودية في مواجهة العولمة وآثارها.

وخلاصة القول فإن التجديد ومواكبة التطور نحو المستجدات العصرية هو السمة التي فرضها العصر، وإن مواكبة الجامعات السعودية وخاصة الكليات الشرعية نحو التطور والتقدم لتلبية حاجات المجتمع وإلى معرفة الأحكام الشرعية لمستجدات العصر، هو بلا شك إبراز لدورها المناط بها وكذا إبراز دور الفقه الإسلامي في حل مشكلات العصر ومستجداته.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين محمد ﷺ.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر: القرآن الكريم والسنة المطهرة.

ثانياً: المراجع:

١- أحمد، أحمد عطية (٢٠٠٦) تجارب بعض الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج في تطوير استراتيجية التعليم والتعلم (من يحدث محور عام ١٤٢٦هـ) مجلة رسالة الخليج العربي العدد ٩٨ الرياض.

٢- أشتيوه، فوزي فائز (١٩٩٩) أثر طريقتي الاستقصاء والتعلم التعاوني في التحصيل الفوري والتحصيل المؤجل لدى طلاب الصف التاسع الأساسي في مادة التربية الإسلامية، رسالة ماجستير، غير منشورة الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

٣- الجهني، عوض زريبان (٢٠٠٨) ورقة عمل منشورة بعنوان المنهج التعليمي في ظل العولمة والهوية الثقافية (الواقع – والطموح – والتحدي) مقدمة للمؤتمر العلمي العشرون مناهج التعليم والهوية الثقافية، المنعقد في جامعة عين شمس، المجلد الرابع.

٤- الجهني، عوض زريبان (٢٠٠١) أثر استخدام طريقة الاستقصاء في فهم النصوص الواردة في كتاب الفقه عند طلاب الصف الأول ثانوي في المدينة المنورة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

٥- حماد، شريف علي (٢٠٠٤) كتاب المؤتمر التربوي الأول، التربية في فلسطين ومتغيرات العصر، بحث مقدم للمؤتمر بعنوان: تحليل محتوى مساق الثقافة الإسلامية في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة في ضوء قضايا العصر.

٦- مرسي، ليماء محمد (٢٠٠٧) جدوى استخدام استراتيجية خرائط المفاهيم على مستوى التحصيل والاتجاهات لطالبات الفرقة الثانية بكلية التربية الرياضية في مادة طرق التدريس، بحث مقدم لمؤتمر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، القاهرة، مصر.

٧- دليل الإيسيسكو (٢٠١٠) الأدماج مفاهيم الصحة الانجابية والنوع الاجتماعي في مناهج التربية الإسلامية، المؤتمر الدولي للسكان والصحة الانجابية في العالم الإسلامي المنعقد في القاهرة من ٢١-٢٤ فبراير ١٩٩٥.

٨- السالمي، محسن ناصر (١٩٩٥) تأثير طريقتي الاستقصاء والمناقشة في التحصيل الفوري والتحصيل المؤجل لمادة التربية الإسلامية لدى طلاب الصف الأول ثانوي في إحدى مدارس محافظة مسقط، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، عُمان.

٩- الشنقيطي، آمنة محمد (٢٠٠٩) تصور مقترح لفقه النوازل في مقررات الفقه بأقسام الدراسات الإسلامية بكليات التربية بالجامعات السعودية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة طيبة.

١٠- ندوة مقررات الثقافة الإسلامية في جامعات المملكة وكلياتها بين واقعها والمتغيرات. المنعقدة في رحاب جامعة الملك فيصل في ٢٧-١٤٢٦/١٠/٢٨هـ /٢٠٠٥م.

تأهيل أعضاء هيئة التدريس لتدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية

إعداد

د. أحمد بن محمد الحسين*

* عضو هيئة التدريس بقسم المناهج بكلية العلوم الاجتماعية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

١٣٤٣

١/: المدخل

١/١: مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين، وبعد،،،

تتسارع حياتنا المعاصرة يوماً بعد يوم؛ ومع تسارعها تتسارع وتيرة الحياة بعلومها ومعارفها ومعلوماتها؛ تسارع في تكونها ونموها وتطورها، مما يصعب على الأنظمة التعليمية مواكبة ذلك ومتابعته.

ويمثل نظام التعليم العالي الجامعي في الدول المتقدمة والنامية مصدراً هاماً لمواكبة تسارع الحياة، وهو كذلك مصدر إشعاع علمي وثقافي وحضاري؛ كونه من الركائز الرئيسة الأساسية التي تسهم في تطوير المجتمعات، وتساهم في تنمية ورقي الأفراد وحل مشكلاتهم على تنوعها، وكذلك لدوره في إعداد الكفايات البشرية المتخصصة اللازمة للنهوض بأعباء التنمية في مختلف المجالات.

ومن سمات نظام التعليم الجامعي الحديث في عصرنا الحاضر التوسع في "الأهداف والوظائف والبرامج التعليمية والبحثية والإدارية والاجتماعية، ومواكبة التطور في العلم والثقافة والإسهام فيها "(جراغ، ٢٠٠٨م، ص١٣٦).

وتتشكل أهمية التعليم الجامعي بعدد من المعطيات كما يشير (أبو زخار، ٢٠٠٧م) التي تتبلور فيما يلي:

١. الإقبال الهائل على التعليم العالي وزيادة الطلاب بإعداد مهولة.
٢. التمادي في تطبيق التكنولوجيا وتغلغلها في حياتنا اليومية.
٣. تبدل السوق بسرعة.

٤. الإفساد البيئي الذي لحق بمكونات الحياة الأساسية والفرعية (ص٢٨٣).

كما تتشكل بعدد من التحديات التي تواجه مستقبل الجامعات، والتي يجمل (المسعودي والسالم، ٢٠٠٧م) أبرزها فيما يلي:

١. استهلاك أعضاء هيئة التدريس، وعدم منحهم حقهم المادي والمعنوي.

٢. الطلب المتزايد على القبول بالجامعات.

٣. استيعاب التطورات العلمية والتكنولوجية في مجالي المعلومات والاتصالات.

٤. مواكبة البرامج والمناهج الدراسية للتطورات العلمية.

٥. تطوير النظم واللوائح الخاصة بالجامعات.

٦. قيام الجامعات بدورها في تشجيع الدراسات والأبحاث الجادة.

٧. المشاركة المجتمعية في تخطيط التعليم الجامعي وإدارته وتمويله (ص ص ٣. ٤).

ويخص (حارب، ٢٠٠١م) التحديات التي تواجه العالم العربي في مايلي: " تحدي توطين المعرفة، وتحدي المعلوماتية، وتحدي التقانة، وتحدي الأمية" (ص ص ٤٨. ٦٤).

وما من شك أن التعليم الجامعي لن يستطيع مواجهه ذلك إلا إذا توافرت له الإمكانات التي تعينه، وفي مقدمتها عضو هيئة التدريس المؤهل الذي يستطيع بإمكاناته العلمية والعملية والاجتماعية والنفسية أن يساهم مساهمةً فعالةً في تحقيق الأهداف المنشودة من الجامعة.

ويصعب علينا في الوقت الحاضر -عصر التخصص لأكاديمي- أن نجد عضو هيئة التدريس الموسوعي الذي يستطيع التدريس في جميع المجالات والتخصصات؛ ويعود ذلك لأمرين هامين: الأول أن العلوم متنوعة متجددة فلا نكاد نسيطر على علم حتى يخرج غيره، والأمر الآخر كثرة التفرعات من تلك العلوم، مما يجعل العلم الواحد كالشجرة التي تنتج غصناً وورقة كل يوم. ومع زيادة التفرعات وتكاملها واندماجها وتطورها، تطلب منا مواكبة هذا الأمر لتقديمه لطلابنا.

إن المتأمل لدور أعضاء هيئة التدريس في الجامعات يجد تنامي هذا الدور وتزايد مهامه، ونظرًا لأهمية تحقيق أهداف الجامعة، وللتباين في القيمة الكمية والكيفية في تحقيق هذه الأهداف بين أعضاء هيئة التدريس؛ أصبح من الضروري أن يخضع للتقويم الموضوعي؛ وذلك لأنَّه يساعد متخذي القرارات والمنفِّذين على معرفة مدى تحقيق الأهداف التربوية، كما يعمل على تحسين نوعية التعليم الجامعي وتطويره من خلال زيادة فاعلية أدائهم.

ومن أهم الأدوار المعقودة على عضو هيئة التدريس ما يلي:

١. مسؤوليته كخبير في التدريس، والذي يتطلب منه الارتقاء بمستوى مادته العلمية وطريقة تنظيمها وتقديمها وتطويرها، بما يستثير دافعية طلابه، وتنمية تفكيرهم الإبداعي الناقد وتحويل المعارف إلى سلوكيات إيجابية.

٢. مسؤوليته كباحث في البحث العلمي، في مجال تخصصه لاكتشاف المعارف والقوانين والنظريات، ويقدم حلولاً لمشكلات مجتمعة.

٣. مسؤوليته كأخصائي اجتماعي ومرشدٍ أكاديميٍ تربويٍ، يقوم بإرشاد طلابه، وتوجيههم بما يتفق مع قدراتهم وإمكاناتهم وميولهم ومعالجة المتعثرين منهم.

٤. مسؤوليته كمقوم لأداء الطلاب، حيث يجب تدريبه على مهمة التقويم وتطوير وتنويع أساليب وأدوات وأنواع التقويم بما يتفق مع الأساليب التربوية الحديثة.

٥. مسؤوليته كمستخدم جيد للتكنولوجيا الحديثة.

٦. مسؤوليته كإداري متمكن وخبير.

٧. مسؤوليته في خدمة المجتمع (المسعودي وطيب، ٢٠٠٥م، ص ١٩١).

ومع تزايد التحديات وتعاظم الأدوار المناطة بأعضاء هيئة التدريس؛ وتزايد الاحتياجات التدريبية الخاصة والعامة، برزت جهود لعدد من الجامعات في تكوين

عمادات ومراكز تعنى بتأهيل وتنمية وتطوير أعضاء هيئة التدريس، مع ملاحظة اختلاف أهدافها وتمايز برامجها، وتأثرها بالجامعات المتميزة في بلدان العالم.

وبالرغم من تلك الجهود المباركة إلا أن هناك عدد آخر من الصعوبات التي تواجه عملية تأهيل أعضاء هيئة التدريس، والتي لها آثار سلبية على عملية التأهيل، ومنها على سبيل المثال:

- صعوبات في نقص التدريب على استخدام التقنية الحديثة في التعليم (السمدوني، ٢٠٠١م، ص١٢).
- وعدم وجود برامج تدريبية ولاسيما للمستجدين من الأعضاء (السميح، ٢٠٠٥م).
- وما خلص إليه تقرير كلية التربية بجامعة الملك سعود ١٤٢٥هـ من أن التأهيل والنمو المهني لأعضاء هيئة التدريس يخضع لاجتهادات شخصية، ومعاناة وإحباطات كثيرة سببها مادي أو معنوي، وكذلك ازدحام العمل بالمهام الرسمية كالجدول الدراسي واللجان (كلية التربية جامعة الملك سعود، ١٤٢٥هـ).
- وما أشارت إليه نتائج ورشة عمل طرق تفعيل وثيقة الآراء لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حول التعليم العالي (٢٠٠٥م) من صعوبات متنوعة (جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٥م).
- وكذلك ما أشارت إليه نتائج ندوة المؤتمر العربي الأول للجامعات العربية: التحديات والأفاق المستقبلية ٢٠٠٧م (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٧م).

وقد أكدت كذلك كل الدراسات التي استعرضها الباحث، على ضعف عمليات التأهيل وبطئها، وتشعب قراراتها، وتناقضها، وصعوبة تفسير مذكراتها التفسيرية، وميلها نحو التشديد والبيروقراطية؛ كما أكدت على أهمية التدريب والتنمية والتطوير والدعم والتثقيف والتآزر، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس كذلك

على فهم التخصص بشكل أعمق، والتبصر في القضايا المعاصرة، وتداعيات المجتمع وتطور حراكه الثقافي، وتعلم اللغة الإنجليزية، واستخدام الاستراتيجيات التدريسية الحديثة وحل الصعوبات، وتطوير أساليب الحوار والمناقشة والتفكير، وتشجيعهم على المشاركة في المناشط العلمية والاجتماعية والتربوية المختلفة.

ومن تلك الدراسات، دراسات كل من: البحيري، وعبد المطلب (٢٠١١م)، والحويطي، ونايل، وسالم، ومخلوف، والعنزي، وأحمد، والمليجي، والزارع وعثمان، وغبور، وسعيد، والثويني (٢٠١٠ م)، وتمام، والمرسي، وغريب، والأسمر (٢٠٠٩م)، وجراغ، وحامد، وسعيد (٢٠٠٨م)، والحريشي والكعكي، وحسن، والمسعودي (٢٠٠٧م)، وعبد العظيم، وماهر (٢٠٠٦م)، وصالح، والدوسري، وبرايس، والسميح، وصلاح الدين (٢٠٠٥م)، وفخرو، والسالوس، وحداد (٢٠٠٤م)، وعبد الحميد (٢٠٠٣م)، والثبيتي (٢٠٠٠م)، والبكر(٢٠٠١)، والسلمي (١٩٩٩م)، وموسى (١٩٩٨م)، وبركات وآخرون (١٩٩٦م)، ومحمود (١٩٩٤م)، والخليلي (١٩٩١م)، والشناوي (١٩٩٠م)، وتيم (١٩٨٣م) وغيرها؛ حيث تناولت مجمل قضايا تأهيل أعضاء هيئة التدريس.

ومما يؤكد كذلك على تأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية في فقه القضايا المعاصرة تحديداً ما أشار إليه (بهجت، ١٤٣١هـ) من أهمية تتمثل في: سد حاجة الأمة وإنقاذها من الإثم، وإثبات صلاح الشريعة للحكم في كل شؤون الحياة، وقطع الطريق على المطالبين بتحكيم القوانين البشرية (ص١٣٧٦). وكذلك ما أشار إليه (اليحي، ١٤٣١هـ) من أن: "القضايا المعاصرة أصبحت فقهاً جديداً قائماً بذاته له أصوله وفروعه" (ص ٤٨٩).

إن ما تقدم يظهر الحاجة الماسة إلى أهمية وضرورة تشخيص وحل الصعوبات التي تواجه عملية تأهيل أعضاء هيئة التدريس، حيث تتضح الحاجة إلى معرفة الواقع الحالي بصورة دقيقة، وتقديم مقترحات لعلاج تلك الصعوبات.

٢/١: الخلفية النظرية:

يحظى التعليم العالي -وهو مايلي التعليم الثانوي- باهتمام متزايد في معظم المجتمعات المتقدمة، وينظر للجامعة -وهي مكانه في الغالب عبر كلياتها ومعاهدها- على أنها مفتاح ذلك التعليم؛ والرصيد المغذي للطاقات البشرية المؤهلة والمدربة للمجتمعات.

ويكاد يتفق الجميع على أن عضو هيئة التدريس هو عصب الجامعة، وهو من يعطيها الدور الرائد عبر تنفيذ خططها وأدوارها.

وتنوُّعُ برامج الجامعة دليل على قوتها وقربها من المجتمع، والجامعة على هذا الأساس "تجمُّع قوي يضم خليطاً من الأساتذة والطلاب، وهي ترجمة دقيقة لكلمة Universities" (مرسي، ٢٠٠٢م، ص١٠).

وقد تناول الباحثون في هذا المجال ومنهم (تمام ٢٠٠٩، والصيرفي ٢٠٠٧م) أدوار الجامعة وأبرز وظائفها، واستقرت الحال على أن لها ثلاث وظائف رئيسة هي:

١. التدريس.
٢. البحث العلمي.
٣. خدمة المجتمع.

ويعتبر التدريس الوظيفة الأبرز للجامعات، والمهنة الأولى والأهم لأعضاء هيئة التدريس.

ويشكل أعضاء هيئة التدريس الركن الأساس في هذه الأدوار؛ وبالتالي تحرص مؤسسات التعليم العالي على استقطاب أعضاء هيئة التدريس المتميزين، وعقد البرامج التأهيلية والتطويرية لهم في الداخل والخارج، واستخدام أساليب التقويم المستمر لتذليل الصعاب التي تواجههم، وتتوجه كثير من الدراسات العلمية

لعمليات التأهيل وما يتبعها من تنمية وتطوير، وما تتطلبه من إثراء.

ويمكن التطرق لبعض الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، من أجل التعرف على كثير من القضايا ذات العلاقة بتأهيل أعضاء هيئة التدريس والصعوبات التي تناولتها، والنتائج التي توصلت إليها، مراعياً في ذلك تقسيم الدراسات إلى محاور:

- تتعلق بتأهيل أعضاء هيئة التدريس.
- وأخرى تتعلق بالاحتياجات التدريبية.
- وثالثة تتعلق بمجالات التأهيل.
- ورابعة تتعلق بدور الجامعات ورؤساء الأقسام في عمليات التأهيل.
- وخامسة تتناول إدارة عمليات التأهيل.
- وسادسة تتعلق بالبرامج والتصور المقترح لعمليات التأهيل.
- وسابعة تتناول استراتيجيات وأساليب عمليات التأهيل.
- وثامنة عن عمليات التأهيل في ضوء الجودة.
- وتاسعة تتعلق بتقويم عمليات التأهيل، كي يسهل تناولها لاحقاً.

مراعياً الترتيب الزمني مبتدئاً بالأحدث ما أمكن.

١/٢/١: دراسات خاصة بتأهيل أعضاء هيئة التدريس:

تناول هذا المحور الدراسات الخاصة بتأهيل أعضاء هيئة التدريس عامة، ومن الدراسات في هذا المحور دراسات كل من:

- عبد المطلب، بعنوان: التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في ضوء الخبرة الأسترالية، ٢٠١١م.
- والزارع وعثمان، بعنوان: أوليات عملية التطوير الجامعي لدى أعضاء هيئة

التدريس والطلاب بكلية التربية جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠١٠م.

- وسالم، بعنوان: تنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس المشرفين على البحوث العلمية في الدراسات العليا، ٢٠١٠م.
- وأحمد، بعنوان: الارتقاء بالهيئة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، ٢٠١٠م.
- والمليجي، بعنوان: التنمية المهنية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء احتياجاتهم التدريبية، ٢٠١٠م.
- ونخلة، بعنوان: كادر أعضاء هيئة التعليم وفعاليته في التنمية المهنية، ٢٠١٠م.
- وغريب، بعنوان: أثر برامج تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس في رفع مستوى الأداء المهني والشخصي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة عين شمس من وجهة نظرهم، ٢٠٠٩م.
- واسكاروس، بعنوان: تنمية رأس المال الذهني لعضو هيئة التدريس بالجامعة من مدخل التمكين البيداجوجي المعرفي، ٢٠٠٨م.
- والصيرفي، بعنوان: واقع التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس المصريين المعارين لبعض دول الخليج العربية، ٢٠٠٧م.
- وحسين، بعنوان: التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية بالجامعة، ٢٠٠٦م.
- والسميح، بعنوان: تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية في ضوء خبرات بعض الدول الغربية والعربية، ٢٠٠٥م.
- وعلي، بعنوان: تنمية وتطوير كفايات وفاعلية أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي، ٢٠٠٥م.
- وعبد الرحمن، بعنوان: الباحث الحثيث إلى تنمية أداء أعضاء هيئة التدريس،

٢٠٠٥م.

- والمسعودي وطيب، بعنوان: تطوير الأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٥م.
- والحسن، بعنوان: تطوير أداء عضو هيئة التدريس الجامعي في إطار التكامل بين التقنية التعليمية والتماثلية الرقمية، ٢٠٠٥م.
- والسالوس، بعنوان: التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس الجامعي في مصر، ٢٠٠٤م.
- وباترشيا لولر، بعنوان: نحو تنمية مهنية فعالة لعضو هيئة التدريس، ٢٠٠٤م.
- وحربي، بعنوان: التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس: الأهمية - المبررات - المتطلبات، ٢٠٠١م.
- وبركات وآخرون، بعنوان: التطوير المهني لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعات الوطن العربي في ضوء المستجدات العالمية، ١٩٩٦م.
- والأغبري، بعنوان: الإعداد والتأهيل التربوي لعضو هيئة التدريس أثناء الخدمة بجامعة صنعاء، ١٩٩٥م.
- وأبو نوار، بعنوان: الحاجة إلى التطوير المهني لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات العربية، ١٩٩١م.
- وشيحة، بعنوان: ثلاثة مقومات لتنمية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، ١٩٩٠م.
- والنعيمي، بعنوان: الإعداد المهني والفني لأعضاء هيئة التدريس، ١٩٨٥م.
- والعريض، بعنوان: التطوير المهني والفني لأعضاء هيئة التدريس والإداريين بالجامعات الخليجية، ١٩٨٥م.

- وأخيراً في هذا المحور دراسة سعيد، بعنوان: إعداد عضو هيئة التدريس، ١٩٨٣م.

وقد خلصت نتائج الدراسات في هذا المحور إلى ما يلي:

١. ضرورة اهتمام واعتراف الإدارة الجامعية بأهمية تطوير الأداء لأعضاء هيئة التدريس وتنظيمه وتخطيطه.

٢. تأسيس وحدات أو مراكز لتأهيل وتطوير وتدريب أعضاء هيئة التدريس.

٣. توفير الدعم المالي والمعنوي وتذليل الصعوبات والعقبات أمام عضو هيئة التدريس الراغب في تأهيله.

٤. تزويد أعضاء هيئة التدريس بأحدث الخبرات والمهارات والمعلومات التي تسهم في تأهيلهم المهني.

٥. الاستفادة من الدراسات العلمية في هذا المجال.

٦. وضع الحوافز المالية والمعنوية لحث أعضاء هيئة التدريس على التنافس والتميز.

٧. توفير الأدلة المساعدة لبرامج التأهيل.

٨. تطوير المقررات الجامعية بما يتناسب مع برامج تأهيل أعضاء هيئة التدريس.

٢/٢/١: دراسات خاصة بالاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس:

تناول هذا المحور الدراسات الخاصة بالاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس.

ومن الدراسات في هذا المحور دراسات كل من:

- البحيري، بعنوان: احتياجات الأستاذ الجامعي التدريبية في مجال التعلم الإلكتروني كما يراها أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية، ٢٠١١م.

- والعنزي، بعنوان: الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية الناشئة من وجهة نظرهم، ٢٠١٠م.
- والأسمر، بعنوان: احتياجات التنمية المهنية لأعضاء الهيئة التدريسية بالجامعات السعودية، ٢٠٠٩م.
- وحسين، بعنوان: مقياس تقدير الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات إعداد المعلمين بالمملكة العربية السعودية في ضوء مفهوم الجدارة، ٢٠٠٦م.
- وصالح، بعنوان: الاحتياجات المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية من المستحدثات التكنولوجية في ضوء معايير الجودة الشاملة، ٢٠٠٥م.
- ودراسة الشال، بعنوان: الأستاذ الجامعي: احتياجاته التدريبية الإدارية "دراسة ميدانية" على جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٣م.

وقد خلصت نتائج الدراسات في هذا المحور إلى مايلي:

١. أن هناك حاجة كبرى للتأهيل المهني من قبل أعضاء هيئة التدريس في وظائف الجامعة التالية: التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع، الإدارة.
٢. ضرورة الاهتمام بالاحتياجات التدريبية، وبناء المقاييس الخاصة بها.
٣. وضع البرامج التدريبية القائمة على الدراسات العلمية، وتلمس الحاجات الفعلية لأعضاء هيئة التدريس.
٤. تضمين شرط الاشتراك في دورات تأهيل وتطوير أعضاء هيئة التدريس في المجالات كافة، ضمن شروط الترقية العلمية.
٥. تمكين أعضاء هيئة التدريس من دراسة اللغة الإنجليزية، وتعلم التقنية وأدواتها المتنوعة، وتوفيرها وأجهزتها في مكاتبهم، دون قيد أو شرط.
٦. توفير خدمات الإنترنت والبريد الإلكتروني الرسمي والصفحات الشخصية

والتدريب عليها.

١/٢/٣: دراسات خاصة بمجالات التأهيل:

دراسة جراغ، بعنوان: مجالات التنمية المستقبلية لعضو هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة الكويت ٢٠٠٨م.

وقد خلصت نتائج الدراسة في هذا المحور إلى ما يلي:

١. وجود اختلاف واضح في احتياجات أعضاء هيئة التدريس في مجالات التنمية.
٢. التركيز على المجالات الأكاديمية والمهنية والإدارية على التوالي.
٣. حظي المجال البحثي والاجتماعي بأقل المجالات أهمية في التأهيل من قبل أعضاء هيئة التدريس.
٤. التخطيط المستقبلي للبرامج والورش، وأن لا تكون وليده الصدفة.

١/٢/٤: دراسات خاصة بدور الجامعات ورؤساء الأقسام في عمليات التأهيل:

تناول هذا المحور الدراسات الخاصة بدور الجامعات ورؤساء الأقسام في عمليات التأهيل.

ومن الدراسات في هذا المحور دراسات كل من:

- الملا وآخرين، بعنوان: دور جامعة قطر في التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بها، ٢٠٠٧م.
- وشرف، بعنوان: دور رئيس القسم الأكاديمي في تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس وعلاقته بإنتاجيتهم الأكاديمية، ٢٠٠٦م.

وقد خلصت نتائج الدراستين في هذا المحور إلى ما يلي:

١. تطور وعي أعضاء هيئة التدريس بطبيعة الدور الذي يمارسه رؤساء الأقسام مهما اختلفت خصائصهم الشخصية.

٢. ضعف تقدير أعضاء هيئة التدريس لدى رؤساء الأقسام في عمليات التأهيل والتنمية.

٣. سلبية رؤساء الأقسام وتحاملهم عند مناقشة عمليات تأهيل أعضاء هيئة التدريس.

٤. أن رؤساء الأقسام لا يقومون بدورهم بشكل جيد في عمليات تأهيل أعضاء هيئة التدريس.

١/٢/٥: دراسات خاصة بإدارة عمليات التأهيل:

تناول هذا المحور الدراسات الخاصة بإدارة عمليات التأهيل.

ومن الدراسات في هذا المحور دراسات كل من:

- المسعودي، بعنوان: الاحتراف في إدارة برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس لمقابلة تحديات التعليم، ٢٠٠٧م.
- والحربي، بعنوان: إدارات التطوير ودورها في التنمية المهنية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، ٢٠٠٦م.
- ومصطفى، بعنوان: إدارة التنمية المهنية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، ٢٠٠٥م.

وقد خلصت نتائج الدراسات في هذا المحور إلى ما يلي:

١. بناء برامج التأهيل والتنمية والتطوير لأعضاء هيئة التدريس يتم بناء على مسح احتياجات أعضاء هيئة التدريس بنسبة ٧٧,٨٪.

٢. عدم وجود أجهزة مؤسسية للتأهيل والتطوير بنسبة ٣٠٪ في الجامعات السعودية.

٣. تنوع الأسماء في الجامعات التي بها أجهزة متخصصة للتأهيل والتطوير من

حيث المسميات مابين وحدة، وإدارة، ومركز، وعمادة، ووكالة.

٤. تفاوت زمن الإنشاء مابين ١٤٠٠-١٤٢٦هـ، وكذلك تفاوت الإمكانيات البشرية والمالية.

٥. عدم وجود رسالة واضحة وأهداف مكتوبة بنسبة ٢٢٪.

٦. تساوي أهمية تأهيل وتطوير أعضاء هيئة التدريس القدامى والمعينين حديثاً بنسبة ١٠٠٪.

٧. اعتماد عمليات التأهيل على ميزانيات الجامعة بنسبة ٧٧,٨٪.

٨. ضعف دعم وزارة التعليم العالي لعمليات تأهيل أعضاء هيئة التدريس بنسبة ٣٣,٣٪.

٩. عقد البرامج في أوقات وأماكن مناسبة تليق بأعضاء هيئة التدريس.

١٠. تفريغ أعضاء هيئة التدريس لتلقي التأهيل والتطوير.

٦/٢/١: دراسات خاصة بالبرامج والتصور المقترح لعمليات التأهيل:

تناول هذا المحور الدراسات الخاصة بالبرامج والتصور المقترح لعمليات التأهيل.

ومن الدراسات في هذا المحور دراسات كل من:

- تمام، بعنوان: فعالية برنامج تدريبي مقترح لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس في ضوء احتياجاتهم التدريبية، ٢٠٠٩م.
- وجيدوري، بعنوان: تصور مقترح لإعداد عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية وسبل انتقائه، ٢٠٠٧م.
- والحريشي وكعكي، بعنوان: تصور مقترح لوحدة التنمية المهنية لأعضاء الهيئة التعليمية في كليات البنات التربوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء مفهوم

إدارة الجودة، ٢٠٠٧م.

- وسلامة، بعنوان: نموذج تقني مقترح لتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس في مجال مستحدثات تكنولوجيا المعلومات والتعليم في كليات المعلمين بالمملكة العربية السعودية، ٢٠٠٦م.
- والعيسى، بعنوان: اقتراح برنامج تطبيقي لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس على ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي، ٢٠٠٥م.
- وآل زاهر، بعنوان: برنامج مقترح لتطوير الممارسات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي السعودية، ٢٠٠٥م.
- وعبد العال، بعنوان: برنامج مقترح للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء بعض التحديات العالمية المعاصرة، ٢٠٠٤م.

وقد خلصت نتائج الدراسات في هذا المحور إلى مايلي:

١. أهمية البرامج والوحدات الخاصة بتأهيل أعضاء هيئة التدريس.
٢. أن تشتمل البرامج على المحاور الحديثة كالجودة والمناقشة والحوار والتعليم الإلكتروني والتجارب العالمية.
٣. تقدير الجهود التي يبذلها أعضاء هيئة التدريس لتأهيل وتطوير ذاته.
٤. تخصيص الميزانيات الكافية للبرامج التأهيلية.
٥. إعداد البرامج المناسبة بما يخدم توصيف المقررات واحتياجات الطلاب وسوق العمل.

٧/٢/١: دراسات خاصة بإستراتيجيات وأساليب عمليات التأهيل:

تناول هذا المحور الدراسات الخاصة باستراتيجيات وأساليب عمليات التأهيل.

ومن الدراسات في هذا المحور دراسات كل من ما يلي:

- سعيد، بعنوان: إستراتيجية مقترحة للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس المشاركين في التعليم المفتوح من بعد بالجامعات المصرية، ٢٠١٠م.
- والثويني وعبد العال، بعنوان: أساليب تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات الأمريكية وإمكانية الاستفادة منها في الجامعات العربية، ٢٠١٠م.
- والعمري، بعنوان: أساليب النمو المهني المتبعة لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية في مجالي التدريس والبحث العلمي، ٢٠٠٩م.
- والسويدي وحيدر، بعنوان: أساليب رفع كفاءة الأداء لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، ١٩٩٨م.

وقد خلصت نتائج الدراسات في هذا المحور إلى ما يلي:

١. التنويع في الاستراتيجيات والأساليب والأدوات لتأهيل وتقويم أعضاء هيئة التدريس.
٢. تهيئة المناخ النفسي والاجتماعي لأعضاء هيئة التدريس على نحو يضمن قيامهم بالوظائف المناطة بهم.
٣. إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس بالاشتراك في جميع المناشط التي تساعد على تأهيل أعضاء هيئة التدريس وتطوير قدراتهم المختلفة.
٤. تشجيع تبادل الخبرات بين أعضاء هيئة التدريس.
٥. دعم تبادل الخبرات بين أعضاء هيئة التدريس والمؤسسات العلمية الأخرى.
٦. إنشاء جمعيات تعنى بعمليات التأهيل والتطوير والتدريب والتنمية لأعضاء هيئة التدريس.

٨/٢/١: دراسات خاصة بعمليات التأهيل في ضوء الجودة:

تناول هذا المحور الدراسات الخاصة بعمليات التأهيل في ضوء الجودة.

ومن الدراسات في هذا المحور دراسات كل من:

- غالب وعالم، بعنوان: التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس مدخل للجودة الشاملة في التعليم الجامعي، ٢٠٠٨م.
- أبو زخار، بعنوان: تأصيل جودة التعليم العالي بعيون أعضاء هيئة التدريس، ٢٠٠٧م.
- والخطيب، بعنوان: الاعتماد الأكاديمي وعلاقته بالتنمية العلمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي، ٢٠٠٥م.

وقد خلصت نتائج الدراسات في هذا المحور إلى ما يلي:

١. رفع مستوى الوعي بالجودة والاعتماد الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس.
٢. أهمية إقامة برامج تأهيل أعضاء هيئة التدريس في ضوء معايير الجودة والاعتماد.
٣. أهمية تحديد المعايير اللازمة لاختيار أعضاء هيئة التدريس في ضوء الجودة والاعتماد الأكاديمي.

٩/٢/١: دراسات خاصة بتقويم عمليات التأهيل:

تناول هذا المحور الدراسات الخاصة بتقويم عمليات التأهيل.

ومن الدراسات في هذا المحور دراسات كل من:

- الحويطي، بعنوان: تقويم الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس في كلية التربية والآداب جامعة تبوك في ضوء الجودة الشاملة، ٢٠١٠م.
- ومخلوف، بعنوان: تقويم مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بجامعة

الفيوم، ٢٠١٠م.

- ونايل، بعنوان: دراسة تقويمية لمشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات بالجامعات المصرية في ضوء بعض الخبرات العالمية، ٢٠١٠م.
- وغبور، بعنوان: دراسة تقويمية لبرامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء بعض التجارب العربية والعالمية، ٢٠١٠م.
- والمرسي، بعنوان: دراسة تقويمية لمشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات، ٢٠٠٩م.
- ومرسي، بعنوان: تقويم مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة، ٢٠٠٧م.
- والزبيدي، بعنوان: دراسة علمية لتطوير وتحسين الأداء المهني والتقني لأعضاء هيئة التدريس في شبكة جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٥م.
- وعمارة، بعنوان: معوقات التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة الإسكندرية من وجهة نظرهم، ١٩٩٩م.

وقد خلصت نتائج الدراسات في هذا المحور إلى ما يلي:

١. توفير الوسائل والأساليب الخاصة بتقويم برامج تأهيل أعضاء هيئة التدريس.
٢. تنويع أساليب التقويم واشتمالها على جميع المحاور التدريبية ووظائف الجامعات.
٣. أهمية إجراء الدراسات التقويمية لبرامج التأهيل بشكل مستمر، وأن تتم عمليات التقويم بشكل واقعي وحقيقي.
٤. تذليل الصعوبات والعوائق التي تمنع تحقيق الأهداف الخاصة من تأهيل أعضاء هيئة التدريس.

١٠/٢/١: التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يمكن التوصل إلى بعض المؤشرات المهمة التي يمكن أن تفيد منها الدراسة الحالية:

١. تتفق كافة الدراسات السابقة على أهمية إيجاد الوسائل المختلفة لتوفير عمليات التأهيل والتنمية والتطوير والتدريب لأعضاء هيئة التدريس.

٢. عرضت الدراسات السابقة واقع تأهيل أعضاء هيئة التدريس، وبينت ضعف عمليات التأهيل واعتمادها في كثير من الأحيان على الارتجال وعدم التخطيط.

٣. أكدت الدراسات السابقة مدى الاهتمام والحاجة الماسة إلى تأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات في المملكة العربية السعودية والدول العربية والعالمية، وأن هناك حاجة كبرى للتأهيل المهني في وظائف الجامعة التالية: التدريس، البحث العلمي، خدمة المجتمع، الإدارة.

٤. عرضت بعض الدراسات إلى واقع التدريس الجامعي وأن عمليات التأهيل بعيدة عن هذا الواقع، وعن المواد الجامعية، وعن مواصفات الاعتماد الأكاديمي، وحاجات سوق العمل.

٥. عرضت بعض الدراسات السابقة إلى ضرورة اهتمام واعتراف الإدارة الجامعية بأهمية تطوير الأداء لأعضاء هيئة التدريس وتنظيمه وتخطيطه.

٦. عرضت بعض الدراسات السابقة ضعف تقدير أعضاء هيئة التدريس لدى رؤساء الأقسام في عمليات التأهيل والتنمية.

٧. عرضت بعض الدراسات السابقة تنوع الأسماء في الجامعات التي بها أجهزة متخصصة للتأهيل والتطوير من حيث المسميات مابين وحدة، وإدارة، ومركز، وعمادة، ووكالة.

٨. أكدت الدراسات السابقة على ضرورة أن تشمل عمليات التأهيل كافة

العاملين بالجامعة.

٩. عرضت بعض الدراسات السابقة معوقات وصعوبات عمليات التأهيل والتنمية لأعضاء هيئة التدريس.

١٠. خرجت معظم الدراسات بتوجيهات ومقترحات لتطوير عمليات تأهيل أعضاء هيئة التدريس.

٢/: الإجراءات

١/٢: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يعتبر التأهيل والتنمية المهنية أحد المرتكزات الأساسية في عمليات الإصلاح والتحسين العلمي ومواكبة التطورات، ومن خلال استقراء الواقع الحالي للجامعات في المملكة العربية السعودية من خلال عدد من الدراسات السابقة التي تم تناولها، تبدو الحاجة ماسة إلى التأهيل والتنمية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، وتعمل على الارتقاء بمستوياتهم، وإكسابهم المهارات اللازمة لتحسين مستوياهم وممارساتهم.

وقد لاحظت (حياة الحربي، ٢٠٠٦م) عند حصرها لعدد من الدراسات السابقة، أن التعليم العالي يعاني من مشكلات كبرى يتمثل أبرزها في: انخفاض الكفاءة الخارجية لمخرجات التعليم العالي، وافتقار أعضاء هيئة التدريس إلى الإعداد التربوي والمهني وضعف البرامج، وضعف الإنتاجية العلمية للهيئة الأكاديمية (ص٣١١)، مما دفع بالباحث لإجراء الدراسة.

إن مشكلة الدراسة تنبع من خبرة الباحث في العمل الأكاديمي من خلال ممارسته لدوره المناط به، إذ لاحظ الحاجة له ولزملائه أعضاء هيئة التدريس في كثير من مستجدات الحياة، وبحكم تدريسه عدد من المقررات الدراسية في الكليات الشرعية بالجامعة، واحتكاكه بالطلاب وأعضاء هيئة التدريس فيها تأكدت له تلك الأهمية، الأمر الذي شعر فيه الباحث بضرورة علميات التأهيل والتنمية، ومن هنا جاءت الدراسة الحالية لتأهيل أعضاء هيئة التدريس.

تحاول الدراسة المقدمة الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما واقع تأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية؟

٢. ما أهم دواعي تأهيل أعضاء هيئة التدريس لتدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية؟

٣. ما أهم التجارب والاتجاهات الحديثة والخبرات المعاصرة لتأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية ؟

٤. ما أهم الاستراتيجيات والأساليب الحديثة لتأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية ؟

٥. ما أهم المجالات التي يمكن التركيز عليها لتأهيل أعضاء هيئة التدريس لتدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية ؟

٦. ما المقترحات التي يمكن الاستفادة منها لتأهيل أعضاء هيئة التدريس لتدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية؟

٢/٢: الأهداف:

من خلال الإجابة عن التساؤلات السابقة تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف على عمليات تأهيل أعضاء هيئة التدريس من خلال رصد الدراسات السابقة التي تناولت محاور التأهيل والتنمية والتدريب والتطوير لأعضاء هيئة التدريس عامة والكليات الشرعية خاصة، وهو ما يمثل الهدف الرئيس للدراسة، والذي تتفرع عنه عدة أهداف أخرى، أبرزها ما يلي:

١. التعرف على واقع تأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية.

٢. تحديد أهم دواعي تأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية لتدريس فقه القضايا المعاصرة.

٣. الوقوف على أهم الاتجاهات الحديثة والتجارب والخبرات المعاصرة لتأهيل أعضاء هيئة التدريس.

٤. التوصل إلى أهم الاستراتيجيات والأساليب الحديثة لتأهيل أعضاء هيئة

التدريس لتدريس فقه القضايا المعاصرة.

٥. تحديد أهم الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس لتدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية.

٦. التوصل إلى بعض المقترحات التي يمكن الاستفادة منها لتأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية عامة ولتدريس فقه القضايا المعاصرة خاصة.

٣/٢: الأهمية:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من:

١. أهمية تأهيل أعضاء هيئة التدريس لكثير من دول العالم المتقدم لدوره التنموي، وما نلاحظه من اهتمام في الجامعات السعودية بهذا المجال.

٢. أهمية تأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية في مجال فقه القضايا المعاصرة لأهميته للأفراد والمجتمعات المسلمة.

٣. أهمية تأهيل أعضاء هيئة التدريس لطلاب الجامعات السعودية.

٤. أنها ترصد الواقع الفعلي لتأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية.

٥. أهمية المرحلة الجامعية؛ كونها من أهم قواعد التعليم الأساسية، ومنطلقاً إلى الحياة الوظيفية.

٦. ما تتيحه من فرصة في الرقي بمستوى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، وكذلك بما تتيحه أمام المختصين لعلاج صعوبات عمليات التأهيل.

٤/٢: المنهج:

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يشيع استخدامه في الدراسات التي " تصف الوضع الراهن للظاهرة وتفسيرها " (فان دالين، ٢٠٠٧م، ص٣٣٠)، وقد أشار (أبو حطب، ١٩٩١م) في هذا الصدد إلى: أن المنهج

الوصفي التحليلي يعتمد على تحديد المشكلة والتحقق منها، وصياغة أسئلتها ومحاولة إيجاد الحلول وتعميمها، وإجراء المقارنة، وذلك بعد الإطلاع على الأدبيات والدراسات المشابهة لموضوعها.

وتأتي الدراسة الحالية في أربع محاور رئيسة تتمثل فيما يلي:

١. تأسيس إطار نظري مفاهيمي لعمليات تأهيل أعضاء هيئة التدريس لتدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية.

٢. استعراض عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة والصلة الوثيقة بالدراسة الحالية، وكذلك عدد من الاستراتيجيات والأساليب والأدوات التي يستخدمها أعضاء هيئة التدريس.

٣. الإجابة عن تساؤلات الدراسة.

٤. عرض أهم النتائج والتوصيات والمقترحات.

٥/٢: الحدود:

تختص الدراسة بتأهيل أعضاء هيئة التدريس لتدريس فقه القضايا المعاصرة في جامعات المملكة العربية السعودية.

٦/٢: المصطلحات:

١/٦/٢: التأهيل qualification:

يعرّف الباحث التأهيلَ إجرائياً بأنه أسلوب من أساليب التدريب الشائعة، يستهدف مساعدة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على اكتساب مهارات معينة من خلال مجموعة من الأدوات والبرامج المتنوعة، وينفذ بشكل مباشر أو غير مباشر، ويكون داخلياً أو خارجياً.

٢/٦/٢: عضو هيئة التدريس Faculty member:

"الفرد الذي يحمل درجة الدكتوراه (Ph. D) أو مايعادلها، ويعين في الجامعة

برتبة جامعية كأستاذ مساعد، أو مشارك، أو أستاذ" (زيتون، ١٩٩٥م، ص٦٣).

٣/٦/٢: فقه القضايا المعاصرة:

مجموعة من القضايا المستجدة التي تستحق أن توجه إليها العناية في البحث والتأصيل والتقويم (انظر: مقال د.حميش. http://www.islamfeqh.com)، أو هي: تلك "القضايا التي حكم فيها في الماضي، ولكن تغير موجب الحكم فيها نتيجة التطور، أو تغير الظروف، والأعراف والعادات، مما يستدعي حاجتها إلى النظر والاجتهاد بموجب ما طرأ عليها من تغيير، وهي بذلك تشترك مع النازلة التي لم يسبق وقوعها" (اليحي، ١٤٣١هـ، ص٤٨٩).

٣/: النتائج

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على عمليات تأهيل أعضاء هيئة التدريس لتدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية، من خلال رصد الأدبيات والدراسات السابقة التي تناولت محاور التأهيل والتنمية والتدريب والتطوير لأعضاء هيئة التدريس في المجتمعات المحلية والعربية والعالمية، كما هدفت إلى التعرف على واقع تأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، وتحديد أهم دواعي تأهيلهم، والوقوف على أهم الاتجاهات الحديثة والتجارب والخبرات المعاصرة، والتوصل إلى أهم الاستراتيجيات والأساليب الحديثة لتأهيل أعضاء هيئة التدريس.

وفيما يلي عرض للنتائج ومناقشتها:

١/٣: التساؤل الأول: ما واقع تأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية؟

قبل التعرف على واقع تأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، يمكن إلقاء نظرة على واقع تأهيل أعضاء هيئة التدريس في بعض دول العالم، وبعض الدول العربية والخليجية، فيشير (المسعودي وطيب، ٢٠٠٥م) إلى أن أقدم جامعات العالم بدءاً في خوض عملية التأهيل هي جامعة هارفارد عام ١٩٤٧م، بتقديم مادة التدريس الجامعي لأعضاء هيئة التدريس فيها ثم تطورت التجربة بعد ذلك، وأصبح في كثير من الجامعات الأمريكية مراكز أو وحدات متخصصة تقوم بإعداد برامج تطوير وتأهيل أعضاء هيئة التدريس فيها.

وقد استفادت أوروبا كما يشير (بركات وآخرون، ١٩٩٦م) من المراكز الأمريكية

لتأهيل أعضاء هيئة التدريس، فنرى بريطانيا تظهر الاهتمام بذلك من منتصف الستينات، ويتوج ذلك الاهتمام بإنشاء المركز الأوروبي للإجادة في التعليم العالي عام ١٩٧٢م، يتبع ذلك إنشاء مراكز متخصصة في عدد من الجامعات مثل: أكسفورد وليدز وكيمبرج ولانكستر، ثم تأسيس منظمة تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس (HESDA) عام ١٩٩٧م.

وكذلك كان لألمانيا دور بارز في تأهيل أعضاء هيئة التدريس، ومن ذلك مركز التطوير الأكاديمي بجامعة برلين الحرة.

والملاحظ أن مراكز التأهيل والتدريب غزت الجامعات الأوربية وأصبحت مطلباً من المجتمع ومن عضو هيئة التدريس.

ويتفاوت الاهتمام بتأهيل أعضاء هيئة التدريس في الدول العربية، حيث نلاحظ مراكز التأهيل في الجامعات المصرية وهي السباقة بإقامة المؤتمرات والدورات التطويرية منذ عام ١٩٧٣م، خاصة جامعتا عين شمس والقاهرة، وفي جامعة الإسكندرية تم إنشاء الشبكة العربية للتطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية عام ١٩٩٣م، وكذلك في الأردن منذ عام ١٣٧٥م في الجامعة الأردنية حيث تم إنشاء مركز لتنمية العمليات التعليمية، وفي السودان في جامعة الخرطوم تم إنشاء مركز ترقية أعضاء هيئة التدريس عام ١٩٨٧م، وكذلك العراق، وقدمت جامعة عدن دورة التأهيل التربوي لأعضاء هيئة التدريس عام ١٩٩٥م.

ويمكن النظر إلى واقع عمليات التأهيل في الجامعات الخليجية كما أشار (آل زاهر، ١٤٢٢هـ) من خلال أولى الجامعات الخليجية جامعة قطر التي أنشئت وحدة لتطوير العمل الجامعي ١٩٧٩م وما تبعها بعد ذلك من أعمال، وكذلك جامعة الكويت التي أنشئت عام ١٩٩٠م مركز التنمية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، وقد تبعتها جامعة الإمارات عام ١٩٩٠م في ذلك بتقديم برامج خاصة لإعداد أعضاء هيئة التدريس الجدد وغير الجدد، وكذلك جامعة البحرين.

وكذلك يمكن النظر إلى واقع عمليات التأهيل في الجامعات السعودية كما أشار (السميح، ٢٠٠٥م) من خلال جامعة الملك عبد العزيز التي أنشئت عام ١٤٠٧هـ مركزا للتطوير الجامعي، كذلك أنشئت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن مركزا للتطوير الأكاديمي ١٤٢١هـ.

وتبع ذلك كافة الجامعات السعودية، وقد نظمت جامعة الملك سعود ندوة بعنوان: تنمية أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي عام ١٤٢٥هـ، تبع ذلك إنشاء وكالة التطوير الجامعي فيها تقدم العديد من البرامج التي تخدم أعضاء هيئة التدريس.

وقد أسست جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عمادة تطوير التعليم الجامعي عام ١٤٣٢هـ، بهدف تطوير التعليم والتعلم الجامعي، من خلال التركيز على المحاور الأربعة الأساسية في العملية التعليمية وهي: الأستاذ، والطالب، والمنهج التدريسي، والبيئة التعليمية.

ومن أهم الأهداف التي أنشئت من أجلها العمادة الإسهام في تحقيق رؤية ورسالة الجامعة بصفة عامة، وإعداد الكليات والأقسام العلمية في الجامعة لضمان تحقيق معايير عالمية عالية في التعلم والتعليم الجامعي وتقديم الخدمات المساندة والداعمة لذلك لجميع وحدات الجامعة التعليمية بصفة خاصة(www.imamu.edu.sa/support_deanery).

ومن الإجراءات الإيجابية التي عقدتها العمادة: دورة التعليم والتعلم (ULT) الأولى والثانية:) التعلم والتعليم الجامعي(ULT@IMAMU) بالتعاون مع جامعة الأسترالية ولونقونق.

وكذلك حلقة النقاش التي نظمتها في كلية الشريعة يوم الثلاثاء ١٤٣٢/٦/١٤هـ تحت عنوان "عملية التعليم والتعلم الجامعي"، وشارك فيها عدد من أعضاء هيئة التدريس بالكلية، وقد أوصت الحلقة عدداً من التوصيات منها: الاهتمام بالدورات التدريبية التي ينتفع بها الأستاذ في العملية التعليمية، مع مراعاة التنويع بينها

واستيعاب أكبر عدد ممكن من الأساتذة للمشاركة فيها، وكذلك السعي بتهيئة القاعات وتجهيزها تقنياً مع العناية بتوصيفات المقررات وتدريب الأساتذة على كيفية تطبيق أهدافها، وتدوين بعض التجارب الجيدة في طريقة التدريس وتوزيعها على الأساتذة.

وفيما يخص تدريس فقه القضايا المعاصرة، فقد أقام مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة بالجامعة، دورة مهارات البحث في فقه القضايا المعاصرة ومصادره الإلكترونية للباحثين؛ وكذلك دورة أخرى لطالبات الدراسات العليا والمعيدات والمحاضرات المتخصصات في الفقه وأصوله بعنوان: " مهارات البحث في القضايا المعاصرة ومصادره الإلكترونية"، وذلك انطلاقا من أهداف مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، والتي منها: تحقيق التكامل في مجال البحث العلمي بين الجامعة والمؤسسات البحثية داخل الجامعة وخارجها، والإسهام في خدمة الباحثين.

وكان من أبرز أهداف تلك الدورات مايلي:

١- تعريف المتدرب بمناهج البحث وأهميتها واختيار المناسب منها لموضوع البحث.

٢- تعريف المتدرب بخصائص البحث في القضايا المعاصرة وكيفية التغلب على الصعوبات المتوقعة.

٣- تعريف المتدرب بالأخطاء المنهجية التي يقع فيها الباحثون في القضايا المعاصرة وكيفية تجنبها.

٤- إكساب المتدرب القدرة على البحث في مصادر المعلومات الإلكترونية بمهارة.

والخلاصة أنه باستعراض عدد من الدراسات السابقة أمثال: (دراسة آل زاهر ١٤٢٢هـ، والسميح ٢٠٠٥م، وحياة الحربي ٢٠٠٦م) وغيرها، نجد أن نتائجها تشير إلى أن

واقع عمليات التأهيل وبرامج التنمية في الجامعات السعودية مايزال دون المستوى المطلوب، رغم كل الجهود المبذولة.

فقد أشارت (حياة الحربي، ٢٠٠٦م) إلى واقع إدارات التطوير في جامعات المملكة العربية السعودية، حيث ذكرت أن ٣٠٪ من الجامعات لا توجد بها أجهزة مؤسسية للتطوير، وأن ٢٢٪ لا تملك رؤية أو رسالة أو أهدافاً واضحة ومكتوبة، وكذلك خططاً إستراتيجية، وأن ٤٤٪ من إدارات التطوير لا يوجد بها هيكل تنظيمي واضح المعالم، وأن حضور الدورات لدى ٩٠٪ من الجامعات متروك لاختيار أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، والأمر كذلك ينطبق على مجال فقه القضايا المعاصرة حيث إن برامج التأهيل فيه نادرة.

٣-٢- التساؤل الثاني: ما أهم دواعي تأهيل أعضاء هيئة التدريس لتدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية؟

تهتم جميع دول العالم بتطوير التعليم الجامعي وتفعيل جميع أدواته وعناصره ونشاطاته المختلفة، وينظر إلى عضو هيئة التدريس بأنه من أهم أدوات التعليم الجامعي، وبالتالي هو العمود الفقري والدعامة الرئيسة له، ودائماً ما ينظر إلى الجامعة بمستوى أساتذتها وما يقدمونه من فكر وعلم.

وعندما نرى هذه الأهمية الكبيرة ندرك أهمية تأهيل أعضاء هيئة التدريس، وقد أشار (الصيرفي، ٢٠٠٧م) إلى أهم دواعي تأهيل أعضاء هيئة التدريس فيما يلي:

١- التطوّر التكنولوجي العالمي وانعكاساته على عمليتي التعليم والتعلّم وإدخال العديد من المعطيات التكنولوجيّة وغيرها إلى المؤسسات التربويّة، ومنها الجامعات، وبات أمر معرفتها وحسن استخدامها من قبل الهيئات التدريسيّة في الجامعات أمراً لا مناص لها منه.

٢- تغيّر دور أساتذة الجامعات نتيجة التطوّر الهائل في وسائل الاتصال، وتضاعف مصادر المعرفة المتوفرة لطلبة الجامعات، ممّا أدى إلى تغير مجمل الموقف

التعليمي، وأصبح الأستاذ الجامعي منظماً للعمليات التعليميّة، والعامل الأساسي في عملية التعليم للطالب نفسه، فانتشر أسلوب المناقشة والحوار والسيمنارات والتدريس الفريقي والتعليم المبرمج، وترتب على ذلك ضرورة إعداد الأستاذ الجامعي لهذا التغيّر التربوي.

٣- حاجة أعضاء هيئة التدريس إلى الحافز المهني الذي يمكنهم من تحسّن أدائهم للمهام الموكلة إليهم في ضوء وظائف الجامعة الأمر الذي يمكنهم من التكيّف الأمثل مع بيئتهم المهنيّة.

٤- مواكبة مستجدات العلوم والمعارف وتداخلها ورصدها يبرز من تخصصات جديدة عابرة للتخصصات التقليديّة.

٥- إدراك وحدة العلوم والمعارف وإدراك العلاقات التبادليّة فيما بينها، وشمول ذلك في الحدود الموضوعيّة والاجتماعية والإنسانيّة.

٦- التركيز على تقنيات الاتصال والمعلوماتيّة، وتسخيرها للتمكن من العلوم والمعارف وتيسير إجراء البحوث والدراسات.

٧ - إنتاج البحوث والدراسات النظريّة والتطبيقيّة في العلوم الطبيعيّة والإحيائيّة والعلوم الاجتماعية والتأكيد على انطلاقها من أحدث المعارف المكتسبة على مستوى العالم حتى لا تكون تكراراً غير مفيد.

٨- ظهور بعض القضايا في عمليّات الإعداد والتدريب مثل: التأكيد على الاحتياجات المستقبليّة مقابل الاحتياجات الحاليّة، والموضوعيّة مقابل الذاتيّة، والثبات الانفعالي مقابل عدم الثبات، والإتقان مقابل العموميّة، والتقويم العالمي مقابل معيار التقويم المحلي، والممارسة الإبداعية (ص ص٤٠-٤١).

كما أشار (حداد، ٢٠٠٤م) إلى عدد من الأسباب التي تدعو للاهتمام بموضوع التنمية المهنيّة لأعضاء هيئة التدريس، يجملها على النحو التالي:

١. حاجة أعضاء هيئة التدريس إلى العمل المستمر في مراجعة المناهج (الأهداف والطرق والوسائل والأنشطة والتقويم) لتعديلها نحو الأفضل والمساهمة الفعالة في التنمية البشريّة.

٢. اعتبار التدريس الجامعي مهنة، حيث تتوافر فيه السمات الخاصة بالمهن من حيث كونه: يتطلّب مهارات قائمة على المعرفة النظريّة تدريباً وتعليماً عالياً، وكفاءة علميّة.

٣. أهميّة الدور الذي يلعبه عضو هيئة التدريس في حياة الطالب الجامعي باعتبار أن المرحلة العمريّة لهذا الطالب لها خصائص ومشكلات تحددها التغيرات الاجتماعيّة والاقتصادية المعاصرة والتي يحتاج التعامل معها إلى الإفادة من الدراسات العلمية المتخصصة.

٤. ارتفاع عدد الطلاّب في الجامعات مع نقص واضح في أعداد هيئة أعضاء التدريس في بعض التخصصات، الأمر الذي تحتاج معه الجامعات للعمل نحو الإفادة المثلى من أساتذتها.

٥. تنوع مهام عضو هيئة التدريس نظراً لتعدد وظائف الجامعة بين التدريس والبحث وخدمة المجتمع.

٦. سرعة التغير في العالم الذي يشهد حاليا تحولات جذريّة ويعج بأحداث مزعجة.

٧. حاجة أعضاء هيئة التدريس إلى الحافز المهني الذي يمكنهم من تحسين أدائهم للمهام الموكلة إليهم.

٨. ضرورة إعادة الثقة بمؤسسات التعليم الجامعي، حيث شهدت العقود القليلة

الماضية تدهور مستوى الثقة بهذه المؤسسات نظراً لعدم التوازن بين الإنفاق على هذا التعليم وبين مخرجاته النوعيّة من القوى العاملة (ص٤٢).

وترى (رفيقة بامدهف، ٢٠٠٦م) وجود برامج للتنمية المهنيّة لأعضاء هيئات التدريس أثناء الخدمة ضرورة ملحة للمحافظة على مستويات مقبولة من الأداء، وبالتالي من الجودة في التعليم الجامعي.

ويأتي في مقدمة تلك العوامل ما يلي:

١. تحول التعليم إلى تعليم جماهيري، مما يستدعي التجديد المستمر لمعارف ومهارات واستعدادات أعضاء هيئة التدريس لتمكينهم من تلبية الأعداد المتزايدة من الطلبة الذين يختلفون في قدراتهم واستعداداتهم لمواصلة الدراسة الجامعيّة.

٢. الثورة التكنو معلوماتية التي يعيشها العالم اليوم، مما يستدعي تنمية مهنية مستمرة ودائمة لأعضاء هيئة التدريس حتى يتمكنوا من متابعة هذا التفجر المعرفي واستيعابه ونقله إلى طلابهم.

٣. اشتداد حدة المنافسة بين الجامعات داخل المجتمع الواحد، وعبر المجتمعات للحفاظ على مراكز متقدمة في السياق العلمي العالي، وللحفاظ على زبائنها المحليين والإقليميين والدوليين.

٤. ارتفاع الأصوات المطالبة من: البرلمانات والمجالس، والمنظمات الأهليّة، ووسائل الإعلام والأفراد وغيرهم، بضرورة إخضاع الجامعات لمبدأ المساءلة accountability بهدف إلزامها بوضع أولويات للإنفاق لتخدم احتياجات مجتمعاتها بفعالية وكفاءة.

وفي المقابل تؤكد (فتحية عساس، ٢٠٠٨م) على أهمية التأهيل والتنمية، وتشير إلى أن هناك دواعي متعددة تفرض تبني التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس وفق

معايير تتواكب مع التطورات المعاصرة منها:

١. تحول الاهتمام في التعليم الجامعي إلى التركيز على المهارات الذهنية العليا للطلاب، مثل التفكير الناقد وحل المشكلات، والتفكير الإبداعي الخلاق، والتعامل مع الآخرين، الأمر الذي يتطلب مراجعة برامج التنمية المهنيّة لأعضاء هيئة التدريس، بما يضمن تزويدهم بالمعلومات اللازمة، وإكسابهم المهارات المناسبة.

٢. التحول نحو تطبيق نظريات حديثة في التدريس، مثل نظرية ما وراء المعرفة، وغيرها من النظريات التي تركز على عمل الطلاب، بطريقة فعالة وعمليّة، بهدف تحسين أدائهم الأكاديمي بعيداً عن النظريات السلوكية، التي تركز على نقل المعلومات من المعلم إلى الطالب، الأمر الذي يتطلب إضافة هذه النظريات إلى برامج التنمية المهنيّة لأعضاء هيئة التدريس.

٣. استخدام مستحدثات تكنولوجية متعددة في التدريس، مثل: الحاسب الآلي ذو الوسائط المتعددة، والإنترنت، وخاصية البريد الالكتروني، الأمر الذي يتطلب إضافة هذه المستحدثات إلى برامج التنمية المهنيّة والتدرب على تطبيقاتها الفعليّة.

٤. الانفجار المعرفي، وتزايد الطلب على التعليم الجامعي، والمطالبة بنوعيات جديدة من التخصصات في الوقت الذي يوجد فيه نقص ملحوظ في أعضاء هيئة التدريس في بعض التخصصات، الأمر الذي يتطلب أن تركز برامج التنمية المهنية على تدريب أعضاء هيئة التدريس على تصميم المقررات الإلكترونية واستخدامها.

٥. ظهور معايير عالية للجودة والاعتماد في مراكز التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، أصبحت تفرض نفسها شيئاً فشيئاً، وهو ما يستوجب من برامج التنمية المهنية بالجامعات تزويد أعضاء هيئة التدريس بأشكال الأداء التي

تتطلبها تلك المعايير.

٦. تنوّع أساليب التقويم بعيداً عن الأشكال التقليديّة حيث أصبح هناك اهتمام بشمولية التقويم وتغطيته لمختلف جوانب التقدم عند الفرد أو المؤسسة، ومن ثم انتشرت مفاهيم جديدة في التقويم مثل: التقويم الذاتي Self-Assessm، وتقدير الحاجات Needs Assessment، والسجل التقويمي portfolio. وهذا الأمر يستدعي عقد ورش لأعضاء هيئة التدريس، للتدريب على إعداد واستخدام الأساليب الجديدة في التقويم.

ويركز (الثبيتي، ١٩٩٣م، والخضير، ١٩٩٨م) مبررات التأهيل والتطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية في العناصر التالية التي نجملها فيما يلي:

١. التركيز على الإعداد العلمي فقط لعضو هيئة التدريس وإهمال الإعداد المهني، مما يتطلب ضرورة إكسابه الخبرات التدريسية المطلوبة للنجاح في عمله.

٢. الانفجار المعرفي الحالي وما أحدثه من تغيرات في الطريقة والمادة التي تتطلب المتابعة والمعرفة من عضو هيئة التدريس، حتى يحافظ على مستواه الأكاديمي، ويرفع من قدراته ومهاراته الوظيفيّة.

٣. تزايد الإدراك بأن الأستاذ لا ينجح في عمله بعلمه فقط وإنما بطريقته، مما يتطلب توافر الخبرات والمهارات اللازمة التي تساعده على الوفاء بأدواره وواجباته المتعددة.

٤. مساعدة عضو هيئة التدريس لمواكبة العلوم الحديثة والتقنية الجديدة في تخصصه العلمي والمهني.

مما تقدم يتضح لنا أن أهمية دواعي التأهيل لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات تعد عملية مستمرة، لكونها تبدأ بعد التخرج وتمتد حتى نهاية الخدمة، ولكونها أيضاً

تشجع على تكوين الدافعية الذاتية في الارتقاء بالأفكار، والمعارف، والخبرات والمهارات، لمسايرة التغيرات المعاصرة، كما أنها تعد أيضاً عملية شاملة لتعدد الوسائل والأساليب اللي تتم من خلالها، ومنها التدريب أثناء الخدمة.

ويتأكد تأهيل أعضاء هيئة التدريس في الكليات الشرعية تحديداً؛ وفي مجالات فقه القضايا المعاصرة؛ لكون تلك الأهمية تتجدد في كل عصر وحين.

ويمكن النظر إلى أن الأمام البخاري. رَحِمَهُ ٱللَّهُ. أقدم من استعمل مصطلح النازلة أو القضية المعاصرة، حيث عقد باباً بعنوان: باب الرحلة في المسألة النازلة وتعليم أهله (صحيح البخاري ١/ ٣٠).

إن فقه القضايا المعاصرة من أبواب الفقه الضرورية للناس، يجيبهم عن مسائلهم ونوازلهم، ويبين لهم الحلال والحرام في قضاياهم الفقهية المعاصرة.

وهو موضوع يحتاج إلى مدخل منهجي يهتم به من جميع جوانبه، يوضح معالمه ويضع الأسس والقواعد والضوابط له. ففي كل يوم تحدث للناس حوادث وقضايا ونوازل جديدة، والاجتهاد في هذه القضايا من الأمور الضرورية في حياة الناس اليوم، وذلك لكثرة المستجدات والقضايا المطروحة، ولأن بالناس حاجة ملحة لمعرفة الحكم الشرعي، خاصة وأنهم يقفون أمام حكمها الشرعي عاجزين حيارى.

ومما يؤكد ويزيد في تلك الدواعي، كون فقه القضايا المعاصرة يقوم على الدراسة الشاملة لجميع ما يتعلق بالنازلة من كافة أبعادها الشرعية، والتاريخية، والقانونية، والاجتماعية، والنفسية، مما يجعله علماً متجدداً يتطلب التأهيل الدائم (حميش. http://www.islamfeqh.com).

٣/٣: التساؤل الثالث: ما أهم التجارب والاتجاهات الحديثة والخبرات المعاصرة لتأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية؟

يمكن إيجاز أهم التجارب والاتجاهات الحديثة والخبرات المعاصرة التي تقوم

بها الجامعات في مختلف دول العالم المتقدم لتأهيل أعضاء هيئة التدريس فيما يلي:

١. **تجارب الجامعات الأمريكية:**

اجتمعت جهود الجامعات الأمريكية المهتمة برفع كفاءة الأداء لدى أعضاء هيئة تدريسها في اتحادات معنية منها: شبكة النمو المهني والمؤسسي في التعليم العالي الأمريكية (Professional and Qrganizational network in higher Education P0D) والتي تأسست عام ١٩٧٥م والتي تضم حالياً ما يزيد عن (٨٨) جامعة، وتتنوع طبيعة الخدمات التي تقدمها مراكز تنمية كفاءات أداء أعضاء هيئة التدريس بتلك الجامعات إلا أنها تشترك في تقديم خدمات عامة مثل:

- برامج أعضاء هيئة التدريس الجدد.
- تنظيم فرق المهتمين.
- تنظيم المشاغل والسمنارات المتعلقة بالتدريس.
- تقديم استشارات تتعلق بالعملية التدريسية.
- تطوير مواد تعليمية.
- التقويم الاختياري لأعضاء هيئة التدريس.
- الإشراف على منح جوائز التميز في التدريس.
- إصدار نشرة تطوير الأداء (السويدي وحيدر، ٢٠٠٥م، ص ص ٤٩-٥٠).

وفي هذا السياق يجدر الإشارة إلى ما أشار إليه (الأغبري، ١٩٩٥م) إلى أن جامعة هارفارد وغيرها أعدت مساقات في التدريب الجامعي، بينما استحدثت جامعة متشجن مركزاً للبحوث حول التعليم الجامعي واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وقامت جامعة ولاية فلوريدا بعقد الورش التعليمية لتصميم التجارب التعليمية وتطبيقها في السنة التالية، وكذلك بتقديم برنامج الأستاذ الزائر (ص ص ١٧٤-١٧٥).

٢. الجامعات الأوروبية:

- الجامعات الإنجليزية:

تعتبر الجامعات الإنجليزية من أسبق الجامعات التي تطبق الكثير من برامج التدريس لأعضاء هيئة التدريس في الكثير من الأمور المهمة المتعلقة بالتعليم الجامعي.

وقد أدركت الجامعات الإنجليزية كما يرى (حداد، ٢٠٠٤م) أن التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس تحقق لكل أركان العملية التربوية فوائد عدة تحتاجها، وقد راعت الجامعات الإنجليزية أن تتم التنمية من خلال معدات مستقلة داخل كل جامعة، حيث تتضمن مصادر التدريب والتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، كما أن الجامعات أنشأت وكالة للتنمية المهنية (ص ٧٦).

ويوجد كذلك معهد للتعليم والتعلم (ILT) يعمل كهيئة مهنية معينة بأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي ويعد المسئول عن الاعتماد المهني في التعليم العالي. وتتعدد برامج التنمية في الجامعات الإنجليزية مابين برامج التدريس والتقويم والاتصال وتقليد المناصب والمعلومات وتكنولوجيا المعلومات والبرامج الفعالية الشخصية والإشراف والإدارة.

ويمكن النظر إلى تجربة جامعة كيمبرج والمؤتمر الخاص بتطوير أعضاء هيئة التدريس عام ٢٠٠٣ م وما تبعه من إصدار كتاب حول قضايا تطوير وتأهيل عضو هيئة التدريس.

ولأهمية التأهيل تقوم بعض الجامعات الإنجليزية بفرض غرامة (٤٠ جنيه إسترليني) عند عدم حضور البرامج التدريبية الداخلية ويرتفع المبلغ عندما يكون البرنامج خارجياً (عبد النبي وآخرون، ٢٠٠٤م، ص٣٣٧).

- تجارب الجامعات السويدية:

شكلت لجنة خاصة لإعداد من يرغب بالالتحاق في هيئات التدريس الجامعية، وقد تم التركيز في ذلك على جوانب مثل: القويم والبحث في أساليب التدريس، وتطوير مختبرات اللغات واستراتيجيات التعليم المبرمج، والمحاضرات، والتركيز كذلك على التقنيات الحديثة ودمجها في التعليم.

- تجارب الجامعات الألمانية:

تعتبر من التجارب الهامة والأكثر انتشارا بين دول القارات الأوروبية، فبجانب المراكز المتخصصة في الجامعات فهناك مركز يعمل على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي وهو مركز جامعة برلين الحرة (Free University of Berlin) (السميح، ٢٠٠٥م، ص٢٩٠).

- تجارب الجامعات الدنماركية:

بدأ الاهتمام بتأهيل عضو هيئة التدريس في الجامعة منذ عام ١٩٦٨م، حيث تأسس معهد دراسات التعليم العالي في جامعة كوبنهاجن وحددت أهدافه في تقديم مجموعة من الدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس، والاهتمام كذلك بالبحث العلمي وتطوير جميع الأنشطة المتصلة بعمليات التدريس في الجامعات (الأغبري، ١٩٩٥م، ص ١٧٦).

٣. تجارب الجامعات الآسيوية:

يمكن النظر إلى تجربة جامعة توسكوبا باليابان والتي تجمع بين ورش العمل وبرامج التأهيل والتنمية المهنية على أنها تجربة ناجحة.

وبرنامج جامعة شيانج ماي بتايلاند والتي تقوم على اشتراك عدد من الهيئات بجانب الجامعة في تقديم برنامج التأهيل والتنمية المهنية ليكون برنامجا تشاركيا للتنمية والتأهيل المهني (أحمد، ٢٠١٠م، ص ٣٠١).

كذلك أنشئت في باكستان أكاديمية عالمية لتأهيل وتدريب أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، ويتم ذلك من خلال عدد من الأساليب المتقدمة، وتحاول الأكاديمية تحقيق التأهيل من خلال المجموعات المتجانسة التي يتم تشكيلها في نواح محددة من التدريس والتقويم وإعداد البرامج وتقويم المقررات المطروحة (الأغبري، ١٩٩٥م، ص ١٧٦).

٤. تجارب الجامعات الاسترالية:

في نهاية القرن العشرين تأسس في أغلب الجامعات ومعاهد التعليم في استراليا وحدات متخصصة لرفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس، وقد ركزت هذه المراكز جهودها على تطوير طرق التدريس الجامعي وتقديم الاستشارات التربوية لأعضاء هيئة التدريس في مجالات التقويم والقياس وتكنولوجيا التعليم وغيرها من الجامعات ذات الريادة في هذا المجال:

- جامعة Manash:

حيث التزمت باستخدام التقنية الحديثة واستخدام برامج Web Ct، كما استخدمت بعض مداخل التنمية المهنية لتحقيق استراتيجيات التعليم المرن والتعليم الإلكتروني وكذلك طبقت برامج التدريب وورش العمل في ميدان العمل.

- الجامعة الاسترالية الكاثوليكية:

ولديها استراتيجيه التعليم المهني المستمر، وربط ذلك بالاحتياجات التدريبية، حيث تتاح لجميع الأعضاء في هيئة التدريس، وربط ذلك برسالة الجامعة وأهدافها.

وترى الجامعة الاسترالية أن مسؤولية تأهيل أعضاء هيئة التدريس مسؤولية مشتركة بين الجامعة وأعضاء هيئة التدريس، ويتحقق تأهل الأعضاء في الجامعة عبر معهد تقدم التعلم والتعليم (IATL) وتقدم الجامعة لأعضاء هيئة التدريس (٥٠ ٪)

حافزاً مالياً (عبد المطلب، ٢٠١١م، ص١٢٥).

والخلاصة أن مراكز تأهيل أعضاء هيئة التدريس تنتشر في مختلف الجامعات العربية والعالمية، وتتنوع وتتعدد مسمياتها، وكذلك تطور العديد منها ليشكل شبكات عربية أو عالمية.

مما تقدم يجد الباحث أن التجارب والاتجاهات الحديثة والخبرات المعاصرة التي تقوم بها الجامعات في مختلف دول العالم المتقدم لتأهيل أعضاء هيئة التدريس، هي تجارب ناجحة ومشجعة للمضي فيها، وينبغي على الجامعات في المملكة العربية السعودية تبنيها أو تطويرها وموائمتها لتلاءم أعضاء هيئة التدريس، وكذلك ينبغي على وزارة التعليم العالي تأسيس هيئة وطنية تكون معنية بتأهيل أعضاء هيئة التدريس بشكل مستمر قبل وأثناء الخدمة، وفق أساليب واستراتيجيات حديثة.

٤/٣: التساؤل الرابع: ما أهم الاستراتيجيات والأساليب الحديثة لتأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية؟

تتعدد الأساليب والاستراتيجيات الحديثة بتعدد الجامعات ومراكز التأهيل والتطوير على مستوى العالم، ويصعب في هذا الزمان. زمان العلم والمعرفة المتجددة. حصر تلك الأساليب والاستراتيجيات.

وينبغي أن يقتنع عضو هيئة التدريس. في أي جامعة كانت. على أن تحسين أدائه عملية مستمرة مدى استمراره في مهنته، لذلك فإنه يصبح لزاماً عليه في المقام الأول وعلى الجامعة التي ينتمي لها ممثلة بإدارتها في المقام الثاني تشجيع أعضاء هيئة التدريس على عمليات النمو والتأهيل المهني كلما أمكن ذلك.

ويمكن اتخاذ مجموعة من المداخل لتأهيل أعضاء هيئة التدريس وذلك على النحو التالي:

١. مدخل التدريب القائم على أسلوب النظم: وهو الأسلوب الذي ينظر إلى

قضية تأهيل عضو هيئة التدريس على أنه نظام متكامل يتكون من ثلاثة عناصر هي:

- المدخلات: وهي العناصر والمعلومات التي تتكون من المعالجة وتشمل الأهداف والمحتوى والوسائل التعليمية وطرق التدريس والأجهزة والأساتذة.
- العمليات: وتشمل الأنشطة والإجراءات والأساليب والأدوات التي يتم بها معالجة المدخلات، وهي تمثل عمليتي التنفيذ والتقويم في برنامج التأهيل.
- المخرجات: وهي نتائج المعالجات والعمليات للمدخلات وتمثل المعارف والمهارات.

٢. مدخل التدريب القائم على الكفايات: تعد برامج التأهيل القائمة على الكفايات من الأساليب المناسبة، وتنتشر كثيراً في عالمنا العربي، وتقوم بتأهيل أعضاء هيئة التدريس وفق نظريات التعلم.

٣. مدخل التدريب القائم على الاحتياجات: وهو التدريب الذي يبدأ في تحديد الاحتياجات التدريبية من الواقع المعاش، من أجل تأهيل صحيح يلائم أعضاء هيئة التدريس.

ويمكن اتخاذ مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات والأساليب والوسائل العلمية الحديثة لتأهيل أعضاء هيئة التدريس نجمل بعضها فيما يلي، حيث أشار (مرسي، ٢٠٠٢م) بالاستراتيجيات التالية:

١. التنمية من خلال زيادة المعرفة: وهذا يعني القيام بالبحث العلمي، ونشر المعلومات والنتائج بين أعضاء هيئة التدريس.

٢. التنمية الذاتية: من خلال قراءات العضو، ومن خلال إعطائه المحاضرات لطلابه، ومن خلال الاستماع إلى محاضرات من الخبراء في موضوعات مختلفة.

٣. إكساب المهارات: ويقصد بها جميع المهارات اللازمة ومنها مهارات التدريس

مثلاً، ويتم ذلك عادة عن طريق عمل ورش عمل للتدريب على المهارات التدريسية المختلفة، واستخدام وسائل التعليم المتنوعة.

٤. التنمية الاجتماعية: وهي تتضمن العمل في مجموعات صغيرة متفاعلة كالاشتراك في حلقة النقاش، والمناقشة والمؤتمرات واللجان وغيرها.

كما أشار (الصيرفي، ٢٠٠٧م) بالوسائل التالية:

١. عقد الندوات والمؤتمرات التربوية والعلمية.

٢. عقد برامج ودورات تدريبية هدفها النهوض بعضو هيئة التدريس مهنياً.

٣. تنظيم حلقات البحث.

٤. التدريب على استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات التدريس، حتى يمكن مواكبة التغيرات الحديثة ومستجدات العصر، مع إطلاق حرية استخدمها للطلاب وأعضاء هيئة التدريس وضرورة المراجعة المستمرة والتقويم المستمر لاستخدمها.

٥. توفير كافة الإمكانات التي تساعد على إعداد الأبحاث ونشرها.

٦. تزويد مكتبات الأقسام والكليات بالمراجع والعمل على حسن تنظيمها.

٧. الاهتمام بإصدار الدوريات وتسهيل حصول عضو هيئة التدريس عليها.

٨. الاهتمام بالترجمة والتأليف والنشر.

ويرى (السويدي وحيدر، ٢٠٠٥م)، أنه يمكن تحقيق التأهيل المطلوب لأعضاء هيئة التدريس عبر بعض البرامج المصممة بعناية والتي تساعد على التعرف على الخلفية المعرفية للطلاب الجامعيين، ويمكن أن يتكون هذا البرنامج من العناصر التالية:

١ – برامج أعضاء هيئة التدريس الجدد: وتشمل أنشطة تعريفية باللوائح والأنظمة المتبعة في الجامعة، وإرشادهم إلى أهم الطرق للاستفادة من الإمكانات

المتاحة، فضلاً عن تبصيرهم بطرق التدريس والتقويم المناسبة للطلبة الذي يتعاملون معهم. كما تركز على تزويدهم بالمعارف الأساسية حول طبيعة المتعلم في التعليم الجامعي وطرق التعلم المفضلة لديه.

وتشمل هذه الأنشطة كذلك ربط كل عضو هيئة تدريس جديد بآخر من المستمرين في نفس ميدان تخصصه ليتزاملا من أجل تحقيق نتائج إيجابية لجميع الدورات والأنشطة التي سيشارك فيها عضو هيئة التدريس الجديد.

٢ – نشرات التطوير والتأهيل: وهي نشرات شهرية أو نصف سنوية أو سنوية يقترح أن تصدر من المركز وتحوي العديد من الفقرات، منها: برامج حلقات النقاش (السمنارات) في المركز، وملخصاً لأنشطة الشهر المنصرم. كما تحوي الجديد من الكتب والمقالات وطرق التدريس والتقويم. كما نرى أن تحوي تجارب الزملاء في الجامعة حول بعض المواقف التدريسية أو مقتطفات هامة من المجلات المهتمة بالتعليم الجامعي.

٣ – برامج الدعم المالي: تدعم هذه البرامج المشاريع التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس لرفع مستوياتهم، وتقدم في صورة مشاريع تعتمدهما الجهة المشرفة على المركز، ومن ثم تقرر لها الميزانية المناسبة. إن الأفكار الجديدة بحاجة إلى دعم مالي ليتسنى لها رؤية النور. وقد تكون هذه المشاريع عبارة عن أبحاث مشتركة مثل: استخدام التقنية في التدريس أو اختبار فعالية طريقة تدريس جديدة.

٤– فرق المهتمين: تتمايز اهتمامات أعضاء هيئة التدريس بعد حصولهم على الشهادات العليا إلى تخصصات دقيقة تتطلب في كثير من الأحيان تكوين فرق من هؤلاء المهتمين للالتقاء والتحاور من أجل بمستوياتهم في ميادين التخصص الدقيق. وقد يجتمع في هذه الفرق أعضاء هيئة تدريس من كليات مختلفة. ومن الأمثلة على ذلك فرقة استخدام التقنية وهذه قد تتكون من

أعضاء هيئة التدريس في كليات التربية والعلوم والهندسة.

٥- تقديم الاستشارات: يشجع أعضاء هيئة التدريس على طلب الاستشارة من المركز فيما يتعلق بتصميم المساقات والمواد التعليمية وتصوير محاضرات ومناقشتها مع المحاضر إذا رغب أحدهم في ذلك.

٦- تقويم المساقات: وهذا يختلف عن التقويم الذي تجريه الجامعة، فالهدف هنا هو القيام بدراسة شاملة لآراء الطلبة سواء لتزويد المحاضر بمعلومات تمكنه من تحسين تدريسه أو لتزويد القسم العلمي بمعلومات يحتاجها عند تطوير المسافات.

٧- إعداد مكتبة معلومات حول التعليم الجامعي: يقوم المركز هنا بجمع الكتب والمطبوعات المتعلقة بالتعليم العالي وتنظيمها بحيث يسهل استخدامها من قبل أعضاء هيئة التدريس. كما ينبغي أن يقوم بجمع أشرطة الفيديو والمطبوعات الأخرى المعنية بالتعليم الجامعي. وتوفير خدمة الإنترنت المتصلة بمراكز تطوير التدريس في الجامعات العالمية الأخرى لإفادة أعضاء هيئة التدريس من المصادر المتوفرة بها.

٨ – مساعدة أعضاء هيئة التدريس في تطبيق طرق واستراتيجيات تدريسية حديثة. ومثل هذه البرامج العلمية مطبقة في عدد من الجامعات الأمريكية تحت مسمى Faculty Development Programs.

وكي تكون الاستراتيجيات والأساليب الحديثة لتأهيل أعضاء هيئة التدريس على درجة كبيرة من الفائدة وتحقق الأهداف المرجوة منها، لابد أن يتم تنفيذها بشكل دقيق، وأن يختار لها الوقت المناسب، ويمكن اقتراح مجموعة من الأوقات المناسبة، والتي تأخذ بها بعض الجامعات العالمية، ومن ذلك ما أشارت إليه (حياة الحربي، ٢٠٠٦م):

١. فترة ما قبل الخدمة: أي قبل انخراط عضو هيئة التدريس في المهنة الأكاديمية

بالجامعة وتشمل:

- مرحلة الدراسات العليا: وفق خطة التنمية المهنية المستدامة لابد من إعادة النظر في برامج الدراسات العليا بكل التخصصات ووضع معايير مقننة لاختيار الصفوة من الطلبة (ليكونوا نواة لأعضاء هيئة التدريس) للانضمام لهذه البرامج، ومن ثم تضمين برامج ودورات وآليات لإعداد الدارسين من المعيدين والمحاضرين للانخراط في مهنة التدريس والتعلم والتقويم ولتثقيفهم من الناحية الإدارية... الخ، بمعنى إعدادهم كأعضاء للهيئة التدريسية، بدل التركيز على إعدادهم كباحثين فحسب، إضافة للبدء في إعدادهم كقادة أكاديميين وإداريين بالمستقبل.
- الإعداد المهني التربوي للمعينين الجدد من أعضاء هيئة التدريس في كافة التخصصات لتأهيلهم في مجال التدريس والتعلم، وأساليب التقويم والاتجاهات التربوية المطلوبة لفهم طلابهم، ولتحسين أدائهم في تصميم المقررات والتخطيط للدروس، والأساليب الحديثة لنقل المعرفة والمساهمة في توليدها ولخلق التفكير الإبداعي والناقد في طلابهم وللارتقاء بقدراتهم على استخدام التقنية في التدريس، والتواصل الفعال مع طلابهم.

٢. التدريب والتطوير المهني أثناء الخدمة: ويشمل كافة أعضاء هيئة التدريس على اختلاف مستوياتهم ودرجاتهم العلمية (ص٣٣٩).

والاستراتيجيات والأساليب المستخدمة للتنمية المهنية للمراحل السابقة متعددة كما أشار بذلك مجموعة من الباحثين أمثال كل من: (حياة الحربي ٢٠٠٦م، حسين ٢٠٠٦م، والأسمر٢٠٠٩م، وغبور٢٠١٠م وغيرهم) فهناك:

١. التدريب: ويكون من خلال المحاضرات أو تقديم الدورات القصيرة لمدة يوم أو يومين، والدورات المتوسطة لمدة أسبوعين أو أكثر ثم الدورات المكثفة والتي تكون لمدة شهر أو أكثر.

٢. الندوات أو المؤتمرات أو اللقاءات العلمية والمناقشات.

٣. التأهيل المهني: ويكون من خلال البرامج التدريبية الطويلة المدى ومثال ذلك: الإعداد التربوي لعضو هيئة التدريس المتبع في معظم الجامعات الأمريكية والبريطانية للتأهيل المهني لأعضاء هيئة التدريس ويكون من خلال انخراطهم في برنامج يعرف بـ: Postgraduate Certificate in Higher Education Practice and Research programme ويقدم البرنامج كما جاء في كتيب البرنامج المعد من قبل: Education Development Unit at university of salford in uk (2006\2007) لمدة سنة واحدة (أو سنتين في بعض الجامعات)، فلمدة فصل دراسي واحد تقدم للدارس المعرفة المتخصصة في مجال التدريس والتعلم والتقويم ونظرياتها وأساليبها وطرائقها المختلفة، ثم يعطى في الفصل الثاني الفرصة لتطوير مقرراته وما سوف يعلمه للطلاب وفق هذه النظريات والمعرفة المتخصصة، ويهدف البرنامج في نهايته لتحويل عضو هيئة التدريس لباحث مطور لطرق تدريسه وتصميم مقرراته بما يتناسب مع المناخ الجامعي الذي سيعمل به، وبما يناسب قدرات وميول مختلف الطلاب، وبما يمكنه من الاستفادة من خبرات زملائه من خلال الاستشارات المتاحة في البرنامج والذي يقدم في نهايته شهادة لأعضاء هيئة التدريس الجدد، تمكنهم من التعيين في أي جامعة يتقدمون لها بمعنى أنها بمثابة رخصة لمزاولة المهنة الأكاديمية.

٤. تبادل الأساتذة بين مؤسسات التعليم العالي، والبعثات العلمية والزيارات الميدانية للجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم للاستفادة وكسب الخبرات وتبادلها.

٥. برامج التعاون والتزامل والتناصح Mentoring Programs: بين الزملاء والأقران من أعضاء هيئة التدريس، من خلال: ورش العمل Work Shops والحلقات الدراسية Seminars حيث تؤكد الكثير من الدراسات على أنها فرصة لتلاقي

الأفكار والخبرات والآراء بشكل جماعي، كما أنها تعمل على إفادة الأعضاء الجدد من أراء الأساتذة الأقدم من حيث الخبرة والمعرفة المتخصصة بصورة تسهم في رفع كفاياتهم التدريسية والتغلب على الصعوبات التي قد تواجههم.

٦. أسلوب التعلم الذاتي: ويعتمد هذا الأسلوب على استقلالية أعضاء هيئة التدريس كأفراد يكتشفون مهاراتهم بعيداً عن خبرات الآخرين المهنية، ويستطيعون تعميم ممارساتهم المهنية ذاتياً باستخدام استراتيجية التعلم التأملي، وفي اكتساب المعلومات والمهارات التربوية والتخصصية ويتحقق لهم ذلك من خلال الآتي:

- وحدة لمصادر التعلم والمعلومات تزودهم بما يحتاجون إليه من المراجع والكتب العلمية والتربوية والبرمجيات والمواد السمعية والبصرية.. الخ.
- وحدة لدعم القرار وتأكيد الأخبار وفيها يكون هناك نوعاً من الربط السريع بالمراكز الطبية والاقتصادية وغيرها.
- توفير الدوريات العلمية والمراجع الأساسية بالمكتبة الجامعية.
- تزويد أعضاء هيئة التدريس بالمطبوعات والكتيبات والإصدارات التي تسهم في رفع كفاءتهم في التدريس والتقويم والبحث العلمي وخدمة المجتمع.
- توفير نظام الاتصال وتبادل الاستشارات مع الجامعات محلياً ودولياً عن طريق الاتصال أو التعلم عن بعد.

٧. أسلوب التدريب عن بعد: باستخدام Video conference في الحصول على التدريب المناسب لاحتياجات أعضاء هيئة التدريس، أو من خلال استخدام الإنترنت والوسائط المتعددة، وأعتبر هذا النوع من التدريب مماثلاً لأسلوب التدريب الذاتي.

٨. أسلوب البعثات (المنح الدراسية) أو الرحلات العلمية: ويقصد بها إيفاد

أعضاء هيئة التدريس (المتدربين) إلى جامعات أو مؤسسات تعليمية، أو إلى مراكز أو معاهد علمية أو بحثية متميزة، للتعرف والتدرب على الأساليب والاتجاهات الحديثة في مجال علمي معين، حيث لا يمكن إدراك الخبرة إلا في موقعها، ويتميز هذا الأسلوب كونه يكسب عضو هيئة التدريس المتدرب الخبرات والمعلومات والمعارف بشكل تطبيقي واقعي مما يسهم في رفع جودة أدائه المهني.

٩. أسلوب التدريب العملي: ويمكن أن يكون ذلك من خلال نظام الاستشارات مع الخبراء في مجال التدريس سواء من داخل الجامعة، أو الذين يتم جلبهم من الخارج لتقديم التدريب والنصح لأعضاء هيئة التدريس في إطار برامج التنمية المهنية المستدامة، ويتم ذلك بتمثيل عضو هيئة التدريس لما يقوم بعمله مع طلابه في مواقف حية وواقعية من العمل، أو من خلال أسلوب التدريس المصغر حتى يمكن التعرف على نقاط القوة أو القصور في أدائهم لتقديم النصح والخبرة اللازمة للارتقاء بهذا الأداء أو لمساعدتهم في تحسين طرق التفاعل والتواصل مع طلابهم.

١٠. أسلوب البحث العلمي: ويقوم هذا الأسلوب على تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في القيام بالأبحاث والدراسات أو الانضمام إلى اللجان المكلفة بتطوير وتحسين برامج التنمية المهنية بالجامعة حيث يتيح لهم ذلك التعديل، وانتقاد النظم التي تقوم عليها برامج التنمية المهنية، والعمل من تلقاء أنفسهم على التنظيم والبحث عن الآليات التي تضمن التطوير الجيد، للمهارات الإدارية والأكاديمية لهم، وزيادة حماستهم ودافعيتهم للانخراط في هذه البرامج بصورة أكبر.

إن ما تقدم يؤكد على حاجة الجامعات في المملكة العربية السعودية لتطبيق مثل هذا التأهيل المهني المتخصص؛ والذي يكفل الإعداد المتميز لعضو هيئة التدريس،

ويساهم في تطوير التعليم الجامعي من حيث أهم وظائفه الشائعة: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، واستشراف المستقبل. لذلك على الجهات المعنية في الجامعات استخدام هذه الأساليب كافة لإحداث التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بها، في ضوء خطتها الاستراتيجية وتوجهاتها المستقبلية ووفق رؤيتها ورسالتها وأهدافها المحددة، مع وضع قواعد وإجراءات تضمن انضمامهم لبرامج التنمية المهنية وزيادة إقبالهم عليها.

٣/٥: التساؤل الخامس: ما أهم المجالات التي يمكن التركيز عليها لتأهيل أعضاء هيئة التدريس لتدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية؟

يمكن رصد أبرز المحاور التي يمكن التركيز عليها لتأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات في ما أشار إليه مكارجي وسين في (السالوس، ٢٠٠٤م، ص ١٣٧) على النحو التالي:

١. النمو الأكاديمي.
٢. النمو الشخصي والمهني.
٣. نمو المهارات التدريسية.
٤. نمو المهارات الإدارية.
٥. المتابعة المتغيرات التكنولوجية.
٦. دعم المناخ المؤسسي.

كما يمكن رصد أبرز المحاور التي يمكن التركيز عليها لتأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية، ومن تلك المحاور ما أشار إليه (آل زاهر، ١٤٢٢هـ) بشكل عام:

١. المحور الأول: التطوير التدريسي.
٢. المحور الثاني: التطوير المنهجي.

٣. المحور الثالث: التطوير البحثي.

٤. المحور الرابع: التطوير المعلوماتي والتقني.

٥. المحور الخامس: التقويم.

٦. المحور السادس: التطوير الذاتي.

٧. المحور السابع: التطوير الإداري.

وفي ضوء ما تم الإطلاع عليه من أدبيات ومن نتائج للدراسات السابقة، وما توصلت إليه نتائج الدراسة الحالية، يمكن تقديم تصور يوضح المحاور ومجالات التأهيل المطلوبة وأهم البرامج المناسبة لها حسب الجدول التالي رقم (١).

جدول رقم (١)

تصور يوضح مجالات التأهيل المطلوبة وأهم برامجها

م	المجال	البرنامج
١	**التدريس**	١. التدريس الفعال
		٢. الاتجاهات الحديثة في التدريس
		٣. استخدام التكنولوجيا وتقنيات التعليم في التدريس
		٤. تصميم المقررات الجامعية
		٥. تقويم التدريس
		٦. إعداد الاختبارت
		٧. التدريس للأعداد الكبيرة والتدريس المصغر

٢	البحث العلمي	١. أساليب البحث العلمي
		٢. كتابة البحوث ونشرها دوليا
		٣. إعداد مشروع بحثي
		٤. اقتصاديات وتسويق وتمويل البحوث
		٥. إدارة فريق البحث العلمي
		٦. استراتيجية البحث العلمي
		٧. أخلاقيات البحث العلمي
		٨. مشروعات البحوث التنافسية المحلية والعالمية
		٩. توظيف التقنية
٣	التعامل مع الآخرين	١. مهارات العرض الفعال
		٢. مهارات الاتصال الفعال
٤	القيادة والإدارة	١. تدريب المدربين
		٢. البرامج القيادية للأكاديميين
		٣. البرامج القيادية للإداريين
		٤. اتخاذ القرارات وحل المشكلات
		٥. الجوانب القانونية بالجامعات
		٦. الجوانب المالية بالجامعات
		٧. الإدارة الفعالة للاجتماعات
		٨. إدارة الأزمات
		٩. التخطيط الاستراتيجي
		١٠. الإدارة الجامعية

٥	الشخصية	١. مهارات التفكير
		٢. تنمية المهارات الإدارية
		٣. إدارة الوقت وضغوط العمل
		٤. أخلاقيات وآداب المهنة
٦	تطوير التعليم العالي	١. الساعات المعتمدة
		٢. التنمية المستدامة
		٣. التعلم مدى الحياة
		٤. توكيد الجودة والاعتماد في العملية التعليمية
		٥. تنظيم المؤتمرات العلمية
٧	القضايا المعاصرة	١. القضايا الطبية والدوائية
		٢. البيوع والتجارة
		٣. التمويل المالي والاستثمار
		٤. فقه الحياة والمستجدات والمجتمعات المحلية العالمية
		٥. التقنية
		٦. الجنايات

وتساهم الموسوعة الميسرة في فقه القضايا المعاصرة في تحديد أبرز المحاور التي يمكن لمخططي برامج تأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية الاستفادة منها وتوظيفها في مجال التأهيل، وهي على النحو التالي (الموسوعة الميسرة في فقه القضايا المعاصرة http://rej.org.sa/site/index.php?page=10):

١. القضايا المعاصرة في العبادات.

٢. القضايا المعاصرة في المعاملات المالية.

٣. القضايا المعاصرة في فقه الأسرة.

٤. القضايا المعاصرة في الجنايات والقضايا والمعاملات الدوائية.

٥. القضايا المعاصرة في الأطعمة واللباس والزينة والآداب.

٦. القضايا المعاصرة في المسائل الطبية.

٧. القضايا المعاصرة في الأقليات المسلمة.

٦/٣: التساؤل السادس: ما المقترحات التي يمكن الاستفادة منها لتأهيل أعضاء هيئة التدريس لتدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية؟

في سبيل الارتقاء بعمليات تأهيل أعضاء هيئة التدريس في جامعات المملكة العربية السعودية، يمكن تقديم بعض المقترحات العامة التي تخص أعضاء هيئة التدريس، والتي كذلك تناسب أعضاء الهيئة التدريسية في مجال فقه القضايا المعاصرة، تلك المقترحات تتمثل فيمايلي:

١. أن تبادر وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بتوحيد مسميات الوحدات والإدارات والمراكز والعمادات والوكالات الخاصة بتأهيل أعضاء هيئة التدريس تحت مسمى واحد مناسب، حتى يسهل التعامل معها.

٢. أن تقوم الجامعات بإنشاء شبكة موحدة لتأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، وأن تشترك كذلك بعلاقات توأمة مع الشبكات العربية والعالمية.

٣. أن تقدم الجامعات الدعم الكافي لبرامج التأهيل المتنوعة، القائمة أساساً على تلمس احتياجات أعضاء هيئة التدريس، وعلى توصيف المقررات الدراسية وفق نماذج الهيئة السعودية للاعتماد الأكاديمي.

٤. أن تبادر الجامعات السعودية بإنشاء برامج تدريبية مع مراعاة عدم تكرارها في الجامعات الأخرى.

٥. تشجيع أسلوب الأستاذ الزائر، ودفع عمليات التعاون بين الأقسام العلمية في جامعات في المملكة العربية السعودية.

٦. إتاحة الفرصة لجميع أعضاء هيئة التدريس لتلقي التأهيل والتدريب المناسب دون تعقيد أو تعطيل.

٧. أن تضع الأقسام العلمية خطة استراتيجية لتأهيل أعضاء هيئة التدريس، تبدأ من درجة معيد حتى أستاذ.

٨. تنويع البرامج الخاصة بتأهيل أعضاء هيئة التدريس، ومحاولة الاطلاع على التجارب العالمية.

٩. ربط عمليات تأهيل أعضاء هيئة التدريس بالترقية العلمية.

١٠. إنشاء موقع على الشبكة الالكترونية يعنى بقضايا تأهيل أعضاء هيئة التدريس، وما يتبعها من ندوات ولقاءات ومؤتمرات وورش تدريبية وغيرها.

١١. التوازن في عمليات التأهيل مابين أعضاء هيئة التدريس القدامى والجدد، وحث الجميع على الاشتراك في البرامج التأهيلية لأعضاء هيئة التدريس.

١٢. التقويم المستمر للبرامج التي تقام في جامعات في المملكة العربية السعودية لضمان جودة تلك البرامج، والاستفادة من عمليات التغذية الراجعة.

١٣. ربط عمليات تأهيل أعضاء هيئة التدريس بالبحث العلمي والكراسي البحثية، وإيجاد وسيلة فعالة ومنظومات وقنوات اتصال سريعة بينها وبين أعضاء هيئة التدريس.

١٤. إجراء الدراسات العلمية الخاصة بتقويم المواد الدراسية ومدى ملاءمتها للطلاب، ومدى ملاءمة أعضاء هيئة التدريس لتدريسها كذلك.

١٥. توفير الأدلة الشارحة لخطط الجهات المسؤلة عن تأهيل أعضاء هيئة التدريس، وأن تكون ورقية وإلكترونية.

١٦. إيجاد قوائم معتمدة لمراكز التأهيل على مستوى العالم، وتوفيرها ونشرها بين أعضاء هيئة التدريس.

١٧. تحفيز أعضاء هيئة التدريس لتأهيل قدراتهم الشخصية والعلمية.

١٨. حث الأقسام العلمية على إقامة حلقات النقاش واللقاءات والمؤتمرات العلمية، واستضافة البارزين من العلماء والمفكرين وفق جداول واضحة ومعلنة مسبقاً.

١٩. تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس على إتقان اللغة الانجليزية، ودعم برامج التأهيل الخاصة بذلك، وأن تكون لها الأولوية.

وفي هذا الصدد يمكن تقديم المقترحات التالية لتأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية لتدريس فقه القضايا المعاصرة:

١. نشر ثقافة فقه القضايا المعاصرة.

٢. إصدار مجلة علمية محكمة تعني بالجوانب الفقيه للقضايا المعاصرة.

٣. بناء موقع إلكتروني، يشمل منتدى مناسب للنقاش في مواضيع فقه القضايا المعاصرة.

٤. حصر العلماء والمختصين وأعضاء هيئة التدريس في هذا المجال في قاعدة بيانات يسهل الوصول إليها.

٥. ربط أعضاء هيئة التدريس بقائمة بريدية إلكترونية، كي يسهل تمرير البحوث والأوراق العلمية والقرارات الفقيه.

٦. تنظيم ملتقيات فقيه طبية، فقيه تجارية، فقيه مصرفية، فقيه أمنية، فقيه أسرية اجتماعية، بشكل دوري ومنظم.

٧. تنظيم مؤتمر سنوي يدعى له أعضاء هيئة التدريس بالكليات الشرعية ذات العلاقة.

٤/: الخاتمة والتوصيات والمقترحات

١/٤: الخاتمة:

من خلال الإجابة عن التساؤلات السابقة تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع عمليات تأهيل أعضاء هيئة التدريس، وأهم دواعي التأهيل، ثم الوقوف على أهم الاتجاهات الحديثة والتجارب والخبرات المعاصرة، وأهم الاستراتيجيات والأساليب الحديثة في ذلك المجال، من خلال رصد الدراسات السابقة التي تناولت محاور التأهيل والتنمية والتدريب والتطوير لأعضاء هيئة التدريس.

وتشير نتائج الدراسة بوضوح فيما يخص التساؤل الأول: ما واقع تأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية؟ أن واقع عمليات التأهيل وبرامج التنمية في الجامعات السعودية مايزال دون المستوى المطلوب، رغم كل الجهود المبذولة.

وفيما يخص التساؤل الثاني: ما أهم دواعي تأهيل أعضاء هيئة التدريس لتدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية؟ يمكن إجمال الدواعي العامة التالية:

- سرعة التغير في العالم الذي يشهد حالياً تحولات جذريّة متسارعه ويعج بأحداث خطيرة، ومواكبة مستجدات العلوم والمعارف وتداخلها ورصدها يبرز من تخصصات جديدة عابرة للتخصصات التقليديّة.
- التطوّر التكنولوجي العالمي وانعكاساته على عمليتي التعليم والتعلّم.
- تغيّر دور أعضاء هيئة التدريس نتيجة التطوّر الهائل في جميع الميادين، وأصبح منظماً ومرشداً للعمليات التعليميّة، وأهميّة الدور الذي يلعبه عضو هيئة التدريس في حياة الطالب الجامعي باعتبار أن المرحلة العمريّة لهذا الطالب لها

خصائص ومشكلات تحددها التغيرات الاجتماعيّة والاقتصادية المعاصرة والتي يحتاج التعامل معها إلى الإفادة من الدراسات العلمية المتخصصة.

- حاجة أعضاء هيئة التدريس إلى التأهيل المستمر.
- ظهور بعض الاحتياجات المستقبليّة مقابل الاحتياجات الحاليّة.
- ارتفاع عدد الطلاّب في الجامعات مع نقص واضح في أعداد هيئة أعضاء التدريس في بعض التخصصات، الأمر الذي تحتاج معه الجامعات للعمل نحو الإفادة المثلى من أساتذتها.
- حاجة أعضاء هيئة التدريس إلى الحافز المهني الذي يمكنهم من تحسين أدائهم للمهام الموكلة إليهم.
- اشتداد حدة المنافسة بين الجامعات داخل المجتمع الواحد، وعبر المجتمعات للحفاظ على مراكز متقدمة في السباق العلمي العالي.
- ظهور معايير عالية للجودة والاعتماد في مراكز التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، أصبحت تفرض نفسها شيئاً فشيئاً، وهو ما يستوجب من برامج التنمية المهنية بالجامعات تزويد أعضاء هيئة التدريس بأشكال الأداء التي تتطلبها تلك المعايير.

وفيما يخص بالدواعي الخاصة بأعضاء هيئة التدريس في مجال فقه القضايا المعاصرة، يتأكد وجوب تأهيل أعضاء هيئة التدريس تحديداً رغم أنهم يشتركون في الدواعي الآنفة الذكر؛ للدواعي التالية:

- لكون تلك الأهمية تجدد في كل عصر وحين.
- أن فقه القضايا المعاصرة من أبواب الفقه الضرورية للناس يجيبهم عن مسائلهم ونوازلهم، ويبين لهم الحلال والحرام في قضاياهم الفقهية المعاصرة.
- كونه موضوع يحتاج إلى مدخل منهجي يهتم به من جميع جوانبه، يوضح معالمه

ويضع الأسس والقواعد والضوابط له.

- كونه موضوع مستمر ففي كل يوم تحدث للناس حوادث وقضايا ونوازل جديدة، والاجتهاد في هذه القضايا من الأمور الضرورية في حياة الناس اليوم.
- وأخيراً كونه يقوم على الدراسة الشاملة لجميع ما يتعلق بالنازلة من كافة أبعادها الشرعية، والتاريخية، والقانونية، والاجتماعية، والنفسية.

وفيما يخص التساؤل الثالث: ما أهم التجارب والاتجاهات الحديثة والخبرات المعاصرة لتأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية؟ يمكن إيجاز أهم التجارب والاتجاهات الحديثة والخبرات المعاصرة التي تقوم بها الجامعات في مختلف دول العالم المتقدم لتأهيل أعضاء هيئة التدريس فيما يلي:

١/ تجارب الجامعات الأمريكية: اجتمعت جهود الجامعات الأمريكية المهتمة برفع كفاءة الأداء لدى أعضاء هيئة تدريسها، ومن تلك الجهود:برامج أعضاء هيئة التدريس الجدد، وتنظيم فرق المهتمين، وتنظيم المشاغل والسمنارات المتعلقة بالتدريس، وتقديم استشارات تتعلق بالعملية التدريسية، وتطوير مواد تعليمية، والتقويم الاختياري لأعضاء هيئة التدريس، والإشراف على منح جوائز التميز في التدريس، وإصدار نشرة تطوير الأداء.

٢/ الجامعات الأوروبية:

- الجامعات الإنجليزية: تعتبر الجامعات الإنجليزية من أسبق الجامعات التي تطبق الكثير من برامج التدريس لأعضاء هيئة التدريس في الكثير من الأمور المهمة المتعلقة بالتعليم الجامعي، وتتعدد برامج التنمية في الجامعات الإنجليزية مابين برامج التدريس، والتقويم، والاتصال، وتقلد المناصب، وتكنولوجيا المعلومات، والبرامج الفعالية الشخصية، والإشراف، والإدارة.
- تجارب الجامعات السويدية: وقد تم التركيز في ذلك على جوانب مثل: التقويم

والبحث في أساليب التدريس، وتطوير مختبرات اللغات واستراتيجيات التعليم المبرمج، والمحاضرات، والتركيز كذلك على التقنيات الحديثة ودمجها في التعليم.

- تجارب الجامعات الألمانية: حيث تعتبر من التجارب الهامة والأكثر انتشاراً بين الدول الأوروبية، فبجانب المراكز المتخصصة في الجامعات فهناك مركز يعمل على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي وهو مركز جامعة برلين الحرة.
- تجارب الجامعات الدنماركية: بدأ الاهتمام بتأهيل عضو هيئة التدريس في الجامعة، وتقديم مجموعة من الدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس، والاهتمام كذلك بالبحث العلمي وتطوير جميع الأنشطة المتصلة بعمليات التدريس في الجامعات.

٣/ تجارب الجامعات الآسيوية:

- اليابان: يمكن النظر إلى تجربة جامعة توسكوبا والتي تجمع بين ورش العمل وبرامج التأهيل والتنمية المهنية على أنها تجربة ناجحة.
- تايلاند: تقدم جامعة شيانج ماي برنامجاً يقوم على اشتراك عدد من الهيئات بجانب الجامعة في تقديم برنامج التأهيل والتنمية المهنية ليكون برنامجا تشاركياً للتنمية والتأهيل المهني.
- باكستان: أنشئت أكاديمية عالمية لتأهيل وتدريب أعضاء هيئة التدريس في الجامعة، ويتم ذلك من خلال عدد من الأساليب المتقدمة في نواح محددة من التدريس والتقويم وإعداد البرامج وتقويم المقررات المطروحة.

٤/ تجارب الجامعات الاسترالية:

- جامعة Manash: حيث التزمت باستخدام التقنية الحديثة واستخدام برامج Web Ct، كما استخدمت بعض مداخل التنمية المهنية لتحقيق استراتجيات

التعليم المرن والتعليم الإلكتروني وكذلك طبقت برامج التدريب وورش العمل في ميدان العمل.

- الجامعة الاسترالية الكاثوليكية: ولديها استراتيجية التعليم المهني المستمر، وربط ذلك بالاحتياجات التدريبية، حيث تتاح لجميع الأعضاء في هيئة التدريس، وربط ذلك برسالة الجامعة وأهدافها.

وفيما يخص التساؤل الرابع: ما أهم الاستراتيجيات والأساليب الحديثة لتأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية؟

يمكن اتخاذ مجموعة من المداخل لتأهيل أعضاء هيئة التدريس على النحو التالي:

- مدخل التدريب القائم على أسلوب النظم: المدخلات، والعمليات، والمخرجات.
- مدخل التدريب القائم على الكفايات.
- مدخل التدريب القائم على الاحتياجات.

كما يمكن اتخاذ مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات والأساليب والوسائل العلمية الحديثة التالية: التنمية من خلال زيادة المعرفة، والتنمية الذاتية، وإكساب المهارات، والتنمية الاجتماعية، عبر الوسائل التالية:

١. عقد الندوات والمؤتمرات التربوية والعلمية.
٢. عقد برامج ودورات تدريبية هدفها النهوض بعضو هيئة التدريس مهنياً.
٣. تنظيم حلقات البحث.
٤. التدريب على استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات التدريس، حتى يمكن مواكبة التغيرات الحديثة ومستجدات العصر، مع إطلاق حرية استخدامها للطلاب وأعضاء هيئة التدريس مع ضرورة المراجعة المستمرة والتقويم

المستمر لاستخدمها.

٥. توفير كافة الإمكانات التي تساعد على إعداد الأبحاث ونشرها.

٦. تزويد مكتبات الأقسام والكليات بالمراجع والعمل على حسن تنظيمها.

٧. الاهتمام بإصدار الدوريات وتسهيل حصول عضو هيئة التدريس عليها.

٨. الاهتمام بالترجمة والتأليف والنشر.

وكي تكون الاستراتيجيات والأساليب الحديثة لتأهيل أعضاء هيئة التدريس على درجة كبيرة من الفائدة وتحقق الأهداف المرجوة منها، لابد أن يتم تنفيذها بشكل دقيق، وأن يختار لها الوقت المناسب، ويمكن اقتراح مجموعة من الاستراتيجيات والأساليب المناسبة، والتي تأخذ بها بعض الجامعات العالمية، ومن ذلك:

- التدريب ويكون من خلال المحاضرات أو الدورات القصيرة والمتوسطة أو الدورات المكثفة والتي تكون لمدة شهر أو أكثر.
- الندوات أو المؤتمرات أو اللقاءات العلمية والمناقشات.
- التأهيل المهني ويكون من خلال البرامج التدريبية الطويلة المدى.
- تبادل الأساتذة بين مؤسسات التعليم العالي، والبعثات العلمية والزيارات الميدانية للجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم للاستفادة وكسب الخبرات وتبادلها.
- برامج التعاون والتزامل والتناصح: بين الزملاء والأقران من خلال: ورش العمل والحلقات الدراسية.
- أسلوب التعلم الذاتي والتدريب عن بعد.
- أسلوب البعثات (المنح الدراسية) أو الرحلات العلمية.

- أسلوب التدريب العملي.
- أسلوب البحث العلمي.

وفيما يخص التساؤل الخامس: ما أهم المجالات التي يمكن التركيز عليها لتأهيل أعضاء هيئة التدريس لتدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية؟ يمكن رصد أبرز المحاور التي يمكن التركيز عليها لتأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات على النحو التالي:

- المحور الأول: التطوير التدريسي.
- المحور الثاني: التطوير المنهجي.
- المحور الثالث: التطوير البحثي.
- المحور الرابع: التطوير المعلوماتي والتقني.
- المحور الخامس: التقويم.
- المحور السادس: التطوير الذاتي.
- المحور السابع: التطوير الإداري.

ويمكن في هذا الصدد أن يشمل تأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية لتدريس فقه القضايا المعاصرة، عدداً من المحاور على النحو التالي:

- القضايا المعاصرة في العبادات.
- القضايا المعاصرة في المعاملات المالية.
- القضايا المعاصرة في فقه الأسرة.
- القضايا المعاصرة في الجنايات والقضايا والمعاملات الدوائية.
- القضايا المعاصرة في الأطعمة واللباس والزينة والآداب.
- القضايا المعاصرة في المسائل الطبية.

- القضايا المعاصرة في الأقليات المسلمة.

وفيما يخص التساؤل السادس: ما المقترحات التي يمكن الاستفادة منها لتأهيل أعضاء هيئة التدريس لتدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية؟ قدمت الدراسة عدداً من المقترحات في سبيل الارتقاء بعمليات تأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات في المملكة العربية السعودية، يمكن الرجوع إليها.

٢/٤: التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، يوصي الباحث بما يلي:

١. إيجاد استراتيجية وطنية لتأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات في المملكة العربية السعودية.

٢. توحيد الإجراءات العلمية والمالية والإدارية فيما يخص تأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات في المملكة العربية السعودية.

٣. إنشاء مراكز متخصصة لتأهيل وتدريب وتطوير وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بمختلف درجاتهم في جميع المجالات، وبما يخدم أهداف الجامعات في المملكة العربية السعودية ووظائفها، وأن يلحق بهذا المركز وحدة للتنسيق تعنى بتنسيق الأنشطة ما أمكن، وتكون من مهامها نشر المناشط عبر أدوات وقنوات الاتصال.

٤. تشجيع الجامعات ودعمها على تقديم برامج التأهيل المتخصصة لكافة أعضاء هيئة التدريس، ويمكن أن يكون على سبيل المثال: مركز التميز الفقهي بجامعة الإمام متخصصاً في تأهيل أعضاء هيئة التدريس في مجال فقه القضايا المعاصرة.

٥. توفير الأجواء العلمية والمالية والنفسية والاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس، وحثهم على المشاركة في برامج ومناشط التأهيل المتنوعة.

٦. إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس للاستفادة من التجارب والخبرات العربية والعالمية من خلال عدد من الاستراتيجيات والأساليب والتي جاء ذكرها في متن الدراسة.

٧. دعم فكرة الأستاذ الزائر بمستوى متميز.

٨. دعم فكرة الزمالة بين أعضاء هيئة التدريس والأطباء والمحامين ورجال الأعمال وفق برامج مقننه.

٩. إقامة المناشط المتنوعة، أمثال: المؤتمرات والندوات وورش العمل واللقاءات والمحاضرات الفردية والجماعية، على مستوى الأقسام العلمية والكليات والعمادات والجامعات.

١٠. ربط نظام الترقيات بالتأهيل والنمو المهني، وأن يفرد للنمو المهني والمشاركة في عمليات التأهيل درجات خاصة من ضمن درجات الترقية.

٣/٤: المقترحات:

في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج وتوصيات، يقترح الباحث إجراء الدراسات العلمية التالية:

١. إجراء دراسة تستهدف التعرف على الصعوبات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس عند رغبتهم في تأهيل أنفسهم.

٢. تصميم برامج لتأهيل أعضاء هيئة التدريس وفق خطة خمسيه أو عشرية، يلزم بها جميع أعضاء هيئة التدريس.

٥/: المراجع

١/٥: المراجع العربية:

١. تمام، شادية عبد الحليم (٢٠٠٩). **تقويم الأداء التدريسي لمعلم التعليم العالي**. المكتبة العصرية: القاهرة.

٢. حارب، سعيد عبد الله (٢٠٠١). **مستقبل التعليم وتعليم المستقبل**. المجمع الثقافي: أبو ظبي.

٣. السمدوني، إبراهيم عبد الرافع (٢٠٠١). المتطلبات المهنية لعضو هيئة التدريس بكليات التربية بمصر في ضوء الاتجاهات الحديثة المعاصرة. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية. جامعة الأزهر.

٤. أبو حطب، فؤاد (١٩٩١). **مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية**. مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة.

٥. اليحي، فهد عبد الرحمن (١٤٣١). أخطاء منهجية في دراسة القضايا المعاصرة. مؤتمر نحو منهج أصيل لدراسة القضايا الفقهية.مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٦. مرسي، محمد منير (٢٠٠٢). **الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه**. عالم الكتب: القاهرة.

٧. زيتون، عايش محمود (١٩٩٥). **أساليب التدريس الجامعي**، دار الشروق: عمان.

٨. جراغ، عبد الله عباس (٢٠٠٨).مجالات التنمية المستقبلية لعضو هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة الكويت. **مجلة العلوم التربوية والنفسية** –

البحرين، مج ٩، ع ١،، ص ص.١٣٣.١٥٨ .

٩. حداد، محمد بشير (٢٠٠٤). **التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس الجامعي: دراسة مقارنة**، القاهرة: عالم الكتب.

١٠. السالوس، منى علي (٢٠٠٤). التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس الجامعي في مصر. **الثقافة والتنمية** -مصر، س ٥، ع ١١،، ص ص.١١٨ - ١٧٢ .

١١. عبدالحميد، مؤمن عبد العزيز (٢٠٠٣) .بعض معوقات تحقيق الجودة في أداء أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة أسيوط. **الثقافة والتنمية** -مصر، س ٤، ع ٧،، ص ص.١٣٢ - ١٦٨ .

١٢. الحريشي، منيرة عبد العزيز وسهام كعكي (٢٠٠٧) .تصور مقترح لوحدة التنمية المهنية لأعضاء الهيئة التعليمية في كليات البنات التربوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء مفهوم إدارة **الجودة. مجلة العلوم التربوية والنفسية** - البحرين، مج ٨، ع ٢،، ص ص.١١٧.١٣٩ .

١٣. محمود، يوسف سيد (١٩٩٤) .المهنة الأكاديمية: الأدوار المرتبطة بها، ونظام الإعداد لها في الجامعات المصرية وتصور مقترح لتطويره. **مجلة كلية التربية بأسيوط** -مصر، ع ١٠، مج ٢،، ص ص.٩٨٢ - ١٠١٦ .

١٤. نزال، شكري حامد (٢٠٠٨) .تقيم التدريس الجامعي الفعال لأعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر عينة من طلبة جامعة الإسراء الخاصة. **مجلة القراءة والمعرفة** -مصر، ع ٧٧،، ص ص.١٠٢ - ١٢٣ .

١٥. عبد العال، أشرف عرندس (٢٠٠٤) .برنامج مقترح للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء بعض التحديات العالمية المعاصرة. **مجلة كلية التربية** - جامعة طنطا- مصر، ع ٣٣، مج ١ ,,ص ص.١ - ٤٣ .

١٦. السميح، عبد المحسن محمد (٢٠٠٥) .تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس

بالجامعات السعودية في ضوء خبرات بعض الدول الغربية والعربية. **التربية** - مصر، مج ٨، ع ١٥ ,,ص ص.٢٦٥ - ٣١٣ .

١٧. الملا، بدرية سعيد وآخرون (٢٠٠٧) .دور جامعة قطر في التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بها. **مجلة العلوم التربوية** -قطر، ع ١٣ ,,ص ص.٣٩٩ - ٤٤٠ .

١٨. الدوسري، نادية سالم (٢٠٠٥) .اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن نحو المشاركة في برامج خدمة المجتمع والتعليم المستمر. **المجلة السعودية للتعليم العالي** - السعودية، مج ٢ ,ع ٣ ,,ص ص.٢٥٥ – ٢٥٩.

١٩. الخليلي، خليل يوسف (١٩٩١) .مشكلات التدريس الجامعي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك. **دراسات تربوية** -مصر، مج٦، ج ٣٥ ص ص.٢٧٧ - ٢٩٥.

٢٠. صالح، إيمان صلاح الدين (٢٠٠٥) .الاحتياجات المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية من المستحدثات التكنولوجية في ضوء معايير الجودة الشاملة. **دراسات تربوية واجتماعية** -مصر، مج ١١ ,ع ٢ ص ص٢٥٩ - ٣٣٠ .

٢١. حسين، أسامة ماهر (٢٠٠٦) .مقياس تقدير الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات إعداد المعلمين بالمملكة العربية السعودية في ضوء مفهوم الجدارة. **دراسات في التعليم الجامعي** -مصر، ع ١١ ص ص٣٠ - ٨٩ .

٢٢. الحربي، حياة محمد (٢٠٠٦) .إدارات التطوير ودورها في التنمية المهنية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية. **دراسات في التعليم الجامعي** -مصر، ع ١٣ ص ص٣٠٨ - ٣٧٨ .

٢٣. الصيرفي، محمد عبد الوهاب (٢٠٠٧) .واقع التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس المصريين المعارين لبعض دول الخليج العربية. **دراسات في التعليم الجامعي** -مصر، ع ١٤ ص ص٣٤ - ٧٦ .

٢٤. بركات، محمد عادل وآخرون (١٩٩٦) .التطوير المهني لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعات الوطن العربي في ضوء المستجدات العالمية. **المجلة العربية للتعليم العالي** -تونس، س ٢ ,ع ٢ ص ص١٢٠ - ١٤٠ .

٢٥. غالب، ردمان محمد وتوفيق على عالم (٢٠٠٨) .التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس مدخل للجودة الشاملة في التعليم الجامعي. **المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي** -اليمن، مج ١ ,ع ١ ص ص١ - ٢٧ .

٢٦. سلامة، عبد الحافظ محمد (٢٠٠٦) .نموذج تقني مقترح لتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس في مجال مستحدثات تكنولوجيا المعلومات والتعليم في كليات المعلمين بالمملكة العربية السعودية. المؤتمر العلمي الثاني للجمعية العربية لتكنولوجيا التربية - المعلوماتية ومنظومة التعليم-مصر، مج ٢ ص ص٥٣٣ - ٥٥٠ .

٢٧. حسين، سلامة عبد العظيم (٢٠٠٦) .التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية بالجامعة. المؤتمر القومي السنوي الثالث عشر- الجامعات العربية في القرن ٢١ -مصر، ج ٢، ص ص.٧٢ - ١٥٠.

٢٨. شرف، صبحي شعبان (٢٠٠٦) .دور رئيس القسم الأكاديمي في تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس وعلاقته بإنتاجيتهم الأكاديمية. المؤتمر القومي السنوي الثالث عشر- الجامعات العربية في القرن ٢١ -مصر، ج ٢، ص ص.٤٠٨ - ٤٤٠.

٢٩. مرسي، وفاء حسن (٢٠٠٧) .تقويم مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة. المؤتمر القومي

السنوي الرابع عشر - أفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي -مصر، مج ١، ص ص.٤٢٦ - ٥٣٦ .

٣٠. أبو زخار، فتحي سالم (٢٠٠٧) .تأصيل جودة التعليم العالي بعيون أعضاء هيئة التدريس. المؤتمر العربي الثاني - تقويم الأداء الجامعي وتحسين الجودة - مصر،، ص ص.٢٨٢ - ٢٩٩ .

٣١. الزبيدي، هادي محمود (٢٠٠٥) .دراسة علمية لتطوير وتحسين الأداء المهني والتقني لأعضاء هيئة التدريس في شبكة جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا. المؤتمر التربوي الخامس - جودة التعليم الجامعي - البحرين، مج ٢ ,ص ص.٧٩٨ - ٨١٧ .

٣٢. المسعودي، سعد بركي وعزيزة طيب (٢٠٠٥) .تطوير الأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز. المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر - تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشاملة -مصر، مج ٢ , ص ص.١٨٨ - ٢٠٦ .

٣٣. المسعودي، سعد بركي (٢٠٠٧) .الاحتراف في إدارة برامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس لمقابلة تحديات التعليم. المنتدى العربي الرابع للتربية والتعليم - التعليم واحتياجات سوق العمل - الأردن،، ص ص.١٣٧ - ١٤٥ .

٣٤. المسعودي، سعد بركي وعبد الله عبد الكريم السالم (٢٠٠٧) .التدريب وإعادة التأهيل كوسيلتين لتطوير القدرات الأكاديمية في الجامعات العربية. المؤتمر العربي الأول - الجامعات العربية: التحديات والأفاق المستقبلية - المغرب.

٣٥. النعيمي، طه تايه (١٩٨٥) .الإعداد المهني والفني لأعضاء هيئة التدريس والإداريين. الندوة الفكرية الثانية لرؤساء ومديري الجامعات للدول الأعضاء

بمكتب التربية العربي لدول الخليج - السعودية،، ص ص.٢٨٨ - ٣٠١ .

٣٦. العريض، جليل إبراهيم (١٩٨٥) .التطوير المهني والفني لأعضاء هيئة التدريس والإداريين بالجامعات الخليجية. الندوة الفكرية الثانية لرؤساء ومديري الجامعات للدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج - السعودية،، ص ص.٣٠٤ - ٣١٩ .

٣٧. العيسى، أحمد محمد (٢٠٠٥) .اقتراح برنامج تطبيقي لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس على ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي. **المجلة السعودية للتعليم العالي** -السعودية، مج ٢ ,ع ٣ ,,ص ص.٢١٧ .

٣٨. الخطيب، محمد شحات (٢٠٠٥) .الاعتماد الأكاديمي وعلاقته بالتنمية العلمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي. **المجلة السعودية للتعليم العالي** -السعودية، مج ٢ ,ع ٣ ,,ص ص.٢١٦ .

٣٩. برايس، عباس إبراهيم (٢٠٠٥) .دور الشبكة العنكبوتية العالمية الإنترنت في دعم تنمية مهارات التدريس والبحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس. **المجلة السعودية للتعليم العالي** -السعودية، مج ٢ع ٣ ص ص٢٢٢ - ٢٢٣ .

٤٠. الخضير، خضير سعود (١٩٩٨). **التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بين الطموح والإنجاز**، الرياض: مكتبة العبيكان.

٤١. علي، علي حمود (٢٠٠٥) .تنمية وتطوير كفايات وفاعلية أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي. **المجلة السعودية للتعليم العالي** -السعودية، مج ٢ , ع ٣ ص ص.٢٣٥ - ٢٣٦ .

٤٢. آل زاهر، علي ناصر شتوي (٢٠٠٥) .برنامج مقترح لتطوير الممارسات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي السعودية. **المجلة السعودية للتعليم العالي** -السعودية، مج ٢ ,ع ٣ ,,ص ص.٢٢٩ - ٢٣٠ .

٤٣. آل زاهر، علي ناصر شتوي (١٤٢٢) .برنامج التطوير المهني لعضو هيئة التدريس السعودي. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية. جامعة أم القرى.

٤٤. عبد الرحمن، إسماعيل محمد (٢٠٠٥) .الباحث الحثيث إلى تنمية أداء أعضاء هيئة التدريس. **المجلة السعودية للتعليم العالي** -السعودية، مج٢ ,ع ٣ ,,ص ص.٢٣٦ .

٤٥. جامعة الملك سعود (٢٠٠٥). التقرير النهائي والتوصيات لندوة تنمية أعضاء هيئة التدريس في المؤسسات التعليم العالي (التحديات والتطوير) التي نظمتها كلية التربية بجامعة الملك سعود خلال الفترة من ٢ - ١١/٣/ ١٤٢٥ هـ الموافق ١٤ - ١٥ / ١٢ / ٢٠٠٤ م. **المجلة السعودية للتعليم العالي** - السعودية، مج ٢ ,ع ٣ ,,ص ص.٢٣٧ - ٢٤٣ .

٤٦. جامعة الملك سعود (٢٠٠٥). التقرير النهائي والتوصيات لندوة تنمية أعضاء هيئة التدريس في المؤسسات التعليم العالي (التحديات والتطوير) التي نظمتها كلية التربية بجامعة الملك سعود خلال الفترة من ٢ - ١١/٣/ ١٤٢٥ هـ الموافق ١٤ - ١٥ / ١٢ / ٢٠٠٤ م. **المجلة السعودية للتعليم العالي** - السعودية، مج ٢ ,ع ٣ ,,ص ص.٢٤٢ - ٢٥١ .

٤٧. عمارة، سامي فتحي (١٩٩٩) .معوقات التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بكليات جامعة الإسكندرية من وجهة نظرهم. المؤتمر القومي السنوي السادس (التنمية المهنية لأستاذ الجامعة في عصر المعلوماتية) - مصر، ص ص.١٥ - ٤٦ .

٤٨. السويدي، خليفة وعبد اللطيف حسن حيدر (١٩٩٨) .أساليب رفع كفاءة الأداء لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعة. **دراسات في المناهج وطرق التدريس** -مصر،ع ٤٨ ,,ص ص.٣٩ - ٥٤ .

٤٩. الشال، محمود مصطفي (٢٠٠٣) .الأستاذ الجامعي: احتياجاته التدريبية الإدارية " دراسة ميدانية " على جامعة الإسكندرية. **مستقبل التربية العربية** – مصر، مج ٩ ,ع ٣٠ ,,ص ص.٩ – ٦٨ .

٥٠. المرسي، لمياء علي أمين (٢٠٠٩) .دراسة تقويمية لمشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات. **مستقبل التربية العربية** –مصر، مج ١٦ ,ع ٥٨ ,,ص ص.٤٢٧ – ٤٣٠ .

٥١. مصطفي، يوسف عبد المعطي (٢٠٠٥) .إدارة التنمية المهنية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية. المؤتمر العلمي السادس لكلية التربية بالفيوم (التنمية المهنية المستدامة للمعلم العربي) – مصر، مج ٢، ص ص.٩١ – ١٠٩.

٥٢. غريب، زينب عبد الرازق (٢٠٠٩) .أثر برامج تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس في رفع مستوى الأداء المهني والشخصي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة عين شمس من وجهة نظرهم. **مجلة القراءة والمعرفة** –مصر،ع ٩٥ ص ص١٣٤ – ١٦٨ .

٥٣. شيحة، عبدالحميد عبد التواب (١٩٩٠) .ثلاثة مقومات لتنمية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية. مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي. آفاق مستقبلية– مصر، مج ١، ص ص٢٩٩ – ٣١٨ .

٥٤. نايل، سحر حسني (٢٠١٠) .دراسة تقويمية لمشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات بالجامعات المصرية في ضوء بعض الخبرات العالمية. **مجلة كلية التربية** جامعة بنها – مصر، مج ٢٠ ,ع ٨١ ,,ص ص.٣٧٣ .

٥٥. سالم، محمد بن محمد (٢٠١٠) .تنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس المشرفين على البحوث العلمية في الدراسات العليا. المؤتمر العلمي العاشر لكلية التربية بالفيوم البحث التربوي في الوطن العربي. رؤى مستقبلية – مصر، مج ٢، ص

ص.٤٢ - ٦٦ .

٥٦. تمام، شادية عبد الحليم وأميمة محمد عفيفي (٢٠٠٩) .فعالية برنامج تدريبي مقترح لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس في ضوء احتياجاتهم التدريبية. المؤتمر الدولي السابع (التعليم في مطلع الألفية الثالثة. الجودة - الإتاحة - التعلم مدى الحياة) - مصر، مج ٣، ص ص.١١٣٠ - ١٢٢٤ .

٥٧. الحويطي، عواد حماد (٢٠١٠) .تقويم الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس في كلية التربية والآداب - جامعة تبوك في ضوء الجودة الشاملة. **مجلة القراءة والمعرفة** -مصر،ع ١٠٦ ,,ص ص.١٥٨ - ١٩٩ .

٥٨. الأسمر، منى حسن (٢٠٠٩) .احتياجات التنمية المهنية لأعضاء الهيئة التدريسية بالجامعات السعودية. **مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والنفسية** - السعودية، مج ١ ,ع ٢ ,,ص ص.٢٣٣ - ٣٢٠ .

٥٩. مخلوف، سميحة (٢٠١٠) .تقويم مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الفيوم. **مجلة رابطة التربية الحديثة** - مصر، مج ٣ ,ع ٧ ,,ص ص.٢٥ - ١١٣.

٦٠. عبد المطلب، أمل عبد المطلب (٢٠١١) .التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس الجامعي في ضوء الخبرة الاسترالية. **مجلة كلية التربية بالمنصورة** -مصر، ع ٧٥ , ج ١ ,,ص ص.١٠٦ - ١٣٦ .

٦١. غبور، أماني السيد (٢٠١٠) .دراسة تقويمية لبرامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء بعض التجارب العربية والعالمية. المؤتمر العلمي السنوي العربي الخامس - الدولي الثاني (الاتجاهات الحديثة في تطوير الأداء المؤسسي والأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي) - مصر، مج ١ ,ص ص.٢١٢ - ٢٥٧ .

٦٢. العنزي، سعود عيد (٢٠١٠) .الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية الناشئة من وجهة نظرهم. **مجلة القراءة والمعرفة** - مصر،ع ١٠٩ ,,ص ص.٢٣٦ - ٢٦٢ .

٦٣. البحيري، محمد حامد (٢٠١١) .احتياجات الأستاذ الجامعي التدريبية في مجال التعلم الالكتروني كما يراها أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية. **مجلة القراءة والمعرفة** -مصر،ع ١١٥ ,,ص ص.١٣٥ - ١٦٠ .

٦٤. أحمد، شاكر محمد (٢٠١٠) .الارتقاء بالهيئة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي. المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر (اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي) -مصر، مج ١، ص ص.٢٩٩ - ٣١١ .

٦٥. بامدهف، رفيقة إبراهيم (٢٠٠٦). التنمية المهنية لأعضاء الهيئة التدريسية: دراسة لاتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو برنامج مقترح للتدريس أثناء الخدمة بجامعة عدن، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة عدن.

٦٦. المليجي، رضا إبراهيم (٢٠١٠) .التنمية المهنية المستدامة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء احتياجاتهم التدريبية. المؤتمر الدولي الخامس (مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير ورؤى) - مصر، ج ٢، ص ص.١٠٩٧ - ١٢٠٠ .

٦٧. الزارع، نايف عباد وخالد عبد الحميد عثمان (٢٠١٠) .أوليات عملية التطوير الجامعي لدى أعضاء هيئة التدريس والطلاب بكلية التربية جامعة الملك عبد العزيز. المؤتمر الدولي الخامس (مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير ورؤى) - مصر، ج ٢، ص ص.١٧٢٩ - ١٧٣٢ .

٦٨. نخلة، ناجي شنودة (٢٠١٠) .كادر أعضاء هيئة التعليم وفعاليته في التنمية المهنية. **مستقبل التربية العربية** -مصر، مج ١٧ ,ع ٦٧ (ص ص١١٣- ٢٣٤).

٦٩. سعيد، محمود حسان (٢٠١٠) .إستراتيجية مقترحة للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس المشاركين في التعليم المفتوح من بعد بالجامعات المصرية. **آفاق جديدة في تعليم الكبار**- مصر،ع ٩ (ص ص٣٧١- ٣٧٤).

٧٠. أبو نوار، لينة (١٩٩١) .الحاجة إلى التطوير المهني لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات العربية. **التعريب** -سوريا، مج ١، ع ٢ (ص ص١٤٧ - ١٥٧).

٧١. الشبكة العربية للتطوير المهني (١٩٩١). إنشاء الشبكة العربية للتطوير المهني لأعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات العربية .**التعريب** -سوريا، مج ١، ع ٢ (ص ص٢٠٧ - ٢١٣).

٧٢. الثويني، يوسف محمد وعنتر محمد عبد العال (٢٠١٠) .أساليب تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات الأمريكية وإمكانية الاستفادة منها في الجامعات العربية. **الثقافة والتنمية** -مصر، س ١١ ,ع ٣٤ (ص ص ١١٠ - ١٥٨).

٧٣. العمري، جمال فواز (٢٠٠٩) .أساليب النمو المهني المتبعة لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية في مجالي التدريس والبحث العلمي. **مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية** -سوريا، س ٢٥ ,ع ٣، ٤ (ص ص ٥٣٣ - ٥٧٣).

٧٤. الثبيتي، عوض مستور (١٩٩٣). برنامج مقترح لتطوير كفاءة عضو هيئة التدريس في الجامعات السعودية. **مجلة جامعة أم القرى**، س ٥، ع ٧، (ص ص ٣٣١ - ٣٥٩).

٧٥. لولر، باترشيا وكاثلين كينج (٢٠٠٤) .نحو تنمية مهنية فعالة لعضو هيئة التدريس. **مجلة كلية التربية بالمنصورة** -مصر، ع ٥٥، ج ٢ (ص ص ١٦٥ - ١٩٠).

٧٦. الأغبري، بدر سعيد (١٩٩٥) .الإعداد والتأهيل التربوي لعضو هيئة التدريس أثناء الخدمة بجامعة صنعاء. **مجلة اتحاد الجامعات العربية** -الأردن، ع

٣٠ (ص ص ١٥٣ - ١٨٤).

٧٧. اسكاروس، فيليب (٢٠٠٨) .تنمية رأس المال الذهني لعضو هيئة التدريس بالجامعة من مدخل التمكين البيداجوجي المعرفي. المؤتمر القومي السنوي الخامس عشر - نحو خطة إستراتيجية للتعليم الجامعي العربي -مصر، (ص ص ١٢٠- ١٤٧).

٧٨. فخرو، علي محمد (٢٠٠٤) .معايير إعداد المعلم وعضو هيئة التدريس. المؤتمر الدولي - نحو إعداد أفضل لمعلم المستقبل - سلطنة عمان، مج ١، (ص ص ٣٠ - ٣٥).

٧٩. تيم، حسن أحمد (١٩٨٣) .عضو هيئة التدريس في الجامعات السعودية. ندوة عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية - السعودية، (ص ص ١ - ٢٢).

٨٠. سعيد، محمد رأفت (١٩٨٣) إعداد عضو هيئة التدريس. ندوة عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية - السعودية، (ص ص ١ - ٩).

٨١. الحسن، عصام إدريس (٢٠٠٥) .تطوير أداء عضو هيئة التدريس الجامعي في إطار التكامل بين التقنية التعليمية والتماثلية الرقمية. **المجلة السعودية للتعليم العالي** - السعودية، مج ٢ ,ع ٣ (ص ص ٢٣٠ - ٢٣١).

٨٢. جيدوري، صابر. (٢٠٠٧) .تصور مقترح لإعداد عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية وسبل انتقائه. بحوث المؤتمر العربي الأول (الجامعات العربية التحديات والآفاق المستقبلية) - المغرب، (ص ص ٦٥٨ - ٦٨٠).

٨٣. السلمي، علي (١٩٩٩) .استراتيجيات إعداد وتدريب عضو هيئة التدريس للتعليم والبحث العلمي في عصر المعلوماتية والمعرفة. المؤتمر القومي السنوي السادس (التنمية المهنية لأستاذ الجامعة في عصر المعلوماتية) - مصر، (ص ص ١١٥- ١٢٥).

٨٤. الشناوي، أحمد محمد (١٩٩٠) .الإعداد التربوي لعضو هيئة التدريس الخدمة.

مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي (آفاق مستقبلية) - مصر، مج ١، (ص ص ١٩٣-٢٢٨).

٨٥. حربي، منير عبد الله (٢٠٠١) .التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس: الأهمية - المبررات - المتطلبات. **مجلة كلية التربية** - جامعة طنطا- مصر، ع ٣٠، مج ٢ ,, ص ص.٢٩٦ - ٣٥٣.

٨٦. جامعة الملك عبد العزيز (٢٠٠٥). ورشة عمل طرق تفعيل الآراء لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز.

٨٧. عساس، فتحية معتوق (٢٠٠٨). تقويم واقع التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في كليات التربية للبنات في المملكة العربية السعودية، **مجلة كلية التربية**، جامعة المنصورة. ع ٦٨، ج ٢.

٨٨. فان دالين، ديوبولد (٢٠٠٧). **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، ترجمة: محمد نوفل وآخرون، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

٨٩. بهجت، عامر محمد (١٤٣١) الأخطاء المنهجية في دراسة القضايا الفقهية المعاصرة دراسة نظرية تطبيقية، ندوة نحو منهج علمي أصيل لدراسة القضايا الفقهية المعاصرة، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٩٠. عبد النبي، سعاد بسيوني وآخرون (٢٠٠٤). **التربية المقارنة منطلقات فكرية: دراسة تطبيقية**، القاهرة: مكتبة الشروق.

٩١. البكر، فوزية (٢٠٠١). النمو العلمي والمهني للمعلم الجامعي: الواقع والمعوقات، دراسة مسحية لعضوات هيئة التدريس في بعض الجامعات وكليات البنات بالرياض. **رسالة الخليج العربي**، ع ٢٢,, ص ص ١٣-٥١.

٢/٥ : المواقع الالكترونية :

92-http://www.moe.gov.sa .

متاح على الموقع أعلاه: تاريخ الدخول للموقع ١٤٣٢/٨/١٥هـ

93 - http:// www.imamu.edu.sa/support_deanery.

متاح على الموقع أعلاه: تاريخ الدخول للموقع ١٤٣٢/٩/٧هـ

94 - http://www.islamfeqh.com.

متاح على الموقع أعلاه: تاريخ الدخول للموقع ١٤٣٢/٨/٢٠هـ

95-http:// www. rej. Org.sa/site/index. php?page=10.

متاح على الموقع أعلاه: تاريخ الدخول للموقع ١٤٣٢/٨/٢٨هـ

أسلوب حل المشكلات
في تدريس فقه القضايا المعاصرة

إعداد

الدكتورة ميّادة محمد الحسن*

* عضو هيئة التدريس في كلية الآداب - قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الملك فيصل بالأحساء

١٤٢٧

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله الله للناس كافة بشيراً ونذيراً، وداعياً إليه بإذنه وسراجاً منيراً، بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة فقال ﷺ: « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »[1]. أما بعد:

فإن مستجدات الحياة التي يفرضها التطور المدني والعمراني والحراك الحضاري للأمة يوجب السعي لبناء علماء تقوم على أكتافهم مهمة توصيف القضايا المعاصرة وإلحاقها بالأصل الشرعي التي تنضوي تحته.

وإن تدريس مقرر فقه القضايا المعاصرة يُراد له في أعم أهدافه أن يسهم في بناء الفقيه المؤهل للنظر في المستجدات، وذلك عبر تدريبه على فقه الموازنة والترجيح، وربط المسائل المتشابهة، بغية إكسابه الملكة الفقهية التي تدرك بعمق متطلبات العصر، وتبتكر الحلول الأكثر صلاحاً للبشرية تحت مظلة التشريع.

ما سبق يدلنا على أن العناية ينبغي أن تنصرف إلى تنمية مهارات التفكير لدى الطلبة وتوسيع أوعية الاستنباط لديهم، فإن فضاء الاجتهاد في المستجدات ليس طَلقاً، بل هو محكوم لضوابط وقواعد أساسية، وإن استثمار حكم المستجدة يحتاج إلى دربة عليها، لا إلى الحفظ والتلقين لها.

والواقع أن مخرجات التعليم (الطلاب) تتسم بتدنيها عن المستوى المأمول من

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب الاغتباط في العلم والحكمة ٣٩/١، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب النهي عن المسألة ٧١٨/٢.

ناحية امتلاكها للمهارات الأساسية فضلاً عن مهارات النظر الفقهي في المستجدات وتقويم الواقعة الحادثة، فهنالك ضعف عام نتج عن عدة عوامل اقتصادية وثقافية وسياسية، ولا شك أنّ ثمة جهوداً مبذولة على مستوى الدول والمشرفين والمعلمين إلا أن هذه الجهود لم تحقق النتائج المرجوة.

ولرأب الصدع وإنقاذ ما يمكن إنقاذه واللحاق بالركب، لزم أن يكون هناك علاج لمختلف العوامل المؤثرة، ومنها نوعية التدريس المقدم للطلاب، وجعل التدريس فعّالاً قادراً على إحداث التغيير المطلوب.

والتدريس الفعّال هو ذلك النمط من التدريس الذي يُفَعِّل من دور الطالب في التعلم فلا يكون الطالب فيه متلقياً للمعلومات فقط بل مشاركاً في التعلم وباحثاً عن المعلومة بشتى الوسائل الممكنة، فهو تدريس يعتمد على النشاط الذاتي والمشاركة الإيجابية للطالب التي من خلالها يقوم بالبحث مستخدماً مجموعة من الأنشطة والعمليات العلمية كالملاحظة ووضع الفروض والقياس وقراءة البيانات والاستنتاج والتي تساعده في التوصل إلى المعلومات المطلوبة بنفسه وتحت إشراف الأستاذ وتوجيهه وتقويمه.

وأعتقد أن هذا السياق هو الذي تم في ضوئه اختيار موضوع الندوة في مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة بأن تكون في تدريس القضايا المعاصرة.

ومن هنا كان اختياري لموضوع يدور حول اقتراح أسلوب تدريسي نَشِط يتمثل في (حل المشكلات) وقد عنوت لهذا البحث بـ « **أسلوب حل المشكلات في تدريس فقه القضايا المعاصرة** ».

هذا ولقد كانت خطتي في هذا الموضوع على النحو التالي:

المبحث الأول: حقيقة فقه القضايا المعاصرة:

- المطلب الأول: تصور فقه القضايا المعاصرة.

- المطلب الثاني: خصائص فقه القضايا المعاصرة.

المبحث الثاني: في دراسة فقه القضايا المعاصرة وطرق تدريسها:

- المطلب الأول: ضوابط دراسة فقه القضايا المعاصرة.

- المطلب الثاني: طرق تدريس فقه القضايا المعاصرة.

المبحث الثالث: أسلوب حل المشكلات:

- المطلب الأول: تعريف حل المشكلات.

- المطلب الثاني: خطوات التدريس بـ " حل المشكلات ".

- المطلب الثالث: أهمية توظيف حل المشكلات وصعوباته.

المبحث الرابع: تطبيق أسلوب حل المشكلات في تدريس القضايا الفقهية المعاصرة:

- المطلب الأول: التخطيط للتدريس.

- المطلب الثاني: التنفيذ والاتصال مع الطلبة.

- المطلب الثالث: التقويم لأداء الطلبة.

- المطلب الرابع: عوامل نجاح تدريس القضايا المعاصرة بأسلوب حل المشكلات.

الخاتمة والتوصيات.

وأخيراً: أسأل الله تعالى العلي القدير أن تعم الفائدة من هذا البحث، ويبارك فيه، كما أضرع إليه تعالى أن يتقبله قبولاً حسناً، وأن يهبني إخلاصاً يكلل أعمالي.

بين يدي البحث

تشير أدبيات التعليم العالي إلى أن وظيفة الجامعة عندما أنشئت في بلدان الحضارة الإسلامية والأوروبية كانت لغرض التدريس ونشر المعرفة أساساً، وهذا لا يعني التقليل من أهمية الوظائف الأخرى للجامعات مثل البحث العلمي وخدمة المجتمع، وإنما الإشارة إلى أن هدف الجامعات بالدرجة الأولى تعليم الأفراد وإعدادهم إعداداً متكاملاً.

ولقد نصت المادة (١١٠) من الفصل الخامس في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية على أن من أهداف التعليم العالي: إعداد مواطنين أكفاء علمياً وفكرياً تأهيلاً عالياً [١].

وجاء في مقدمة أهداف الجامعات السعودية كلها: توفير أسباب التعليم الجامعي والدراسات العليا لإعداد الأكفاء المؤهلين [٢] أو التميز الأكاديمي كما هي أهداف جامعة الملك فيصل.

ولذا تعد وظيفة التدريس أهم وظائف الجامعات وأكثرها فاعلية في إعداد الطلبة للحياة المستقبلية، إذ تزودهم بالمعارف النافعة، والاتجاهات السلوكية الإيجابية والقيمية، والمهارات العلمية والعملية اللازمة لتأهيلهم كي يصبحوا أعضاء فاعلين في خدمة أنفسهم وأسرهم وأمتهم، ويلعب عضو هيئة التدريس دوراً رائداً في إعداد مخرجات التعليم الجامعي، وتأهيلها بما يتناسب مع حاجات العصر.

(١) وزارة المعارف، سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية: ٢١.

(٢) وزارة التعليم العالي، دليل التعليم العالي: ٣٠٣.

لقد شهد العصر الحالي تفجراً معرفياً هائلاً وغير مسبوق، ولم يعد بوسع الإنسان أن يحيط إلا بالقدر اليسير من هذه المعارف المتدفقة، فبرزت الحاجة إلى تطوير أساليب التفكير المنطقي ليغدو الفرد قادراً على التعامل مع المشكلات المصاحبة للتطور، وعلى اتخاذ قرارات صعبة في قضايا معقدة، لذلك فقد سعت الإدارات التربوية إلى بناء مناهج دراسية لتعليم التفكير، وإلى تدريب المعلمين على أنماط التفاعل النشط مع هذه المناهج بهدف تعليم الطلاب أساليب التفكير السديدة بالحوار المنظم، والإجابة على الأسئلة السابرة، وتنفيذ الواجبات البيتية[1]. وهكذا أصبح تعليم التفكير ضرورة تربوية ملحة لا تقبل التأجيل لأن الأمر يتعلق ببناء الجيل الذي تعده المدرسة لبناء المجتمع ومواجهة مستجداته الاجتماعية والاقتصادية.

وباتت طرق التدريس الحديثة تبتعد عن المفاهيم التقليدية المتضمنة فلسفة أن يكون التعليم قائماً على الأستاذ إلى ما يعرف بطرق " التعلم المتمركز حول الطالب " وقد يطلق عليه اسم " التعلم النشط ".

ومن خلال منهج التعلم المتمركز حول الطالب يتم تهيئة بيئة تعليمية تحوي مواقف محفزة وجذابة بحيث تتيح الفرصة لنمو وتطور الطلاب على المستوى الشخصي، والمستوى الأكاديمي.

وتصمم هذه البيئة على أساس التركيز على إشباع حاجات التعلم والنمو لدى الطلاب من خلال اندماجهم ذاتياً وعلى نحو مستقل، في الأنشطة المعرفية والمهارية في تخصصاتهم المختلفة.

يرتكز هذا النمط التعليمي على الأنشطة التي تمثل اهتمامات الطلاب وميولهم واحتياجاتهم، ويقوم الأستاذ بدور إرشادي توجيهي، لا يجب أن يتعارض مع ما

(١) ينظر: مؤيد فوزي، المرجع في تدريس مهارات التفكير: ١٢-١٤.

يتحمس له الطالب.

ومن طرق التعلم النشط المتمركز على الطالب: طريق حل المشكلات، وحيث إن أهداف تدريس مقرر فقه القضايا المعاصرة يتلاءم مع طبيعة التدريس بحل المشكلات فقد اخترت أن أقدّم مقترحاً تطبيقياً ضمن قالب نظري لتدريسه وفق أسلوب "حل المشكلات".

المبحث الأول
حقيقة فقه القضايا المعاصرة

ترتبط طرق التدريس بعدة عناصر في العملية التعليمية، من أهمها: نوعية المحتوى العلمي للمادة المقررة، فالمقررات النظرية تختلف في طريقة تدريسها عن العملية، كما أن المقررات النظرية تختلف في طريقة تدريسها بعضها عن بعض، فتدريس مادة الفقه يختلف عن تدريس مادة التفسير مثلاً، والمتغير المتحكم في هذا السياق هو طبيعة المحتوى العلمي، وإذا كنا بصدد اقتراح طرق لتدريس فقه القضايا المعاصرة فلا شك أنه من المهم أن نستطلع طبيعة محتواها العلمي وخصائصه وأهداف تدريسه.

وفي هذا المبحث مطلبان:

المطلب الأول: تصور فقه القضايا المعاصرة.

المطلب الثاني: خصائص فقه القضايا المعاصرة.

المطلب الأول
تصور فقه القضايا المعاصرة

يلاحظ أن المصطلح مركب إضافي يتكون من "فقه" و" القضايا" و"المعاصرة" وللوقوف على ماهيته لا بد من ذكر تعريف كل لفظ من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية.

.تعريف الفقه:

الفقه لغة: مطلق الفهم[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ﴾ [هود:٩١]، أي لا نفهم، وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤]، أي لا تفهمون، وتقول العرب: فقهت كلامك، أي فهمته [2]، وجاء في كشف الأسرار: «الفقه هو الوقوف على المعنى الخفي»[3].

أما اصطلاحاً: فقد قال ابن النجار: « الفقه (شرعاً) أي في اصطلاح فقهاء الشرع (معرفة الأحكام الشرعية) دون العقلية (الفرعية) لا الأصولية » [4].

وبأشمل من السابق عرفه السبكي بقوله: « العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية » [5].

فالفقيه يبحث في فعل المكلف من حيث ما يثبت له من الأحكام الشرعية

---

(١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب ١٣/ ٥٢٢.
(٢) الآمدي، الإحكام ١/ ٢٢.
(٣) البزدوي، كشف الأسرار ٤/ ٩٩.
(٤) شرح الكوكب المنير ١/ ٤١
(٥) الإبهاج ١/ ٢٨.

مستنداً إلى أدلة الشرع، والفقه هو المرجع في معرفة الحكم الشرعي فيما يصدر عن الإنسان أو ما يعترضه من مسائل في حياته [١].

.تعريف القضايا:

القضايا لغة: واحدتها قضية، وهي مأخوذة من قضى، ويراد بها: الأمر المتنازع عليه، الذي يعرض على المجتهد أو القاضي ليقضي فيه [٢].

وكل قول مقطوع به من قولك: هو كذا، أو ليس بكذا، يقال له: قضية.

وفي هذا يقال: التجربة خطر والقضاء عسر، أي الحكم بالشيء أنه كذا وليس بكذا أمر صعب [٣].

.تعريف المعاصرة:

قال ابن فارس: «العين والصاد والراء أصول ثلاثة صحيحة:

فالأول: دهر وحين، والثاني: ضغط شيء حتى يتحلب، والثالث: تعلق بشيء وامتساك به،فالأول العصر، وهو الدهر، قال الله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۞ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ١ - ٢] » [٤].

والمقصود هنا بالمعاصرة: المأخوذة من العصر بمعنى الدهر، وهو العصر الحالي أو الوقت الحاضر الذي ظهرت فيه كثير من القضايا والمسائل المستجدة التي تحتاج إلى حكم شرعي واجتهاد العلماء المتخصصين فيها.

والمعاصَرة تقتضي وحدة العصر والمصر، أو وحدة الزمان والمكان، أو الوقت

---

(١) الزحيلي، أصول الفقه ١/٢٢.

(٢) ينظر: الفيومي، المصباح المنير: ٦٩٦، وابن منظور، لسان العرب ١٥/١٨٦.

(٣) المفردات في غريب القرآن ١/٤٠٧.

(٤) معجم مقاييس اللغة ٤/٣٤٠.

والعرف.

فمصطلح (فقه القضايا المعاصرة) يعني أن هناك قضايا مستجدة يجب أن توجه إليها العناية في البحث والتأصيل والتقويم في ضوء الإسلام الذي أنزله الله عز وجل لتقويم الحياة الإنسانية بما فيها من حركة ونشاط،إذ إنه من المقطوع به أن لله أحكاماً في كل ما يكتشفه الإنسان من حيث كيفية الإفادة منه والتعامل معه.

والقضايا المعاصرة صنفان:

أ- وقائع أفرزتها حالة التطور الحضاري والمدني، وقد تنزل بالفرد أو المجتمع وبما أنها لم تكن معروفة من قبل فحكمها الشرعي مجهول.

ب- وقائع عرفت في الماضي وعلم حكمها الشرعي، غير أن أساس الحكم الذي انبنى عليه قد تغير، ومن ثم يجب إعادة النظر فيها في ضوء تطور العصر في المجالات الحياتية المختلفة [1].

ويطلق على " القضايا المعاصرة " مصطلح " النوازل " و" المستجدات " و"الحوادث" و" الوقائع " [2].

(١) ينظر: شبير، المعاملات المالية المعاصرة: ١٤.

(٢) يثبت بعض الباحثين فروقاً بين هذه المصطلحات، لكنني أريد منها الجامع المشترك وهو: الجدة. ينظر على سبيل المثال، التحقيق في معنى النازلة للدكتور محمد حسين الجيزاني، فقه النوازل ١/٢٢- ٢٥.

المطلب الثاني
خصائص القضايا المعاصرة

تختص القضايا الفقهية المعاصرة بخصائص تميزها وتؤثر على أهداف تدريسها وكذا على طرق تدريسها، من أهم تلك الخصائص:

١- الجدة أو العصرنة: فالقضايا المعاصرة، إما أن تكون جديدة غير معروفة من قبل، أو أنها موجودة لكن حالتها تطورت بالتطور الطبيعي للسلوك الإنساني، أو نتيجة الظروف الطارئة [١].

٢- التنوع: فقد أفرز الواقع قضايا طبية واجتماعية واقتصادية وسياسية، تتصف بالجدة وتحتاج إلى بيان توصيفها الشرعي.

٣- التعقيد والغموض والصعوبة في فهمها وسبر غورها، وهذا من أهم ما تتميز به القضايا الفقهية المعاصرة، حيث تتداخل عدة عناصر في تشكيل صورة القضية، مما يجعل إصدار الحكم الشرعي فيها صعباً ويحتاج في كثير من الأحيان إلى رأي الخبراء المختصين في موضوعها.

٤- الواقعية: إن القضايا الفقهية المعاصرة عبارة عن مشكلات معاصرة، تعترض المسلم في حياته اليومية، وهي في الغالب إجابات عن أسئلة يطرحها الناس وحل لمشكلات تتعلق بحياتهم، وقل منها ما هو نظري محض أو افتراضي غير واقعي.

---

(١) شبير، المعاملات المالية المعاصرة: ١٤.

المبحث الثاني
في دراسة فقه القضايا المعاصرة وطرق تدريسها

تحتاج القضية المعاصرة في تكييفها الفقهي إلى ضبط منهجي، ولاشك كذلك أن طريقة تدريسها ينبغي أن تكون بنكهة خاصة.

ويتكون هذا المبحث من مطلبين:

المطلب الأول: ضوابط دراسة فقه القضايا المعاصرة.

المطلب الثاني: طرق تدريس فقه القضايا المعاصرة.

المطلب الأول
ضوابط دراسة القضايا المعاصرة

إن اتصاف القضايا الفقهية المعاصرة بالتعقيد والتنوع يوجب التأكيد على أهمية الضوابط الناظمة لحركة توصيفها.

وفيما يلي أستعرض جملة من الضوابط لدراسة القضية الفقهية المعاصرة:

الضابط الأول: التعبد لله:

إن (ضابط التعبد) بالنسبة للمسلم هو صمام الأمان الذي يضمن له ولغيره الإخلاص في العمل والنصح فيه لنفسه ولمجتمعه وللبشرية كلها، وهذا الضابط يقتضي أن يتجرد الناظر في المستجدة عن أي حكم مسبق،بحيث يكون تكييفه لها تابعاً للدليل، ولا يكون الدليل تابعاً لرأيه الذي وقع في نفسه قبل النظر في القضية فيكون متبعاً للهوى، ومن هنا كان حرص العلماء المسلمين على سلامة (المقاصد) في كل قول وفعل، يقول أبو إسحاق الشاطبي: « فإن المقاصد أرواح الأعمال »[1].

وقد نص العلماء المشتغلون في فقه النوازل على ضرورة أن يتجرد الناظر في النوازل من الهوى ويخلص لله في ذلك، ثم عليه الإلحاح بالدعاء وطلب الفتح من الله أن يلهمه رشده وصوابه وتوفيقه إلى السداد وإصابة الحق في هذا الأمر [2].

الضابط الثاني: الإدراك التام الشامل:

وذلك أن دراسة القضية المعاصرة طلب المجهول،فهي غير متحددة في ذاتها،

---

(١) الموافقات ٢/ ٢٤٤.

(٢) ينظر: شبير، المعاملات المالية المعاصرة: ٢٤ وفصل في النية: الخطيب البغدادي، الفقيه والمتفقه ٢/ ١٧٠ وما بعدها.

وإن كنا نعلم بعض معالمها أو آثارها، لكن حقيقتها لا تُعلم بالظن الراجح، وإلا لما كانت هناك حاجة إلى دراستها.

إن دراسة القضية المعاصرة تقع بين الإدراك التام للمفاهيم الفقهية السابقة المعلومة بأدلتها ومداركها وبين عدم الإدراك التام لحقيقة القضية المستجدة وتكييفها فقهياً، فلا بد من تنقيح (القضية أو المشكلة) بتجريدها من الشوائب وتحقيق أركانها، أعني العوائق المعرفية التي تتكون منها، وبيان الزائف منها من الصالح، حتى نتأكد في النهاية من كون هذه المشكلة حقيقية لا وهمية، والحقيقة إن تحديد القضية المعاصرة وبيان وجه إشكالها ربما يكون أصعب من إيجاد الحلول لها.

ثم إن دارس المستجدة إذا استطاع أن يؤسس إشكاله، فإن عليه أن يؤطره ضمن رؤية شمولية في الدراسة والبحث، تستدعي النظر في الماضي والحاضر وتستشرف المستقبل.

وهذا ما يستلزم القيام بإجراءات تضمن الأخذ بكافة أطراف الموضوع من الاستقراء التام والاستقصاء التأملي.

الضابط الثالث: أهلية المتصدي لبحث القضايا المعاصرة:

تتطلب دراسة القضايا المعاصرة في المتصدي لها شروطاً عامة وخاصة، فأما العامة فهي التي فصلها علماء الأصول في مؤلفاتهم في باب الاجتهاد، وأما الخاصة فهي منبثقة من الحالة التي تفرضها طبيعة القضايا المعاصرة من التشابك والتعقيد والتنوع.

أولاً: الشروط العامة للمتصدي لبحث القضايا المعاصرة:

١- أن يكون عالما بنصوص الكتاب والسنة، ولاسيما الناسخ والمنسوخ منها حتى لا يستدل بدليل منسوخ.

٢- العلم باللغة العربية من نحو وصرف وغيرهما من علوم اللغة العربية، وأن

يكون عارفا بعلوم البلاغة من معان وبيان وبديع وبذا يستطيع النظر في الدليل نظراً صحيحاً ويستخرج منه الأحكام استخراجاً قوياً.

٣- أن يكون عالماً خبيراً بمواقع الإجماع حتى لا يفتي ويجتهد بخلاف ما أجمع عليه فيكون قد خرق الإجماع.

٤- أن يكون عالماً بأسباب النزول في الآيات والأحاديث ليعرف المراد من ذلك، وما يتعلق بهما من تخصيص أو تعميم ولأن بعض النصوص نزل عاماً وقد أريد به الخصوص ولا يفهم ذلك إلا من خلال العلم بسبب نزول النص.

٥- أن يكون عالماً بأصول الفقه أي: بأن تكون له قدرة على استخراج أحكام الفقه من أدلتها وذلك بمعرفة القواعد الأصولية.

٦- أن يكون عالماً بمقاصد الشريعة وعارفا بمصالح الناس وعرفهم حتى يستنبط الأحكام التي توافق مقصد الشارع وحتى لا يوقع الناس في الحرج والعسر[١].

ثانياً: الشروط الخاصة للمتصدي لبحث القضايا المعاصرة:

١- الملكة الفقهية:

تتكون هذه الملكة لدى طالب العلم من خلال ممارسته لأساليب الفقهاء واصطلاحاتهم، وقد نقل عن الغزالي قوله: «إذا لم يتكلم الفقيه في مسألة لم يسمعها، ككلامه في مسألة سمعها، فليس بفقيه»[٢]، ومن الواضح أن مقصود الغزالي قدرة الفقيه على تحليل أجزاء المسألة الجديدة وكشف ارتباطاتها بكليات الشريعة وبيان مآخذ الحكم الشرعي لها، وهذا ما توحي به كلمة (يتكلم)، وليس المراد إصدار الحكم الشرعي فيها. وهذا ما يعني تشكل الملكة الفقهية. والله أعلم.

(١) ينظر: الشافعي، الرسالة: ٥٠٢، والشاطبي، الموافقات ٤/١٠٥، والأسنوي، نهاية السول ٤/٥٤٧.

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه ١/ ١٧، شرح الكوكب المنير ٤/ ٤٦٠.

٢- سعة الأفق:

والمقصود بها عدم الجمود عند ظواهر ألفاظ النص، والقدرة على تقليب وجوه النظر في القضية المعاصرة أو المشكلة [١]، وإدراك تعدد وجوه القياس، وانتقاء الأقوى أثراً استحساناً، أو الأكثر تحقيقاً للمصلحة استصلاحاً.

٣- معرفة الأعراف والمجتمعات:

فإن فقه الواقع والعرف وما عليه حال المجتمع من أهم الأمور التي يحتاجها الباحث في القضية المعاصرة، فإن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والعوائد والأحوال، وذلك كله من دين الله.

٤- الدربة على الفتوى والاستنباط والتخريج:

لا بد من التدريب على تخريج الأحكام، لأن التدريب يكسب الفقيه المرونة الفقهية اللازمة في معالجة المشكلات الحديثة وضرورة التدريب على تخريج الأحكام كضرورة التدريب على حل مسائل الرياضيات: فكما لا يكفي العلم بالقوانين الرياضية دون التدرب عليها فكذلك لا يكفي العلم بالقواعد الأصولية دون التدرب على تطبيقها واستنباط وتخريج الأحكام منها[٢].

وقد تنبه أبو حنيفة قديماً إلى أهمية التدريب على تخريج الأحكام فكان يدرب خواص تلاميذه على ذلك: بطرح المشكلة عليهم ثم يتلقى الأحكام والإجابات منهم ثم يناقش هذه الأجوبة معهم فيصحح منها ما يصحح ويرد ما يرد ولا يكره أحداً على قول [٣]، والهدف من ذلك هو الدربة على الفتوى والاستنباط.

---

(١) ينظر: محمد رواس قلعة جي، منهج معالجة القضايا المستجدة: ٦١.

(٢) ينظر في الشروط الخاصة: عبد الحق حميش، مدخل إلى فقه النوازل: ٢١-٢٢.

(٣) ينظر: محمد أبو زهرة، أبو حنيفة: ٧٠، ومحمد رواس قلعجي، منهج معالجة القضايا المستجدة: ٦٢.

الخلاصة: يظهر مما سبق أن القضايا المعاصرة تتسم بالغموض والتعقيد، وأن توصيفها يحتاج إلى توظيف المعلومات والخبرات السابقة وفق إطار شمولي للعبور من الإدراك التام إلى عدم الإدراك التام، وأن المتصدي للبحث فيها يحتاج إلى تدريب على مهارات التفكير الناقد، والاستقصاء والاكتشاف.

المطلب الثاني
طرق تدريس القضايا الفقهية المعاصرة

يشكل مصطلح التدريس لفظاً شائعاً في الحياة التربوية، وهو نظام من الأعمال المخطط لها، يقصد به أن يؤدي إلى تعلم الطلبة ونموهم في جوانبهم المختلفة [١]، ويشتمل على مجموعة من الأنشطة الهادفة المقصودة من قبل الأستاذ وطلابه، ويحوي هذا النظام عناصر ثلاثة هي:الأستاذ، والطالب، والمادة الدراسية [٢]، تتضمن هذه العناصر النشاط اللغوي وسيلةً أساسيةً للاتصال بالإضافة إلى العلاقة بين أطراف هذه العملية بحيث يستهدف هذا النظام إكساب الطلاب المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات المناسبة.

وتجيب طريقة التدريس عن السؤال المهم (كيف) ضمن منظومة التساؤلات الخمسة [٣] التدريسية (مَنْ، وماذا، ولماذا، وكيف، وهل).

. من أدرِّس ؟..... خصائص الطلبة

. ماذا أدرِّس ؟..... المحتوى التدريسي

. لماذا أدرِّس ؟..... أهداف التدريس

. كيف أدرِّس ؟.... طريقة التدريس التي تحقق أهداف المحتوى في ضوء خصائص الطلبة

. هل تحققت أهدافي التعليمية ؟..... التقويم المرحلي والنهائي

---

(١) ينظر: علي راشد، المعلم الناجح ومهاراته: ٦٧.

(٢) ينظر: حسن شحاتة، التعليم الجامعي والتقويم الجامعي: ١٧٧.

(٣) هذه المنظومة الخماسية من اصطلاحاتي.

إن اختيار الطريقة المناسبة لتدريس الموضوع لها أثر كبير في تحقيق أهداف المادة وتختلف الطرق باختلاف المواضيع والمواد وبيئة التدريس، وتعد طريقة التدريس حلقة من حلقات عملية التدريس تتجلى فيها جهود الأساتذة في الواقع التربوي، عن طريق التواصل الفعال، والحوار النشط بين الأستاذ والطلبة، وعموماً كلما كان اشتراك الطالب أكبر كانت الطريقة أفضل.

وينطبق على مقرر فقه القضايا المعاصرة ما ينطبق على غيره من المقررات من حيث كون أكثر طرق تدريسه شيوعاً في الجامعات:

. **طريقة المحاضرة**: وهي تقديم لفظي منظم لموضوع المادة العلمية تعززه غالباً وسائل الإيضاح البصرية [1]. وتضيف **المحاضرة المعدلة** دوراً محدوداً للطلبة من حيث إلزامهم بالقراءات القبلية أو بالتزام الأستاذ بقطع سرده للمناقشة في جزئيات مخطط لها.

. **طريقة المناقشة:** من الطرق السائدة في التعليم الجامعي التي يتم من خلالها تبادل الرأي بين الطلبة أنفسهم، فضلاً عن أستاذهم.

وعلى الرغم مما لهاتين الطريقتين من مزايا[2] وما قدمته أدبيات التربية من مقترحات لتفعيل دور الطلبة فيهما، وتحويلهما إلى إطار التعلم النشط، إلا أن لهما أثراً محدوداً في تنمية تفكير الطلبة، وتحفيزهم للتعلم الذاتي، ودفعهم لبناء أنماط تواصل متنوعة مع المجتمع.

وقد اتضح من المطالب السابقة أن القضايا الفقهية المعاصرة تتسم بالغموض والتعقيد، وأن توصيفها يحتاج إلى توظيف المعلومات والخبرات السابقة وفق إطار

(١) ينظر: حسين بعارة، ماجد الخطايبة،الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي: ١٩٨-١٩٩.

(٢) ينظر في الإيجابيات والسلبيات: حسن يحيى وسعيد المنوفي، المدخل إلى التدريس الفعال: ٩٦-١٠٠.

شمولي للربط بين الإدراك التام للمعلومات والخبرات السابقة وعدم الإدراك التام لحقيقة القضية المعاصرة وتكييفها الفقهي، وأن المتصدي للبحث فيها يحتاج إلى دربة في مهارات التخريج والاستنباط وما يسمى مهارات التفكير الناقد، والاستقصاء والاكتشاف.

وهذا يدفعنا إلى اعتماد طرق تدريس تركز على الطالب محوراً رئيساً للعملية التعليمية، وذلك بهدف الوصول إلى جيل قادر على مواجهة تحديات الحياة، يمتلك الدربة العملية والملكة الفقهية، وخصوصاً مع ثورة المعلومات والاتصالات وتعقد الوقائع الإنسانية، وتشابك مفرزات الحضارة المدنية.

وينظر إلى طرق التعلم المتمركزة على الطالب على أنها تلك التي تركز بشكل كبير ومحدد على احتياجات الطلبة واهتماماتهم، ويتم التخطيط لها بناءً على ذلك.

وفيها يقوم الأستاذ بدور المرشد لعملية التعلم من خلال تقديم التوجيهات والإرشادات والتغذية الراجعة للطلبة المتعلمين، بدلاً من التلقين والاسترسال في الشرح كما هو الحال في طريقة المحاضرة السائدة.

أما أنشطة التعلم المتضمنة في هذه الطرق فهي تركز بدورها على تمكين الطلبة من بناء معان جديدة من تلك المعرفة التي تم اكتسابها، ومنحهم فرصاً متعددة لممارسة هذه الأنشطة في بيئة مصممة لذلك.

ومن أبرز هذه الطرق:

.حل المشكلات

.التفكير الناقد

.التعلم الإلكتروني

.لعب الأدوار

.المحاكاة

.التعلم بالمشروع[1]

ويتم التركيز عادةً ومن خلال طرق التعلم المتمركز حول الطالب على مجموعة من المهارات، والتي من أهمها:

- مهارة التمييز بين الحقائق.
- التخطيط.
- التنبؤ.
- إجراء التجارب.
- جمع الأدلة.
- تحديد مصداقية مصادر المعلومات.
- الاتصال والتواصل.
- التقويم.
- التحليل.
- التخيل.
- الدقة.

إن تمكن الطالب من اكتساب هذه المهارات سيؤدي إلى تحقيق مبدأ التعلم النشط الذي يؤثر في جودة التعليم، حيث يصبح الطلاب متعلمين نشطين، يقومون بتطوير أنفسهم من خلال الأنشطة التي تقدم حلولاً للمشاكل التي يواجهونها في حياتهم اليومية.

(١) ينظر في هذه الاستراتيجيات: كتاب استراتيجيات التدريس في القرن الحادي والعشرين، ذوقان عبيدات وسهيلة أبو السميد.

ويتطلب تحقيق هذا المفهوم تغيير الممارسات، داخل قاعات الدراسة وخارجها، مع الطلاب والطالبات وذلك لإكسابهم مهارات التعلم وتشجيعهم عليها، وتوظيف مصادر التعلم المتنوعة في تحقيق التعلم وتأكيده.

ولاشك أن الأمور السابقة من شأنها أن تدعم الطلبة في دراسة مقرر القضايا الفقهية المعاصرة وتحقق أهدافه في إيجاد فريق من الطلبة ذوي تفكير ناقد وتأملي، ويملكون الأدوات الفكرية الضرورية لممارسة دراسة القضايا المستجدة.

ومن بين طرق التعلم النشط اخترت أسلوب حل المشكلات نموذجاً للتعلم النشط، وللملاءمة الواضحة بين محتواه وأهدافه وبين طريقة حل المشكلات.

المبحث الثالث
أسلوب حل المشكلات في التدريس

تعتبر طريقة حل المشكلات إحدى الطرق الحديثة والمهمة في التدريس في مراحله المختلفة، وتشكل أحد أعمدة التعلم النشط والمتمركز على المتعلم، كما أنها تضم عدداً من مهارات التفكير كالنقد والاستقراء والاستنتاج والتفكير خارج الصندوق.

ويرجع استخدامها إلى بداية القرن العشرين، وإن استخدام هذا الأسلوب في التدريس ينمي مهارات البحث العلمي عند الطلبة ويطلق عليه اسم: " الطريقة العلمية في التوصل إلى النتائج واقتراح الحلول".

والطريقة: شكل من أشكال العمل داخل الوضعية التعليمية/التعلمية يجمع بين المدرس والمتعلم في تفاعل مستمر، سعياً وراء بلوغ هدف محدد. وغالباً ما تتألف الطريقة من مجموعة من التقنيات المنسقة في إطار منظم.

وتشير التقنية إلى المهارات المختلفة التي يتم توظيفها في مرحلة معينة من المقطع التعليمي/التعلمي، وتسمح بالتالي بتنفيذ الطريقة التعليمية المتبعة، في إطار منظم.

مثل: (تقنية السؤال- تقنية عرض الصور-تقنية توظيف السبورة...)

ويتميز الأسلوب التعليمي عن الطريقة التربوية بكونه يشير إلى ما يميز المدرس من خصائص وسمات شخصية تعطي للدرس أو لطريقة إنجازه طابعاً شخصياً [1] (ممارسة الحوار من قبل مدرسين بكيفيتين مختلفتين: كيفية يغلب فيها الطابع التوجيهي، وكيفية يغلب جو الحرية والمشاركة).

(١) ينظر: حسن يحيى وسعيد المنوفي، المدخل إلى التدريس الفعال: ٩٣-٩٤.

المطلب الأول
تعريف "حل المشكلات"

المشكلات لغةً:

قال ابن فارس: « الشين والكاف واللام معظم بابه: المماثلة، تقول هذا شكل هذا أي مثله، ومن ذلك يقال أمر مشكل كما يقال أمر مشتبه أي هذا شابه هذا، وهذا دخل في شكل هذا » [١].

وهذا أشكل بهذا أي أشبه، وأشكل الأمر: التبس. وأمور أشكال: ملتبسة، وأشكل علي الأمر إذا اختلط [٢].

المشكلات اصطلاحاً:

يشار إلى المشكلة في أدبيات التربية بأنها: استفهام أو تساؤل يثير اهتمام المتعلم ويشغل باله، ولا يملك جواباً عليه مما يدفعه إلى البحث الذي يرمي إلى إنتاج دلائل وتفسيرات ينبغي تمحيصها والتأكد منها [٣].

فهي قضية غامضة تتطلب الحل، وقد تكون صغيرة في أمر من الأمور التي تواجه الإنسان في حياته اليومية، وقد تكون كبيرة، وقد لا تتكرر في حياة الإنسان إلا مرة واحدة وعرِّف حل المشكلات طريقةً للتدريس وأسلوباً له بتعريفات متعددة [٤] تدور كلها حول كونه: «النشاط الذهني الذي يتم فيه تنظيم التمثيل

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٣/ ٢٠٤.

(٢) ينظر: ابن منظور، لسان العرب ١١ / ٣٥٧.

(٣) ينظر: حسن يحيى وسعيد المنوفي، المدخل إلى التدريس الفعال: ١١٠.

(٤) ينظر: حسن يحيى وسعيد المنوفي، المدخل إلى التدريس الفعال: ١١٠و ذوقان عبيدات، =

المعرفي للخبرات السابقة، ومكونات موقف المشكلة معاً، وذلك بغية تحقيق الهدف».

فهو عملية تفكيرية يستخدم الفرد فيها ما لديه من معارف مكتسبة سابقة ومهارات من أجل الاستجابة لمتطلبات موقف ليس مألوفاً له.

إن تعبير حل المشكلات يتضمن توظيف الخبرات والمعلومات لتحقيق الأهداف، ويكون أسلوب حل المشكلات: مجموعة من الخطوات والحوادث التي يستخدم فيها الفرد قواعد وقوانين للوصول لبعض الأهداف، وعندما يصل لحل المشكلة يكون قد تعلم شيئاً جديداً هو سلوك حل المشكلة، وهو مستوى أعلى من مستوى تعلم المبادئ والقواعد والحقائق.

فسلوك حل المشكلات يقع بين الإدراك التام وعدم الإدراك التام: إدراك تام لمعلومات سابقة، وعدم إدراك تام لموقف جديد يعد مشكلة، وعلى الفرد أن يستخدم فيه ما لديه من معلومات ومهارات، وأن ينظم خبراته ومعلوماته السابقة، ليختار منها ما يطبقه في الموقف المشكل الجديد الذي يواجهه.

استراتيجيات التدريس: ١٧٤.

المطلب الثاني
خصائص طريقة حل المشكلات

ومن أهم خصائص طريقة حل المشكلات في التدريس:

١. يعتمد أسلوب حل المشكلات على الملاحظة الواعية والتجريب وجمع المعلومات وتقويمها، وهي نفسها خطوات التفكير العلمي.

٢. يجمع أسلوب حل المشكلات بين:

. الأسلوب الاستقرائي: فمنه ينتقل العقل من الخاص إلى العام أي من الحالة الجزئية إلى القاعدة التي تحكم كل الجزئيات التي ينطبق عليها نفس القانون أو من المشكلة إلى الحل.

. الأسلوب القياسي: وفيه ينتقل عقل الطالب من العام إلى الخاص أي من القاعدة إلى الجزئيات.

٣. حل المشكلات طريقة تدريس وتفكير معاً حيث يستخدم الفرد المتعلم القواعد والقوانين للوصول إلى الحل.

٤. تتضافر عمليتي الاستقصاء والاكتشاف في أسلوب حل المشكلات وصولاً إلى الحل، حيث يمارس المتعلم عملية الاستقصاء في جمع الحلول الممكنة، ويكتشف العلاقات بين عناصر الحل.

٥. يعتمد أسلوب حل المشكلات على تحديد هدف، بحيث تخطط أنشطة التعليم وتوجه على أساسه، كما يتوافر فيه عنصر الاستبصار الذي يتضمن إعادة تنظيم الخبرات السابقة.

٦. حل المشكلات يكسب المتعلم مهارة التكيف والتوازن مع البيئة.

المطلب الثالث
خطوات التدريس بـ "حل المشكلات"

تعتبر خطوات التعلم والتعليم عند التربويين دائرة على ستة محاور وإن كان بعضهم يزيدها تفصيلاً، وهذه الخطوات هي:

١ – الإحساس بوجود مشكلة.

٢ – تحديد طبيعة المشكلة وتحليلها إلى أجزاء بحيث يسهل تناولها وإيجاد حلول لها وصياغتها بصورة تسمح بالتعامل معها.

٣ – توظيف الخبرات وجمع المعلومات اللازمة للحل: جمع المعلومات وتحديد مصادرها وكيفية الحصول عليها، والتخطيط الدقيق، ويتضمن تحديد القوى البشرية، والموارد المالية، والوسائل المعينة، والمهارات المطلوبة، والزمن اللازم.

٤ – صياغة الفرضيات ووضع خطة للحل: جمع وتوليد الأفكار للتعامل معها، وحصر الخيارات المتوفرة.

٥ – مناقشة الفرضيات واقتراح حل بناء على المعطيات: تقويم الأفكار المقترحة والخيارات المتاحة وفق أسس موضوعية.

٦ – تقويم الحل: اختيار الحل الملائم واختباره تمهيداً لقبوله واعتماده[1].

ويجري التدرب على أسلوب حل المشكلات بصورة جماعية أو فردية، والعمل التعاوني بروح الفريق أفضل؛ لأنه يكسب المتعلم مهارة الإصغاء إلى الآخرين

(١) ينظر: حسن يحيى وسعيد المنوفي، المدخل إلى التدريس الفعال: ١١٢و ذوقان عبيدات، استراتيجيات التدريس: ١٧٤-١٧٦.

واحترام آرائهم ونقدها ومناقشتهم بها لتقويمها، وهكذا فإن المعلمين يتفاعلون مع طلابهم بعد تقسيمهم زمراً. وهذا الإجراء يزودهم بتغذية راجعة ويشجعهم على الإبداع.

وقد فصّلت هذه الخطوات على النحو الآتي:

١- تحديد المشكلة، وهذا التحديد يقتضي:

أ- التعرف على موقع المشكلة في الموقف.

ب- تحديد عناصر الهدف.

ج- تحديد العناصر المسببة للعقبات.

د- تحديد المشكلات الأساسية والثانوية.

٢- توضيح المشكلة من خلال:

أ- تعريف المصطلحات.

ب- تحديد العناصر الرئيسة.

ج- توضيح عناصر المشكلة بالأشكال والصور وما شابه ذلك.

٣- بناء خطة الحل، ويتم ذلك بـ:

أ- إعادة صياغة المشكلة بصورة واضحة ومحددة.

ب- اختيار أفضل الأساليب ملاءمة لتنفيذ الخطة.

ج- وضع استراتيجية لمواجهة المعوقات المتوقعة.

٤- توضيح الخطة بـ:

أ- مراقبة العملية التي يجري تنفيذها.

ب- تذليل المعوقات الطارئة.

ج- تعديل الخطة حسبما تقتضيه الظروف الطارئة.

٥- **الاستنتاج** ويتضمن:

أ- صياغة النتائج التي يتم التوصل إليها بصورة واضحة.

ب- تعليل النتائج بالأدلة العلمية.

٦- **التقويم** ويكون من خلال:

أ- التحقق من نجاعة الأساليب المتبعة.

ب- التحقق من صحة النتائج التي تمّ التوصل إليها[١].

المطلب الرابع: أهمية توظيف "حل المشكلات" وصعوباته:

أصبح أسلوب حل المشكلات معتمداً في كثير من البلدان المتقدمة تربوياً مثل فنزويلا والولايات المتحدة واليابان، وقامت بعض الجامعات بتصميم مساقات لتدريب الطلاب على توظيفه.

وقد ورد في السنة النبوية استخدام الاستقصاء في عرض المشكلة أو في حلها في مواطن كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر:

١-حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال كان رسول الله ﷺ يعودني عام حجة الوداع من وجع اشتد بي، فقلت: إني قد بلغ بي من الوجع، وأنا ذو مال، ولا يرثني إلا ابنة، أفأتصدق بثلثي مالي ؟ قال: لا، فقلت: بالشطر، فقال: لا، ثم قال: الثلث والثلث كبير أو كثير، إنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت بها حتى ما تجعل في في امرأتك [٢].

(١) ينظر: حسن يحيى وسعيد المنوفي، المدخل إلى التدريس الفعال: ١١٤.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب رثي النبي ﷺ سعد بن خولة ١/ ٤٣٥، =

فالحديث يوضح إشكالية تعرض لها سعد (مشكلة مالية) ورغب في معالجتها مستغلا فرصة وجود الرسول ﷺ إلا أن الرسول ﷺ لم يقدم الجواب مباشرة بل بدأ في إعطائه الفرصة لتقديم مجموعة من الحلول حتى وافقه على الحل الأخير.

٢-ومنها أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال يا رسول الله: وُلد لي غلام أسود! فقال: هل لك من إبل ؟قال: نعم، قال: ما ألوانها ؟ قال: حمر، قال: هل فيها من أورق ؟ قال: نعم، قال: فأنى ذلك ؟ قال: لعله نزعه عرق، قال: فلعل ابنك هذا نزعه [1].

وقد ظهرت مدارس فقهية تعتمد أسلوب حل المشكلات في حل العديد من القضايا الفقهية المعاصرة وعلى رأسها مدرسة الرأي التي يمثلها الاتجاه الحنفي حتى كان أصحابها يسمون (الأرأيتيون)، ولا ننسى أسلوب الفنقلة الذي غصت به كتب علماء المسلمين، وهو ما يجعل عرض المادة على درجة عليا من التشويق ويضمن التركيز الفكري لدى طالب العلم.

إن توظيف أسلوب حل المشكلات في التعليم يجعل التعلم شائقاً وماتعاً وفعالاً وراسخاً؛ لأنه يستدعي الخبرات السابقة لدى المتعلم فيربطها بالخبرات اللاحقة، إضافة إلى أنه يتم من خلال الممارسة العملية والمشاركة الفعلية. وهكذا فإن من أبرز مبررات توظيف أسلوب المشكلات في التعليم ما يلي:

مبررات توظيف أسلوب المشكلات في التعليم:

١- إثارة دافعية الطلبة للتعلم، حيث يولد لديهم الرغبة في التفكير من أجل التوصل الى الحل السليم. يقول جون هيني: « إن أسلوب حل المشكلات يثير دافعية التلاميذ للتعلم ويمكن توظيفه في تدريس المفاهيم والقدرات

ومسلم في صحيحه، كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث ٣/ ١٢٥٠.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطلاق، باب يبدأ الرجل بالتلاعن، ٥/ ٢٠٣٢.

التكنولوجية ».

٢- تنمية المهارات والقدرات والمعلومات. فإذا أتقن المتعلمون أسلوب حل المشكلات، وتدربوا على استخدامه في المدرسة، فإنهم سيستفيدون منه في حياتهم العملية للتغلب على المشكلات التي تواجههم.

٣- هذا الأسلوب يشجع الاستقلالية ويوجه الطلبة إلى التعلم الذاتي، فيقومون بدور إيجابي يتمثل في تحديد مشكلة الدراسة، ثم جمع المعلومات المتعلقة بها، ووضع خطة عملية لحلها، ثم تقويم النتائج التي تم التوصل إليها، واختيار أفضل الحلول، فيزدادون بذلك علماً ويكتسبون مهارة.

٤- تنمية القدرة على التفكير المنطقي وغيره من مهارات التفكير الأخرى كالتفكير الناقد والتفكير الإبداعي والتفكير التأملي.

٥- يراعي الفروق الفردية عند التلاميذ كما يراعي ميولهم واتجاهاتهم وهي إحدى الاتجاهات التربوية الحديثة

٦- تنمية ثقة المتعلمين بأنفسهم وبقدرتهم على مواجهة العراقيل والصعاب مما يدخل السرور إلى أنفسهم ويعزز معنوياتهم [١].

٧- تعديل المفاهيم السابقة، حيث إن المرجعية التي يستند إليها المتعلم في النظر إلى قضايا الحياة لا بد أن تكون صحيحة حتى يتوصل إلى نهاية حميدة، فإذا لم تكن هذه المرجعية راسخة فانه سيضل طريقه، لذلك وجب مساعدته على تعديدها لينظر إلى الأمور نظرة عملية ومحاكمتها بمنهجية منزهة عن الهوى.

٨- يعلم أسلوب حل المشكلات الطلبة مهاجمة الأفكار لا مهاجمة الأشخاص فيكسبهم الموضوعية في النقد، ويدفع بالعلاقة بين الأستاذ والطلبة باتجاه الشراكة التعاونية.

(١) ينظر: حسن يحيى وسعيد المنوفي، المدخل إلى التدريس الفعال: ١١١.

صعوبات استخدام طريقة حل المشكلات: بالرغم من المزايا التي تقدمها طريقة حل المشكلات، إلا أن هناك صعوبات قد تحد من استخدامها، أو تجعلها معيقات تمنع الأساتذة من تفعيلها في الموقف الصفي، لعل أبرزها:

١- الحاجة إلى قدرات عقلية عليا، مما يعني أن هناك بعض الطلبة قد يحتاجون لمزيد من الوقت لأجل التعلم بهذه الطريقة.

٢- الحاجة إلى توفر الكثير من مصادر التعلم.

٣- الحاجة لمزيد من الاهتمام من قبل الأساتذة في التحضير والتخطيط لها، وطرق التعامل مع خطواتها عند التنفيذ، إلا أن ذلك يمكن تلافيه بتدريب الأساتذة، وتجزئة المشكلة لمهمات تعليمية صغيرة والتخطيط لها، وبمرور الوقت يتعود الأستاذ. وحقيقة يمكن القول إن الأستاذ باستطاعته التغلب على الصعوبات، خاصة إذا علمنا أن المهارات التي سيكتسبها الطلاب من خلال استخدام طريقة حل المشكلات عديدة، وتسهم في خلق فرد قادر على التعامل مع مشكلات الحياة ومستجداتها وتحدياتها الحياة مستقبلاً. والله المعين.

المبحث الرابع
تطبيق أسلوب حل المشكلات
في تدريس القضايا الفقهية المعاصرة

إن البناء العلمي لمحتوى مقرر " فقه القضايا المعاصرة " والأهداف المتوخاة منه تقتضي تبني طرائق تعليمية ملائمة، وهي الطرائق التي تدخل ضمن النموذج المعروف بـ "النموذج المتمركز حول المتعلم"؛ حيث يقلص المعلم من دوره مصدراً للمعرفة ليلعب دور المنشط الذي يفسح المجال ويهيئ الظروف التي تجعل المتعلم يقبل على التعلم بنفسه ويسهم في تكوينه الذاتي.

وفي هذا الإطار جاء اقتراحنا لطريقة حل المشكلات كإحدى هذه الطرائق الفعالة. وهذا لا ينفي إمكانية التدريس بطرائق أخرى، إلا أنه بهذه الطريقة يمكن للطلبة أن يستفيدوا أكثر ويحققوا الأهداف المتوخاة من المادة والتي يأتي في رأس قائمتها: التدريب على مهارات دراسة القضية المعاصرة، وامتلاك الأدوات الفكرية الضرورية لهذه الدراسة.

وقد اتضح من عرض طبيعة القضايا الفقهية المعاصرة وخصائصها التطابق بينها وبين مفهوم المشكلة التربوية.

يعتمد أسلوب حل المشكلات في تدريس فقه القضايا المعاصرة على وضع الطلبة في مواقف تعليمية محيرة بحيث يشعرون بالحيرة وعدم التأكد إزاء بعض المواقف وما تتضمنه المعلومات سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية مع وجود رغبة قوية لدى الطلبة للتخلص من ذلك الموقف المحير من خلال تنظيم معلوماتهم وربطها واختبارها والتأمل فيها.

وتتعدد المشكلات التي تتخذ محوراً أساسياً في تدريس فقه القضايا المعاصرة منها:

- بعض المشكلات في الحياة الشخصية (زواج المسيار).
- مشكلات اقتصادية (المسائل المصرفية، عقد المشاركة في الوقت، المرابحة للآمر بالشراء)
- بعض المشكلات المرتبطة بالأحداث العالمية الجارية مثل: (الإرهاب، العمليات الاستشهادية)
- بعض المشكلات في حياة الطلبة مثل: (مس القرآن في الأجهزة الرقمية)

وهذا يضع مدرس المقرر أمام تحد كبير يتمثل في شمولية الاطلاع والتعمق في مختلف القضايا المعاصرة.

والواقع إن ثمة صعوبة في أسلوب حل المشكلات تتمثل في الوقت الطويل الذي يقضيه المدرس في التخطيط، رغم أن الجهد الذي يبذله المدرس في القاعة الدرسية أقل بكثير مما هو عليه الحال في طريقة المحاضرة.

ولتدريس القضايا الفقهية المعاصرة بطريقة حل المشكلات خطوات إجرائية تتمثل في المطالب التالية:

المطلب الأول: التخطيط للتدريس.

المطلب الثاني: التنفيذ والاتصال مع الطلبة.

المطلب الثالث: التقويم لأداء الطلبة.

المطلب الرابع: عوامل نجاح تدريس القضايا المعاصرة بأسلوب حل المشكلات.

المطلب الأول
التخطيط للتدريس

ويتم على مرحلتين:

المرحلة الأولى: التخطيط الكلي: (المقرر كاملاً):

١- يُخطط الدرس كالدروس الأخرى بالإجابة على التساؤلات الخمسة (من وماذا ولماذا وكيف وهل)، لكنه يتطلب جهداً كبيراً لأن التعليم هنا يكون في أزواج أو مجموعات صغيرة لدراسة المشكلة.

٢- تُحدد الأهداف الخاصة بأسلوب حل المشكلات من مثل: تنمية مهارات الطالب في التفكير الناقد، أو مساعدة الطلبة على التعلم الذاتي، أو تطبيق الاستقصاء والاستقراء، وبعض الدروس قد تستهدف تحقيق هذه الأهداف في آنٍ واحد أو قد يحدد المعلم هدفين لتحقيقها

ولاشك أن تحديد الهدف يعتبر أول شرط لتحقيقه، لذلك فانه ينبغي على المدرس أن يوضحه في تخطيطه.

٣- اختيار القضايا الفقهية المعاصرة(المشكلات) التي سيتم تدريسها وفق أسلوب حل المشكلات [١]، اختيار المشكلة: لأن المشكلة الجيدة تؤدي إلى تعلم جيد، فينبغي على الأستاذ مراعاة مجموعة من الشروط عند اختياره، وهي:

- ينبغي أن تكون المشكلات متنوعة من حيث مجالاتها وطبيعتها.

(١) يتطلب التدريس بأسلوب حل المشكلات وقتاً طويلاً في تناول القضية الواحدة، ولذلك ينبغي أن يختار الأستاذ بعضاً من القضايا المقررة في الخطة لتدريسها بأسلوب حل المشكلات، وأقترح أن تكون (٣) قضايا في المرحلة الجامعية الأولى و(٦) أو جميع القضايا في المرحلة الجامعية العليا.

- يجب أن تكون مرتبطة بالطلبة من حيث اتجاهاتهم ودوافعهم، وتنبع من واقعهم.
- أن تشتمل المشكلات على خبرات لها قيمة في نمو تفكير المتعلمين، بمعنى أن يحتاج النظر فيها إلى مراجعة عدد من أبواب الفقه أو دراسة سند الأحاديث أو الاستقصاء للأدلة، أو استقراء للواقع.
- أن تتضمن المشكلة فرصاً لربط المعلومات وتكاملها.
- أن تنتج معالجة المشكلة تخطيطاً ومعالجةً عملاً تعاونياً بين التلاميذ من ناحية وبين المعلم من ناحية أخرى وبين المعلمين أنفسهم من ناحية ثالثة.
- أن تنتج معالجة المشكلة فرصاً للرجوع لمصادر المعرفة الورقية والرقمية، وكلما كانت تلك المصادر متنوعة كان حل المشكلات مناسباً لتدريسها.
- أن يكون في المشكلة فرصاً لتعميم الخبرة في المجتمع أو في المواقف التعليمية حاضراً أو مستقبلاً، ليتم التقويم وملاحظة المآلات.

المرحلة الثانية: التخطيط الجزئي (لكل مشكلة على حدة):

يحدد الأستاذ في هذه الخطوة اسم المشكلة الشائع، وأهداف التعلم المتعلقة بها في المجالات الخمسة التي حددتها الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، وكذلك يحدد الأبواب الفقهية والقواعد التشريعية التي ترتبط بموضوع المشكلة، ويقرر فيما إذا كان نمط التعلم في تدريس المشكلة المطروحة فردياً أو زوجياً أو جماعياً، ولا شك أن التعلم الجماعي أجدى في تحقيق أهداف حل المشكلات لما يتضمنه من نقاشات تستثير الإبداع لدى الطلبة أنفسهم، ولما يؤدي إليه من تكوين مهارات اتصال تقوم على البذل وتبتعد عن الأنانية والذاتية، ويتبع تحدد نمط التعلم بيان المصادر التعلمية التي يحتاجها الطلبة.

بعد ذلك يضع الأستاذ جملة من الأسئلة المفتاحية التي توجه ذهن الطالب إلى

الاهتمام بالمشكلة، وتحديد دائرتها، ويجب أن تطرح الأسئلة وجهة النظر الفقهية الإيجابية والسلبية ولابد من توفير موقف يثير حب استطلاع الطلاب ويدفعهم للاندماج في البحث والاستقصاء

وقد صممت نموذجاً يعين الأستاذ على التخطيط لكل قضية، أورده في الجدول التالي:

بطاقة تخطيط لتدريس قضية فقهية معاصرة بأسلوب حل المشكلات

اسم المشكلة الشائع (يمكن أن يتغير بعد نقاش الطلاب)		
الأهداف التعلمية [1]	المعرفية:	
	المهارات الإدراكية:	
	مهارات التعامل مع الآخرين وتحمل المسؤولية:	
	مهارات التواصل وتقنية المعلومات والمهارات العددية:	
المواضيع المرتبطة بها (ضع /ي دائرة حول ما يرتبط بموضوع القضية)	○ العبادات ○ المعاملات ○ النكاح ○ المواريث	○ السياسة الشرعية ○ الجهاد ○ دراسة الأسانيد ○ غير ذلك (حدد/ي)

(١) ويعتمد الأستاذ على توصيف المقرر لتحديد هذه الأهداف، ويلاحظ أنني أدرجت نفس مجالات الأهداف التي فرضتها الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ويمكن للمشكلة أن تغطيها كلها أو بعضها.

نمط التعلم (اختر/ اختاري)	▪ فردي ▪ زوجي ▪ جماعي	
مصادر التعلم (ضع /ي دائرة حول المصدر المناسب)	❖ المكتبة ❖ معامل التخريج ❖ الموسوعات الطبية ❖ مصادر إحصائية (وزارة الشؤون الاجتماعية مثلا)	❖ الموسوعات الاقتصادية ❖ قرارات الاجتهاد الجماعي ❖ الشبكة العنكبوتية ❖ غير ذلك (حدد/ي)
الأسئلة المفتاحية لاستثارة ذهن الطلبة نحو الاهتمام بالمشكلة وتوجيه تفكيرهم إليها		
مساحة لتأمل الأستاذ الذاتي (تعليق الأستاذ على تخطيطه بعد طرح القضية على الطلبة)		

وأؤكد هنا على أهمية التغذية الراجعة لهذه المرحلة التي تتم بعد طرح المشكلة على الطلبة ومناقشتهم فيها وهو ما أسميه: التأمل الذاتي، والذي يهدف أساساً إلى قياس الفرق بين التخطيط والواقع أو بين المفهوم الذهني والماصدق الخارجي.

المطلب الثاني
التنفيذ والاتصال مع الطلبة ومتابعتهم

ويتم على مراحل:

ذكر العلماء خطوات علمية لدارسة القضايا المعاصرة، تدور حول مراحل ثلاث وهي: التصور ثم التكييف ثم التطبيق [1]، وهي الخطوات ذاتها التي يسير عليها التعليم بأسلوب حل المشكلات مع اختلاف المسميات ودقة في التفاصيل.

المرحلة الأولى: فهم المشكلة من قبل الطالب (التصور):

تطرح المشكلة (القضية المعاصرة) عادة في صورة سؤال أو مجموعة أسئلة يشعر الطلبة تجاهها بالحيرة وتضع أمامهم معلومات تحتاج إلى التنظيم والربط والتوصل إلى أحكام، وهي مرحلة قدح زناد الفكرة التي تقود إلى ما يطلق عليه المختصون بدراسة النوازل اسم (التصور) فالحكم على الشيء فرع عن تصوره،ولا يطلب من الطالب تكوين تصور عن المشكلة (القضية المعاصرة) إلا بعد النقاش مع المجموعة وطرح الأسئلة المفتاحية المعدة مسبقاً وفق استراتيجية استمطار الأفكار أو العصف الذهني[2] التي من شأنها أن تولد الأفكار الإبداعية نتيجة التلاقح مع الفكر الآخر.

ثم يطلب من الطلبة القيام بجمع المعلومات لتحقيق عملية التصور والتصوير

---

(١) فقه النوازل ١/٣٨.

(٢) استراتيجية العصف الذهني أو استمطار الأفكار هي: استراتيجية للتفكير الإبداعي تقوم على مبادئ الطلاقة والأصالة والمرونة بغية فتح الباب أمام الأفكار الإبداعية للظهور، ولها مقوِّمات وشروط ليس هذا مقام بسطها.

للقضية المعاصرة، ويتطلب هذا مهارة الاستقصاء والاستقراء التام، ليكون الطلبة قادرين على تصورها تصوراً واضحاً، وتصويرها تصويراً دقيقاً والإحاطة بها من جميع الجوانب، وتحقق ذلك من ثلاثة أمور:أ-جمع المعلومات المتعلقة بموضوع المشكلة (القضية المعاصرة) ببيان حقيقتها وأقسامها ونشأتها والظروف التي أحاطت بها وأسباب ظهورها وجمع كل ما يتصل بها من أدلة وقرائن.

فعلى الطالب أن يجمع كل ما يتعلق بالقضية من: آيات قرآنية وأحاديث نبوية وآثار السلف، وأوجه القياس الممكنة، ونواح لغوية، ويبحث عن حكم القضية المستجدة في اجتهادات الأئمة وكتب الفقه القديمة، يقول الشافعي: « ولا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون عالما بما مضى قبله من السنن وأقاويل السلف وإجماع الناس واختلاف العلماء ولسان العرب ويكون صحيح العقل ليفرق بين المشتبهات، ولا يعجل، ولا يمتنع من الاستماع ممن خالفه ليتنبه بذلك على غفلة إن كانت، وأن يبلغ غاية جهده، وينصف من نفسه حتى يعرف من أين قال ما قال »... الرسالة / ٥١٠.

ب - الاتصال بأهل الاختصاص في موضوع النازلة.

ج - تحليل القضية المركبة إلى عناصرها الأساسية.

وتعتمد هذه المرحلة عل مهارات ثلاث: الملاحظة والتصنيف (تنقيح المناط) والاتصال مع المجتمع الخارجي، وقد تضاف إليها مهارة التعاون والعمل ضمن مجموعة فيما لو كان نمط التعلم فيها جماعياً.

وقد رد الدكتور الجيزاني تصور القضية المعاصرة إلى أمرين اثنين: فهم الواقعة في ذاتها، وفهم الواقع المحيط بالواقعة [١]، ثم اقترح نموذجاً استقصائياً [٢] للتصور

(١) فقه النوازل ١/ ٤٠.

(٢) فقه النوازل ١ / ٤٤.

الصحيح للنازلة (القضية المعاصرة)، وهو ما أرى أنه وسيلة لضمان شمولية البحث في المشكلة (القضية المعاصرة) إلا أنه أغفل فيه نقاطاً، مثل جهة انضواء القضية تحت مظلة المقاصد الشريعة ووسائل جمع البيانات.

وقد أدخلت التعديلات اللازمة من وجهة نظري، ثم صغتها على شكل بطاقة تعلم ذاتي هادية للطلبة لضبط شمولية البحث، سأوردها بعد قليل.

المرحلة الثانية: وضع فروض الحل من قبل الطالب (التكييف):

ولعله من المفيد هنا أن نستعير المصطلح الفقهي المتطابق مع مرحلة (فروض الحل) وهو التكييف.

والتكييف: رد القضية إلى أصلها الشرعي وإلحاقها ببابها الفقهي [1]، وهو يفيد في تحديد مسار البحث بتعيين مصادره المُعِينة في معرفة الحكم؛ كما أنه يضيق دائرة البحث في المصادر والمراجع الواسعة.

فالمعلومات التي يحصل عليها التلاميذ يجب أن تناقش وتنقد وتحلل على هيئة أحكام عامة أو احتمالية، وهذه المرحلة مهمة جداً في تنمية مهارة الاستدعاء، والتفكير الناقد، والتمثل للعلم الكامن في ثنايا عقل الطالب، كما أنه يشحذ الذهن ويعوده على سرعة البديهة وتقليب النظر في وجوه المعارف السابقة.

وهنا يضع الطلبة فروض الحل التي يمكن بها توصيف القضية المعاصرة، بناء على الخبرة السابقة، وعلى سبيل الظن والاحتمال.

والأمر المهم هنا ألا يقع أي تدخل من الأستاذ في توجيه الأذهان إلى الحكم الشرعي الذي يراه.

يعتمد الطلبة هنا على علاقات الزمان والمكان والأرقام الإحصائية إن وجدت.

---

(١) ينظر: فقه النوازل ١/٤٧.

المرحلة الثالثة: التحقق من صحة فروض الحل المقترحة (العرض على النصوص):

ويتم ذلك عن طريق عدة خطوات، هي:

أولاً: العرض على المصادر الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع؛ كما فعل الصحابة والتابعون. وقد لا يجد الطلبة نصاً صريحاً في المشكلة لأنها نازلة، ولكنه يجدون دلالة النصوص عليها بالالتزام أو التضمن.

ثانياً: العرض على أقوال الصحابة واجتهاداتهم، فقد كان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ينظر في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فإن لم يجد نظر في قضاء أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

ثالثاً: البحث في اجتهادات أئمة المذاهب الفقهية، نصاً أو تخريجاً، تضمناً أو التزاماً.

رابعاً: البحث في قرارات المجامع الفقهية والندوات الفقهية المتخصصة، وذلك مما يسمى بالاجتهاد الجماعي، فلا بد من النظر في مثل هذه المجامع العلمية.

خامساً: البحث في الرسائل العلمية المتخصصة كرسائل الدكتوراه والماجستير في علوم الشريعة الإسلامية وخاصة فيما يتعلق بالقضايا المعاصرة [1].

المرحلة الرابعة: التطبيق والتعميم (بيان الآثار والنتائج):

نتيجة للعرض على النصوص يصل الطلبة إلى جملة من خيارات الحل، بحيث من الممكن أن يتنازع القضية أكثر من أصل، وهنا ينبغي التوقف عند قضايا مهمة تتعلق بما يلي:

أولاً: النظر في مآلات التوصيف الشرعي للمشكلة (القضية المعاصرة)، ومعرفة الآثار التي سوف تترتب على ما تم التوصل إليه من نتائج، فيبحث الطلبة

(١) ينظر: شبير، المعاملات المالية المعاصرة:٢٣-٢٨.

في كل افتراض ما يترتب عليه من مصالح ومفاسد ويوازن بينهما مراعياً عند إجراء تلك الموازنة النظرات التالية:

أ- عدم مصادمة النصوص الشرعية.

ب- اعتبار مقاصد الشريعة الإسلامية .

ج- اعتبار أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح عند التعارض.

د- اعتبار موافقة القواعد الشرعية الكبرى .

ثانياً: الظروف الزمنية والمكانية التي نشأت فيها المشكلة وأسباب نشوئها، فقد تكون الحاجة إلى التوصيف مرتبطة بالعرف الخاص ببلد ما أو جهة ما، وهذا ما يعني عدم التعميم والربط بالعرف منعاً من إيقاع العباد في الحرج المرفوع شرعاً، إذ العادة محكمة.

ثالثاً: النظر في مدى القدرة على تطبيق وتعميم التوصيف الشرعي للمشكلة (القضية المعاصرة) وتكشف عن مدى صحة الفروض المحددة وقبول النتائج أو عدم قبولها.

ويلاحظ بوضوح أن هذه المرحلة تعتمد على مهارتي التنبؤ والقياس ويطلق عليها أصولياً (تحقيق المناط).

وفيما يلي بطاقة تقويم للمراحل الأربع السابقة:

بطاقة تقويم (الإدراك الشمولي) للقضية المعاصرة :

اسم القضية	
تصنيف القضية	
تاريخ وقوعها أول مرة	
مكان حدوثها أول مرة	
اسم من أحدثها	
الأسباب التي أدت إلى وقوعها	
الأساس التاريخي للقضية	
التطورات اللاحقة على القضية شكلاً	
التطورات اللاحقة على القضية مضموناً	
مدى انتشار القضية	
التحليل لأجزاء القضية. العناصر الرئيسة	
التحليل لأجزاء القضية. العناصر الفرعية	
رأي الخبير في ماهية القضية	
الإحصاءات المتعلقة بموضوع القضية	
الأدلة المصدرية التي تتنازعها (القرآن والسنة والإجماع)	
آثار السلف في القضية	
التراث الفقهي الذي يتناول القضية صراحة	
التراث الفقهي الذي يتناول القضية ضمناً	
الدراسات والبحوث السابقة	
قرارات الاجتهاد الجماعي	
الرسائل الجامعية في موضوع القضية	
أبواب المقاصد التي تحققها	
أثر العرف في القضية	
المآلات المصلحية التي تترتب عليها	
المآلات الفاسدة التي تترتب عليها	

المرحلة الخامسة: الصياغة:

بناء على بطاقة المسح للإدراك الشامل يصل الطالب إلى الخطوة النهائية لحل المشكلة ألا وهي: صياغتها بالطريقة العلمية.

وتعتمد الطريقة العلمية على شكل ومضمون، ويتخذ الشكل نمطاً ثابتاً يتمثل في المقدمة فصلب الموضوع فالنتيجة،ينبغي أن يتم التركيز في هذا الجانب على ما يلي:

أ- صياغة النتائج التي يتم التوصل إليها بصورة واضحة.

ب- تعليل النتائج بالأدلة العلمية.

ويمكن لمدرس المادة أن يطالب بكتابة حل المشكلة مع المبررات وفق استراتيجية "القبعات الست في التفكير" (١).

(١) القبعات الست: استراتيجية في التفكير، تستخدم في التدريس ويمكن تطبيقها في كتابة التقارير، وتقوم على الربط بين الألوان والتفكير، فكل لون من الألوان المختارة يرمز لنمط تفكيري محدد: الأبيض يرمز للحقائق. والأسود للسلبيات والأصفر للإيجابيات، والأحمر للمشاعر، والأخضر للحلول، أما الأزرق فإدارة التفكير وتنظيمه.

المطلب الثالث
التقويم لأداء الطلبة

ينتهي دور الطلبة عند تقديم تصورهم لحل المشكلة (تكييف القضية المعاصرة)، ويبقى من الواجب إصدار حكم تقويمي لعملهم.

والواقع أن التعليم مرهون في كافة مراحل التعليم بنتيجة التقويم التي يصدرها المدرس بناء على تقويمه لعمل الطلبة، ولذلك كان لابد من تقويم عمل الطلبة في أسلوب حل المشكلات، وهي مهمة لا يمكن للأسلوب التقويمي السائد من الاختبارات المكتوبة أن يؤديها.

إن التقويم في أسلوب حل المشكلات يصحب مرحلة الاتصال مع الطلبة بكل أجزائها، فيكون التقويم مرحلياً لكل مرحلة للأفراد وأعمال المجموعة، بحيث يعطى الطالب ومجموعته تغذية راجعة تمكنه من تعديل مساره والإفادة من توجيه الأستاذ وإشرافه.

إن التقويم في التعلم المتمركز على الطالب يقوم على أدوات "التقويم البديل"[1]، وهو يرتبط بأهداف المقرر، فإذا كانت أهداف المقرر معرفية كان التقويم كتابياً، لكن لا يمكن لمقرر يقدم مهارياً وبخطوات تتابعية أن يقوم عن طريق الاختبار النهائي الكتابي.

والذي أراه أن التقويم باستخدام سلم التقدير اللفظي (Rubric) من أفضل

---

(١) وهي: **١- المنظمات التخطيطية، ٢- السجل القصصي، ٣- المطويات، ٤- ملف الإنجاز، ٥- خرائط المفاهيم، ٦- المشاريع، ٧- سلم التقدير، ٨- سجل وصف سير التعلم، ٩- قائمة الشطب والرصد.** ينظر: حسين بعارة، ماجد الخطايبة،الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي: ٢٣١ وما بعدها.

أساليب التقويم لأسلوب حل المشكلات.

سلم التقدير اللفظي (Rubric): هو أحد استراتيجيات تسجيل التقويم، وهو عبارة عن سلسلة من الصفات المختصرة التي تبين أداء الطالب في مستويات مختلفة، ويجب أن يوفر هذا السلم مؤشرات واضحة للعمل الجيد المطلوب.

يستخدم سلم التقدير اللفظي لتقويم خطوات العمل والنتيجة فنستطيع قياس حالة التنفيذ لحل المشكلات بكل مراحلها، مما يوفر تقويماً تكوينياً لأجل التغذية الراجعة إضافة إلى التقويم الختامي، ويعمل هذا السلم بطريقة أفضل عندما يترافق مع أمثلة لأعمال الطلبة على مختلف المستويات، ويعد هذا السلم أكثر الأدوات موضوعية ودقة في تدريج السلوك أو الفعل كونه يتضمن أوصافاً لفظية واضحة ومحددة حول الأداء عند كل مستوى من مستوياته المختلفة.

خطوات إعداد سلم التقدير:

١. تجزئة المهارة أو المهمة إلى مجموعات من المهارات أو المهام الجزئية.
٢. ترتيب السلوكيات المكونة للمهارة التي يتم قياسها حسب تسلسل حدوثها
٣. اختيار التدريج المناسب لتقدير الأداء في هذه المهارات الجزئية، وذلك وفقا لطبيعة المهمة أو المهارة وطبيعة السلوكيات المكونة لها في خمس مستويات- وهو الأفضل - أو ثلاث.

ويوجد سلم تقدير عددي ولفظي، ولأنني بصدد توضيح طريقة التدريس لا التقويم فسأكتفي بهذا البيان، وأعطي نموذجاً تطبيقياً يتصف بالعمومية ليتأتى للأستاذ الزميل الإفادة من خلاله في كل القضايا الفقهية المعاصرة التي يمكن أن يختار تدريسها.

ولابد من التذكير بأن التقويم ينصب على أهداف التدريس وليس على عملية التدريس.

سلم تقدير لفظي لتقويم مهارة الطالب في جوانب من أسلوب حل مشكلة (نموذج) (١)

المعايير	ضعيف (F) صفر	مقبول (D) نقطة واحدة	جيد (C) نقطتان	جيد جدا (B) ثلاث نقاط	ممتاز (A) أربع نقاط

صياغة مشكلة البحث					
تحديد المشكلة	صياغة المشكلة غير واضحة	صياغة المشكلة غير واضحة من بعض النواحي ولا تنم عن تفكير متأن	صياغة المشكلة غير واضحة من بعض النواحي ويوجد محاولات لضبطها	صياغة المشكلة واضحة لكن المجال غير محدد بدقة	صياغة المشكلة واضحة وتنم عن تفكير متأن، ومجال المشكلة محدد بدقة

مهارات التفكير					
الاستقصاء	الاستقصاء نادر، وعندما يستخدم يقود إلى استنتاجات معروفة	الاستقصاء غير مفصل، ولا يحفز التفكير.	الاستقصاء غير مفصل، ولا يحفز التفكير ولا يستخدم في كل مراحل حل المشكلة	الاستقصاء مفصل، ويحفز التفكير لكنه لا يستخدم في كل مراحل حل المشكلة	الاستقصاء تام وشامل، ويحفز التفكير الاكتشافي ويستخدم في كل مراحل حل المشكلة

(١) سأقدم مثالاً واحداً فرعياً في بعض المعايير العامة التي يصح انطباقها على جميع القضايا المعاصرة، لأن الغرض التمثيل، وأترك للأستاذ أن ينحت معاييره الرئيسة والفرعية التي تحقق أهدافه من تدريس المقرر بأسلوب حل المشكلات.

مهارات العمل كفريق					
كيفية أداء المجموعة لعملها	المجموعة تؤدي عملها بشكل رديء تسيطر عليه الأنانية. العمل المنجز هو نتاج جهود فردية	المجموعة لا تزال تؤدي عملها لكن كل فرد فيها يؤدي عمله متجاهلاً جهود الآخرين ويفتقرون إلى التواصل.	المجموعة لا تزال تؤدي عملها لكن كل فرد فيها يؤدي عمله متجاهلاً جهود الآخرين، وقد يحدث أحياناً أن تتعارض أعمالهم.	المجموعة تؤدي عملها بشكل لا بأس به. بعض يعتقدون أنهم يعملون أكثر / أقل من الآخرين. لكن الجميع يسهمون في العمل	المجموعة تؤدي عملها بشكل جيد. استعراض الآراء يشير إلى توزيع الجهود توزيعاً صحيحاً. جميع أعضاء المجموعة متحفزون للعمل ويشعرون بأن عملهم له قيمة
التواصل الكتابي (صياغة المشكلة)					
تنظيم الأفكار	الصياغة غير منظمة لدرجة أنها تعيق فهم المضمون	التنظيم غير واضح	التنظيم جيد بصورة عامة ولكن تبدو بعض الأجزاء في غير محلها	العمل الكتابي وصياغة المشكلة جيدة التنظيم وممكنة الفهم	العمل الكتابي وصياغة المشكلة ممتازة التنظيم وسهلة الفهم

يحتاج الأستاذ بعد انتهاء التقويم أن يأخذ تغذية راجعة لأدائه وتخطيطه، وهذه إحدى أهم أهداف التقويم.

بهذا العرض اتضح أن طريقة حل المشكلات إحدى الطرق المثالية في تدريس فقه القضايا المعاصرة، لأنها تنمي مهارات الطلبة الفكرية والعقلية كما أنها تساعد على اكتشاف قدرات الطلبة في البحث ومحاولة الوصول إلى المعلومة، وتنمي التعلم الذاتي لدى الطلبة، حيث يقتصر دور الأستاذ فيها على التوجيه، أما جمع المعلومات وتحليلها وتوصيفها وصياغتها فهو من وظيفة الطالب نفسه.

المطلب الرابع
عوامل نجاح تدريس القضايا الفقهية المعاصرة بأسلوب حل المشكلات

- أن يتم إعداد المدرس وتدريبه تدريباً كافياً للتدريس بهذا الأسلوب.
- أن تكون الأهداف المنوي تحقيقها واضحة ومحددة.
- أن تكون المفاهيم العلمية والمهارات العملية المراد التدرب عليها واضحة ومناسبة لاستعدادات الطلبة.
- أن يكون الوقت المتاح كافياً للتعامل مع المشكلة موضوع الدرس.
- أن تكون التجهيزات والوسائل المعينة اللازمة (كالمكتبات الورقية والرقمية ومعامل التخريج) متوفرة وأن يتم تجهيزها واختبارها قبل البدء في العمل.
- أن تكون التعليمات التي توجه للطلبة واضحة وكافية.
- أن يقوّم الأداء والعمل المنجز بموضوعية.
- أن يتوقع الطلاب مواجهة بعض الصعوبات التي يجب عليهم تذليلها.
- أن نجاح العمل بهذا الأسلوب يتوقف على نمط التفاعل الصفي الذي يعتمده المعلم وعلى حسن إدارته له.
- أن يكون المعلم مقتنعاً بجدوى أسلوب حل المشكلات، وهذا في الواقع حجر الزاوية لنجاح الأسلوب.

ومن العوامل المساعدة كذلك:

- وجود قابلية داخلية لدى الطلبة للعمل من أجل حل المشكلات.
- وجود بيئة ملائمة لممارسة هذا الأسلوب تتسم بالأمن والاحترام والتقدير.

- تشجيع الطالب وتعزيز أدائه بتقدير أفكاره وجهوده ومنحه الثقة.
- تقديم الدعم للطالب في التخطيط والبحث العلمي والتنفيذ.
- حسن استخدام المعلومات المختزنة في حل المشكلات.
- وضوح خطة العمل والتعليمات المتعلقة بالتنفيذ للطالب.
- وضوح أهداف استخدام أسلوب حل المشكلات للأستاذ.
- وضوح النتائج التي سيحصل عليها الطلبة من خلال توظيف هذا الأسلوب.

فإذا استطاع الأستاذ أن يحسن توظيف هذا الأسلوب في تدريب طلابه على مهارات التفكير فإنه يكون بذلك قد نجح في تخريج أناس واثقين قادرين على التعامل مع قضايا الحياة المستجدة بمنهجية علمية عالية.

والله الموفق.

الخاتمة

وحيث إنه لا يؤتي البحث ثماره إلا بنتائجه، فأورد ههنا أهم نتائج البحث:

١- تمتاز القضايا المعاصرة بالتعقيد وكثرة التشابك والصعوبة في فهمها وسبر غورها.

٢- يجب على مدرسي الجامعة التركيز على تنمية مهارات الطلاب الفكرية والعقلية، وعدم الاعتماد على أسلوب التلقين والتحفيظ.

٣- يجب على الأساتذة اختيار طرق التدريس التي تساعد على اكتشاف قدرات الطلاب في البحث ومحاولة الوصول إلى المعلومة.

٤- تتطابق القضية الفقهية المعاصرة مع المشكلة بالمعنى التربوي، من حيث ما تثيره من حيرة عند الطلبة، ومن حيث إن العبور إليها يتم عن طريق توظيف الخبرات السابقة.

٥- إن طريقة حل المشكلات إحدى الطرق المثالية في تدريس فقه القضايا المعاصرة. حيث يقتصر دور المعلم فيها على التوجيه، أما جمع المعلومات فهو من وظيفة الطالب نفسه

التوصيات:

نتيجة للبحث وانطلاقاً مما هو معروف في واقع الجامعات أوصي بما يلي:

١- إنشاء وحدة **للتجديد واليقظة التربوية** في الجامعات لتضطلع بالمهام التالية:

أ - تثقيف أعضاء هيئة التدريس بإصدار النشرات المتعلقة بآخر مستجدات المجال التربوي ونتائج البحوث في مجال طرق التدريس، وتدريبهم على

آخر ما يستجد في مجال طرق التدريس واستراتيجياته والتقويم وآلياته.

ب – تأهيل المدرسين الجدد والعائدين من الابتعاث بتدريبهم على متطلبات التدريس الجامعي وفق آخر المستجدات التربوية بدءاً من صناعة الأهداف مروراً بطرق التدريس انتهاءً بآليات التقويم، وبشرط ألا يقل التدريب عن ثلاثة أشهر.

ج – منح رخصة تدريس لمن يجتاز الدورة التأهيلية على أن تجدد كل ثلاث سنوات.

د – تجدد الرخصة التدريسية للأستاذ إذا التحق في السنوات الثلاث بما لا يقل عن (٦) دورات تدريبية في مجال التدريس والتقويم أو أن يخضع لتقويم شامل وعام.

٢- أن يتم تدريس فقه القضايا المعاصرة في السنة الأخيرة من التخصص الجامعي بعد أن يكتمل تدريس مادة أصول الفقه في كل مستوياتها.

٣- أن يدرس مقرر (مقاصد التشريع) في مرحلة سابقة للقضايا المعاصرة.

٤- ينبغي الاعتناء بفقه القضايا المعاصرة وإيجاد مسار في الدراسات العليا للفقه النوازلي.

٥- ينبغي ألا يسند تدريس فقه القضايا المعاصرة إلا لمن أُنس منه وأَنس من نفسه القدرة على التفكير الشامل في قضايا الفقه في جميع أبوابه، مع استحضار ضوابط فهم النصوص، ومعرفة المقاصد، والقدرة على التنبؤ بالمآلات.

هذا ما تيسر إعداده، وأعان المولى جل في علاه على بيانه

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإبهاج في شرح المنهاج، علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: جماعة من العلماء، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ.
- أبو حنيفة (حياته وعصره،آراؤه وفقهه) محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٤م.
- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي أبو الحسن، تحقيق: د. سيد الجميلي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ.
- الأساليب الإبداعية في التدريس الجامعي، بربارا ماتيرو وآخرون، ترجمة: حسين بعارة وماجد الخطابية، دار الشروق، عمان.
- البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد محمد تامر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٠م.
- التعليم الجامعي والتقويم الجامعي، حسن شحاتة، ط١، الدار العربية للكتاب، مصر، ٢٠٠١م.
- دليل التعليم العالي، وزارة التعليم العالي، ١٤١٦هـ.
- الرسالة، محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، ١٣٥٨هـ، ١٩٣٩م.
- سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، وزارة المعارف، ١٤١٦هـ.
- شرح الكوكب المنير، محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي الحنبلي

المعروف بابن النجار، تحقيق: د. محمد الزحيلي، د. نزيه حماد، ط٢، جامعة أم القرى ١٤١٣ هـ.

- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، ط٣، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ١٤٠٧ – ١٩٨٧.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الفقيه والمتفقه، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: عادل العزازي، ط٢، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤٢١هـ.
- كشف الأسرار، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ط١،دار صادر، بيروت.
- المدخل إلى التدريس الفعال، حسن يحيى وسعيد المنوفي، ط٥، الدار الصولتية، الرياض، ١٤١٩هـ.
- مدخل إلى فقه النوازل، عبد الحق حميش، بحث منشور على الشبكة الإلكترونية.
- المرجع في تدريس مهارات التفكير، باري بيري، ترجمة: مؤيد فوزي، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، العين، ٢٠٠٧م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، مؤسسة قرطبة، مصر.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- المعلم الناجح ومهاراته الأساسية، علي راشد، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٩م.
- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، لبنان.
- منهج معالجة القضايا المستجدة، محمد رواس قلعه جي، بحث مقدم لندوة علوم الشريعة الإسلامية، عمان، ١٩٩٥م.
- نهاية السول في شرح منهاج الأصول، جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي، عالم الكتب، مصر.

الجمع بين فقه المعاملات المالية المعاصرة وفقه المعاملات المأثور في التدريس

أهميته وطريقته

إعداد

د. عبد القادر جعفر جعفر ❖

❖ باحث في الشريعة والاقتصاد الإسلامي - مركز غرداية الجامعي بالجزائر

مقدمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره ونتوب إليه. ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيِّئات أعمالنا. من يهده الله فلا مُضِلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ سيِّدنا محمَّدا عبدُه ورسولُه. اللّهم صلّ وسلِّم وبارك عليه، وعلى آله وصحبه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعد:

فيُدرَّس فقه المعاملات المالية غالباً من خلال المتون الفقهية، مع الالتزام بالطريقة والصور المقيّدة فيها وفي شروحها، دون إشارة أو تعريج على أمثلتها ونظائرها المعاصرة إلا قليلا؛ حتى لا تبدو الصلة بينه وبين بعض جوانب الواقع المعيش ظاهرة.

بينما تُدرّس المعاملات المالية المعاصرة في مواضع أخرى بصورها المعمول بها في الواقع، وهي المهيمنة على معاملات الناس، دون تركيز على أصولها في المأثور، بل دون ذكر له أحياناً، وتصويرها على أنها معاصرة، لا صلة لها بذلك المأثور، مما يجعل تفلُّت تدريسها من الالتزام بالأحكام الشرعية سهلاً ميسوراً.

ويقع ذلك في بعض حصص التدريب وفي بعض أقسام المؤسسات الجامعية الاقتصادية والحقوقية.

فهل من طريقة تجمع بين المحاسن وتجنِّب المآخذ؟

هذا البحث يجيب بإيجاز على هذه الإشكالية وفق منهج الاستقراء والتحليل، ليضع يده على أفضل طريقة، وهي: الجمع بين الفقه المأثور والمعاصر في التدريس، التي بدأ الاهتمام بها يتزايد، لكن بمبادرات فردية من بعض الأساتذة.

ولقد وجدت صعوبة في تحصيل مراجع في هذا الموضوع جعلتني أتتبع مختلف

الدروس المفرغة لعلي أظفر برؤية متكاملة لواقع تدريس القضايا المالية المعاصرة، ولم أجد إلا القليل، فاعتمدته وأضفت إليه تجربتي القصيرة مقارنة بغيري.

وقد جاء البحث في مطلبين، لكل منهما فروعه.

المطلب الأول: فقه المعاملات المالية المعاصرة وأهمية تدريسها.

الفرع الأول: المعاملات المالية وأحوال وجودها.

الفرع الثاني: المعاملات المالية بين الأثر والمعاصرة.

الفرع الثالث: أسباب ظهور القضايا المالية المستجدة وأنواعها ومظانها.

الفرع الرابع: أهمية تدريس فقه القضايا المالية المعاصرة.

المطلب الثاني: طرق تدريس القضايا المالية المأثورة والمعاصرة.

الفرع الأول: الاقتصار على فقه المعاملات المأثور.

الفرع الثاني: تدريس فقه المعاملات المالية المعاصرة بعيداً عن الفقه المأثور.

الفرع الثالث: أهمية تدريس فقه المعاملات المالية المعاصرة تبعاً للفقه المأثور ودواعيه.

الفرع الرابع: نماذج في الجمع بين المعاصر والمأثور قديماً وحديثاً.

الفرع الخامس: طريقة الجمع بين المأثور والمعاصر.

الفرع السادس: مقومات الجمع بين الفقهين في التدريس.

ثم الخاتمة وما فيها من خلاصة ونتائج وتوصيات.

وأسأل الله سبحانه أن يوفقنا وإياكم إلى أفضل السبل وأقوم الطرق في تدريس علوم شريعتنا عامة، وفقه المعاملات المالية خاصة.

كما أشكر مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية على حسن اختياره لمثل هذه الموضوعات، شكر الله سعي القائمين عليه.

المطلب الأول
فقه المعاملات المالية المعاصرة وأهمية تدريسها

الفرع الأول: المعاملات المالية وأحوال وجودها:

أولاً: المراد بفقه المعاملات المالية:

هي الأحكام الشرعية المتعلقة بأمر الدنيا، لتصريفها وصيانتها، مما يعتبر سببا لبقاء الإنسان، كالبيع والشراء والإجارة ونحوها[1].

وقال ابن عابدين[2]: "المعاملات ما كان المقصود منها في الأصل قضاء مصالح العباد، كالبيع، والكفالة، والوكالة، ونحوها"[3].

فهي إذن الأَحْكامُ الّتِي تُنظِّمُ مُعاملاتِ النّاسِ مِنْ بيْعٍ وشِراءٍ وشرِكةٍ - بِكُل صُورِها - ورهْنٍ وكفالةٍ ووكالةٍ وهِبةٍ وإِعارةٍ وإِجارةٍ، قدْ أَطْلقُوا عليْها الآن اسْم الْقانُونِ الْمدنِيِّ أوِ التِّجارِيِّ[4].

ثانياً: المعاملات المالية باعتبار وقوعها في زماننا:

والمعاملات المالية بالنظر إلى وقوعها في زماننا وعدمه ثلاثة أنواع:

- من صور المعاملات ما لم يبق له وجود، كبيع العبيد، وبيع الملامسة والمنابذة،

---

١ - انظر: كشاف اصطلاحات الفنون، محمد علي التهانوي، ١٥٨٣ مصطلح "المعاملة".

٢ - هو: محمد بن أمين بن عمر بن عبد العزيز بن عابدين الدمشقي، فقيه الديار الشامية، وإمام الحنفية في عصره، توفي عام ١٢٥٢هـ، من مؤلفاته: حاشيته الشهيرة بحاشية ابن عابدين المسماة: رد المحتار على الدر المختار.

٣ - حاشية ابن عابدين، ج ٤ ص ٥٠٠.

٤ - الموسوعة الفقهية الكويتية، ج١ ص٤٨. مقدمة الموسوعة.

فتدريسه إنما هو لمعرفة الحكم وعلته وصورة المعاملة رجاء الاستفادة منها في الصور الحديثة، ثم لإدراك كمال الشريعة وشمولها وحرص الفقهاء على أن تَحكُم الشريعة واقع الناس على الدوام.

- ومنها ما كان ولم يزل بصورته، كبيع الزروع والثمار وغير ذلك مما لا يتوقع انقطاعه منها، وأحكام هذه الصور مقرر في كتب الفقه.
- ومنها ما استحدثت صورته، كالتعامل بوسائل الاتصال الحديثة، والمعاملات التي تطورت إجراءات تنفيذ عقودها بشكل له أثره في الحكم، أو ركِّبت صورتها من مجموعة عقود، أو تغيرت علة أحكامها.

الفرع الثاني: المعاملات المالية بين الأثر والمعاصرة:

أولاً: المراد بفقه المعاملات المالية المأثور:

هو الفقه المدون في كتب المتون وشروحها، سواء كانت شاملة لجميع المعاملات المالية، وهو الغالب، أو تعلقت بمسألة من مسائلها، كـ"تنبيه الرقود على تغير النقود"[1]. وقد جاء البحث فيها مستقلاً للتحقيق في حكمها بعد ظهورها أو السؤال عنها، ولكن عند التدريس تدرج في الموضع المناسب لها من أبواب فقه المعاملات المالية.

ثانياً: المراد بفقه المعاملات المالية المعاصرة:

المعاملات المالية المعاصرة هي: "القضايا المالية التي استحدثها الناس في العصر الحديث، أو القضايا التي تغير موجب الحكم عليها نتيجة التطور وتغير الظروف، أو القضايا التي تحمل اسماً جديداً، أو القضايا التي تتكون من عدة صور قديمة"[2].

---

١ - هي رسالة للإمام ابن عابدين، وهي مطبوعة ضمن مجموعة رسائله في الجزء الثاني.

٢ - المعاملات المالية المعاصرة، محمد عثمان شبير، ص ١٤ وص ٢٧.

والمراد بفقهها: الأحكام الشرعية المنظمة لتعامل الناس في الأموال في الوقت الحاضر[1].

وقد يعبر عنها بالنوازل[2] المالية، وهو الشائع بالغرب الإسلامي.

وعليه فعناصر تعريف فقه المعاملات المالية المعاصرة هي[3]:

١- الأحكام الشرعية المتعلقة بها، المجتهد فيها بطريق القياس، أو التخريج، أو غيرهما.

٢- القضايا المالية التي استحدثها الناس في العصر الحاضر: ولم يسبق معرفة حكمها.

٣- المعاملات المالية التي تغير موجب الحكم عليها نتيجة التطور وتغير الظروف والأحوال والأعراف، وتتطلب اجتهاداً جديداً.

٤- القضايا المالية التي تحمل أسماء أو صوراً جديدة.

٥- المعاملات المالية المركبة من عدة صور قديمة.

---

١ - راجع في ضبط معاني مكونات "فقه المعاملات المالية المعاصرة" معجم لغة الفقهاء، قلعه جي، ص ٣١٤ و"المعاملات المالية المعاصرة"، محمد عثمان شبير، ص ٢٧.

٢ - فقه النوازل: معرفة الأحكام الشرعية للوقائع المستجدة المُلِحَّة؛ وقد عني العلماء بالتأليف فيه، ومن أشهر المؤلفات: "جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام" المسمى بـ"فتاوى البُرزُلي" لمؤلفه: أبي القاسم ابن أحمد البلوي القيرواني الشهير بالبرزلي المتوفي عام ٨٤١هـ. و"المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب" لمؤلفه أحمد بن يحيى الونشريسي أصلاً، الفاسي داراً، المتوفى عام ٩١٤هـ.
للتوسع راجع موقع أهل التأويل ملتقى الفقه وأصوله ركن الفقه العام. مناهج كتب النوازل عند فقهاء المالكية المغاربة ٢٠١١/٠٩/٠٥م، على الرابط:
http://www.attaweel.com/vb/t11989.html

٣ - المعاملات المالية المعاصرة، محمد عثمان شبير، ص ١٤.

الفرع الثالث: أسباب ظهور القضايا المالية المستجدة وأنواعها ومظانها:

أولاً: أسباب ظهور القضايا المالية المستجدة:

تجِدُّ في حياة الناس قضايا مالية كثيرة، ويكون لذلك أسباب منها[1]:

أ- تطوُّر وسائل حياة الناس، كوسائل النقل، والاتصالات...

ب- تغيُّر الأعراف ودخول القوانين الأجنبية بلاد المسلمين، ومن أبرزها المعاملات المصرفية التقليدية وقضايا التأمين.

ج- الانحراف عن الشريعة وتهميشها والإعراض عنها، وفساد الأخلاق...

ثانياً: أنواع المعاملات المالية المعاصرة:

المعاملات المالية عامة تتميز بكثرة صورها، غير أن المعاصر منها أكثر تنوعاً وأشد تعقيداً، خصوصاً بعد تقنينها تقنيناً شاملاً في زماننا.

ومن المعاملات المالية المعاصرة التي يكثر البحث فيها في الرسائل والمؤتمرات والمجامع: بيع المرابحة للآمر بالشراء، القبض في المعاملات المعاصرة، الشرط الجزائي، التأمين (أنواعه وأحكامها)، الائتمان، الشركات المساهمة وحكم تملك الأسهم والتصرف فيها بيعاً وشراء، السندات، الأوراق المالية والأوراق التجارية، البورصة وعملياتها، النشاط المصرفي وعمليات المصارف، خطاب الضمان، الاعتماد المستندي، حق التأليف، جريان الربا في الأوراق النقدية وأثره، التقابض في المعاملات المصرفية المعاصرة (الشيك، الكمبيالة، الشيك السياحي، الحوالة المصرفية، قبض أوراق البضائع، إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة، البطاقات الإلكترونية المصرفية (أنواعها وأحكامها)، التأجير المنتهي بالتمليك، المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك، بطاقات التخفيض، الودائع المصرفية (أنواعها

١- انظر: المدخل الفقهي العام، مصطفى الزرقا، ج٢ص٩٢٦، وتغير الأحكام، إسماعيل كوكسال، ص٨٢ فما بعدها. (بتصرف)

وأحكامها)، المعاوضة على الحقوق المعنوية، إلزام الغني المماطل بتعويض الدائن، التضخم وآثاره في الالتزامات المؤجلة، خطابات الضمان، سوق الأوراق المالية والبضائع (البورصة)، التورق المصرفي، الاتجار في أرصدة الهاتف المحمول...

ثالثاً: مظان أحكام المعاملات المالية المعاصرة:

مظان المعاملات المالية المعاصرة كثيرة، ويمكن إجمالها فيما يلي:

١- الأبحاث والدراسات المنشورة في المجلات والدوريات العلمية المتخصصة، أو المقدمة للمؤتمرات والندوات الخاصة بالقضايا المالية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي.

٢ - قرارات المجامع الفقهية والهيئات العلمية، وهي متعددة.

٣- الرسائل الجامعية والأطروحات المنجزة في تخصص فقه المعاملات المالية والاقتصاد الإسلامي.

٤ - المواقع الالكترونية الاقتصادية والحقوقية.

الفرع الرابع: أهمية تدريس فقه القضايا المالية المعاصرة:

يمكن إيجازها فيما يلي[١]:

١. سد حاجة الأمة إليه؛ إذ لملامسته حياةَ الناس وواقعهم اشتدت الحاجة إليه، فبدونه قد يأكل الإنسان سحتاً ويؤكل حراماً وهو لا يدري، وبدونه قد يحجم الإنسان عن الحلال أو المندوب أو الواجب رفضاً للجديد باسمِ الورع والحيطة.

١- راجع بحث "تعامل الأئمة والخطباء مع فقه النوازل"، عامر بن محمد فهد بهجت، بحث مقدم للملتقى العلمي الأول للمعهد العالي للأئمة والخطباء، بجامعة طيبة، عام ١٤٣٠هـ، ص٧ و٨.

٢. إنقاذ الأمة من الإثم؛ لأن المعرفة والبيان لأحكام النوازل فرض كفائي إذا قام به من يكفي أسقطَ الإثم عن سائر الأمة، وإلا أثمت الأمة بأسرها.

وهذا وإن كان منطبقًا على مسائل الفقه عموماً إلا أنّ مسائل الفقه الموروث قد كثر عالموها ومبيّنوها كتابةً ومشافهةً فكانت الكفاية -في الجملة- قائمة.

٣. إثبات صلاح الشريعة للحكم في كل شؤون الحياة وفي كل الأزمنة، والرد على دعاوى العلمانية الساعية لتنحية الشريعة عن الحكم في مجالات الحياة، ويحتجون بأنّ في العصر مستجدات ليس لها جواب ولا حلول في الشريعة، وأنّ الشريعة لم تعالج إلا وقائع كانت موجودة عند نزولها.

فإذا أبان علماء الأمة عن أحكام المستجدات الحياتية من نور الوحي، انكشفت تلك الظلمات، وتهاوت تلك الشبهات، وإذا قصروا كان تقصيرهم ذريعة يتذرع بها أولئك.

٤. قطع الطريق على المطالبين بتحكيم القوانين البشرية الأرضية، وتنحية الشريعة الربانية السماوية؛ وهذا فرع مما سبق.

المطلب الثاني
طرق تدريس القضايا المالية المأثورة والمعاصرة

يتم تدريس فقه المعاملات المالية في وقتنا الحاضر بطرق ثلاثة: إما بتدريس الفقه المأثور دون المعاصر، أو بالتركيز على فقه المعاملات المعاصرة دون المأثور، أو من خلال محاولة الجمع بين الفقهين في التدريس.

الفرع الأول: الاقتصار على فقه المعاملات المأثور:

أي بتدريس الفقه المأثور دون المعاصر، ويتم ذلك في المؤسسات التقليدية، أو من أستاذ يدرس بالطريقة التقليدية في مؤسسة معاصرة.

وأما الصور المعاصرة فتُترك للسؤال، أثناء الدّرس أو عقبه، حسب رغبة الدارس؛ وربما توجه المدرّس بالسؤال عن حقيقته إلى الطلاب.

أ- محاسنه:

ولهذه الطريقة محاسن يمكن إجمالها فيما يلي:

١- معرفة الدارس لأحكام المعاملات الشرعية التي عاش المسلمون على هديها عبر تاريخ المسلمين الطويل، وكيف كانت مستوعبة لشؤون معاملاتهم.

٢- امتلاك الدارس لثروة معتبرة من الأحكام والقواعد الرصينة القائمة على النصوص والاجتهاد السليم، من أئمة ومجتهدين يشهد لهم بالعلم والفضل والصلاح، من مختلف المذاهب.

٣- حصول الدربة على الملكة الفقهية خصوصاً إذا صَاحَبَ التدريس تحليل واستدلال وتعليل للأحكام.

ب- مساوئه:

غير إن لهذه الطريقة مساوئ من أبرزها:

الحكم على المعاملات المعاصرة بحكم المعاملات المأثورة نفسه، مع أن العلة قد تكون مختلفة، إذ المقرَّر أن الحكم يدور مع علته وجودا وعدما؛ مما قد يترتب عليه تحريم ما حقه التحليل، أو تحليل ما حقه التحريم.

وعليه فتثبيت المتغيرات خطأ، كما أنَّ تغيير الثوابت خطأ أشنع منه.

الفرع الثاني: تدريس فقه المعاملات المالية المعاصرة بعيداً عن الفقه المأثور:

أي بالتركيز على فقه المعاملات المعاصرة دون دراسة للمأثور، إلا إذا أريد الاستناد إليه لتجويزها.

ويقع هذا غالباً في بعض المؤسسات المعاصرة، الحقوقية والاقتصادية، التي لا تعتمد الدراسات الإسلامية، وكذلك في الدورات التدريبية.

أ- محاسنه:

ومن محاسن هذه الطريقة:

١- معرفة الواقع وحسن تصوره، من خلال الأحكام والقوانين المنظمة له.

٢- استفادة الدارسين من التقسيمات والتنظيمات القانونية الوضعية، وهيكلة المعاملات وموضوعاتها.

ب- مساوئه ومحاذيره:

إلا أن لهذه الطريقة مساوئ تفوق بكثير مساوئ الطريقة الأولى، حتى إن المقارنة قد لا تستساغ.

ومن هذه المساوئ:

١- تصوير المعاملة على أنها معاصرة، لا صلة لها بالمأثور، بينما هي في الواقع صورة

قديمة بتمامها، أو مطورة منها، رغبة من الدارس في البعد عما يبدو له أنه تعقيدات الفقهاء الأولين، تغطية لضحالة زاده في المأثور، وبذلك يبتعد عن إشكالات تأصيلها تأصيلاً شرعياً.

٢- رغبة المدرّسين والمكوِّنين في الدراسات التقليدية الوضعية الاستئثار بتدريسها والبت فيها بعيداً عن أحكام الشرع، وهو أكبر ممهّد لشيوع العلمانية في المجتمع الإسلامي.

٣- السعي في إضفاء سمة الشرعية الإسلامية على بعض المعاملات المالية التي لدى المسلمين خير منها، والتسويغ لمعاملات مؤسسات وافدة في زمن العولمة المخصخصة.

٤- تصدي بعض علماء الاقتصاد والحقوق للنظر والاجتهاد في القضايا المالية دون رصيد شرعي كاف[١].

ولعله لهذا كثر التحايل على الربا وغيره من المحرمات في المعاملات المالية المعاصرة؛ وصار بعضهم يحلِّل ويحرم بحسب قناعاته العقلية؛ مع أنَّ الله ﷻ يقول: ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لِتَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾ [النحل ١١٦].

والمؤسف أن كليات الحقوق والاقتصاد في كثير من بلاد الإسلام لازالت تُدَرِّس القوانين الوضعية بمادتها ومصادرها كما وفدت إليها، وهو خلاف ما يجب أن تكون عليه، وقد أكرمنا الله -تعالى- بالإسلام.

٥- كثرة الأخطاء التي صاحبت تدريس أحكام المعاملات المالية المعاصرة بعيداً

١- انظر في هذا المعنى: على طريق العودة، محمد سعيد رمضان البوطي، ص ١٨٥، ومنهج البحث في الدراسات الإسلامية، فاروق حمادة، ص٤٦، ٤٧.

عن الفقه المأثور تبعاً للأخطاء الواقعة في اجتهاد أولئك؛ ومنها[1]: تفسير النص الشرعي بالاصطلاح المتأخّر، أو تخصيصه بالصورة الموجودة في زمن الخطاب، أو فهم كلام المتقدّمين بالاصطلاحات المعاصرة، والتكلف في التخريج والتكييف الفقهي، مما أدى إلى تغيير الثوابت.

٦- ما شاع من اللهث وراء البحث عن مستندات شرعية لبعض القضايا المالية المعاصرة، وكأنها الحق الذي لا محيد عنه، حتى صار لا يذكر المأثور إلا بقصد إيجاد مستندات لتلك الوافدة، فتكتسب الشرعية بهذه المستندات ويهجر المأثور المستند إليه!!؛ كالتأمين الذي نجلب له المستندات الشرعية ونتكلف له في التخريج، في حين أننا هجرنا الأحكام الشرعية المقررة في التعويض عما يصيبنا من أضرار.

الفرع الثالث: أهمية تدريس فقه المعاملات المالية المعاصرة تبعا للفقه المأثور ودواعيه

وهي محاولة الجمع بين الفقهين في التدريس. غير أنها محاولات فردية ترجع إلى الأساتذة، كل بحسب تكوينه وطريقة تدريسه.

وأرى أن هذه أفضل طريقة؛ لأنها تجمع بين محاسن الطريقتين الأوليين، وتجنب مساوئهما، متى أمكن الجمع، ولم تدع حاجة ملحة إلى التمييز بينهما.

أولاً: أهمية الجمع بين المأثور والمعاصر:

لهذا الجمع أهمية كبيرة، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

١- فيه حفظ للمصطلحات المأثورة وحقيقة صلة المصطلحات المعاصرة بالمعنى

١- "الأخطاء المنهجية في دراسة القضايا الفقهية المعاصرة" عامر بن محمد فداء بن محمد عبد المعطي بهجت، بحث مقدم لندوة "نحو منهج أصيل لدراسة القضايا الفقهية المعاصرة"، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود، عام ١٤٣١هـ، (بتصرف)

الشرعي الأصلي.

٢- أن المنطلق دائماً هو تراثنا، وأن ما وصلت إليه الحياة من أنماط إنما هو تطوير لمراحل سابقة فلم تأت الأمور طفرة واحدة، وإمكانية استفادة الطالب من التراث في أي قضية جديدة تظهر له لأن ذلك بمثابة تأصيل يجب أن يربى عليه الدارس. ولإدراك عظمة علمائنا في معالجة القضايا المستجدة في زمانهم. مما يستدعي الإلمام بفقههم في النوازل.

٣- أن الفصل في مناهج تدريسنا بين الأحكام والواقع المعيش دليل خلل أو قصور، يوقعنا في المساوئ المشار إليها سابقاً، ويوقع الدارس في تعطيل قدراته وتوظيف معلوماته في حياته اليومية؛ وعليه فمن المهم أن يجمع له بين المأثور والمعاصر في موضع واحد لتتضح الصورة ويحسن التطبيق.

٤- بيان أن بعض علمائنا قد راعوا ما قد يستجد في الحياة من خلال عباراتهم والقواعد والضوابط التي قرّروها.

٥- بل إن منهم من خاض في الافتراضات، كالإمام الجويني في "غياث الأمم"؛ فكانوا يستشرفون المستقبل، فيتصورون ما قد يحدث ويبحثون في أحكام الصور المحتملة.

ثانياً: مسوغاته:

كما أن لهذا الجمع دواع ومسوغات، منها:

- أنّ أصل المعاملة وجوهرها واحد، وإنما تطورت الصور وأدوات التنفيذ؛ فالإيجاب والقبول واحد، ولكن كان في المأثور يتم بحضور الطرفين المباشر، بينما صار في زماننا حكمياً يتم من خلال وسائل الاتصال الحديثة التي وفرت التواصل الفوري بين المتعاقدين. وكان يتم القبض حقيقة، وقد صار حكمياً بالقيد في الحساب.

- أنه مهما تطورت المعاملات فإن الصورة الجوهرية التي ورد بشأنها الحكم المأثور يبقى أصلها قائما إلى يوم الدين.

الفرع الرابع: نماذج في الجمع بين المعاصر والمأثور قديماً وحديثاً:

أولاً: من تراث السابقين:

المتتبع لبعض مؤلفات سابقينا يجدهم في الغالب الأعم يجمعون أثناء تدريسهم بين المأثور والمعاصر بالنسبة لهم. وإذا كان ذلك في مؤلفاتهم فهو كذلك في دروسهم، إذ كانت تقرأ عليهم.

فهذا الإمام الدردير في الشرح الصغير.: في باب الوقف وأحكامه، يقول[1]:

"والْحاصِلُ أنّهُ **شاع عنْدنا بمصْر** أنّ الْخلوّ يجوز عنْد الْمالكيّة دون غيْرهمْ، ويجْعلون منْه ما تقدّم ذكْره، حتّى لزم على ذلك إبْطال الْأوْقاف وتخْريب الْمساجد وتعْطيل الشّعائر الْإسْلاميّة.

وكثيرًا ما يقع في الرّزْق الْكائنة بيْن الْجيزة؛ تكون مرْصدةً على منافع زاوية الْإمام اللّيْث بْن سعْدٍ أوْ على منافع زاوية الْإمام الشّافعيّ، فيبيعها النّاظر على الْوجْه الْمتقدّم ... وربّما باعها النّاظر لذمّيٍّ فأوْقفها الذّمّيّ على كنيسةٍ.

وقدْ وقع هذا فإنّ رزْقةً كانتْ موْقوفةً على مدْرسة السّلْطان حسنٍ باعها ناظرها على الْوجْه الْمتقدّم لذمّيٍّ ثمّ إنّ الذّمّيّ أوْقفها على كنيسةٍ، وكان الْمسْلمون يزْرعونها ويدْفعون خراجها لأهْل الْكنيسة، ثمّ تغلّب النّصارى على الْمسْلمين... فنزعوها منْ أيْدي الْمسْلمين وصاروا يزْرعونها.

هذا في زماننا وانْحطّ الْأمْر على ذلك ولا حوْل ولا قوّة إلّا بالله الْعليّ الْعظيم".

١- حاشية الصاوي على الشرح الصغير "بلغة السالك"، الصاوي، ج٤ ص١٠٠.

ويقول في باب اللقطة: (فإنْ أخذتْ) الْإبل للْعمْران تعدّيًا (عرّفتْ) سنةً (ثمّ) بعْد تعْريفها سنةً (تركتْ) بمحلّها الّذي أخذتْ منْه[1].

قال الصاوي في بلغة السالك على الشرح الصغير: "قوْله: (ثمّ بعْد تعْريفها سنةً تركتْ): قدْ علمْت أنّ هذا في زمن الْعدْل والصّلاح **لا في مثْل زماننا**"[2].

وكذلك الإمام ابن عابدين يقول في مسألة "أخذ الأجرة على قراءة القرآن" في باب الإجارة: "نصّ الْحنفيّة على أنّه لا يجوز قراءة الْقرْآن بأجْرٍ، وأنّه لا يترتّب على ذلك ثوابٌ، والآْخذ والمْعْطي آثمان، **وأنّ ما يحْدث في زماننا** منْ قراءة الْقرْآن بأجْرٍ عنْد الْمقابر وفي الْمآتم لا يجوز. والإْجارة على مجرّد الْقراءة باطلةٌ، وأنّ الأْصْل أنّ الإْجارة على تعْليمه غيْر جائزةٍ[3].

وقال ابْن عابدين: "الْجبايات الْموظّفة **على النّاس في زماننا ببلاد فارس** على الْخيّاط والصّبّاغ وغيْرهمْ للسّلْطان في كل يوْمٍ أوْ شهْرٍ فإنّها ظلْمٌ[4].

وهكذا فإن السابقين كانوا يدرجون القضية الجديدة ضمن مواضعها المناسبة.

ثانياً: محاولات المعاصرين في الجمع بين الفقهين:

يبذل بعض الأساتذة المدرسين بالمؤسسات العلمية محاولات معتبرة في تدريس أحكام المعاملات المعاصرة تبعاً لتدريس أحكام المعاملات المأثورة.

ومن ذلك تدريس فقه المعاملات المالية في الأكاديمية الإسلامية المفتوحة؛ إذ تذكر أحكام الحوالات المصرفية والبريدية تبعاً لأحكام الحوالة الفقهية المأثورة، وأحكام خطابات الضمان والكفالة المصرفية تبعاً لأحكام الضمان والكفالة

١ - حاشية الصاوي على الشرح الصغير "بلغة السالك"، الصاوي ١٧٧/٤.
٢ - حاشية الصاوي على الشرح الصغير "بلغة السالك"، الصاوي ١٧٧/٤.
٣ - حاشية ابن عابدين ٥ / ٣٤، ٣٥.
٤ - حاشية ابن عابدين ٤ / ٢٨٢.

الفقهية[1].

وهذا على سبيل المثال لا الحصر.

وكذلك فعل الدكتور يوسف الشبيلي في دروس فقه المعاملات التي كان يدرسها في أمريكا[2]؛ إذ تعرض لحكم النشرات والعروض الموجهة لعموم الناس عبر وسائل الإعلام الإنترنت والصحف والتلفاز وغيرها، أثناء الحديث عن الصيغة[3]، وللبيع والشراء عن طريق الانترنت عند الحديث عن حكم تصرف الفضولي[4]، ولأحكام البطاقات الائتمانية بعد الحديث عن الربا[5].

كما تعرض لخطاب الضمان المصرفي ضمن الحديث عن أحكام الضمان المأثورة[6]، وتعرض للحوالة المصرفية بعد ذكره للحوالة الفقهية[7]، بل عقد فصلاً للحديث عن التطبيقات المعاصرة للحوالة والكفالة والضمان[8]. كما تناول الإجارة المنتهية بالتمليك عقب الحديث عن الإجارة[9]. وأنواع الشركات المعاصرة (ومنها

١- راجع دروس الشيخ سعد بن تركي الخثلان المفرغة على رابط الأكاديمية الإسلامية المفتوحة، لطلاب المستوى الثالث، *www.islamacademy.net*

٢ - وقد قيدت في مذكرة بعد تفريغها من الدروس التي ألقيت في مسجد المؤسسة الإسلامية بفيينا والمعهد الإسلامي بواشنطن ومسجد الربوة بالرياض راجع موقع الدكتور الشبيلي:
http://www.shubily.com/books/moamalatlong1.pdf
http://www.shubily.com/books/moamalatlong2.pdf

٣ - المعاملات المالية، يوسف الشبيلي، ج١ ص ٧

٤ - المرجع السابق، ج١ ص ١٢

٥ - المرجع السابق، ج١ ص ٦٥

٦ - المرجع السابق، انظر ج ٢ ص ٥٨

٧ - المرجع السابق، ج ٢ ص ٧١

٨ - المرجع السابق، ج ٢ ص ٨٤

٩ - المرجع السابق، ج٢ ص ٩٧

المنتهية بالتمليك) عقب الشركات المأثورة[1]، والوديعة المصرفية عقب الفقهية[2]، وأشار باقتضاب إلى التأمين بعد الحديث عن الميسر والمسابقات التجارية[3].

ولا شك أنّ غيرهم يفعل ذلك، وإن لم أحصل على مصدر يمكن توثيقه لجهودهم في هذا.

الفرع الخامس: طريقة الجمع بين المأثور والمعاصر:

والطريقة في ذلك تتلخص فيما يلي:

- من المهم عقد تمهيد لكل صيغة مالية تدرس، تذكر الصورة البسيطة، ثم يذكر ما آل إليه أمرها في زماننا من تطور وتركيب، ويشار إلى ذلك في شرح التعريف والتمثيل.

- إدراج القضية المعاصرة ضمن موضوع ما يشبهها من المأثور، بعد اختيار أقرب الموضوعات صلة بالقضية المعاصرة.

مع الانتباه إلى أن إدراجها في موضع ما يشير ابتداء إلى أن حكمها مندرج تحت حكم مسائل ذلك الموضع.

وعليه فاختيار الموضع يتوقف على دراية المدرس وتصوُّره لمسائل المعاملات المأثورة، من جهة، وعلى تصوُّره للمعاملة المعاصرة من جهة أخرى، تصوُّرا دقيقا، مربوطا بالحكم والمقاصد والكليات وصلة هذه القضية بغيرها وموضعها من بقية الموضوعات، ومعرفة مدلولات المصطلحات القديمة والمعاصرة، والتمييز بين الثابت والمتطور في صورة المعاملة، ومعرفة جذور المعاملة المعاصرة، خصوصاً الوافدة، وتاريخ ظهورها وأسبابها، دون انجرار وراء الأسماء المستحدثة

١ - المرجع السابق، ج ٢ ص ١١٧

٢ - المرجع السابق، ج ٢ ص ١٢٥

٣ - المرجع السابق، ج ٢ ص ١٤٠

والتبريرات المختلفة؛ فإن صورة "المرابحة للآمر بالشراء" مثلا، تناولها المالكية في باب العينة من كتبهم[1] منذ قرون.

كما يمكن الاستفادة من صنيع الكتب القانونية في إيراد بعض المسائل، إذ يوردون مثلا التأمين التجاري ضمن عقود الغرر.

- وأثناء التدريس ينبغي الحرص على الجمع بين المأثور والمعاصر ما أمكن في صيغة العقد، وأمثلته، وطرق تنفيذه، ومصطلحات مسائله، وذكر مراجع أحكامه.

ويكون التركيز على كل إجراء أو جانب جديد له أثره في حكم المعاملة.

ولا مانع بعد كل هذا من عقد مبحث خاص بمعاملة معاصرة استخلاصا مما ذكر عنها مما يتعلق بها في مختلف الأبواب، وذلك لحاجة التفصيل فيها، فتذكر عقب ما يناظرها أو يكون أصلا لها.

كما أن بعض الموضوعات المالية والاقتصادية تحتاج إلى فصول خاصة بها لصلتها بمؤسسات مالية معينة ولما تتطلب معرفتها بجوانبها من تفصيلات لا تتصل بعقد بعينه، فتدرس هذه في مادة من مواد الدراسة، غير مادة فقه المعاملات التي هي موضوع هذا البحث، والتي يكاد يتركز الحديث فيها عن العقود المالية.

الفرع السادس: مقومات الجمع بين الفقهين في التدريس:

حتى يمكن الجمع بين الفقهين بشكل يحقق الأهداف المرجوة من تدريس فقه المعاملات فإنه من الضروري أن يتوفر لذلك مقوِّمان هما: أهلية المدرّس لذلك، ومقرّر التدريس المناسب.

أولاً: مؤهِّلات مدرّس المعاملات المالية المعاصرة:

١- أن يكون ملمًّا بأحكام المعاملات المالية المأثورة إلماماً جيداً، مع معرفة أدلتها

١ - راجع: مواهب الجليل، الحطاب ٤/ ٤٠٤، والشرح الكبير، الدردير، ٣/ ٨٨

وعللها، وصورها، وفاقا وخلافا، ومصطلحاتها، متمرّساً في فهم مراجعها القديمة، والتمييز بين أحكامها.

٢- أن يكون ملِمًّا بالمعاملات المالية المعاصرة، وصورها، وإجراءات تنفيذها، ومصطلحاتها، وملابساتها، ومكوناتها، من خلال القوانين الحاكمة لها، والأعراف المنظمة لها، والمؤلفات المنشورة فيها، ونحو ذلك مما ذكر من مظانها، وبالرجوع إلى أهل الاختصاص فيها، والإلمام بمستنداتها مما توفَّر من النصوص الشرعية وفتاوى النوازل، والرسائل العلمية، واجتهادات المعاصرين، وقرارات المجامع الفقهية...

٣- أن يكون ملمًّا بالنظريات الفقهية المتعلقة بالمعاملات المالية، كنظريات: العقد، والملكية، والحق، وغيرها، مما أورده بعض العلماء كالدكتور وهبة الزحيلي في "الفقه الإسلامي وأدلته"[١] بين يدي الحديث عن البيع وما بعده، وكذلك فهم القواعد الفقهية المتعلقة بالأموال وتطبيقاتها، ثم إدراك مقاصد الشريعة في الأموال على نحو ما أورده الشيخ الطاهر بن عاشور في كتابه "مقاصد الشريعة الإسلامية"؛ لما لهذه العلوم الثلاثة من أهمية في حُسن تصور نظام المعاملات المالية.

ولا أعتقد مختصاً في فقه المعاملات المالية والاقتصاد الإسلامي يمكنه الاستغناء عن الإلمام بهذه العلوم الثلاثة، وإلا لن يتمكن من تصور هذا العلم المتشعب الذي لا تكاد صوره تحصر.

ثانياً: وضع مقرَّر في القضايا المالية المعاصرة ومواصفاته:

لعل هذا حجر الزاوية، إذ من الأهمية وضع مقرر فقهي في المعاملات المالية يجمع بين المأثور والمعاصر.

١ - ولقد فصَّل فيها الشيخ مصطفى الزرقاء في كتاب "المدخل الفقهي العام".

هذا المقرر يفيد الدارس والمدرّس لفقه المعاملات:

فهو يفيد الدارس في سهولة الحصول على المعلومة المتعلقة بالمعاملة، مأثورة كانت أم معاصرة، في موضع واحد، يجعله مرتبطا بفقهه المأثور في اصطلاحاته وأسلوبه وطريقة عرضه للمسائل، فيحصّل فقه المتقدمين وزوائد المعاصرين.

وهو يفيد المدرّس كذلك؛ إذ يجد مرجعا علميا مناسبا، يساعده في تقديم أحكام المعاملات، مأثورها وجديدها، خصوصاً إذا كان حديث عهد بتدريس هذا العلم.

يقول الدكتور وهبة الزحيلي: "وينبغي لدارسي العلوم الشرعية المتخصصة، الجمع في التأليف بين الطريقة الحديثة في التأليف، بإتباع المنهج العلمي في كل موضوع فقهي، ومراعاة الأسلوب السهل غير المعقد...كما ينبغي ربط الطالب الشرعي بالمصادر القديمة للتعرف على أساليبها وطرقها في معالجة الموضوع..."[1] فلا بد من محاولة الجمع بين مادتي الكتابين، بحيث تضبط الموضوعات الفقهية التي عرفت قديماً، بالفروع الفقهية الحديثة؛ ويضاف إلى القديم الجديد من الصور والمستجدات...[2].

على أنه من الضروري أن يتصدر هذا المقرر ثلاثة علوم هي: النظريات

١- وهبة الزحيلي، الكتاب الفقهي الجامعي- الواقع والطموح-، بحث مقدم للمؤتمر الثاني لكلية الشريعة، جامعة الزرقا الأهلية، الأردن، ١٨-١٩ ربيع الثاني ١٤٢٠هـ/ بواسطة: "التفكير الإبداعي في المناهج الدراسية لمقررات الفقه وأصوله"، فريدة زوزو، بحث مقدم للمؤتمر الدولي: (الإسلام والمسلمون في القرن الواحد والعشرين: الصورة والواقع)، كوالالمبور، مركز بوترا للتجارة العالمية، ٤-٢٠٠٤/٨/٦م، راجع مجلة إسلامية المعرفة العدد: ٠٤١.

٢- "التفكير الإبداعي في المناهج الدراسية لمقررات الفقه وأصوله"، فريدة زوزو، المرجع السابق.

الفقهية، والقواعد الفقهية، ومقاصد الشريعة، المتصلة بالأموال، لما سبق من بيان أهميتها.

وينبغي إضافة إلى ذلك التركيز على صياغة المذكرة بعبارات أقرب للضوابط والأحكام الجامعة منها إلى الأمثلة.

وعليه فالهدف الأساس أن تجمع المقررات بين المأثور والمعاصر بأسلوب عصري يحافظ على المصطلحات ومتانة اللغة وتعرّج على المعاصر بالتصوير والتأصيل.

ومن المفضل أن تشتمل تلك المقررات على ما يعرف بالخرائط الذهنية والمخططات البيانية، إضافة إلى الشرائح والتصاميم.

على أنه لا مانع من أن تفرد في مرحلة متقدمة من الدراسة مقررات لمسائل من المعاملات المالية المعاصرة في سياق الفقه المقارن بعد اكتساب الطالب مستوى جيدا في أحكام المعاملات المالية.

ولا يغيبنَّ عن ذهن أحد أن وضع هذا المقرر يحتاج إلى تظافر جهود ذوي الخبرة من الأساتذة.

الخاتمة

نخلص من هذا البحث إلى ما يلي:

- أن فقه المعاملات المالية من أهم ما يجب تعلمه، لتعلقه بالحلال والحرام في المكاسب، ولأن أحكامه قد ورد الشرع بها، نصاً، وتقعيداً.
- أن وصف المعاملة بالمعاصِرة لا يعني انقطاعها كلية عن المعاملات المأثورة، إذ معاملات الناس لم تنقطع، وإنما تتطور بتطور الحياة ووسائلها، وعلى هذا فتدريسها تبعا لما يجانسها من الصور أفضل من تدريس كل من فقه المعاملات المأثور والمعاصر مستقلا أحدهما عن الآخر.
- أن تدريس فقه المعاملات المأثور على حاله المقيدة في كتب المتون وشروحها له محاسنه التي لا يمكن التغاضي عنها، إذ كان الحاكم لمعاملات المسلمين عبر قرون، غير إن الدارس قد لا يتمكن من معايشة واقعه لقصور إدراكه للمعاملات المعاصرة التي يباشرها في حياته.
- أن تدريس المعاملات المالية المعاصرة وفق المنهج العلماني له آثاره الدينية، وخطورته على التزام أحكام الشرع فيها.
- أن الجمع بين الفقهين في التدريس يجمع محاسن استقلال كل منهما في التدريس، ويجنب مساوئه؛ ومن المحاسن تمكُّن الدارس من التراث الهائل الجامع لفقه المعاملات عبر التاريخ الإسلامي، بمصطلحاته، وأحكامه، وصوره، وأسلوب عرضه، ومراجعه، كما يفيده بالمعاملات المعاصرة، وأسباب نشوئها، وملابسات ظهورها، ومصطلحاتها، وطرق تنفيذها، فيحسن تصوره لها، وبالتالي يتيسر عليه معرفة أحكامها، وما يحل منها وما

يحرم.

- أن طريقة الجمع تقتضي إدراج المسائل المعاصرة في الأموال في المواضع المناسبة لها من أبواب المعاملات المالية المأثورة، وهذا يستلزم كفاءة من المدرّس في تخصص فقه المعاملات والاقتصاد الإسلامي، يكون بها ملمًّا بفقهها المأثور، ومطَّلعا على صورها المعاصرة، من خلال المختصين والقوانين الحاكمة لها، كما يلزم أن يكون ملمًّا بالنظريات والقواعد الفقهية والمقاصد الشرعية المتصلة بالأموال؛ لما لها من أهمية في حُسن تصور نظام المعاملات المالية.
- أن حجر الزاوية في هذا هو وضع مقرر جامع بين الفقهين، ينطلق من كتب الأقدمين، ويضاف إليها اجتهادات المعاصرين من علماء الإسلام، مع مراعاة حسن الصياغة وتوظيف الوسائل الحديثة في الشرح والبيان.
- ولعل جهدا كهذا يتطلب تعاون الجميع، واقترح أن يكون بإشراف مركز التميز البحثي، فهو لذلك أهل، وبه جدير.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

المصادر والمراجع

- "الأخطاء المنهجية في دراسة القضايا الفقهية المعاصرة" عامر بن محمد فداء بن محمد عبد المعطي بهجت، بحث مقدم لندوة "نحو منهج أصيل لدراسة القضايا الفقهية المعاصرة"، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود، عام ١٤٣١هـ.
- بلغة السالك إلى مذهب الإمام مالك، أحمد الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى.
- تغير الأحكام في الشريعة الإسلامية، إسماعيل كوكسال، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.١، ٢٠٠٠م.
- تعامل الأئمة والخطباء مع فقه النوازل، عامر بن محمد فهد بهجت، بحث مقدم للملتقى العلمي الأول للمعهد العالي للأئمة والخطباء، بجامعة طيبة، عام ١٤٣٠هـ.
- "التفكير الإبداعي في المناهج الدراسية لمقررات الفقه وأصوله"، فريدة زوزو، بحث مقدم للمؤتمر الدولي: (الإسلام والمسلمون في القرن الواحد والعشرين: الصورة والواقع)، كوالالمبور، مركز بوترا للتجارة العالمية، ٤-٢٠٠٤/٨/٦م، مجلة إسلامية المعرفة العدد: ٠٤١.
- حاشية ابن عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار: شرح تنوير الأبصار، محمد أمين أفندي (ابن عابدين)، ١٢٥٢هـ.
- الشرح الكبير، سيدي أحمد الدردير أبو البركات، دار الفكر، بيروت.
- رد المحتار على الدر المختار، محمد أمين بن عمر (ابن عابدين)، دار الكتب العلمية- ١٤١٢هـ/١٩٩٢م - على طريق العودة إلى الإسلام، محمد سعيد

رمضان البوطي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط.١، ١٩٨١م.

- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، ت: رفيق العجم - علي دحروج، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م
- المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، محمد عثمان شبير، دار النفائس، الأردن، ط.٣، ١٩٩٩م.
- معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعهجي، ود. حامد صادق قنيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ١٩٨٨م.
- المدخل الفقهي العام، مصطفى الزرقاء، دار الفكر، دمشق، ط.٩، ١٩٦٨م.
- منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفا وتحقيقا، فاروق حمادة، منشورات كلية الآداب بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط.١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن المغربي (الحطاب) ٩٥٤هـ، مكتبة النجاح، ليبيا.
- الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت، دارالسلاسل - الكويت الطبعة الثانية، ١٤٢٧ هـ
- موقع الأكاديمية الإسلامية المفتوحة، www.islamacademy.net
- موقع الدكتور يوسف الشبيلي، مذكرة المعاملات المالية، http://www.shubily.com
- موقع أهل التأويل،http://www.attaweel.com/vb/t11989.html

فهرس إجمالي لمحتويات المجلد الثالث

الموضوع **الصفحة**

٢٠- **عوائق وحلول مقترحة في تدريس فقه القضايا المعاصرة** د. نوار بن الشلي. ١٠٠٩

٢١- **العوائق التعليمية في تدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية والحلول المقترحة** د. أحمد بن عائش المزيني ١٠٣٥

٢٢- **منهج مقترح لفقه النوازل في الجامعات السعودية** أ. د. محمد بن حسين الجيزاني ١٠٦١

٢٣- **أساسيات منهج تدريس فقه القضايا المعاصرة من خلال ثلاثة مداخل تربوية** د. مصطفى صادقي ١١٤٥

٢٤- **منهج مقترح لتدريس الفتاوى والنوازل الفقهية** د. فيصل بن سعيد بالعمش ١٢١٣

٢٥- **منهج تدريس فقه القضايا المعاصرة** د. صالح الشمراني..... ١٢٦٥

٢٦- **تطوير تدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية** د. عوض بن زريبان الجهني ١٣٢١

٢٧- **تأهيل أعضاء هيئة التدريس لتدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية** د. أحمد بن محمد الحسين ١٣٤٣

٢٨- **أسلوب حل المشكلات في تدريس فقه القضايا المعاصرة** د. ميادة الحسن. ١٤٢٧

٢٩- **الجمع بين فقه المعاملات المالية المعاصرة وفقه المعاملات المأثور في التدريس (أهميته وطريقته)** د. عبدالقادر جعفر جعفر ١٥٠١

فهرس المحتوى الإجمالي للمجلدات الثلاثة

الموضوع	الصفحة
- تقديم	٥
١- التنظير الفقهي وأهميته في تكوين الملكة لدراسة قضايا الواقع المعاصر معالي الشيخ الدكتور صالح بن حميد.....	٧
٢- أهمية تدريس فقه القضايا المعاصرة معالي الشيخ عبدالله بن خنين	٦٥
٣- الْمَلَكة الفقهية وعوامل تكوينها في تدريس فقه القضايا المعاصرة د. منير عبدالله خضير.....	٩٣
٤- أثر تدريس فقه القضايا المعاصرة في إظهار صلاحية الفقه الإسلامي لحل مشكلات العصر د. عطية مختار حسين.....	١٧١
٥- أهمية تدريس فقه القضايا المعاصرة د. باسل الحافي د. حنان مسلم	١٩٩
٦- مناهج تدريس فقه القضايا المعاصرة المعتمدة في الأقسام ذات العلاقة في الجامعات السعودية أ. د. عبدالرحمن بن عبدالعزيز السديس.....	٢٧٥
٧- تدريس فقه المعاملات المالية المعاصرة (الواقع - استشراف المستقبل، كلية الشريعة بالرياض أنموذجاً) د. عبدالله العمراني.....	٣٤٧
٨- طرق تدريس فقه القضايا المعاصرة د. عبدالرحمن الردادي	٣٩٣
٩- تدريس فقه القضايا المعاصرة في المرحلة الجامعية د. عبدالله بن إبراهيم الموسى..	٤١٩
١٠- طرق تدريس فقه القضايا المعاصرة في المراحل الجامعية د. أحمد بن مشعل الغامدي	٥٢٥
١١- تجربة جامعة الأزهر في تدريس فقه القضايا المعاصرة أ. د. عبدالفتاح إدريس ...	٥٦٩
١٢- تجربة الجامعة المغربية في تدريس فقه القضايا المعاصرة أ. د. محمد زين العابدين رستم	٦١٧
١٣- تدريس فقه القضايا المعاصرة بجامعة الزيتونة بتونس أ. د. نور الدين الخادمي..	٦٩١

١٤- تجارب جامعات خارج المملكة في تدريس فقه القضايا المعاصرة
د. يوسف بن عبدالله الشبيلي ٧٢٩
١٥- تجارب في تدريس مقرر القضايا الفقهية المعاصرة د. عبدالحق حميش ٧٦٥
١٦- جامعة الأزهر وتدريس فقه القضايا المعاصرة أ. د. محمد بن إبراهيم الحفناوي . ٨٢٧
١٧- تجارب عالمية في تدريس فقه القضايا المعاصرة (التجربة الفرنسية)
أ. د. محمد جبر الألفي ٨٤٣
١٨- تدريس مقرر (فقه القضايا المعاصرة في ماليزيا والجزائر)- تقييم التجربة وآفاق الاستفادة د. فريدة زوزو..... ٨٦٣
١٩- مقررات فقه القضايا المعاصرة بين الواقع والمأمول عامر بهجت ٨٩٣
٢٠- عوائق وحلول مقترحة في تدريس فقه القضايا المعاصرة د. نوار بن الشلي..... ١٠٠٩
٢١- العوائق التعليمية في تدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية والحلول المقترحة د. أحمد بن عائش المزيني..... ١٠٣٥
٢٢- منهج مقترح لفقه النوازل في الجامعات السعودية أ. د. محمد بن حسين الجيزاني. ١٠٦١
٢٣- أساسيات منهج تدريس فقه القضايا المعاصرة من خلال ثلاثة مداخل تربوية د. مصطفى صادقي ١١٤٥
٢٤- منهج مقترح لتدريس الفتاوى والنوازل الفقهية د. فيصل بن سعيد بالعمش ... ١٢١٣
٢٥- منهج تدريس فقه القضايا المعاصرة د. صالح الشمراني..... ١٢٦٥
٢٦- تطوير تدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية د. عوض بن زريبان الجهني..... ١٣٢١
٢٧- تأهيل أعضاء هيئة التدريس لتدريس فقه القضايا المعاصرة في الجامعات السعودية د. أحمد بن محمد الحسين ١٣٤٣
٢٨- أسلوب حل المشكلات في تدريس فقه القضايا المعاصرة د. ميادة الحسن ١٤٢٧
٢٩- الجمع بين فقه المعاملات المالية المعاصرة وفقه المعاملات المأثور في التدريس (أهميته وطريقته) د. عبدالقادر جعفر جعفر ١٥٠١